الاستيطان الصهيوني
في قطاع غزة

جهاد شعبان البطش

مكتبة اليازجي
غزة – فلسطين – شارع الوحدة مقابل مدرسة الزهراء
تليفون

2867009
تليفاكس

009708 – 2835669

الإهـــداء

إلى روح والدي ...
إلـــى والـــــدتي ...
إلـــى زوجتـــي وأبنائـــي ...
إلى كل أرواح الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن فلسطين

جهاد

تقـــــديم

هذه الدراسة واحدة من أفضل الدراسات التي قرأتها عن المستوطنات في غزة وانصح كل من هو مهتم بسياسة الاستيطان الإسرائيلي قراءة هذه الدراسة.

عبد الله الإفرنجي "أبو بشار"
مسؤول مكتب التعبئة والتنظيم
المحافظات الجنوبية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقــدمة

عنوان البحث وأهميته :

تبحث هذه الدراسة في موضوع الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة في ، حيث يعتبر حدثاً هاماً وركناً أساسياً في السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، وتكمن أهمية هذا الموضوع من خلال :

أولاً : بذلت الحركة الصهيونية جهوداً حثيثة لتطوير وزيادة حجم الاستيطان الصهيوني في قضاء غزة قبل عام 1948، وقد أقيمت نقاط ومراكز استيطانية على أجزاء من أراضي القضاء التي استولت عليها المنظمات الصهيونية بمساعدة سلطات الانتداب، وقد كانت هذه المستوطنات بمثابة مواقع عسكرية وكيانات عدائية ضد المواطنين الفلسطينيين أثناء حرب 1948، وبعد ذلك عملت إسرائيل على إكمال المشروع الصهيوني بتكثيف الاستيطان حول قطاع غزة، لتحقيق عدة أغراض أهمها إقامة حزام استيطاني حول الجزء الجنوبي المتبقي من فلسطين المحتلة بهدف حماية حدودها معه، ورغم أوضاع القطاع السيئة نتيجة الحرب إلا أن المقاومة الفلسطينية لهذا الاستيطان استمرت بعدة طرق وأساليب، وعلى أكثر من جهة إلى أن أكملت إسرائيل احتلالها فلسطين عام 1967 .

ثانياً : شكل الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة أهمية نابعة من أهمية الاستيطان في الفكر الصهيوني، وقد هدفت إسرائيل من وراء هذا الاستيطان إلى وضع حقائق على الأرض تفرض نفسها في أي مفاوضات مع أي طرف في النزاع العربي الإسرائيلي، إضافة إلى الدوافع الاقتصادية، مستغلة أراضي القطاع الخصبة، وضخ مياهها إلى داخل إسرائيل لسد نقص المياه في التجمعات الإسرائيلية في جنوب فلسطين، ورغم تشابه سياسة إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي العربية إلا أن أراضي القطاع كانت لها ظروفها الخاصة التي استلزمت أوامر وتشريعات عسكرية غير تلك التي استخدمتها إسرائيل في بقية المناطق المحتلة عام 1967، وقد بدأت إسرائيل بالاستيطان بإقامة نقاط شبه عسكرية (ناحال) باعتبارها نواة للمستوطنات فيما بعد .

ثالثاً : أقامت إسرائيل التكتلات الاستيطانية المختلفة في القطاع لأهداف عامة، لكن لكل تكتل أهدافه الخاصة، وكذلك لكل مستوطنة هدف خاص أيضاً، وقد ساهمت ظروف المنطقة

التاريخية والجغرافية والديمغرافية في تحديد هدف إقامة كل مستوطنة، فقد كانت حماية حدود إسرائيل مع القطاع من الجهة الشمالية له هدفاً في إقامة التكتل الاستيطاني الشمالي، وقد كانت الدوافع التاريخية والدينية المزعومة هدفاً لإقامة مستوطنة كفار داروم وسط أربعة مخيمات للاجئين الفلسطينيين، فيما كانت حماية الحدود مع مصر سبباً هاماً لإقامة التكتل الاستيطاني قرب رفح، ولم يكن تجمع أغلب مستوطنات القطاع في تكتلات يمنع انتشار بعض المستوطنات في مناطق متناثرة، وقد جاء تطور هذه التكتلات ضمن المشاريع الصهيونية الاستيطانية للأراضي العربية، في الوقت الذي جاء تطور بعضها ضمن مشاريع استيطانية خاصة بقطاع غزة .

رابعاً : مثل قطاع غزة جزءاً هاماً من حالة الجدل والنقاش التي سادت في إسرائيل على المستويين الشعبي والرسمي لتحديد السياسة الواجب اتباعها تجاه الأراضي العربية المحتلة، وعليه فقد جاء الاستيطان في القطاع ضمن البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية متأرجحاً بين ضرورته لأغراض أمنية وأخرى أيدلوجية وسياسية وذلك بتأييد بعض الأحزاب ضم القطاع لإسرائيل، وقد تطور موقف الأحزاب الإسرائيلية من هذا الاستيطان، ووجد هذا التطور تعبيراً له من خلال برامجها الانتخابية وبرامج الحكومات المتعاقبة، وبدأ ذلك باتفاق عام على ضرورة الاستيطان في غزة في بداية السبعينات، ووصولاً إلى دعوة حزب العمل إلى تفكيك المستوطنات التي أقيمت لأغراض غير أمنية، ولكن بظروف وشروط معينة .

خامساً : تأثر قطاع غزة بالوجود الديمغرافي الغريب الذي جثم على جزء كبير من أرضه، فقد شكلت المستوطنات عائقاً وعقبه أمام حدوث أي اتفاق سياسي بخصوص القطاع، وكذلك تأثر القطاع بالأحداث السياسية حوله، فقد مثلت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وبالاً انصب على القطاع من خلال انتقال جزء من المستوطنين الذين تم إخلاؤهم من سيناء إلى أرضه بل انتقلت إلى القطاع مستوطنات بأكملها ، وقد شكلت المستوطنات الإسرائيلية خطراً أمنياً جامحاً على القطاع، فقد مثلت مواقع عسكرية متقدمة أمام الحدود مع مصر وكذلك أمام مدنه وقراه ومخيماته، ومنها انطلق نشاط أجهزة الأمن الإسرائيلية المختلفة لمحاربة حركة المقاومة الفلسطينية للاحتلال، وكان حجم الأراضي الكبير الذي صادرته إسرائيل قد أثر على الزراعة ومخزون القطاع من المياه، فيما أثرت هذه المستوطنات سلباً على عناصر البيئة، إضافة إلى مساهمتها في التأثير على الوضع الاجتماعي للشعب الفلسطيني في القطاع.

2. مبررات الدراسة

رغم أهمية الموضوع إلا أن المعلومات حوله تناثرت بين المصادر والمراجع بشكل غير كاف، وتناولته من الجانب السياسي والجغرافي أو القانوني، أما تاريخياً فقد كان جزءاً من دراسة علمية للباحث وليد المدلل وهي تتحدث عن تاريخ الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والجولان وسيناء، ولم تختص بالقطاع وحده وكانت فترة الدراسة مقتصرة حتى عام 1984، ويكفي القول أن أغلب المستوطنات التي أقيمت في القطاع كانت بعد هذه الفترة، وقد تناول وليد الجعفري جزء من موضوع الدراسة في دراسته (المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1970-1980) والذي مضى عليها أكثر من عشرين عاماً، ولم تكن دارسته متخصصة بالقطاع، أما من الناحية السياسية فقد كتب عون الله أبو صفية في دراسته (الاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة وأثره على عملية السلام) حيث تناول الموضوع من خلال تأثيرها على مفاوضات السلام، ولم يتم التطرق لنشأة أو تطور هذا الاستيطان، وقد تناول الموضوع من نفس الزاوية أيمن شاهين في رسالة الدكتوراه (الصراع على الأرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين) حيث استشهد بمنطقة المواصي كنموذج للحديث عن هذا الصراع من أجل السيطرة على الأرض، ولكن لفترة معينة ، وقد تناول ناصر الريس الموضوع من جانب قانوني نظري في دراسته (المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني) حيث تحدث عن قانونية المستوطنات ولم يتم التطرق إلى تاريخ هذه المستوطنات وتطورها .

إن تناثر المعلومات حول الموضوع في عدة كتابات ودراسات تناولت الاستيطان في القطاع بشكل جزئي وغالبيتها الساحقة حتى الثمانينات يفسح المجال لأهمية هذه الدراسة التي تُعنى بتاريخ الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة منذ 1967و حتى انتفاضة الأقصى ،حيث برزت مستجدات هامة على صعيد الأطراف المعنية بهذا الاستيطان خاصة (الإسرائيلي و الفلسطيني)، و نتيجة لذلك شكلت انتفاضة الأقصى تحولاً في الفعاليات الاستيطانية الصهيونية في القطاع .

3. أسلوب وعرض البحث

اعتمد الباحث على أسلوب التحليل التاريخي، حيث تم إيضاح الظروف التي نشأت فيها حركة الاستيطان في القطاع، و العوامل التي ساعدت على تطورها، وتوضيح المراحل التي مرت بها حركة المد والجزر في تاريخها، إضافة إلى تأثير هذه المستوطنات على القطاع في كل مرحلة، والتطور التاريخي لمواقف الأطراف المختلفة من هذا الاستيطان، وقد قسمت الدراسة إلى خمسة فصول:

الفصل الأول : يعطي لمحة عن جغرافية قطاع غزة وتاريخ الاستيطان الصهيوني في القطاع خلال عهد الانتداب البريطاني والإدارة المصرية، والمقاومة الفلسطينية لهذا الاستيطان خلال هذه الفترة .

الفصل الثاني : يتحدث عن أهداف وأغراض إسرائيل من بناء المستوطنات في القطاع، وسياستها للاستيلاء على أراضي القطاع وبدايات حركة الاستيطان فيه .

الفصل الثالث : يوضح المعلومات حول نشأة التكتلات الاستيطانية في القطاع من حيث إنشائها والتطور التاريخي لتوسعها، وزيادة عدد المستوطنين، وعدد الوحدات السكنية، إضافة إلى التطور الديمغرافي في هذه المستوطنات.

الفصل الرابع : يبين مواقف الأطراف المختلفة من الاستيطان في القطاع وهذه الأطراف هي الحكومات الإسرائيلية، المتعاقبة، والموقف الفلسطيني من خلال عرض مراحل المقاومة الفلسطينية لهذا الاستيطان، والموقف الأمريكي، إضافة إلى المواقف المساندة للشعب الفلسطيني من قضية الاستيطان .

الفصل الخامس : يبرز تطور تأثير الاستيطان على القطاع منذ بداياته ومراحل هذا التأثير من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

الفصل السادس : يعطي صورة عن الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة في ظل انتفاضة الأقصى خاصة التخريب و الدمار و القتل الذي تعرض له السكان.

أما عن **المصاعب** التي واجهت الباحث، فكانت متعلقة بشكل أساسي في عدم امتلاك الجهات التي تعني بالاستيطان للوثائق المتعلقة بقطاع غزة كتلك التي تمتلكها عن أي منطقة أخرى كالقدس أو الضفة الغربية مثلاً، وقد يكون عدم وجود مؤسسات في قطاع غزة قبل التسعينات تعني بالاستيطان، إضافة إلى العوائق التي اعترضت المراكز والمؤسسات الموجودة في الضفة الغربية في الوصول إلى قطاع غزة خلال سنوات

الاحتلال سبباً في ذلك، ولا زال المجلس الاستيطاني في القطاع يخفي الوثائق المتعلقة بالمستوطنات عن الباحثين العرب والأجانب، بل ويتم تفتيش العمال العرب عند خروجهم من المستوطنات، ولعدة مرات تم مصادرة وثائق على بوابات المستوطنات كانت في طريقها للباحث، كما أن الظروف الأمنية التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، والممارسات الإسرائيلية وقفت عائقاً أمام الباحث في محاولاته الدخول إلى المستوطنات للقيام بدراسة ميدانية لنماذج معينة، حيث رفض المستوطنون إجراء أي مقابلة مع الباحث خاصة في منطقة المواصي التي استطاع الباحث دخولها بصعوبة شديدة، كما أن الدراسات الإسرائيلية لم تولِ أهمية لعرض الاستيطان في القطاع كما عرضته عن القدس أو الضفة الغربية، حيث لم أعثر في الكتابات الإسرائيلية على معلومات أو وثائق كافية حول هذا الاستيطان، وكثيراً ما كان المختصين يتذرعون بأن الوثائق حول الاستيطان في القطاع لم تصل بعد إلى المدة المسموح بها لنشرها .

وعلى الطرف الأخر فلم تعتنِ وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بجمع الوثائق التي تخص هذا الموضوع، واكتفت بعمل دراسات كانت في الغالب تعتمد على المراجع العامة التي تتحدث عن الاستيطان، وقد تغلب الباحث على ذلك بدراسة السجلات التي امتلكتها السلطة الوطنية بعد انسحاب إسرائيل من مدن القطاع وخاصة تلك المتعلقة بالأراضي، كما أن إجراءات الفصل بين الضفة والقطاع والتي تفرضها سلطات الاحتلال حالت دون حرية تنقل الباحث بين هذه المناطق .

الفصل الأول

(الاستيطان الصهيوني في غزة قبل العام 1967)

أولًا: جغرافية قطاع غزة

قطاع غزة هو الاسم الإداري الذي أطلق على المنطقة التي رسمت في اتفاقية الهدنة بين مصر و إسرائيل في رودس بتاريخ 24 فبراير 1949م ، ففي البداية أطلق عليها :
" الأراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية" [1] ، إذ جاء في المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة يجب عدم النظر إلى خط الهدنة كأنه حد سياسي أو إقليمي بأي معنى من المعاني ، و حددت المادة السادسة قطاع غزة بالحد الفاصل بين القوات العسكرية للطرفين ابتداء من الساحل عند وادي الحصى و يسير في اتجاه شرقي عبر دير سنيد ، ثم يخترق طريق غزة – المجدل إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات شرق الطريق ، ثم يتجه الخط جنوباُ بموازاة طريق غزة – المجدل و يستمر على هذا النحو حتى خط الحدود المصرية [2] .
و هكذا فقد أصبح ذلك الشريط الساحلي الممتد على الساحل الجنوبي الشرقي لحوض البحر المتوسط هو ما يعرف بقطاع غزة إذ يحده من الجنوب ج.م.ع. ، ومن الشمال خط الهدنة مع فلسطين المحتلة عام 1948 ، أما من الغرب فيحده البحر المتوسط ، ومن الشرق خط الهدنة[3] ، أما أهمية موقعه فلسطينياً وعربياً فهي تتصل بشكل رئيسي بالناحيتين العسكرية و التجارية حيث انه :

أ- يشكل الشريط الساحلي و الممر البري الجزء الوحيد الذي تبقى للفلسطينيين بعد احتلال وطنهم ، إضافة إلى ما تشكله هذه المناطق من أهمية استراتيجية.

---

(1) أبو النمل ، حسين : قطاع غزة 1948-1967 ،(ب.ط) ، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت- لبنان 1979،ص28.

(2) انظر نص اتفاقية الهدنة في رودس بين مصر و إسرائيل :
مؤسسة الدراسات الفلسطينية : اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية ، نصوص الأمم المتحدة و ملحقاتها ، بيروت – لبنان 1968، ص13 – 16، أيضاً :العارف ،عارف : نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947 – 1955،(ب.ط)،6 ج ،دار الهدى ،(ب.ت)، ج5 ص1007.

(3) للمزيد من المعلومات انظر : خرائط قطاع غزة كما أقرتها اتفاقية الهدنة عام 1949م ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية : اتفاقيات الهدنة ، مرجع سابق، ص229 – 230 .

–حرصت مصر منذ عهد الفراعنة للسيطرة عليه ، وكذلك الفرس و الرومان و غيرهم ممن غزوا فلسطين كالصليبيين و المماليك و العثمانيين ، إذ اتخذوه مركزاً عسكرياً لجيوشهم .

ب- يمثل محطة مهمة في الطريق البري بين قارتي أفريقيا و آسيا ، فالمرور به يمثل أقصر طريق بينهما و عليه كان محطة تجارية مهمة ، خاصة في مراحل التاريخ الإسلامي ، و كذلك مرور الجيوش عنه عند مرورها بين القارتين[4] .

ج- ينحصر بين دائرتي عرض 16 31 و 45 31 شمالاً ، و بين خطي طول 20 34 و 25 34 شرقي خط جرينتش[1]، و هذا يعني وقوعه في بداية جنوب النطاق الصحراوي المعتدل الدافئ المعروف بكونه منطقة مناخية انتقالية متعددة الصفات بين النطاق الصحراوي الحار جنوباً وبين النطاق المعتدل الدافئ شمالاً .

تبلغ مساحة قطاع غزة 365 كم2 بقطاع طولي 45كم يميل للغرب قليلاً من الشمال إلى الجنوب ، و بعرض يتراوح ما بين 6-12 كم طبقاً لاتفاقية الهدنة[2] ، و أوسع عرض للقطاع هو قبالة خانيونس حيث يصل إلى 12كم ، و قد استغلت إسرائيل هذه المنطقة بعد حرب حزيران 1967م لزرع أكبر تجمع للمستوطنات في القطاع ، بينما أضيق عرض للقطاع هو قبالة دير البلح حيث تقل الكثافة الاستيطانية هناك.

أما تضاريس قطاع غزة الرئيسية فهي امتداد لتضاريس فلسطين و شبه جزيرة سيناء ، و هذا لا يعني أنها متشابهة مطلقاً ، فلها ما يميزها أيضاً ، حيث السلاسل و الحواف الطولية ، و الكثبان الرملية التي تمتد على هيئة حزام طولي مع امتداد ساحل البحر المتوسط من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب[3]، أما في شرق القطاع فهناك الكثبان القديمة غير المتحركة و التي تتألف من تلال الكركار ، إذ تبلغ أعلاها عند تلة المنطار

---

(4) شقليه ، أحمد رمضان : الجغرافيا الإقليمية لقطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، القاهرة – مصر 1964 ، ص29 .

(1) أبو طويلة ، جهاد محمد : استخدام الأرض في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث و الدراسات – جامعة الدول العربية ، القاهرة .مصر 1988، ص2 .

(2) وزارة التخطيط و التعاون الدولي الفلسطينية : الأطلس الفني – محافظات غزة ، ط1 ، غزة – فلسطين 1997 ،ص14 .

(3) المبيض ، سليم عرفات : غزة و قطاعها ، ط1 ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة – مصر 1987 ، ص17 .

و التي تعتبر خزان المياه الجوفية للقطاع[4]، و هذا ما يفسر قيام إسرائيل ببناء مناطق سكنية (قرى زراعية) شرق خط الهدنة مستغلة عنصري وفرة المياه وخصوبة الأرض ، و يمكن للناظر لتلك المنطقة أن يرى عشرات الآبار التي أقامها الإسرائيليون لضخ مياه القطاع لداخل إسرائيل[5]، و بشكل عام فإن أراضي القطاع تنحدر من الشرق إلى الغرب باتجاه البحر المتوسط متخذة طبيعة السهل ، و به العديد من التلال كتل السلطان ، و تلة المنطار التي استخدمت كنقطة مراقبة عسكرية على مر عقود من الزمن[6]، و رغم أهميتها فلم تستطع إسرائيل الاستيطان فيها نظراً لكثافة السكان الفلسطينيين فيها و الذي يصل امتدادها العمراني حتى الأسلاك الشائكة المنتشرة على خط الحدود مع فلسطين المحتلة عام 1948م، و تنتشر في قطاع غزة مجموعة من الأودية السيلية الجافة التي تتصف بضآلة تصريفها المائي ، و أهمها وادي غزة الذي يصل طوله إلى 105كم حيث منابعه في جبال الخليل ، و طوله في القطاع 8.5 كم[1] .

ترجع التركيبة الجيولوجية لأراضي القطاع إلى تكوينات المظاهر الطبيعية الأخرى بالمنطقة ، و هي تربة طينية تغطيها طبقة رملية حملتها العواصف على مر الزمن ، على أن الأراضي الواقعة في شمال القطاع تقترب فيها الطبقة الطينية من السطح لذا فهي من أصلح الأراضي لزراعة الموالح في القطاع[2] ، و هذا ما يفسر اعتماد مستوطنات شمال قطاع غزة على هذا النوع من الزراعة ، و قيام سلطات الجيش الإسرائيلي بمصادرة الأراضي التي تحمل هذه الصفة و ضمها إلى حدود تلك المستوطنات ، وتنقسم التربة في القطاع إلى أنواع هي:

أ- تربة السهل الساحلي و تضم 60000 دونم من مساحة القطاع[3] .

ب- التربة الطينية الغرينية و توجد في الأجزاء المنخفضة والمنحدرات[4] .

---

(4) M. A. Meyer , History of the city of Gaza , Newyork , 1960 . p. 73.

(5) قام الباحث بزيارة الحدود و رؤية هذه الآبار المنتشرة قرب حدود مدينتي غزة و بيت حانون و ذلك بتاريخ 2000/8/17م .

(6) العفيفي ، جبر حسن : المياه في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة العالم الأمريكية 1996 ، ص25 .

(1) شراب ، محمد محمد : معجم بلدان فلسطين ، ط1 ، المأمون للتراث ، دمشق – سوريا ، 1987 ، ص569 .

(2) شقليه ،أحمد: الجغرافيا الإقليمية لقطاع غزة ، مرجع سابق ، ص164 .

(3) المرجع السابق، ص164 .

ج- تربة اللوبس و تمتد من شرق رفح حتى منطقة خانيونس[5].

د- تربة المواصي و تشكل 35% من مساحة القطاع[6] ، و قد ركزت إسرائيل على مصادرة مثل هذا النوع من الأراضي في جنوب القطاع و خاصة تلك الأراضي التي شكلت جزءاً من مساحات لمجمع قطيف الاستيطاني.

هـ- تربة الكركار و تضم أجزاء التلال في القطاع[7] .

ونظراً لأهمية المناخ و خاصة في اختيار أماكن الاستقرار البشري بل و في رسم صورة الفعاليات البشرية ، فقد شكل آلياً عاملاً مهماً في اختيار أماكن الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة بعد عام 1967م ، حيث المناخ السياحي المتميز بالنسبة المثالية لسطوع الشمس[8] ، والتي تجذب أولئك المهاجرين القادمين من المناطق الباردة ،اذ أن من صفات مناخ القطاع شدة الحرارة صيفاً مصحوبة بأشعة الشمس القوية ، أما الشتاء فيكون معتدل الحرارة ، والفرق بين درجتي الحرارة العظمى والصغرى لا يزيد معدله عن سبع درجات[9]، مع ملاحظة أن موقع القطاع البحري و نسبة الرطوبة العالية تزيد من إحساس الفرد بالحرارة .

أما الرياح فإنها تهب على القطاع في فصل الصيف في اتجاه شمال غرب ، و متوسط سرعتها 3.9 ميلاً في الثانية ، و في الشتاء تصل سرعتها إلى 18 ميلاً في الثانية[1] ، و هذا ما يفسر اعتماد المستوطنين على الزراعة في الدفيئات لتفادي التأثير السلبي للرياح على بعض المزروعات .

أما الأمطار فكانت المصدر الرئيسي لري أراضي القطاع قبل إدخال نظام الري الحديث ، حيث إن 90% من جملة الأراضي المزروعة كانت تعتمد على الأمطار[2] ، و تصل كمية الأمطار في شمال القطاع إلى 707 مليمتراً و تتناقص كلما اتجهنا للجنوب حيث تصل في

---

(4) المرجع السابق ، ص166 .

(5) دائرة الزراعة ، نشرة 17 ، ص4 .

(6) أبو طويلة ، جهاد محمد : دراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، بحث دبلوم غير منشور ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة – مصر 1984 ، ص21 .

(7) العفيفي ، جبر : المياه في قطاع غزة ، مرجع سابق ، ص41 .

(8) المرجع السابق ، ص41 .

(9) صالحة ، رائد أحمد : مدينة غزة ، ط1 ، غزة – فلسطين 1997 ، ص36 .

(1) بدوي ، خميس ربحي : نحو وضع نموذج للتخطيط العمراني لقطاع غزة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النيلين ، القاهرة – مصر 1999 ، ص67 .

(2) شقليه ، أحمد : الجغرافيا الإقليمية لقطاع غزة ، مرجع سابق ، ص37 .

رفح إلى 110 مليمتر[3] ، و تساهم الأمطار في تعويض سحب إسرائيل المستمر لمياه قطاع غزة الجوفية و التي تنقلها لداخل فلسطين المحتلة عام 1948م و حاجة المستوطنات التي تصل إلى 45 مليون متر مكعب سنوياً تقريباً [4] ، و تبلغ مساحة الخزان الجوفي لمياه القطاع حوالي 350 كم2 تقريباً ، و يقع الجزء العذب منها في شمال القطاع و المنطقة الغربية من جنوب القطاع حيث تجمع مستوطنات قطيف بالضبط[5] ، لذا تعتبر إسرائيل توفر المياه عاملاً مغرياً و حافزاً لجلب المستوطنين و توطينهم في قطاع غزة ، و يتغذى الحوض المائي في القطاع من الأمطار و المياه السطحية و مياه الصرف الصحي و الحفر الاقتصادي و الري ، و تتراوح كمية المياه المسحوبة من الخزان الجوفي ما بين 90 – 100 مليون متر مكعب سنوياً بما فيها حاجة المستوطنات[6] ، ناهيك عن الكميات غير المعروفه التي تسحبها إسرائيل و تضخها خارج حدود القطاع [7] .

أما فيما يتعلق بتوزيع السكان في القطاع خاصة بعد نكبة عام 1948 فيلاحظ أن هناك تجمعاً بشرياً كثيفاً في القطاع يضم أربع مدن كبرى هي غزة – خانيونس – رفح – و دير البلح ، وما يزيد على إحدى عشرة قرية بالإضافة إلى ثمانية مخيمات ، و الجدول التالي يوضح عدد سكان قطاع غزة خلال الفترة من 1950م وحتى 1993.

---

(3) أبو طويلة ، جهاد: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص24 .

(4) صالحة ، رائد : مدينة غزة، مرجع سابق ، ص58 .

(5) عقل ، سوزان : بحث عن المياه في قطاع غزة ، مركز التخطيط – مكتب الرئيس ، غزة – فلسطين 1997 ،ص6 .

(6) Sara . r . Gaza strip , Asurvey Cambridge Harvard , Univ.Press , 1984 .

(7) لم أعثر في أي من المراجع على كمية هذه المياه بشكل دقيق .

السنة	عدد السكان
1950	288117
1951	294869
1952	299251
1953	306272
1954	313140
1955	318671[1]
1956	336055
1957	345834
1958	357526
1959	367020[2]
1960	360515
1961	370229
1962	282186
1963	401238
1964	411231
1965	420337
1966	440229[3]
1967	380800
1968	356800
1969	363900
1970	370000
1971	378800
1972	387000
1973	401000

(1) عدد السكان حتى عام 1955 : إدارة الحاكم العام لقطاع غزة – دائرة الإحصاء و النشر 31/ كانون اول / 1956 ، ص17 .

(2) عدد السكان حتى العام 1959 : إحصائية وكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين و الذي قدمته الوكالة في تقريرها إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام 1960 ، ص23 .

(3) عدد السكان حتى العام 1966 : إدارة الحاكم العام لقطاع غزة – دائرة البحوث و النشر و الإحصائيات الرسمية ، تقرير 31 / كانون اول / 1970 ، ص184 .

1974	414100
1975	[1]425500
1976	429000
1977	441300
1978	450200
1979	431500
1980	[2]441900
1981	468900
1982	477300
1983	494500
1984	509900
1985	527000
1986	545000
1987	565000
1988	588500
1989	610400
1990	642700
1991	676000
1992	716200
1993	[3] 748400

يستدل من الجدول السابق أن عامي 1967 ، 1968 شهدا انخفاضاً حاداً في عدد السكان و ذلك بسبب نتائج حرب حزيران 1967 ، و خاصة الإجراءات الإسرائيلية بطرد و ملاحقة الآلاف من سكان القطاع و ملاحقتهم .

(1) عدد السكان حتى العام 1975 : عطية ، إحسان ، و آخرون : نشرة إحصائية عن مناطق عربية محتلة (حقائق و أرقام) ، مركز الدراسات الإحصائية – جمعية الدراسات العربية ، القدس – فلسطين 1985 ، ص17.

(2) عدد السكان حتى العام 1980 مقتبس من مركز الدراسات الريفية – جامعة النجاح الوطنية : النشرة الإحصائية السنوية للمناطق المحتلة 1981 ، نابلس – فلسطين ، ص6 .

(3) عدد السكان حتى العام 1993 : Central Bureau of statistical , Statistical Abstract of Israel 1996 , vol. 47 , P.573.

و قد شهد عام 1979 انخفاضاً في عدد سكان القطاع و ذلك بسبب توقيع اتفاقيات السلام بين مصر و إسرائيل و التي بموجبها تم اعتبار جزء من مخيم كندا و بعض سكان الشريط الحدودي بين فلسطين و مصر خارج تعداد سكان قطاع غزة ، لكن عدداً كبيراً من هؤلاء السكان عاد لقطاع غزة و تم توطينهم في مشروع تل السلطان الذي أقامته السلطات العسكرية الإسرائيلية غرب رفح[1] .

أما عام 1993 فقد شهد زيادة كبيرة في عدد السكان نتيجة بداية عودة الآلاف من الخارج بفعل أجواء المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل ، و إن عدد السكان كما هو موضح في الجدول يعني إن كثافة السكان هي 2634 شخص لكل كم2 هذا إذا أضفنا الأراضي التي تدخل في نطاق المستوطنات الصهيونية ، حيث أن الكثافة الحقيقية للسكان فترة الاحتلال زادت عن 3100 شخص لكل كم2 ، و هذا من أعلى نسب الكثافة السكانية في العالم[2] ، كما أن نسبة الذكور إلى الإناث تصل إلى معدل 106 ذكر لكل 100 أنثى[3] ، و معدل الخصوبة في القطاع 8.3 طفلاً لكل امرأة ، و أن اكثر من 60% من النساء اللواتي لا تزيد أعمارهن عن 15 عاماً متزوجات ، و 8.3% أرامل ، كذلك فان 59% من الذكور ممن تزيد أعمارهم عن 15 عاماً متزوجون فإن مجتمع قطاع غزة فتي جداً إذ أن أكثر من 59% من سكانه تقل أعمارهم عن 20 سنة [4] .

---

(1) دراسة ميدانية قام بها الباحث في الفترة من 27 / حزيران / 2001 و حتى 3 / تموز / 2001م في مشروع تل السلطان غرب رفح .

(2) الحوراني ، عبد الله أحمد : قطاع غزة 19 عام من الاحتلال ، ط1 ، دار الكرمل ، رام الله – فلسطين 1994 ، ص197 .

(3) مركز الإحصاء الفلسطيني : ديمغرافية الشعب الفلسطيني ، مرجع سابق ، ص37 .

(4) المرجع السابق ، ص 49 .

ثانياً : أهمية الاستيطان في الفكر الصهيوني :

من أجل إكمال الصورة في الحديث عن الاستيطان ، و بما أن موضوع الدراسة حول الاستيطان ، فلا بد من العرض الموجز عن الاستيطان في الفكر الصهيوني ، و مع أنه ليس من اختصاص هذه الدراسة ، حيث تم الحديث عنه في دراسات سابقة آخرها: الاستيطان الصهيوني في القدس 1967 – 1993 [1] ، و تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967 – 1998 [2] ، فأنني أهدف من ذلك إيضاح أهمية الاستيطان لدى بعض المفكرين و القادة الصهاينة ، و الذين كان لهم دور ريادي في نشأة الاستيطان الصهيوني و تطوره في غزة قبل عام1967 ، و منهم من شارك في ذلك بعد عام 1967 ، لتكون الصورة واضحة و مساعدة في تحليل تطور حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة عبر الفترة التاريخية التي تتعرض لها هذه الدراسة .

تتمثل أسطورة الاستيطان الصهيوني في زعم المفكرين و القادة الصهاينة أن فلسطين هي إسرائيل أو صهيون[3] ، و أن تاريخها قد توقف تماماً برحيل اليهود عنها ، بل أن تاريخ اليهود

---

(1) أطروحة ماجستير غير منشورة ، أعدها محمد رشيد عناب ، ونوقشت بجامعة النجاح الوطنية – نابلس في كانون ثاني 2001م .

(2) أطروحة ماجستير غير منشورة ، أعدها محمد عودة محمد الغلمي ، و نوقشت بجامعة النجاح الوطنية – نابلس في آذار 2001م .

(3) * صهيون (تسيون) يشير إلى جبل صهيون الذي يقع جنوب غرب القدس و الذي يحج إليه اليهود ، و يقال أن الملك داود قد دفن فيه ، و يعتقد بعضهم أن الخالق يسكن في هذا الجبل المقدس، غير أن بعض العلماء يرون أن جبل صهيون الحقيقي هو الجبل المعروف باسم (أوفيل) ، و حسب المصادر العبرية فإنهم يربطون اسم المصطلح بالمكان و الزمان ، أي أنه يشير إلى المدينة المقدسة أم إسرائيل التي سيولد الشعب اليهودي من رحمها .

* أما الحركة الصهيونية فهي حركة سياسية في العصر الحديث تطالب بإعادة توطين اليهود في فلسطين باعتبارها أرض الميعاد وكوسيلة لحل المسألة اليهودية ، و كلمة صهيون اشتقها الصحفي ناتان برنباوم Natan Birnbaum سنة 1891م بهدف تأسيس حزب صهيوني كبير لتعليم الشعب و تربيته . انظر :

- البحيري ، مروان : الحركة الصهيونية منذ نشأتها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، ضمن كتاب القضية الفلسطينية و الصراع العربي الصهيوني ، جزءان ، ط1 ، اتحاد الجامعات العربية ،(ب.م)،(ب.ت)، ج1 ص152 .
- المسيري ، عبد الوهاب : موسوعة المفاهيم و المصطلحات الصهيونية ، ط1 ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة – مصر 1970 ، ص244 .

و عن مفهوم الصهيونية انظر :

أنفسهم قد توقف هو الآخر برحيلهم عنها ، و لن يستأنف هذا التاريخ إلا بعودتهم إليها فهو تاريخ مقدس[4] ، و قد جسدت الحركة الصهيونية العقيدة التوراتية في طرحها للاستيطان ، حيث حولت ممارستها العملية لاستعمارها الاستيطاني في فلسطين إلى مفهوم توراتي " عودة الشعب إلى أرض الميعاد "* ، و بذلك

يتم استقبال المهاجرين المستوطنين اليهود إلى فلسطين كمهاجرين إلى أرض إسرائيل[1] .

يمثل هؤلاء المهاجرون تكوين استيطاني كولونيالي Settler Colonial Formation بمعنى قيام جماعات اليهود الأجنبية باستيطان أرض فلسطين وممارستهم السلطة فوق تلك الأرض على من كان ولا يزال فيها من السكان الفلسطينيين[2] ، لأن الأيدلوجية الصهيونية في فلسفتها الخاصة قامت على أساس نفي الآخر و اقتلاعه لا التعايش معه أو القبول بوجوده ، و عليه فإن غايتها في البدء أو النهاية هي الإجلاء و الإحلال و إزاحة الفلسطيني لتوطين هؤلاء المهاجرين مكانهم[3] .

سلمون، يوسي: الصهيونية،(ب.ط) ، جامعة تل أبيب ، تل أبيب – إسرائيل 1978 ، ص7843، (بالعبرية).

(4) المسيري ، عبد الوهاب : موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية ، 8ج ، ط1 ، دار الشروق ، بيروت . لبنان 1999 ، ج7 ص59 .

* مفهوم العودة إلى أرض الآباء مرتبط بما ذكرته التوراة من وعود الله لإبراهيم عليه السلام بملكية الأرض الواقعة من نهر مصر إلى نهر الفرات له و لنسله إلى الأبد ، ثم يجدد الإله وعده هذا لإسحاق و يعقوب ولموسى و يوشع بن نون عليهم جميعاً السلام ، انظر الكتاب المقدس . العهد القديم : سفر التكوين ، الإصحاح(15 – 26 – 28)

سفر الخروج ، الإصحاح الثالث

= سفر يوشع ، الإصحاح الأول

و عليه فقد تذرع الإسرائيليون بالبعد التاريخي و الديني للأماكن التي يستوطنونها في الضفة الغربية و قطاع غزة ، عن ذلك انظر : غلمي ، محمد عودة / محمد : تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967 – 1998 ، مرجع سابق ، ص74-79.

(1) عباسي ، نظام عزت : فلسطين و البرنامج الصهيوني ، ط1 ، قدسية للنشر ، اربد – الأردن 1992 ، ص32 .

(2) هلال ، علي الدين : في مفهوم الكيانات الاستيطانية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد1 ، أيار 1998 ، ص92 .

(3) أبو حسن ، نافذ : الاستيطان و استيعاب الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، مجلة صامد الاقتصادي ، عدد 90 ، كانون اول 1992،ص113 .

لقد واكب الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البداية ظواهر التعالي القومي تجاه المواطنين المحليين حيث ساد بينهم الرأي القائل بأن العربي يحترم الآخرين إذا فهم لغة واحدة هي القوة[4]
.

الاستيطان و الصهيونية

ارتبطت الصهيونية بالاستيطان باعتباره جزءاً منها و أساساً مهماً في مشروعها ، إذ قامت على ثلاثة أسس متكاملة[5] :

1. أن اليهود رغم انتمائهم للعديد من الدول و المجتمعات يمثلون قومية واحدة تتميز بصفات عرقية سامية .

2. إن علاقة اليهود مع الشعوب الأخرى تقوم على العداء و الصراع تلخصها ظاهرة معاداة السامية .

3. إن المشكلة اليهودية لا حل لها إلا بإقامة دولة يهودية ، و إن هذه الدولة تتمثل في أرض الميعاد و الاستيطان فيها ، و أساس ذلك " إذا كان هناك من شعب مختار فثمة أيضا ارض مختارة " .

فالأصل في استمرار الصهيونية هو الاستيطان ، وقد اعتبر المؤرخ الصهيوني سوكولوف "أن مستقبل الصهيونية لا يكون إلا من خلال استمرار الاستيطان في فلسطين" [6] ، و يرى اوسيشكن[7]: "أن تأسيس دولة يهودية لا يتم من خلال احتلال فلسطين فحسب ، بل إن ذلك

---

(4) فلنر ، ماير و آخرون : دراسات في الصهيونية ، (ب. ط) ، منشورات صلاح الدين ، ب . م . ، ص40 .

(5) حماد ، مجدي : النظام السياسي الاستيطاني (دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا) ،ط1، دار الوحدة ،بيروت – لبنان1981، ص147.

(6) Sokolow , Nahum : History of Zionism 1600-1918 , selected and arranged by Israel , Solomon's . 2 , vol. S London, Longmans , Green 1919 . P273 .

(7) مناحيم اوسيشكن : أحد كبار زعماء الصهيونيين الروس و كان يدعو لتقوية الوعي الذاتي لدى اليهود كهدف أول للحركة الصهيونية و بعث اللغة العبرية و أن يعمل اليهود على امتلاك معظم أراضي فلسطين بطريقة الشراء ومن ثم إقامة مستوطنات تعاونية ، انظر : جريس ، صبري : تاريخ الصهيونية (1862 – 1948) ، جزءان ، ط1 ، مركز الأبحاث ، بيروت 1981 ، ص201 – 204 .

مرتبط باستيطان الأرض،والمهمة الأولى للحركة الصهيونية تقوية الوعي الذاتي بين اليهود لتأسيس دولة يهودية والاستيطان عليها"[1] .

هذا و قد تطور مفهوم العلاقة بين الصهيونية و الاستيطان بعد الحرب العالمية الأولى مع ظهور الأفكار الصهيونية العنيفة و المؤيدة لاعتبار الاستيطان هدفاً أول للصهيونية ، يجب تنفيذه بالصدام و العنف و القوة ، و قد تجسد هذا المفهوم بمقولات زئيف جابوتنسكي[2] الذي يقول :

"أيها الشباب تعلموا إطلاق الرصاص .... كل واحد منا يدرك أن إطلاق الرصاص هو أهم الشروط لتحقيق البعث القومي .... إن الصهيونية هي استيطان و لذا فهي تحيا و تموت مع قضية القوة المسلحة"[3] ، و قد كان يترجم أقواله في دفاعه عن الاستيطان ، إذ أبرز عنفه هذا في قيادته لأول صدام دموي بين العرب و اليهود في القدس أثناء الاحتفال بعيد النبي موسى و الذي صادف عيد الفصح عند اليهود عام 1920م[4] .

حمل أفكار جابوتنسكي المتطرفة و خاصة (حول الاستيطان بالقوة) جيل من الشبان كان لهم دور في قيادة المؤسسة العسكرية و السياسية في إسرائيل فيما بعد ، و ترجموا هذه الأفكار

---

(1) البديري ، هند أمين : أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية و حقائق التاريخ ، ط1 ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة – مصر 1998 ، ص97 .

(2) فلاديمير زئيف جابوتنسكي: من زعماء الصهيونية الاشتراكيين الذين طوروا أفكارهم لتكون قاعدة لعقيدة اليمين الصهيوني المتطرف المعادي بشدة للعرب ، و قد ترأس المنظمة اليهودية ناقلاً لها أفكاره و من ثم تطورت الأفكار لتجد تعبيراً لها في المنظمة العسكرية (الأرغون " اتسل ") التي تطورت لحزب حيروت فيما بعد ، انظر : جريس، صبري : تاريخ الصهيونية مرجع سابق ، ج1 ص193 – 194 .

(3) فلنر ، ماير و آخرون : دراسات في الصهيونية، مرجع سابق ، ص149 .

(4) عن الأحداث الدموية التي حدثت عام 1920 بين العرب و اليهود و دور جابوتنسكي فيها ، و أقواله في محاكمته التي تجسد مفهومه العنيف ، انظر : نويهض ، عجاج : بروتوكولات حكماء صهيون (نصوصها ، رموزها ، أصولها التلمودية) ، ط1 ، دار الاستقلال ، بيروت – لبنان 1990 ، ص60 .

*مناحيم بيغن: ولد عام 1913في بولندا وقاد منظمة الارجون لمحاربة الفلسطينيين و البريطانيين، ترأس الحكومة الإسرائيلية في الفترة (1977-1983)، للمزيد من المعلومات أنظر:منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث: رجال السياسة الاسرائيليون،تحريرأنيس صايغ-إعداد غازي دانيال،(ب.ط)،بيروت-لبنان1970،ص34.

في تطور حركة الاستيطان الصهيوني في الضفة و قطاع غزة ، فهذا مناحيم بيغن* يعتبر الاستيطان الصهيوني في الضفة وغزة نابعاً من حيوية ثابتة للصهيونية و رؤية أخلاقية لها ، و أن ليس هناك فرق بين السياسات الاستيطانية التي مورست قبل قيام الدولة أو بعدها[5] .

و يرى إسحاق شامير أحد رؤساء وزراء إسرائيل السابقين "أن ارتباط الصهيونية بالاستيطان تعني أن الأخير هو جزء من متطلبات المصلحة القومية لليهود"[1] ، و قد عبر هذا الجيل جهراً عن أن الاستيطان الصهيوني مفهوم مركب لا يصلح انفصاله عن بعضه ، فآرئيل شارون رئيس الوزراء الحالي لدولة إسرائيل يعتبر "أن الاستيطان هدف الصهيونية الأساسي ، و أنه لا ينفصل عن حياة الصهيوني"[3] ، و حمل نفس الأفكار العديد من الحركات و المؤسسات الصهيونية التي أشرفت على تطور حركة الاستيطان في الضفة الغربية و قطاع غزة .

الاستيطان وسيلة للهجرة

تعتبر المنظمة الصهيونية العالمية نتاج الحركة السياسية التي تبلورت في نهاية القرن التاسع عشر و كمشروع سياسي لاستيطان عملي، انطلقت الصهيونية من نقطة الصفر في سعيها لتجسيد أهدافها ، و قد وضعت الاستيطان كوسيلة لخدمة فلول المهاجرين و إعدادهم ، و بالتالي أولت متطلبات الاستيطان أهمية خاصة ، يقول جابوتنسكي : "أنه يجب تسخير العمل السياسي و التركيز عليه لخدمة الاستيطان ، و إن المستوطنين الصهيونيين بأسرهم هم وسيلة لتحقيق هدف الهجرة الأكبر"[3] .

فالهجرة والاستيطان مفهومان متلازمان يخدم كل منهما الآخر ، والمستوطنات بالنسبة للمهاجرين اليهود تمثل "غيتو جديد" يوفر لهم الحماية و الرعاية و الإعداد النفسي و

---

(5) أرونسون ، جيفري : المستوطنات و المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ، معهد دراسات فلسطينية (سلسلة دراسات حول قضايا الوضع النهائي)، واشنطن – الولايات المتحدة ، ص5 .

(1) كان شامير يؤكد مراراً أثناء ترأسه حكومة الليكود خلفاً لبيغن عام 1983 ، و كذلك أثناء توليه وزارة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية أن الاستيطان ضرورة أمنية لإسرائيل و قد كتب مقالاً تاريخياً عن أهمية الاستيطان عند القادة الصهاينة الأوائل و على رأسهم جابوتنسكي و ذلك للرد على تصريحات حمائم حزب العمل في هذا الشأن ، انظر : صحيفة هآرتس 1985/12/11 ،ص17 .

(2) صحيفة القدس 1978/2/9 .

(3) جريس ، صبري : تاريخ الصهيونية ، مرجع سابق ، ج2 ص169 .

تجسيد ولائهم لإسرائيل و من ثم استخدامهم كأداة حرب توسعية في الأراضي العربية ، "فالهجرة و الاستيطان عند بن غوريون يؤلفان لوحي العهد بالنسبة للصهيونية في العالم ، و هما محفوران بأحرف من دم و نار على راية الحركة الصهيونية"[4] .

أما هرتزل [1] فقد ربط بين الهجرة و الاستيطان و بين تحقيق اليهود لهدفهم بالقضاء على نظرة الشعوب الأخرى السلبية لهم فقال : "إن هجرة اليهود و استيطانهم في الدولة اليهودية سيقضي على ظاهرة العداء للسامية"[2] ، و لقد ظل المفهومان مرتبطين منذ بداية الدعوات اليهودية بالعودة إلى فلسطين و استمرت حتى وقتنا الحاضر .

ظل مفهوم ارتباط الهجرة بالاستيطان على لسان قادة إسرائيل بعد إعلان الدولة ، فآباإيبان يعتبر "أن تنشيط الهجرة اليهودية من شأنه أن يعزز مكاسب إسرائيل في الحرب و أن احتلال الأراضي وحده ليس كافياً إنما يجب استيطان هذه الأراضي"[3] ، و عليه فقد ظل استمرار الهجرة و الاستيطان الدائم يعطي الصهاينة الشعور بأنهم يأخذون حقوقهم ، و أن غير ذلك يعني تنازلاً عن حقهم في الحياة ، و هذا ما يؤكده بن غوريون "الذي يعتبر توقف الهجرة تقويضاً لحق اليهود في الاستيطان في أرض إسرائيل و ربما قضى على ذلك الحق نهائياً "[4] .

---

(4) حسين ، عدنان : التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية ، ط1 ، دار النقاش ، بيروت – لبنان 1989 ، ص27 .

(1) تيودور هرتسل : مواليد هنغاريا عام 1860م هو أبرز الزعماء الصهيونيين و أوسعهم نشاطاً ، حصل على الدكتوراه في الحقوق من الكلية الإنجليزية عام 1882م ، عمل في المحاكم ثم صحفياً ، بدأ نشاطه الصهيوني سنة 1895 و له الفضل في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في سويسرا عام 1897 ، و كذلك جهوده الجبارة لدى الملوك و الرؤساء في أوروبا و الدولة العثمانية لحشد تأييدهم لليهود و اشهر كتاباته كتاب دولة اليهود الذي عرض فيه آراءه المختلفة عن مشكلة اليهود ، توفي سنة 1904 . انظر

- جريس ، صبري : تاريخ الصهيونية ، مرجع سابق ، ج1 ص143 – 147 .
- المسيري ،عبد الوهاب : موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية ، مرجع سابق ج7 ص227 – 235 .

(2) حسين ، عدنان :التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية ، مرجع سابق ، ص38 .

(3) صحيفة دافار 1967/9/11 .

(4) أبو عرفة ، عبد الرحمن : الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية (دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير) ، ط1 ، دار الجليل ، عمان . الأردن 1986 ، ص40 ، و نقلها من رسالة بن غوريون لزوجته بتاريخ 1937/7/27 ضمن رسائل بن غوريون .

الاستيطان ضرورة أمنية

إن طبيعة الصراع العربي الصهيوني المتمثل بصراع بين مدافع عن حقه و بين مهاجر جاء مغتصباً للأرض باستيطانها يجعل حاجة المهاجرين للأمن هدفاً أسمى ، و بالتالي فالاستيطان بحد ذاته كان وسيلة للحفاظ على أمن التجمعات السكانية أينما كانت ، و كلما تزايد عدد سكان هذه التجمعات كانت الحاجة أكثر إلى التقدم و التوسع في بناء النقاط الاستيطانية الجديدة .

و عليه فقد أفتى آباء الصهيونية الأوائل أن الاستيطان و تناميه يرسمان حدود الدولة اليهودية ، وكل نقطة استيطانية جديدة تشكل منطلقاً للمزيد من التوسع ، بل من شأن المستوطنات الناشئة أن تدعم ادعاء إسرائيل بالحاجة المستمرة للمزيد من الأرض[5] .

وقد أكد ذلك موشي هس[1] ، ومن بعده هرتزل بتأكيدهم على "أن إيمان اليهودي لا يكتمل إلا إذا عاش في أرض إسرائيل وأن يعمل على المشاركة في الاستيطان الزراعي في فلسطين ودعوا الى إقامة مستوطنات آمنة"[2] .

أدرك القادة الصهاينة أهمية جعل الاستيطان وسيلة لحفظ أمنهم ليقينهم أن مصادرة أرض غيرهم سيجعل من الصعب العيش بسلام بدون منطق القوة،يقول بن غوريون :

"علينا أن نتخذ من العمليات العسكرية أساساً للاستيطان وواقعاً يجبر الجميع على الرضوخ له و الانحناء أمامه"[3] ، بينما اعتبر موشي ديان في عام 1956 "أن جيله هو جيل من المستوطنين لن يستطيع أن يزرع شجرة أو أن يبني بيتاً بدون الخوذة الفولاذية و المدفع"[4] .

---

(5) الدقاق ، إبراهيم : السياسة الاستيطانية و انعكاسها على قضية الإسكان الفلسطيني في الأرض المحتلة ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 107 ، كانون ثاني 1988 ، ص7 .

(1) موشي هس : مواليد بون بألمانيا سنة 1812 يعتبر رائد الصهيونية في العالم ، دعا إلى إقامة دولة يهودية في الشرق و الاستيطان في أرض الأجداد و دعا الغرب للمساعدة في ذلك المشروع ، أشهر كتبه روما القدس الذي حدد فيه حدود الدولة المنشودة (من السويس إلى القدس و من النهر إلى البحر) و اعتبر أن الوقت قد حان للاستيطان اليهودي في الشرق و اعتبر العرب و الشعوب الأفريقية بمثابة قطعان متوحشة ، انظر : .جريس ، صبري: تاريخ الصهيونية ، مرجع سابق ، ج1 ص76 – 79

ـ المسيري ، عبد الوهاب : موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية ، مرجع سابق ، ج6 ص170 – 272 .

(2) البديري ، هند: أراضي فلسطين، مرجع سابق ، ص9 .

(3) سمارة ، عادل : الاستيطان اليهودي في فلسطين بين الإزاحة والانزياح الذاتي ، مجلة قضايا للحوار ، عدد 13 ، كانون ثاني–شباط 2000م ، المركز القومي للدراسات و التوثيق ، ص13 .

يعتبر قادة المؤسسة العسكرية في إسرائيل أن الاستيطان جُند أصلاً لتأدية دور أمني محض ، فالنوى الاستيطانية و الكيبوتسات ضغطت من أجل التوجه إلى المناطق الحدودية لتجسيد (الصهيونية) ، و ما كان إقامة مستوطنات : (ياد مردخاي – زيكيم – مفلسيم – راعيم – ينريم – ينراسحق) حول غزة إلا لغرض واحد هو حماية حدود إسرائيل المؤقتة أمام مئات الآلاف من العرب القاطنين في أقل من 360كم2[5] .

لهذا يعتبر يغآل آلون الذي ساهم في رسم معالم الاستيطان الصهيوني في الضفة و القطاع أن مسألة الاستيطان في المناطق* "ذات مكانه إستراتيجية دفاعية و هي إحدى الوسائل الهامة في صراع إسرائيل السياسي حول مسألة الحدود"[6] ، و يؤكد إسحاق رابين بعد ذلك بسنوات "أن المستوطنات تقدم أساسا ثابتاً و قوياً لمطلب إسرائيل في السلام مع الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها ، و أن هدف
الاستيطان توسيع الحدود"[7] ، و يعتبر رابين أول من دعا إلى عدم العشوائية في اختيار أماكن الاستيطان بل رآه من منظور وظيفة المستوطنة .

على هذا الأساس بدأ يظهر التخطيط والتنظيم في الاستيطان الصهيوني ويجد تعبيراً له من خلال المستوطنات الصهيونية التي أقيمت على أرض لواء غزة قبل العام 1948 .

---

(4) المرجع السابق ، ص14 .

(5) ياريف ، أهارون (لواء احتياط في الجيش الإسرائيلي) : دور الاستيطان و أهدافه ضمن ندوة (دراسات لأمن إسرائيل في الثمانينات) ، إعداد : الحانان أورون ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت – لبنان 1980 ، ص215 .

* المناطق : مصطلح تطلقه الدوائر الرسمية في إسرائيل على الضفة الغربية و قطاع غزة كما يطلق عليها أحيانا يهودا و السامرة وغزة .

(6) حسين ، عدنان : التوسع في الاستراتيجية ، مرجع سابق، ص45 .

(7) المرجع السابق ، ص67 .

ثالثاً : الاستيطان الصهيوني في لواء غزة قبل العام 1948

توزيع السكان و الأرض

قسمت فلسطين في عهد الانتداب إلى ألوية و كل لواء إلى أجزاء تعرف بالقضاء الذي يضم بدوره عدداً من القرى ،و قد كان لواء غزة واحداً من خمسة ألوية في فلسطين مع نهاية عام 1917، و في عام 1922 تبع إلى اللواء الجنوبي ، و في عام 1945 تم تقسيم فلسطين إلى ستة ألوية كان لواء غزة أكبرها مساحة و يضم الأقضية التالية :

قضاء غزة

قضاء بئر السبع

ضم قضاء غزة ثلاث مدن هي غزة و المجدل و خانيونس ، إضافة إلى أربع و خمسين قرية[1] ، و بلغت مساحته عام 1948 ما يقرب من 1111501 دونما امتلك العرب السواد الأعظم من هذه المساحة ، أما قضاء بئر السبع فمكون من مدينة واحدة و قضائها[2] ، و بلغت مساحته عام 1948 ما يقرب من 12577000 دونما ، و هذا يعني أن مساحة لواء غزة تزيد عن مساحة نصف فلسطين ، أما عن توزيع ملكية الأرض في اللواء بين العرب و اليهود عام 1948م فيوضحه الجدول التالي[3] :

(1) قرى قضاء غزة هي : عبسان ، خزاعة ، بني سهيلة ، بربرة ، برقة ، البطاني الغربي ، البطاني الشرقي ، بيت عفا ، بيت داراس ، بيت حانون ، بيت جرجا ، بيت لاهيا ، بيت طيما ، بعلين ، برير ، دير البلح ، دير سنيد ، دمرة ، الفالوجة ، حمامة ، حنا ، هربيا ، حليقات ، هوج ، عبدس ، عراق المنشية ، عراق سويدان ، اسدود ، جباليا ، الجلدية ، الجية ، جولس ، الجورة ، جسير ، كرتيا ، الكوفخة ، كوكبا ، الخصاص ، المسمية الكبيرة ، المسمية الصغيرة ، المحرقة ، نجد ، النزلة ، نعليا ، القسطينة ، رفح ، السوافير الغربي ، السوافير الشرقي ، السوافير الشمالي ، صُميل ، سمسم ، تل الترمس ، ياصور ، و عرب صقرير ، انظر : الدباغ ، مصطفى مراد : بلادنا فلسطين ، 8ج ، ط2 ، دار الشفق ، كفر قرع – فلسطين 1988 ، ج1 ق1 ص11 ، أيضاً : سكيك ، إبراهيم خليل : غزة عبر التاريخ ، ط1 ، (ب.م) ، (ب.ت) ، ج4 ص154 .

(2) لم أعثر في مصادر الدراسة على أسماء قرى بدوية ، لكن المواطنين العرب في قضاء بئر السبع كانوا يتجمعون في تجمعات تتغير أماكن سكنها بين الحين و الآخر وفقاً لظروف الحياة البدوية و طبيعتها.

(3) الجدول من عمل الباحث والمصدر : العارف ، عارف : نكبة فلسطين والفردوس المفقود ، مرجع سابق ، ج5 ص926

المنطقة	المساحة الكلية بالدونم	ما يملكه العرب بالدونم	النسبة المئوية	ما يملكه اليهود بالدونم	النسبة المئوية
لواء غزة	13688501	13574010	%95.07	114491	%4.93
قضاء غزة	***1111501***	1062241	**%95.57**	49260	%4.43
قضـــاء بئـــر السبع	12577000	12511369	%99.5	65231	%0.5

ونتيجة النكبة عام 1948 فقد لواء غزة الأغلبية الساحقة من مساحته بعد استيلاء المنظمات الصهيونية عليه ، وأصبحت حيازة اليهود من اللواء كما هو مبين في الجدول التالي[1] :

المنطقة	المساحة الكلية	حيازة اليهود قبل نكبة 1948م	مجموع حيازة اليهود بعد نكبة 1948م	نسبة الزيادة	نسبة الحيازة الكلية
لواء غزة	13688501	114491	13288501	%96.65	%97.07
قضاء غزة	1111501	49260	**811501**	%93.9	%73
قضاء بئر السبع	12577000	***65231***	12477000	%99.4	%99.2

أما عن عدد السكان في اللواء فإنه لم يكن ثابتاً خلال فترة الانتداب إذ كانت تحكمه الظروف السياسية و الإدارية التي كانت تشكلها سلطة الانتداب ، أما على الجانب الصهيوني فإن الزيادة و النقصان في عددهم كان يتوقف على عاملين مهمين :

أ- حجم المقاومة العربية الفلسطينية للاستيطان ، فقد طرأ نقص في عدد اليهود في اللواء بعد أحداث البراق 1929م و ما تبعه من أحداث[2] في مختلف أنحاء

---

(1) الجدول من عمل الباحث والمصدر :البديري ،هند أمين:أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ ، مرجع سابق ، ص274 .

فلسطين ، فعلى سبيل المثال تم مهاجمة مستوطنتي بيرتوفيا و رحاما و تدميرهما[3] ، مما أدى إلى نقص في عدد السكان اليهود في اللواء .

ب- حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، فقد زاد عدد اليهود في اللواء بعد عام 1933 نتيجة الزيادة الحادة في الهجرة اليهودية لفلسطين .

و الجدول التالي يوضح عدد سكان اللواء و نسبة العرب و اليهود فيه وفقاً لتعدادي 1922م ، 1931م و تقديرات 1944م[1] :

السنة	عدد سكان اللواء	عدد المواطنين العرب بالآلاف و نسبتهم		عدد اليهود بالآلاف و نسبتهم	
1922م	***147.349***	146.900	%99.70	0.449	%0.3
1931م	145.716	145.300	%99.72	0.416	%0.28
1944م	190.900	187.900	%98.42	3.000	%1.58

و لم تتفق مصادر الدراسة على عدد السكان في قطاع غزة عقب نكبة 1948 و توزيعهم، حيث من المعروف أن سكان اللواء تشتتوا إلى الأردن و جزء منهم إلى قطاع غزة ، و بقي جزء منهم في أرضه خاصة في قضاء بئر السبع ، و قد قدرت الإدارة المصرية الجزء الذي تجمع في قطاع غزة من سكان اللواء بـ 306.272 آلاف نسمة[2] ، و هذا يعني بدون أدنى

---

(2) نشبت حوادث البراق بتنظيم اليهود لمظاهرة أمام حائط البراق يوم 17/آب/1929م ، و استفزوا المسلمين بشعاراتهم ، و قد رد المسلمون في اليوم التالي بمظاهرة مماثلة في نفس المكان ، و في اليوم الذي تلاه حدثت الاشتباكات بين العرب و اليهود أصيب خلالها عدد كبير من الطرفين ، و على أثرها عمدت سلطات الانتداب إلى اعتقال عشرات الشبان العرب و القليل من اليهود ، ثم حصلت اشتباكات أخرى و كان رد سلطات الانتداب عليها بنفس الأسلوب في التفرقة بين الطرفين ، انظر عن حوادث البراق : خله ، كامل محمود : فلسطين و الانتداب البريطاني 1922 – 1939 ، ط2 ، المنشأة العامة للنشر و الإعلان ، طرابلس – ليبيا 1982 ، ص451 – 453 ، أيضا : العيلة ، رياض : تطور القضية الفلسطينية (التاريخي و الاجتماعي و السياسي) ، ط1 ، جامعة الأزهر ، غزة – فلسطين 1996 ، ص89 – 93 .

(3) أفنيري . أريه . ل : دعوى نزع الملكية (الاستيطان اليهودي – و العرب 1878 – 1948) ، ترجمة بشير البرغوثي ، ط1 ، دار الجليل ، عمان – الأردن 1986 ، ص196 .

(1) Government of Palestine , Statistical Abstract of Palestine , 1941 , Table No.5.p.10.

(2) إدارة الحاكم الإداري العام لقطاع غزة ، إحصاء 1954 ، مصدر سابق ، ص10 .

شك أن المستوطنين اليهود أصبحوا غالبية عظمى فوق الجزء الذي تم اغتصابه من مساحة اللواء .

❖ المقاومة الفلسطينية للاستيطان اليهودي في لواء غزة

لقد كانت للأرض أهمية كبيرة في حياة الفلسطينيين فترة الانتداب ،حيث شكلت مصدر العيش لغالبية سكان بعض الألوية و منهم لواء غزة ، و بالتالي حرص الفلسطينيون على مقاومة الانتداب الذي عمل على تهويد الأرض ، و كذلك مقاومة الاستيطان الصهيوني على أرض اللواء ، هذه المقاومة كانت جزءاً من مقاومة العرب لهذا الاستيطان في كل فلسطين ، فمنذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين كان مجمل النشاط الوطني قد انصب على رفض السياسة الانتدابية الإنجليزية ، و كان لواء غزة يمثل جزءاً من هذا النشاط ، ففي مطلع 1929 توحدت الجمعيات الإسلامية و المسيحية تحت اسم الجمعية الإسلامية المسيحية الفلسطينية[3] ،و تشكل فرع لهذه الجمعية في غزة قامت بتنظيم مظاهرة كبرى استقبلت تشرشل Chechelالذي مر بغزة ،و كان شعارهم (يسقط بلفور و لا نريد اليهود)[4] .

قام أهالي لواء غزة أثناء هبة البراق بمهاجمة المطار الحربي البريطاني شرق مدينة غزة ، و مهاجمه أهداف بريطانية أخرى[1] ، و نجح أهالي لواء غزة بمهاجمة العديد من المستوطنات

(بيرتوفيا – راحاما – بيارتعبيا الحديثة الإنشاء) و طرد اليهود نهائياً من كل قضاء غزة[2] .

شارك لواء غزة في الإضراب الكبيرسنة 1936 ، و برزت فعاليات الإضراب بنسف خطوط المواصلات و مهاجمة الدوريات البريطانية ،و خروج المظاهرات الصاخبة وسط

---

(3) عباسي ، نظام : فلسطين و البرنامج العربي (الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام 1987) ، ط1 ، دار الريان للطباعة ، نابلس – فلسطين 1999 ، ص29 .

(4) الكيالي، عبد الوهاب : تاريخ فلسطين الحديث ، ط2 ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت – لبنان 1985 ، ص92 .

(1) عن عمليات المجاهدين المسلحة ضد الأهداف البريطانية رداً على ممارسات سلطات الانتداب اعتقال العشرات عقب أحداث البراق ، انظر بيانات المجاهدين في : الحوت ، بيان نويهض : وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 – 1939 من أوراق اكرم زعيتر ، ط2 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت – لبنان 1984 ، ص515 – 519 .

(2) سكيك ، غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج4 ص114 .

مدن اللواء و المنددة بممارسات سلطات الانتداب البريطاني و سياستها تجاه الهجرة اليهودية و الاستيطان الصهيوني ،و قد ردت السلطات بمزيد من أعمال الاعتقال و فرض الغرامات و الإبعاد و حظر التجول[3]، واستمر صمود أهالي غزة طول فترة الإضراب التي امتدت إلى 176 يوم،والذي لم يعرف إضراب مثله من قبل.

شكل قضاء غزة مركزاً للمقاومة في جنوب فلسطين ،و ارتبط ارتباطاً وثيقاً بما يحدث في بقية الوطن ، فعندما رد العرب في كل أنحاء فلسطين بتصعيد المقاومة رداً على تقرير لجنة بيل Bell الملكية المجحف بحق الفلسطينيين والذي قدم للحكومة البريطانية في تموز 1937 بهدف تقسيم فلسطين لثلاثة أجزاء ، شارك لواء غزة في هذا الرد و قامت المجموعات المسلحة بعمليات عسكرية[4] ، فيما قام الأهالي بتنفيذ قرار قائد الثورة عبد الرحيم الحاج محمد بخلع قضبان السكة الحديدية التي توصل الإمدادات للبريطانيين من مصر ، إذ كان يمر الخط بقرى غزة فقام الناس بنزع القضبان وإحراق الألواح الخشبية على طول مروره بقضاء غزة[5] ، ولم يوقف الأهالي فعالياتهم في مقاومة قوات الانتداب إلا في تشرين الثاني 1938 ،عقب تراجع الحكومة البريطانية وتعديل سياستها بعدولها عن مشروع التقسيم وإعلانها عن عقد مؤتمر بريطاني عربي يهودي في لندن .

شارك لواء غزة في مقاومة النشاط الصهيوني سياسياً عبر عضويته في الهيئة العربية العليا و تنفيذ تعليماتها ، و عندما زارت اللجنة الدولية غزة لم يستقبلها أحد و قدمت هذه اللجنة تقرير تقسيم فلسطين الذي أقرته الأمم المتحدة في 29/تشرين

---

(3) منظمة التحرير الفلسطينية (دائرة الثقافة) : موسوعة المدن الفلسطينية ، دار الأهالي ، دمشق – سوريا ، 1990، ص543 .

(4) الحوت ، بيان :وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 – 1939 ، مصدر سابق ، ص561 – 563 ، 575 .

(5) قام أهالي قرى قضاء غزة الساحلية بحرق خط السكة من قرية " دمرة " و حتى اسدود و قام الباحث بمقابلة العديد من المشاركين في هذا العمل و من عدة قرى :

أبو اسماعيل ، عبد الغفار محمد جحجوح ، سكان الجورة و مواليدها 1918م، مقابلة بتاريخ 2001/5/19م .

أبو عمر ، علي محمد صالح درويش ، سكان حمامة و مواليدها 1918م، مقابلة بتاريخ 2001/7/1م .

أبو سمير ، كامل محمد عبد الحي زقوت ، سكان اسدود و مواليدها 1926، مقابلة بتاريخ 29 /2001/6م

أبو حسن ، محمد حسن محمد عليان ، سكان هربيا و مواليدها 1925م ،مقابلة بتاريخ 2001/5/24م .

أبو رأفت ، محمود محمد حسن كريزم ، سكان هربيا و مواليدها 1932 ،مقابلة بتاريخ 2001/5/24م.

الثاني/1947م[1] ، و قضى لواء غزة نحو مائتي يوم في إضراب مستمر ، و تكونت فيه لجنة قومية ساعدت الفرق العسكرية العربية المرابطة حول مدينة غزة وجنوب اللواء[2] ،فيما كانت أعمال التصدي لتهريب المهاجرين للمستوطنات الصهيونية مستمرة فقد كان الأهالي يتجمعون ويتصدون لإنزال المهاجرين"غيرالشرعيين " [3] خاصة على سواحل قرية هربيا الغربية من مستوطنة ياد مردخاي ، وساحل قرية حمامة والتي تجثم على أرضها مستوطنة نيتسانيم[4] .

لقد قاوم سكان لواء غزة بيع الأراضي لليهود أو أطراف أخرى ، حيث كثر الوعظ في المساجد و عقد الندوات و اشترك الحاج أمين الحسيني بنفسه في حملات الوعظ هذه ، كما اغتال رجال الثورة عدداً من سماسرة الأراضي[5] ، و تم إنقاذ العديد من عمليات بيع الأراضي قبل إتمامها بفضل مشروع صندوق الأمة[6] .

أ . المستوطنات اليهودية على أرض لواء غزة

كانت محاولات السيطرة الصهيونية على الأرض الفلسطينية في لواء غزة قد بدأت مع بداية المشروع الصهيوني في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بوسائل شتى كالخديعة و السمسرة ، و الإغراء في الأسعار مستغلين الظروف السيئة التي عاشها الفلاح الفلسطيني و حتى الظروف الشخصية لأصحاب الأراضي ، وتعتبر مستوطنة بيارتوفيا أقدم محاولات الاستيطان في لواء غزة ، و ما أن جاء عام 1948م حتى كان هناك ثماني

---

(1) العيلة ، رياض: تطور القضية الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص125 .

(2) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج4 ص139 .

(3) مصطلح أطلق على المجموعات التي تقوم المؤسسات الصهيونية بتهريبهم إلى فلسطين زيادة على العدد الذي تقرره سلطات الانتداب ، و يتم عادة بدون علم السلطات .

(4) مقابلة مع مواطنين شاركوا في هذه الحملات :

– أبو حسن ، محمد حسن عليان، مصدر سابق .

–أبو إسماعيل ، عبد الغفار محمد ججحوح ، مصدر سابق .

(5) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج6 ص144 .

(6) تم تشكيل هذا الصندوق لإنقاذ الأراضي المهددة بالبيع ، و ترأسه حلمي باشا ، و كان راس مال الصندوق 10000 جنيه فلسطيني مقسمة إلى عشرة آلاف سهم ، انظر : المرجع السابق ، ص145 .

عشرة مستوطنة تجثم على أرض قضاء غزة و اثنتا عشرة أخرى على أرض قضاء بئر السبع .

أولاً : المستوطنات المقامة على أراضي قضاء غزة :

1) بيرتوفيا :

و معناها بئر خير الله ، و تبلغ مساحتها 4700 دونم ، و تقع جنوب شرق اسدود ، و سكانها قبل عام 1948 768 نسمة[1] ، و هي أقصى نقطة استيطان صهيوني في جنوب فلسطين حتى عام 1936 ، حيث أسسها البارون رونتشيلد كموشاف في العام 1887م ، و قد تم تدميرها عقب أحداث البراق عام 1929، و أعيد إقامتها في 1930[2] ، و قد سكنها في البداية مهاجرون من بيساريا ثم جاءتها جماعات جديدة من أوديسا ، ثم هجرت أثناء الحرب العالمية الثانية ، و قد كانت هذه المستوطنة تعاني من عدة مشاكل أهمها بعدها عن مراكز الاستيطان اليهودي ، و قلة رأس المال مع سكانها ، إضافة إلى حجم المقاومة العربية و هجماتها المتكررة على المستوطنة ، و قد أولاها الصندوق القومي اليهودي فيما بعد أهمية خاصة[3] .

2) كفار واربرغ :

و هي نسبة إلى " فيلكس واربورغ " أحد زعماء اليهود في أمريكا ، و تبلغ مساحتها 2000 دونم فوق أراضي قرى السوافير و القسطينة و كان يسكنها حتى عام 1948 ما يقارب 310 نسمة[4] ، و تم تأسيسها عام

---

(1) العارف ، عارف : نكبة فلسطين و الفردوس المفقود 1947 – 1955 ، مرجع سابق ، ج2 ص395 .

(2) افنيري ، اربيه: دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق ، ص196 .

(3) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ،ج4 ص162 .

(4) العارف ، عارف : نكبة فلسطين ، مرجع سابق ،ج2 ص395 .

1939 على أيدي مهاجرين جاءوا من أوروبا و أغلبهم من ألمانيا ، و قد أسسوها كموشاف زراعي أضيف إليها فيما بعد جزءاً من أراضي مستوطنة بيرتوفيا[5] .

3) بتسارون :

بمعنى القرية المحصنة ، و تجثم فوق 1130 دونما من أراضي قرية السوافير ، و سكنها حتى العام 1948حوالي 281 نسمة[6] ، و قد أسسها مهاجرون من مناطق مختلفة من الاتحاد

السوفيتي سابقاً عام 1931 ، أثناء أحداث و قلاقل في شبه جزيرة القرم[1] ، و لما كانوا مزارعين مهرة فقد نجحوا في زراعة ارض المستوطنة جيداً .

4) نقبا:

بمعنى نحو الجنوب ، و تبلغ مساحتها 2682 دونما ، و تقع على بعد عشرة كيلومترات شرق مدينة المجدل فوق أراضى قرى بيت عفا و عراق سويدان ، و عدد سكانها عام 1948م حوالي 410 نسمة ، و قد تأسست سنة 1939[2] ، عندما جاءها مهاجرون من بولنده ، و قد تعرضت لهجمات عربية منذ تأسيسها ، و كانت هدفاً للجيش المصري عام 1948م حيث تم تدميرها تدميراً تاماً ، لكن المستوطنين عادوا إليها

---

(5) الخالدي ، وليد : كي لا ننسى (قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل 1948 و أسماء شهدائها) ، ترجمة حسني زينة ، (ب.ط) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت – لبنان ، (ب.ت) .

(6) العارف ، عارف :نكبة فلسطين، مرجع سابق ، ج2 ص396 .

(1) المرجع السابق .

(2) المرجع السابق .

عقب هدنة رودس[3] ، و إن موقعها و سنة تأسيسها تؤكد أن هدف إقامتها كان أمنياً و للدفاع عن المستوطنات التي خلفها ، فهي موازية لمستوطنة بيرتوفيا التي تعتبر أقصى بعد استيطاني حتى عام 1936 كما سبق و ذكرنا.

5) دوروت :

و ترمز إلى الحروف الأولى من أسماء العائلة اليهودية (روف هوز – وزوجته رفقه – و ابنته ترصته) ، و تبلغ مساحتها 5500 دونما و تقع على أرض قرية هوج على بعد 17كم شرق غزة[4] ، و قد اشترى هذه الأرض موشيه سميلانسكي عام 1934 ، و في عام 1939 باعها إلى الصندوق القومي اليهودي[5] ، و بعدها بعامين جاءها مهاجرون من ألمانيا حيث استغلوا أرضها في الزراعة وأنشأوا مصنعاً لصهر المعادن[6] ، و تعتبر من أوائل الأراضي التي اشتريت بل و تم إعمارها في جنوب فلسطين .

6) جفارعام :

و تقع على أجزاء من قرى سمسم و دير سنيد و هربيا و تبلغ مساحتها 4350 دونماً ، وقد بلغ عدد سكانها حتى عام 1948 255 نسمة[7] ، و تقول المصادر اليهودية أن حافظ العلمي باع قطعة ارض مساحتها 1700 دونم تابعة لقرية هربيا ، و حاول عوني عبد الهادي

(3) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج4 ص163 .

(4) العارف ، عارف : نكبة فلسطين ، مرجع سابق ، ج2 ص395 .

(5) افنيري ، ارييه : دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق ، ص198 .

(6) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج4 ص164 .

(7) العارف ، عارف: نكبة فلسطين ، مرجع سابق ، ج2 ص395 ، وقد أجرى الباحث مقابلة مع عدد من العمال الفلسطينيين اللذين عملوا عند حافظ العلمي في هذه القطعة من الأرض .

مقاومة نقل مساحة من ارض سمسم لهذه المستوطنة في حين قام اليهود بتحذير العرب

المجاورين للمستوطنة من عواقب مساندة عبد الهادي[1] ، و قد أسس هذه المستوطنة سنة1942 مهاجرون من تشيكوسلوفاكيا و النمسا و هولندا و ألمانيا بعد أن تدربوا على الأعمال الزراعية في كفار سابا ، وقد حاصرها الجيش المصري عام 1948م دون أن يحتلها ، و عمل أهل المستوطنة في استخراج الألبان و شيدوا مصنع لصهر المعادن[2] ، و يروى أهل القرية أن اليهود مارسوا ضغوطاً على حافظ العلمي لبيع قطعة الأرض الكبيرة التي أقيمت عليها المستوطنة و إغرائه بالأسعار العالية مستغلين مرض ابنه و مشاكله التجارية[3] .

7) غات :

سميت على اسم غات الفلسطينية القديمة ، و هي واقعة على أراضي قرية عراق المنشية بمساحة 5500دونم ، و عدد سكانها 286 نسمة[4] ، و قد أسسها مهاجرون من شرق أوروبا عام 1942 ، في محاولة للاستيطان نحو الجنوب[5] ، و جزء كبير من الأرض المقامة عليها المستوطنة تعود للثري عبد الرحمن الغزي الذي قام بشراء قطع صغيرة من أهالي عراق المنشية ، و قام ببيعها كقطعة واحدة و كبيرة

---

(1) افنيري، ارييه : دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق ، ص 198 .
(2) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق، ج4 ص164 .
(3) مقابلة مع أبو رأفت ، محمود كريزم ، مصدر سابق .
(4) الخالدي ، وليد : كي لا ننسى ، مرجع سابق، ص560 .
(5) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق، ج4 ص164 .

للصندوق القومي اليهودي ، و قد تعاون مع اليهود لاجل مقاومة نقل الأرض قانونا[6] .

8) بيروت اسحق :

و هي من أراضي حي التركمان من شرق غزة ، و مساحتها 5850 دونما و قد بلغ عدد سكانها حتى عام 1948 ما يقارب 188 نسمة ، وتأسست سنة 1943 ،و هي أقرب مستعمرة إلى المطار ،و قد اشتراها اليهود من آل الحسيني[7] ، حيث سكنها طلائعيون متدينون من ألمانيا ، و قد تم تدميرها أثناء حرب 1948 و تركها السكان حيث أسسوا مستوطنة تحمل نفس الاسم شمال تل أبيب[8] .

9) نيرعام :

بمعنى حقل الشعب و تقع على بعد عشرة كيلومترات شمال شرق غزة بمساحة 2800 دونم تابعة لقرية بيت حانون ، و عدد سكانها 195 نسمة[9] ، و أول جزء منها اشتراه اليهود

كان بيارة حمضيات مساحتها 306 دونمات من يعقوب الغصين مؤسس عصبة الشباب العربي و عضو الهيئة الإسلامية العليا[1] ، و قد تأسست سنة 1942 بمهاجرين من وسط أوروبا ، حيث حفرت بها أبار مياه و مدت أنابيب لري مستوطنات النقب و في حرب 1948م اتخذت قاعدة و مستشفى و مركز تموين لمستوطنات الجنوب التي انقطعت عن سائر

---

(6) افنيري ، اريبه: دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق، ص199 .

(7) العارف ، عارف : نكبة فلسطين ، مرجع سابق ، ج2 ص396 .

(8) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج4 ص164 .

(9) العارف ، عارف: نكبة فلسطين ، مرجع سابق ، ج2 ص395 .

(1) افنيري ، اريبه: دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق، ص199 .

إسرائيل ، و يعتمد السكان فيها على الزراعة و بعض الصناعات حيث أنشئ فيها مصنع للسكاكين[2] .

10) جفولوت:

تقع إلى الغرب من بئر السبع على بعد 32كم منها لكنها من قضاء غزة ، وقد تأسست عام 1943 بقصد استطلاع أحوال النقب ،و قد كانت أرضها مقفرة ، لكن أمكن استغلالها بمد المياه إليها في الأنابيب من اليركون 1946 ، و لما نجحت هذه التجربة أنشئت إحدى عشرة مستوطنة أخرى هناك ، وفي 1948 قاومت بشدة محاولة الجيش المصري احتلالها ، و يعمل سكانها بالزراعة وأنشئ فيها مصنع لرشاشات المياه[3] .

11) نيتسانيم :

تأسست عام 1943 على أرض قرية حمامة ، و تبعد ثماني كيلومترات شمال المجدل[4] ، بمساحة قدرها 1986 دونماً ، و سكنها حتى عام النكبة 195 نسمة ، و قد أسسها مهاجرون قدموا من رومانيا سنة 1943 ، و سقطت في أيدي الجيش المصري في حزيران 1948، و استعادها اليهود في تشرين أول 1948 ،و تم تشييدها على بعد ثلاثة كيلومترات من موقعها الأصلي المدمر ، و تم إنشاء مدرسة زراعية بها[5] .

12) ياد مردخاي:

تأسست سنة 1944 على قطعة أرض مساحتها 1739 دونماً هي جزء من قطعة الأرض التي باعها حافظ العلمي[6] ، و الجزء الآخر منها

---

(2) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج4 ص164 .

(3) المرجع سابق ، ج4 ص 165 .

(4) الخالدي، وليد : كي لا ننسى، مرجع سابق، ص540 .

(5) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق، ج4 ص165

(6) العارف ، عارف: نكبة فلسطين ، مرجع سابق، ج2 ص395 .

اشتراه اليهود من شخصيات أخرى من عائلة العلمي الذين باعوا 6000 دونم في المنطقة لليهود ، و هي قطع أرض من قرى هربيا و ديرسنيد و بربره[7] ، و قد أسسها يهود هاجروا من بولنده إبان المذابح النازية و ينتمون إلى جناح يساري من حركة شبيبة عرفت باسم هاتسعير ، و قد سميت المستوطنة بهذا الاسم نسبة إلى مردخاي انيلوفتر قائد المقاومة ضد النازية في غيتو وارسو الذي كان عمره اثنين و عشرين عاما و له تمثال في هذه المستوطنة ، و قد انضم للسكان مهاجرون جدد غير شرعيين عام 1946م ممن جاءوا على سفن صغيرة ، و تضم المستوطنة مصنع تعليب ، و مكتبة كبيرة بها 14 ألف مجلد[1] .

13) بئيري :

تأسست ليلة عيد الغفران سنة 1946 شرقي دير البلح[2] على قطعة ارض مساحتها 5200 دونما، باعها فهمي الحسيني إلى شخص يهودي زعيم بعثة إنجليزية تعمل على توطين الذين يدخلون الدين اليهودي في فلسطين ، و رهنها في البداية عند هذا الشخص ثم باعها للصندوق اليهودي[3] ،و قد قام بتأسيس هذه المستوطنة و الإشراف عليها حركة الشباب العامل ، ثم انضم إليها مستوطنون آخرون من العراق بوجه خاص ، و توجد في المستوطنة دار للطباعة و النشر[4].

14) كفارداروم :

تقع داخل حدود قطاع غزة ، حيث أقيمت على قطعة أرض مساحتها 262 دونما من أراضي دير البلح ، انتقلت ملكيتها للصندوق

---

(7) افنيري ، اريبه: دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق، ص198 .

(1) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق، ج4 ص165 .

(2) الدباغ ، مصطفى: بلادنا فلسطين ، مرجع سابق، ج1 ق1 ص313 .

(3) افنيري ، اريبه: دعوى نزع الملكية، مرجع سابق ، ص 199 .

(4) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج4 ص164 .

القومي اليهودي من المواطن الإنجليزي زيسكن ميلر الذي اشتراها من السكان المحليين بحجة اقامة مشروع عام يستفيد منه سكان المنطقة، غير إنني أرى أن المعلومات التي تناقلتها المصادر و الدراسات اليهودية من أن قائمقام غزة وديع فرنسيس هو الذي باعها للصندوق القومي معلومات غير صحيحة [5] .

كانت المستوطنة من أوائل الأهداف العسكرية للقائد المصري أحمد عبد العزيز لأنها تقع على الطريق العام ، وقد قاوم سكانها بشدة حيث تمكنوا من قتل و إصابة مجموعة من سلاح الهندسة المصري الذين حاولوا تقطيع أسلاك المستوطنة تمهيدا لاقتحامها ، و قد قتل في المعركة اكثر من سبعين يهودياً ، وقد حاول الإسرائيليون إمداد المستوطنة بالمؤن بطرق شتى أهمها إلقاؤها عبر المظلات و البراشوتات ، و أخيرا تم تدميرها في 1948/7/10[6] ، و أعيد بناؤها في عام 1970 أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة .

15) نيريم :

وتعني الحقول المحروثة ، و تقع شرق بني سهيلا[1] ، وقد تأسست سنة 1946 من قبل مجموعة من يهود فلسطين ، ثم سكنها مهاجرون من

---

(5) للمزيد من المعلومات عن انتقال الملكية لهذه القطعة انظر : وزارة العدل ، دائرة تسجيل الأراضي ، شعبة الطابو – دير البلح قسيمة 65 .

(6) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ، مرجع سابق ، ج6 ص 174 .

(1) الدباغ ، مصطفى: بلادنا فلسطين ، مرجع سابق ، ج1 ق1 ص313 .

المجـر و رومانيـا ، و هـي أول مسـتوطنة تعرضـت لضـرب الجـيش المصري باعتبار أنها تقع في جنوب قضاء غزة ، و كان العرب يسمونها الدنجور ، وقد تم نقل مكانها إلى الشمال الشرقي من موقعها الأصلي ، و حل محلها كيبوتس نيريتسحاق ، و تعتمد على الزراعة و الصناعة[2]
.

16) برورحايل :

تأسست في نيسان 1948 على أراضي من قرية برير تبلغ 1000 دونم[3] ، قام بشرائها من البدو في المنطقة موشيه سميلانسكي عام 1934 و نقلها إلى الصندوق القومي[4] .

17) جيفيم :

تبعد مسافة ثلاثة عشر كيلومتر شرق غزة ،و قد تأسست في أب 1947 بغرض الدفاع عن النقب من جهة الغرب ،و قد سكنها مهاجرون من وسط أوروبا،و تمر بها محطات تقوية أنابيب المياه المنقولة إلى مستوطنات النقب[5] .

18) ساعد :

تقع إلى الجنوب الشرقي من غزة على أول طريق بئر السبع ، وقد أسسها مهاجرون قدموا من ألمانيا و النمسا سنة 1947 ، وقد دمرها السكان العرب أثناء حرب 1948 ، و قد بقي سكان المستوطنة متحصنين في خنادق عميقة ، ثم جددوا بناءها ، و قد نقلوا إليها ماء

---

(2) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق، ج4 ص166 .

(3) الخالدي ، وليد : كي لا ننسى، مرجع سابق، ص514 .

(4) افنيري ، ارييه: دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق، ص198 .

(5) سكيك ، ابراهيم: غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق، ج4 ص167 .

اليركون ، و قد سكنها متدينون يعملون في الزراعة ، و فيها مصنع لصهر المعادن و هي مركز ثقافي للمنطقة[6] .

ثانياً :المستوطنات المقامة على أراضي قضاء بئر السبع :

اشترى اليهود العديد من قطع الأراضي المختلفة المساحات و في مناطق مختلفة من قضاء النقب ، و قد واجهت خطط اليهود في التوغل جنوباً بعض المشاكل و أهمها عدم وجود بنية تحتية كافية ، و عليه فقد أقاموا ثلاث نقاط استيطانية عام 1943 هدفها جمع المعلومات و تجريب استخدام عمليات الزراعة و تطوير المنطقة بهدف إسكان اليهود الشباب المسرحين من الخدمة في الجيش البريطاني لتدريب كوادر عسكرية للآلاف من الشبان اليهود بعيداً عن عيون السلطات[1] ، و في ليلة عيد الغفران عام 1946 أقام اليهود إحدى عشرة مستوطنة في القضاء[2] ، و لتحقيق حمايتها فقد كانت الفرق الصهيونية المسلحة تهاجم المناطق المجاورة لإجبار سكانها العرب على الرحيل[3] ، وقد نجحوا في إقامة المستوطنات التالية[4] :

1. بيت ايشل : و تقع في ظاهر بئر السبع و كان بها عام 1948 أربعون يهودياً .

---

(6) المرجع السابق، ج4 ص166 .

(1) البديري ، هند: أراضي فلسطين ، مرجع سابق، ص137 .

(2) افنيري ، ارييه: دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق، ص198 – 201 .

(3) البديري ، هند: أراضي فلسطين ، مرجع سابق، ص137 .

(4) للمزيد من المعلومات عن المستوطنات الصهيونية في قضاء بئر السبع انظر :

- افنيري ، ارييه : دعوى نزع الملكية ، مرجع سابق، ص198 – 201 .
- الدباغ ، مصطفى: بلادنا فلسطين، مرجع سابق، ج1 ق1 ص315 – 317 .

2. غيفولوت : و تقع غرب بئر السبع على الطريق بينها و بين رفح ، و قد تأسست سنة 1943 حيث سكنها عشرون يهوديا، وقد بلغ تعدادهم عام النكبة 133 مستوطناً .
3. ريفيفيم : و تقع بالقرب من الخلصية إلى الشمال الغربي من منطقة عسلوج ، وقد تأسست عام 1943 و بها 84 نسمة .
4. روحاما : و تعود أصلا إلى قطعة أرض منحتها الدولة العثمانية عام 1911 ليهود روس ثم أمرهم العثمانيون بإخلائها ، و تقع في منطقة الجماكة للجنوب من تل الحسيني و تم تدميرها مرتين إلى أن سكنها اليهود سنة 1946 ، و قد لعبت دورا مهما في تأخير تقدم الجيش المصري شمال النقب .
5. تل تسوفيم : و تم تأسيسها سنة 1946 و سكنها عشرون يهوديا .
6. نفائيم : و تقع شرق بيت ايشل و تأسست سنة 1946 .
7. عوريم : و تقع بين بئر السبع و خانيونس و تأسست سنة 1946 .
8. جيوليم : و تقع على طريق غزة بئر السبع و تأسست سنة 1946 .
9. مشمارهنيجف : و تقع جنوب شرق تل جرار على الطريق التي تربط الفالوجا مع طريق غزة – بئر السبع و تأسست سنة 1946 .
10. هاسيريم : و تقع في ظاهر بئر السبع الغربي حيث اشتراها اليهود كقطعة أرض مساحتها 1600 دونما من منطقة قلطا،و صار صراع مع المواطنين البدو الذين استردوا 320 دونماً منها، و تأسست هذه المستوطنة سنة 1946 .
11. شارشرت : و تقع على طريق غزة بئر السبع و تأسست سنة 1946 .

هذا وقد استمر بناء المستوطنات و بوتيرة عالية منذ الأيام الأولى لتهويد أراضي اللواء بيبي رودس ، لكن هذه المستوطنات شهدت فعاليات مقاومة عربية لها خاصة تلك التي تقع على حدود قطاع غزة و لنر هذه الفعاليات في عهد الإدارة المصرية لقطاع غزة .

رابعاً : قطاع غزة و الاستيطان 1948 – 1967

بمجرد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين دخلت الجيوش العربية لفلسطين ، و حيث دخل الجيشان المصري و السعودي منطقة جنوب فلسطين ، و تمركز الجيش المصري في القطاع[1] ، و انتهت الحرب بعد عدة اشهر بتوقيع إسرائيل اتفاقيات هدنة منفردة مع الدول العربية المجاورة[2] ، هذه الاتفاقيات التي ظلت آثارها راسخة و مؤثرة في تاريخ المنطقة حتى يومنا هذا ، و التي تمثلت في محاولة إلغاء الهوية الذاتية للشعب الفلسطيني و تشريد أبنائه حيث لم يعد يربطهم بالوطن سوى الحنين إليه ، إضافة إلى الانهيار التام و المفاجئ لكل الرموز و القيادات و الأطر السياسية بل العسكرية للفلسطينيين[3] ، و قد كان من أهم النتائج الاجتماعية للنكبة تدمير البنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني حيث بقي قسم من السكان داخل الأرض المحتلة تراوح عددهم بين 150 – 160 ألف نسمة ، و اضطر العدد الأكبر و هو أكثر من مليون نسمة النزوح إلى خارج الوطن ، حيث استقبل قطاع غزة ما يزيد على 190 ألف لاجئ[4] ، موزعين على ثماني مخيمات إضافة

---

(1) حول المعارك التي دارت بين الجيوش العربية و القوات الصهيونية في جنوب فلسطين انظر :

- كيلاني ، هيثم : حرب فلسطين العربية – الإسرائيلية (الموسوعة الفلسطينية) ، 6مج ، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، بيروت – لبنان 1990 مج5 ص480 .
- الأزعر ، خالد محمد : المقاومة في قطاع غزة 1967 – 1985 ، ط1 ، دار المستقبل ، بيروت – لبنان 1987 ، ص40 – 41 .

(2) عن نصوص هذه الاتفاقيات انظر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية : اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية ، مرجع سابق ، ص13 – 17 ، 26 – 32 .

(3) عدوان ، كمال : فتح البلاد و المسيرة ، شؤون فلسطينية ، عدد 17 ، كانون ثاني 1973 ، ص46 .

(4) و هذا هو عدد اللاجئين المسجل في وكالة الغوث حتى 1948/12/31 انظر :
United Nation , Final Report of the UN survey Missio , p . 23 .

إلى قرى القطاع الأصلية ، و صار التوزيع السكاني الجديد للقطاع كما يوضحه الجدول التالي[5] :

المدينة أو القرية أو المخيم	سكان اصليون	لاجئون	المجموع الكلي
مدينة غزة	47296	53908	101204
قرية جباليا	45220	33900	79120
قرية النزلة	1636	–	1636
قرية بيت لاهيا	2233	–	2233
مدينة خانيونس	14710	46881	61591
قرية دير البلح	3319	2502	5821
قرية بني سهيلا	4181	–	4181
قرية عبسان الكبيرة	2375	–	2375
قرية عبسان الصغيرة	654	–	654
قرية خزاعة	1271	–	1271
قرية رفح	2878	947	3825
مخيم الشاطئ – غزة	–	17130	17130
مخيم البريج	–	12395	12395
مخيم النصيرات	–	12857	12857
مخيم المغازي	–	7893	7893
مخيم خانيونس	–	12099	12099

(5) إدارة الحاكم العام لقطاع غزة : دائرة الإحصاء و النشر ، إحصائيات قطاع غزة عام 1954 ، القاهرة – مصر 1955 ، ص1 .

مخيم رفح	–	25220	25220
بدو المنطقة و غيرهم	12000	13972	25972
المجموع	97075	209194	306269

و هكذا تخلخلت البنية الاجتماعية في القطاع مما نتج عنها :

1. اقتطاع مساحات من لواء غزة الأصلي بعد اتفاقيات الهدنة مما قلل من مساحته و زاد من كثافة سكانه[1] .

2. أدى عدد النازحين إليه إلى زيادة عدد سكانه بمقدار الضعفين تقريبا من العدد الأصلي لسكانه .

و كان من نتاج ذلك أن أثر هذا العدد الكبير من اللاجئين على الكيان الاقتصادي للقطاع ، حيث فقدت هذه المنطقة معظم مواردها الاقتصادية والطبيعية لانفصالها عن الوطن الأم المحتل ، وكذلك ساهم في فقدان غالبية السكان الأصليين لموارد دخلهم و مصادر أعمالهم ، مما أدى إلى تضخم البطالة ،و ضيق السوق المحلي في القطاع[2] ، و يعود السبب في ذلك إلى اعتماد أغلب السكان (لاجئين) في متطلباتهم الحياتية على وكالة الغوث و تشغيل اللاجئين (الأنروا) .

(1) و قد وصلت الكثافة السكانية حوالي 800 نسمة / كم2 ، و في عام 1954 وصلت إلى 839 نسمة / كم2 ، و رغم ضخامة هذه الكثافة فقد ازدادت بعد ذلك بشكل سريع خصوصاً بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة و القطاع و مصادرة الأراضي .

(2) للمزيد من المعلومات حول النتائج الاقتصادية لحرب 1948 ، و ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة عقب الحرب انظر :

خلوصي ، محمد علي : التنمية الاقتصادية في قطاع غزة " فلسطين " 1948 – 1962 ، ب . ط . ، المطبعة التجارية المتحدة ، القاهرة 1967 ، ص40 – 44 .

كان من النتائج السياسية لحرب 1948 و التي أثرت مباشرة على قطاع غزة حكومة عموم فلسطين التي قامت بعقد مؤتمرها الأول في غزة في الثاني و العشرين من أيلول 1948 ،حيث اتخذت جملة من القرارات السياسية والعسكرية والقانونية والمالية والإدارية أبرزها إعلان استقلال فلسطين[1].

بنى اليهود خلال عامي 1949 ، 1950 ما يزيد عن ثماني و عشرين مستوطنة فوق الأرض التي اغتصبت من لواء غزة[2] ، حيث كانت تعاني من مشكلة التوازن الديمغرافي في جنوب فلسطين ، و خاصة حول قطاع غزة لعدم استقرار الأوضاع الأمنية حوله لعدة سنوات ، و عليه فقد رصدت الحكومة الإسرائيلية إمكانيات ضخمة لبناء مستوطنات جديدة و تعزيز الأمن لها ، و قامت بعد عام 1951 ببناء أكثر من خمس و تسعين مستوطنة على أرض لواء غزة سابقاً[3] ، و استغلت فترة احتلالها لقطاع غزة أثناء العدوان

---

(1) أثناء المؤتمر الوطني المنعقد في غزة و الذي أعلن استقلال فلسطين كان انعقاد لمؤتمر آخر في عمان استنكاراً لخطوة قيام حكومة فلسطين و قراراتها ، كما أعلن المؤتمر ولاءه للملك عبد الله و ناشده ببسط سيطرته على فلسطين ، مما أدى لقتل مشروع حكومة عموم فلسطين في مهده، للمزيد من التفاصيل عن التطورات السياسية التي أعقبت نكبة 1948 و خاصة حكومة عموم فلسطين ، انظر :

- شبيب ، سميح : حكومة عموم فلسطين " مقدمات و نتائج " ، ب . ط .، منشورات البيادر ، القدس ، (ب.ت) ، ص31 – 48.
- الهواري ، محمد نمر : سر النكبة ،(ب.ط)،(ب.م) ، 1955 ، ص269 – 278 .

(2) و هذه المستوطنات هي : بيت رعيم ، ديمونا ، سري يوكر ، شوبا ، تقوما ، كفاريروحام ، مصبة رامون ، عومر ، عين نتانيم ، صقلاغ ، عين هاشلوشا ، باتيسن ، هيسوريم ، بيرغانيم ، كريات غانيم ، كريات ناحوم ، شخونات اور ، غان هيفر ، معالي هاباشان ، سعليم ، تل حنان ، ماغن ، تفراح ، مفتاحيم ، بيت حاجاوي ، شوبال ، مسلول ، مشعابيم ، و للمزيد من المعلومات حول هذه المستوطنات انظر :

- الدباغ ، مصطفى: بلادنا فلسطين ، مرجع سابق ، ج1 ق2 ص312 – 325 .
- بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ، ط1 ، مركز شعب عامل ،القدس – إسرائيل1982، ص149.143، (بالعبرية).

(3) عن أسماء هذه المستوطنات و معلومات عنها انظر :

الثلاثي و قامت بتوسيع كبير للمستوطنات القريبة من القطاع ، و قامت ببناء أربع مستوطنات ملاصقة لحدود قطاع غزة و هي [4](احوزام ،جالن ،بيروتايم ،كيسوفيم[5]).

تطور الاستيطان الصهيوني في لواء غزة سابقاً حتى عام 1967 ، إذ أصبح العديد من هذه المستوطنات بمثابة مدن مختلفة الحجم و الوظائف ، وأصبحت تمثل أمراً حيوياً و إستراتيجياً بالنسبة لإسرائيل مثال ذلك مستوطنات أشدود التي أصبحت تمثل ميناء مركزيا ورئيسياً لوسط فلسطين ، وكذلك مستوطنة ديمونا التي بها المفاعل النووي الإسرائيلي ، و مستوطنة السبع التي أصبحت تعتبر من المدن الإسرائيلية الهامة إذ اتخذت عاصمة الجنوب عند إسرائيل .

قاوم الفلسطينيون الاستيطان الصهيوني لأراضيهم حتى بعد نزوحهم عن هذه الأرض ، إذ كانت هذه المقاومة جزءاً من الحالة الأمنية و العسكرية المتوترة حول حدود قطاع غزة و قد تمثلت المقاومة في مهاجمة المستوطنات ، و ظل اللاجئون الفلسطينيون يتسللون إلى قراهم و منازلهم داخل الوطن حتى بعد انتهاء الحرب بأشهر ، ويقاومون المستوطنين القابعين فوق قراهم و ممتلكاتهم ، وكان الأهالي يتوجهون بهدف أخذ بقية حاجياتهم و مستلزماتهم أو أخذ حصاد مزروعاتهم ، و أحياناً يكون الدافع فقط هو المقاومة الوطنية للمحتل[1] ، وتمثل الشكل الآخر لمقاومة الاستيطان حول قطاع غزة بعد النكبة في مهاجمة مجموعات فلسطينية فدائية

الدباغ ، مصطفى: بلادنا فلسطين ، مرجع السابق ، ج1 ق1 ص316 – 324 .

(4) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ج7 ص39 .

(5) تعتبر هذه المستوطنة هي المخرج الرئيسي الذي يربط مستوطنات قطاع غزة بداخل فلسطين،حيث أنها تقع داخل الخط الأخضر مقابل مجمع مستوطنات قطيف و هناك طريق رئيسي يبلغ اقل من خمسة كيلومترات بينهما ، دراسة ميدانية قام بها الباحث – حزيران 2000م

(1) مقابلات أجراها الباحث مع بعض المواطنين المشاركين في عمليات التسلل لمقاومة الاستيطان :

أبو احمد ، جميل احمد جميل الشرافي ، سكان هربيا و مواليدها سنة 1928 ، مقابلة أجريت بتاريخ 2001/5/25 ، غزة – فلسطين .

أبو الوليد ، خالد دياب محمد الغول ، سكان هربيا و مواليدها سنة 1932 ، مقابلة أجريت بتاريخ 2001/5/26 ، غزة – فلسطين .

لهذه المستوطنات[2] ، وفي 1953م نشطت عمليات المقاومة الفلسطينية للاستيطان اليهودي حول قطاع غزة ، فقد وقعت عشرات العمليات الفدائية التي كان لها تأثير على المستوطنات مما حدا بالإسرائيليين لتوجيه ضربة كبيرة للفلسطينيين و الإدارة المصرية ، وذلك لأن عمليات الفدائيين كادت تؤدي إلى انهيار كامل لمستوطنات الحدود مع القطاع[3] ، وفي 1955 بدا هناك تطور مهم في شكل و طريقة النشاط الفدائي ضد إسرائيل ، فقد قامت الإدارة المصرية بالإشراف على عمليات تسلل الفدائيين وغاراتهم، لذلك عينت المقدم مصطفى حافظ للإشراف على هذه العمليات[4] .

شكلت عمليات المقاومة الفلسطينية لإسرائيل المنطلقة من قطاع غزة خاصة تلك التي تستهدف المستوطنات قلقاً شديداً لإسرائيل ، فقد جاءت في فترة حرجة بالنسبة لدولة عمرها عدة سنوات و لا تزال تعاني من مشاكل اقتصادية ، و ساهمت هذه العمليات في تصعيد الأجواء العسكرية بين مصر و إسرائيل بشكل أصبحت فيه المنطقة على حافة الهاوية ،كما شكلت خطراً مباشراً على إمكانية نجاح المشروع الاستيطاني الصهيوني في جنوب فلسطين ،

---

(2) كان بعض الشباب ينظمون أنفسهم في مجموعات و يهاجمون المستوطنات القريبة من القرى المجاورة للقطاع ، و قد كانت لديهم إمكانيات عسكرية متواضعة و قد قام الباحث بمقابلة أحد رؤساء هذه المجموعات و التي كانت تتبع قوات الجهاد المقدس :

أبو غازي ، كامل عبد الرحمن صالح أبو نحل ، سكان بربرة و مواليدها سنة 1920 ، مقابلة أجريت بتاريخ 2001/7/12 غزة – فلسطين .

و قد عمل سابقا مع عبد القادر الحسيني ، و اعتقل بعد ذلك هو و مجموعته من قبل السلطات المصرية بتهمة التسلل لمهاجمة المستوطنات الصهيونية عام 1955 .

(3) و قد ردت إسرائيل بضربة قوية للفلسطينيين و المصريين بتاريخ 1955/2/28 ، تمثلت بدخول كتيبتين من جيشها لمسافة ميلين داخل القطاع من قبالة مدينة غزة و قامت بعمليات قتل و تخريب ، للمزيد من المعلومات عن هذه الغارة و نتائجها انظر :

العثامنة ، زكريا محمد : الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية (1948 – 1967) ، رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة النجاح الوطنية ، 1999 ، نابلس – فلسطين ، ص160 – 163 .

(4) قامت إسرائيل باغتياله فيما بعد لمساهمته الفعالة في ترتيب العمل الفدائي المنطلق من قطاع غزة ضد المستوطنات الإسرائيلية و عن هذه العمليات انظر :

المرعشلي ، احمد و آخرين : الموسوعة الفلسطينية ، 4مج ، ط1 ، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، دمشق – سوريا 1984 ، مج3 ص392 – 395 .

حيث إن العديد من هذه المستوطنات قد هجرها سكانها[1] ، فكان نشاط المقاومة الفلسطينية لهذه المستوطنات أحد أسباب العدوان الثلاثي على المنطقة.

من كل ما سبق نلاحظ ارتباط تطور مقاومة الاستيطان الصهيوني حول قطاع غزة بالأوضاع السياسية و العسكرية السائدة في المنطقة ، فحالة الهدوء التي سادت بين مصر و إسرائيل عقب العدوان الثلاثي ، إضافة لإجراءات مصر في قطاع غزة وخاصة تشكيل المجلس التشريعي وما أعقبه من تضييق على نشاط الحركة الوطنية في قطاع غزة، كل ذلك قد ساهم في التخفيف من حدة نشاط المقاومة لهذا الاستيطان ، هذه الفترة التي امتدت إلى بداية الستينات ، حيث بدأ الفلسطينيون يدركون ضرورة إبراز كيانهم الفلسطيني للمحافظة على الهوية ، وتجديد الكفاح والمقاومة بهدف العودة للوطن والأرض[2] ، ومع بداية عام 1965 كانت المقاومة الفلسطينية لإسرائيل تمر بمرحلة جديدة تتمثل بمهاجمة الأهداف الإسرائيلية المختلفة ، وأهم هذه الأهداف هي المستعمرات والمستوطنات الإسرائيلية في المناطق المختلفة خاصة على حدود فلسطين[3] ، واستمر ذلك حتى عام 1967، حيث قامت إسرائيل باحتلال كامل الأرض الفلسطينية ومناطق عربية مجاورة أخرى.

---

(1) العثامنة ، زكريا : الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة ، مرجع سابق ، ص166 .

(2) رولو ، اريك : فلسطيني بلا هوية (لقاء مع صلاح خلف – أبو اياد) ، ترجمة نضير مروة ، المطبعة الرسمية التونسية ، تونس ، 1991 ، ص53 .

(3) للمزيد من المعلومات حول العمليات الفدائية التي قامت بها حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح في انطلاقها في 30 – 31 /1964/12 و منها عمليات ضد المستوطنات على الحدود الأردنية و مشاريع بنيتها التحتية انظر : المرجع السابق ، ص 82 – 85 .

خامساً : الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة 1967 وإجراءات السيطرة عليه :

قامت إسرائيل صباح يوم1967/6/5م بمهاجمة الدول العربية المجاورة لها ، حيث دمر طيرانها الحربي الجزء الأكبر من الطيران المصري ، وهو على الأرض ، كما تم تدمير أسلحة الجو السورية والأردنية و ذلك بعد مبادرتهما بضرب أهداف داخل إسرائيل في الساعات الأولى من ذلك اليوم ، وكذلك تدمير فعالية قوة الطيران العراقي ضد إسرائيل والمتمثلة بقاعدة الجو العراقية المتواجدة على الحدود الأردنية العراقية ، وبعد يومين كانت القوات الإسرائيلية متواجدة فعليا على أغلب مناطق الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة ، وجزء كبير من هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء وبعد عدة أيام استكملت احتلال هذه المناطق جميعاً [1].

وبما أن موضوعنا عن قطاع غزة فيمكن القول إن احتلال إسرائيل للقطاع عام 1967 بدأ بعد الضربات الأولى التي وجهتها إسرائيل للجيش المصري ،وكجزء من الهجوم الشامل على القوات المصرية حيث أخذت باحتلال القطاع عبر المحاور التالية :

- مهاجمته من الشرق باتجاه خانيونس و رفح .
- مهاجمته من الشرق باتجاه المنطار شرق غزة .
- مهاجمة المواقع المحيطة بشمال قطاع غزة .

---

(1) للمزيد من المعلومات حول المعارك الحربية التي دارت عام 1967 بين إسرائيل و الجيوش العربية انظر :

- الكيلاني ، هيثم : حروب فلسطين العربية الإسرائيلية ، الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق، مج5 ص552 – 563 .
- فلسطين تاريخها و قضيتها ، ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت – لبنان 1983 ، ص168 – 172 .
- مذكرات إسحاق رابين ، ترجمة دار الجليل ، حزيران ، ط1 ، عمان – الأردن 1993 ، ج1 ص175 .
- مذكرات ارائيل شارون ، ترجمة انطوان عبيد ، ط1 ، مكتبة بيسان ، بيروت – لبنان ،(ب.ت) ، ص116 .

وقد كانت حماية القطاع تتكون إضافة إلى المتطوعين من الفرقة الفلسطينية المنتشرة في كافة مناطق القطاع والمكونة من ثلاثة ألوية في كل من خانيونس ودير البلح وغزة ،تدعمهم الوحدات المصرية المدرعة المرابطة في رفح[2] .
وتقدم اللواء الأول من الفرقة المهاجمة في الجبهة الجنوبية وانقسم اللواء إلى كتائب هاجمت إحداها شمال القطاع ، وواحدة لمشارف مدينة غزة ، واثنتان لمهاجمة خانيونس ، وواحدة لمهاجمة رفح، وبقية الكتائب هاجمت المواقع المصرية على الحدود الفلسطينية[3] .

سيطر الإسرائيليون على خانيونس و رفح مساء اليوم الثاني من المعارك ، واستولوا على غزة ظهر اليوم الثاني ، بينما دخلوا شمال القطاع منذ صباح ذلك اليوم[1] ، وقد أصدر مجلس الأمن عدة قرارات لوقف إطلاق النار[2] ، بينما لم يتوقف القتال إلا مساء السبت العاشر من حزيران رغم قيام إسرائيل بتحركات عسكرية في مناطق معينة بغرض تكريس السيطرة عليها[3] ، و بعد عدة أشهر قدم المندوب البريطاني في مجلس الأمن اللورد كرادون صيغة قرار رقم 242 أقره مجلس الأمن بتاريخ1967/11/22[4] ، والذي دعا إسرائيل للانسحاب من الأراضي

---

(2) العلمي ، احمد : حرب 67 ، ط1 ، مؤسسة الأسوار للثقافة ، عكا – فلسطين 1990 ، ص139 .
(3) الكيلاني ، هيثم : حروب فلسطين العربية الإسرائيلية ، مرجع سابق ، مج5 ص578 .
(1) سكيك ، ابراهيم : غزة عبر التاريخ، مرجع سابق ، ج8 ص128 .
(2) اصدر مجلس الأمن عدة قرارات لوقف إطلاق النار بين الأطراف و هذه القرارات هي :

- قرار رقم 233 الصادر في 1967/6/6م الذي يدعو لوقف إطلاق النار.
- قرار رقم 234 الصادر في 1967/6/7م الذي يدعو لوقف إطلاق النار.
- قرار رقم 235 الصادر في 1967/6/9م الذي يدعو لوقف إطلاق النار.
- قرار رقم 236 الصادر في1967/6/11م الذي يدعو إسرائيل للتوقف عن خرق وقف إطلاق النار.
- قرار رقم237 الصادر في1967/6/14م و جاء لدعوة الأطراف حماية السكان المحليين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي ، و كذلك لتبادل الأسرى بين الأطراف المتنازعة ، انظر : عبد المجيد ، احمد عصمت : قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي ، 4مج ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت – لبنان 1995 ، مج2 ص195 – 196 .

(3) مذكرات رابين ، مصدر سابق، ج1 ص187 .
(4) نص قرار مجلس الأمن رقم 242 انظر : عبد المجيد ، أحمد : قرارات الأمم المتحدة ، مصدر سابق ، ج2 ص197 .

التي احتلتها في الحرب الأخيرة ، وتم التلاعب بالصياغة اللغوية ليزيد من غموض القرار، والذي ترك بصماته على القضية الفلسطينية حتى الوقت الحاضر .

كان قطاع غزة جزءاً من المساحة التي سيطرت عليها إسرائيل والتي بها حسنت من وضعها الجغرافي رغم صغر مساحة القطاع ، وبه كسبت بعدا أمنيا جديدا ، وباحتلاله أصبح هناك تواصل واتصال بين الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق المحتلة عام 1948 .

عقب احتلالها لقطاع غزة قامت إسرائيل باتخاذ إجراءات أمنية للتأثير على البناء الاجتماعي لسكان الضفة والقطاع ، كفرض الرقابة على المناهج التعليمية و الصحف و الاستيلاء على التراث الفلسطيني و تغيير نشاطات الجمعيات الخيرية والاجتماعية(5) ، في وقت أصبحت تمتلك سوقا جديدا تروج فيه منتجاتها ، إضافة إلى ما ستجنيه من العمالة العربية الرخيصة(6) .

كما اتخذت جملة من الإجراءات بهدف نهب الموارد الطبيعية و على رأسها الأرض و المياه ، و فرض الضرائب و وضع عراقيل أمام الصناعة المحلية و ربط التجارة بالسلع الإسرائيلية(1) و ذلك لتحقيق هدفين :-

- خلق ظروف اقتصادية تساهم في إضعاف مقاومة الاحتلال .
- ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وجعل انسلاخه واستقلاله أمرا مستحيلا .

إن أهم ما حققته إسرائيل من الحرب كان استيلاؤها على عنصر الأرض ، فهناك مساحات شاسعة مسجلة كأراض غير مملوكة للمواطنين ، ومن ثم عنصر المياه وبالتالي كان الأمر ملائما لاستغلال القطاع خدمة للمصالح الإسرائيلية ، كيف لا وإسرائيل تدرك أن الأرض و المياه هما أهم عناصر الاستيطان ، فبمجرد دخولها للقطاع حرصت على توفير عنصر الأرض ، و ذلك بتطبيقها للجزء الملائم لمصالحها من قوانين الأرض التركية و ما أجري عليها

---

(5) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها و قضيتها ، مرجع سابق ، ص187 .

(6) العلمي ، أحمد : حرب 67 ، مرجع سابق، ص238 .

(1) النقيب ، فضل : الاقتصاد الفلسطيني في الضفة و القطاع ، ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت – لبنان 1997 ، ص26 – 29

من تعديلات بريطانية ، إضافة لتغيير جزء آخر منها عبر أوامر عسكرية يصدرها القائد العسكري الإسرائيلي ، وعليه فقد صنفت دائرة الزراعة في عهد الاحتلال أراضي القطاع كالتالي[2] :-

التصنيف	المساحة/ألف دونم
مباني وطرق	41.000
حمضيات	66.700
فواكه	60.000
خضاروفلحة	57.000
أراض بور ذات ملكية خاصة	08.000
أراضي حكومية	40.000
أراض غير واضحة الملكية	10.000
المجموع	359.700

و قد صنفت وزارة الدفاع الإسرائيلية في تقريرها المعروض على الكنيست عند بداية الاحتلال أراضي القطاع بطريقة و مقياس آخر كالتالي[3] :

- 40.000 ألف دونم مسجلة أراضي دولة .
- 93.000 ألف دونم مسجلة تحت ملكية غير واضحة .
- 253.000 ألف دونم أراض خاصة .
- 000.800 ألف دونم مسجلة على أسماء لأصحابها قبل عام1984[1] .
- 008.000 ألف دونم أملاك غائبين .

و يتضح مما سبق أن السلطات الإسرائيلية اعتبرت أن 141.800 دونم هي فئة غير تابعة لأي ملكية خاصة ، و بالتالي فهي الفئة المستهدفة لإجراءات الاستيلاء

(2) الإدارة المدنية (دائرة الزراعة) ، التقرير السنوي ، 1972 .

(3) عطية ، احسان نزار : مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة 1967 – 1980 ، ط1 ، جمعية الدراسات العربية ، القدس – فلسطين 1980 ، ص39 .

(1) من ضمن هذه المساحة 231 دونما تعود لملكية الصندوق القومي اليهودي منذ سنة 1945 ، و مقام عليها مستوطنة كفارداروم ، انظر : وزارة العدل الفلسطينية ، دائرة تسجيل الأراضي ، شعبة الطابو – دير البلح ، ملف قسيمة 65 .

و إقامة المستوطنات عليها في القطاع ، فما الوسائل التي سيطرت من خلالها على تلك الأراضي ؟ و ما هي المستوطنات التي أقامتها على كل منطقة فيها ؟ الإجابة في الفصل الثاني

الفصل الثاني
(نشأة حركة الاستيطان في قطاع غزة وتطورها)

تتمثل أهمية الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة انطلاقاً من مركزية الاستيطان في الفكر الصهيوني، والذي يشكل التعبير العملي لهذا الفكر، وقد ساهمت الظروف السياسية، والاقتصادية والديمغرافية التي مرت بها إسرائيل عقب حرب عام1967 في صياغة أهداف هذا الاستيطان وطبيعة الغرض منه، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي للقطاع لم تعتبره إسرائيل منطقة محتلة حسب عرف القانون الدولي[1]، بل اعتبرته منطقة خالية من السيادة تمتلك إسرائيل وحدها و لأسباب تاريخية ودينية واستراتيجية الحق المطلق في فرض سيادتها عليه[2]. فمنذ كانون أول 1967 أسقط اسم الضفة الغربية وقطاع غزة رسمياً من قاموس مؤسسات السلطة في إسرائيل وأطلق عليها الاسم التوراتي (يهودا والسامرة وغزة) وعرفتها بأنها " المناطق المدارة "[3]،وتختلف أهداف الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة من مؤسسة صهيونية لأخرى، ومن مكان إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، و ذلك باختلاف دوافع الاستيطان بين المستوطنين أنفسهم.

أولا: أهداف الاستيطان الصهيوني في القطاع وأغراضه

أ. أهداف دينية وتاريخية

دأبت المؤسسة الصهيونية منذ بداية استعمارها الاستيطاني في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، وحتى وقتنا الحاضر على إضفاء الصبغة الدينية والتاريخية على الأماكن التي يتم الاستيطان فيها، ويدعي قادة المستوطنين في قطاع غزة أنه تم الإشارة إلى غزة في قصص وأسفار التوراة عن سامسون واسحق، وأن هناك تفسيراً يؤكد أن الجزء المتبقي من المعبد

---

(1) عن تعريف الأراضي المحتلة: أنظر : اللجنة الدولية للصليب الأحمر : اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12/آب 1949 ، ط4، جنيف – سويسرا 1998 ، ص203-215 ، والتي وقعت عليها إسرائيل .

(2) الدقاق ، إبراهيم : السياسة الاستيطانية، مرجع سابق ، ص10 .

(3)Meron Benevensity : West Bank Data Base, project 1980,p5 .

اليهودي في الفترة ما بين القرن السادس والسابع قبل الميلاد يقع على شاطئ البحر غرب مدينة غزة [1]، " حيث تجول الملك داوود وحكماء إسرائيل في غزة "[2].

تمتلئ نشرات التعريف لمستوطنات قطاع غزة بمحاولات إقناع القارئ أن الاستيطان في القطاع يجب أن يكون مستنداً قبل كل شيء لهدف ديني، فعلى سبيل المثال جاء في نشرة للترويج لمستوطنة نتساريم، أنه " يجب أن نحكم قبضتنا على غزة، خصوصا بعد أن أصبح الطابع اليهودي يطغى عليها، ولهذا فإن الاستيطان في أرض إسرائيل هو أمر إلهي لكل يهودي، وذلك من أجل ضمان أن الأرض المقدسة (غزة جزء منها) لن تذهب لأيدي القذرين"[3].

أما عن الأهمية في استيطان كفار داروم، فيدعي المستوطنون هناك بأن استيطانهم فيها هو

" إنذار ديني وإطاعة للرب بزرع الأرض التي وعدها للآباء والأجداد وليس للمستوطنين العرب"[4].

عقب احتلال إسرائيل للقطاع عام **1956** قال مناحيم بيغن " يا لفرحة القلب الكبرى بسماعنا بلاغ جيش الدفاع يعلن عن تحرير غزة من الأعداء وأن الجزء المنقطع من أرض اليهود المقدسة قد عاد إلى جسمه التاريخي" [5] .

---

(1) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive survey of Israeli : Settlement in the Gaza- strip, series study (10), Gaza – Palestine 1996.p16,

وذلك في مقابلة مع رئيس المجلس الأعلى المستوطنات قطاع غزة في تشرين ثاني 1995 .

(2) مركز القدس للأبحاث: من داخل المستوطنات ، (ب.ط) ، منشورات الوكالة الفلسطينية، القدس – فلسطين 1987، ص31 .

(3)Asrephinted in allon Ghoth, "Israeli settlements post, present and future" Middle east international, 10 June 1994, p19 .

(4) عن مكانة كفار داروم عند اليهود انظر: موقع المجلس الإقليمي للمستوطنة على شبكة المعلومات العالمية:

www.kibbutz.org.il/dati/dati/mahlakot/arcion/kfar %20 Darom.htm,p2

(5) خطاب مناحيم بيغن أمام الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 1957/11/7 عقب العدوان الثلاثي واحتلال قطاع غزة، أنظر: شاحاك ،إسرائيل : الصهيونية الحقيقية بكاملها ، (ب.ط)، القدس – فلسطين 1975 ، ص3 .

إن التذرع بالهدف الديني والتاريخي قد ساهم بشكل كبير بجذب الكثير من اليهود للاستيطان في القطاع، وخاصة من المهاجرين الجدد، كما تم ربط الأهمية الدينية والتاريخية المزعومة للاستيطان في قطاع غزة بالأهمية القومية، فقد شن القادة الإسرائيليون عقب حرب **1967** حملة إعلامية للتحضير لبدايات الاستيطان في القطاع ، استهدفت هذه الحملة الإعلامية اليهود في إسرائيل والخارج، وركزت على الأهمية التاريخية لهذا الاستيطان، إذ اعتبر "ليفي أشكول" رئيس الوزراء آنذاك أن " الضفة التي كانت تحت الاحتلال الأردني، ومنطقة غزة التي كان يحتلها المصريون لم تكونا خاضعتين لهما طوعاً
عن حق ، بل بالاحتلال والقوة ومنطق العدوان على اليهود"[6]، واعتبر ديان أن إحتلال الضفة و
القطاع هي عودة إلى أماكن مقدسة [1]، بينما اعتبر " زراخ فارها فيتيج " وزير الشؤون الدينية عام **1967** أن العودة إلى غزة هي جزء من العودة إلى الوطن وإلى الأبد لأنها "أرض الأجداد "، واستشهد بكلمات من التلمود ليبرهن على مزاعم إسرائيل وادعائها بملكية قطاع غزة[2].

كما كانت ذريعة الهدف التاريخي والديني لتبرير الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة تتردد أيضاً على ألسنة قادة الأحزاب العلمانية في إسرائيل، حيث اعتبروا أن هذه الذريعة ستكون جزءاً من مقاومة العوائق النفسية التي تحد من قبول اليهود للاستيطان في غزة وعدم قناعتهم بذلك[3]، وبالتالي كان هذا الهدف هو أول الأهداف التي تم التركيز عليها لتشجيع الاستيطان في القطاع، حيث طغى على الإدعاء الأمني في ذلك خصوصاً أثناء فترة الاحتلال

---

(6) حسين، غازي : الصهيونية زرع واقتلاع ، (ب.ط)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق – سوريا 1990، ص45 .

(1) والتر، فكتوريا وشيشا، يواخيم : لقد اغتصبونا أرضنا (سياسات الاستيطان الصهيوني في فلسطين في مائة عام)، ترجمة م.نصار ومراجعة ك.عبد الفتاح، ط1، إيسسكو، (ب.م)، 1993، ص210 .

(2) حسين ، غازي: الصهيونية زرع واقتلاع، مرجع سابق، ص73 .

(3) عن تصريحات القادة الإسرائيليين، الذين ساهموا بشكل رئيسي في نشأة الاستيطان في القطاع وتطوره انظر: تصريحات يغال آلون وآرئيل شارون واسحق رابين، فلسطين الثورة، تقرير حول الاستيطان في قطاع غزة، عدد851، تموز 1991، ص24 .

لسيناء، في الوقت الذي لم تكن ذريعة الهدف الديني والتاريخي مقنعة أو مجدية للاستيطان في القطاع بحجم نظيره في الضفة الغربية.

ب. أهداف استراتيجية

سعت إسرائيل من وراء الاستيطان الصهيوني في القطاع إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية والتي لا تتحقق خلال فترة قصيرة، ولا تظهر نتائجها على المدى القريب،إذ إنها تتمحور حول استنزاف موارد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية، ومن ثم خدمة إسرائيل في نزاعها الاستراتيجي مع مصر، ومن هنا فقد أقامت حكومة إسرائيل عقب حرب عام**1967** حاجزاً حول قطاع غزة مكوناً من أحدى عشرة مستوطنة دفاعية، وعرفه الإسرائيليون "بيثات رفيح" أي مشارف رفح[4]، وبعد اتفاقيات كامب ديفيد تم نقل جزء كبير من هذه المستوطنات لجنوب قطاع غزة القريب من سيناء ليؤدي نفس الوظيفة الأمنية.

لقد كان لإسرائيل من وراء إقامة المستوطنات في قطاع غزة، هدف أمني يتمثل في إضفاء الشرعية على وجود قواتها العسكرية في القطاع، فهي موجودة لحماية مدنين إسرائيليين، وهذا ما عبر عنه ديان بقوله " إن المستوطنات في المناطق المحتلة أساسية ليس لأنها تستطيع ضمان الأمن أفضل من الجيش، ولكن لأننا لا نستطيع بدونها المحافظة على الجيش في تلك المناطق، وبدونها سيكون جيش الدفاع الإسرائيلي جيشاً أجنبياً يحكم سكاناً أجانب"[1]، ففي البداية لم تقرر إسرائيل سلفاً ماذا ستفعل بقطاع غزة وبالتالي جاء ضمه والاستيطان على أرضه لتحقيق هدف أمني، ويؤكد ذلك أيضاً ما ذهب إليه عدد من المسؤولين الإسرائيليين، ففي جلسة للكنيست الإسرائيلي بتاريخ **1970/1/20** خلص

---

[4] والتر، فكتوريا : لقد اغتصبونا أرضنا، مرجع سابق ، ص263 .

[1] أورنسون، جيفري : المستوطنات والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، دراسة لمعهد دراسات فلسطين حول قضايا الوضع النهائي، المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، غزة – فلسطين 1997، ص32 .

الجميع إلى أن " الاستيطان اليهودي في غزة يجب أن يكون جزءاً من مخطط لضم القطاع لإسرائيل[2].

سعت إسرائيل لتحقيق هدف استراتيجي من وراء الاستيطان في القطاع وذلك حتى تؤدي المستوطنات وظيفة الدفاع في الساعات الأولى من أي هجوم عربي، ففي حرب 1967م كان هناك حاجة أمنية لإخلاء مستوطنات داخل الخط الأخضر و التي أقيمت حول قطاع غزة لتجنيبها ضربات المقاومين العرب، وكانت هذه المستوطنات عبئاً على الأمن بدل أن تخدم النشاط الأمني، وبالتالي " فإن إسرائيل هي بحاجة إلى مستوطنات أكثر تقدماً في وجه العدو، وذلك لصد الهجمات الأولى و مشاغلتها حتى وصول قوات الجيش للتصدي للعدو"[3]، إضافة إلى أن استراتيجية إسرائيل العسكرية تقضي بالعمل على نقل المعركة لأرض العدو، وسيكون الوضع أفضل إذا كانت هذه الأرض تحتوي على مستوطنات يهودية، إضافة إلى تفوق الجيوش العربية على الإسرائيليين عدداً.

إن خطوط وقف إطلاق النار التي آلت إليها اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية عقب حرب 1967، لم تتفق والأطماع الصهيونية بالتوسع، وبالتالي هدفت إسرائيل إلى الاقتراب من حدود مصر، وعدم خرق اتفاقيات الهدنة، من هنا جاء الاستيطان المدني في القطاع للالتفاف على هذا الواقع، وخلق حقائق جديدة على الأرض، ولمحاولة رسم حدود جيوسياسية لما يسمى "إسرائيل الكبرى"، بما في ذلك إلغاء خطوط وقف إطلاق النار التي انتهت إليها حرب1948، ومحاولة إعادة موضع سكانها ضمن الخارطة الجديدة[4].

سعت إسرائيل لإقامة مستوطنات على شكل أحزمة طولية أو عرضية تخدم الأهداف الأمنية الإسرائيلية، واعتبرت هذه المستوطنات خطوط دفاعية أولى.

---

[2] أنظر تصريح أوري أفنيري في مجلة هعولام هزيه بتاريخ 1971/7/21، أيضاً: العارف، عارف : الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون 1967 – 1972، غزة نافذة على الجحيم، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، ط1، 3مج، الدار العربية للموسوعات ، بيروت- لبنان، (ب.ت)، مج3 ص751 .

[3] بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص3، (بالعبرية).

[4] عبد الجواد، صالح : الاستيطان اليهودي أبعاده وعواقبه،(ب.ط)، مركز القدس للدراسات الإنمائية، عمان- الأردن 1992، ص11 .

تقع مستوطنات قطاع غزة (الكتلتان الشمالية والجنوبية) ضمن هذا المفهوم، فهي مواقع عسكرية محصنة في مواجهة الشعب الفلسطيني، وتشكل قاعدة انطلاق للقوات العسكرية الصهيونية في مواجهة

المقاومة الفلسطينية للاحتلال بشكل عام، وقاعدة انطلاق الوحدات الخاصة الإسرائيلية (المستعربون) في نشاطها الأمني[1]. ويؤكد ديان على الهدف الأمني هذا ويعتبره بمقام الهدف الأعلى[2]، لأنه قلل من تأثير المشاكل الأخرى للاستيطان، وقلل من سرعة تطور المستوطنات المقامة السابقة[3].

ويعتبر "روبين روزنبلاط" رئيس المجلس الإقليمي للمستوطنات في قطاع غزة أن هدف الاستيطان في غزة هو إقامة منطقة أمنية عازلة بين غزة ومصر، من شأنها إبقاء القطاع هادئاً، " فحينما لم يكن يهود في غزة كانت تجلب لنا المصائب، كما إننا نهدف أيضاً لمنع إقامة أي كيان غريب في القطاع"[4].

شدد القادة العسكريون الإسرائيليون على أهمية الدور الأمني لمستوطنات قطاع غزة، فاسحق رابين يعتبر أن منطقة غوش قطيف يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل، وأن مستقبل نفي دكاليم الاستيطاني سيؤدي الأغراض (الأمنية) لإسرائيل لذا يجب أن تكون كل مستوطنات غوش قطيف هدفاً للتطوير للحفاظ على استمرار دورها الأمني وتطويره[5]، فيما يوضح شارون أن الاستيطان اليهودي في منطقة نتساريم سيفصل قطاع غزة إلى منطقتين، وسيربط منطقة النقب مع البحر،ويضيف: "الاستيطان في منطقة نتساريم يعتبر اليوم الأمر

---

[1] المستعربين هو مصطلح أطلق على الوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي والمتخصصة بالتخفي بالزي المدني والعربي والدخول بين رجال المقاومة الفلسطينية (مظاهرات- مجموعات مسلحة- مطلوبين)، وقد برز نشاطها بشكل كبير مع بداية الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر 1987 وعن نشاط هذه الوحدات المنطلق من المستوطنات أنظر : مركز غزة للحقوق والقانون : المستوطنات الإسرائيلية في محافظات غزة ، تقرير آب 1995، غزة-فلسطين، ص4.

[2] أنظر مقالة موشى ديان حول الاستيطان اليهودي في قطاع غزة

Jerusalem post 13-7-1967,p11.

[3] بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص210، (بالعبرية).

[4] كنعانة ، شريف والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة 1967- 1984،(ب.ط)، مركز الوثائق والأبحاث- جامعة بيرزيت، بيرزيت- فلسطين 1985 ،ص10 .

[5] صحيفة هآرتس 1985/3/21، ص1 .

الوحيد الذي يضمن استمرار سيطرتنا على القطاع ويشكل عائقاً رئيسي أمام أي مخطط فلسطيني للاستقلال"[6]، ويلاحظ بالفعل أن المنطقة التي تربط خط الهدنة مع مستوطنة نتساريم وامتداده حتى البحر هي شبه خالية من السكان، أي أنها قابلة لأي نشاط أمني إسرائيلي[7].

اختلفت الأهداف الأمنية الإسرائيلية من وراء الاستيطان في قطاع غزة من وقت لآخر، لأنها تخضع لطبيعة الوضع الأمني القومي لإسرائيل، وبالتالي ستؤدي المستوطنات هذه الوظيفة بما يتلاءم والمتطلبات الأمنية المتغيرة والمختلفة من حين لآخر، حيث تلزم أحياناً لتكون قواعد لنشاطات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وأحياناً أخرى لانطلاق الوحدات الخاصة، في حين تلزم لتكون قواعد عسكرية للدبابات ومطارات عسكرية، إضافة لكونها مقراً لقيادة الجيش الإسرائيلي في منطقة القطاع.

ج. الأهداف السياسية

تسعى الدولة الصهيونية من وراء بنائها المستوطنات في القطاع، تحقيق أهداف سياسية تتضمن تعذر التوصل إلى حل سياسي للنزاع مع العرب والفلسطينيين، وفق الحد الأدنى للخطاب السياسي العربي، ومن ناحية أخرى فإن وجود المستوطنات سيخدمها حال التوصل إلى تسوية، فأي تنازل عن مستوطنات القطاع سيكون هدفه المقايضة للحصول على امتيازات أخرى في مناطق أخرى وفي أوقات مختلفة.

فمنذ حرب 1956 واحتلال إسرائيل لقطاع غزة بدأت تجول في خواطر قادة إسرائيل أهداف سياسية من وراء هذا الاحتلال تتمثل بالبقاء والاستيطان في القطاع، يقول بن غوريون في خطاب له أمام الكنيست بتاريخ 1956/12/19 " إنه لم تمنح صلاحيات لأحد، ولم يفوض أحد بالإعلان عن موقف حكومة إسرائيل في كل ما يتعلق بقطاع غزة سوى أن إسرائيل لن توافق بأي شكل من الأشكال على عودة المحتل المصري إلى هذا القطاع"[1]. أما وزير

---

[6] آلون، حروت : ماض الاستيطان الإسرائيلي، مجلة الشرق الأوسط الدولية، 1994/6/10، ص19 .

[7] زيارة ميدانية للباحث في المنطقة التي تربط بين مستوطنة نتساريم ومعبر المنطار على خط الهدنة، وكذلك بين نتساريم وشاطئ البحر بتاريخ 17-2001/7/19 .

[1] شاحاك، إسرائيل: الصهيونية بحقيقتها الكاملة، مرجع سابق، ص16 .

داخلية إسرائيل آنذاك بار يهودا" فقد اعتبر أن على إسرائيل التوضيح للعالم بأن قطاع غزة ليس إلا جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وأنه لا مكان للتنازلات بكل ما يتعلق به" [2].

إن اعتبار الاستيطان في قطاع غزة وسيلة لهدف سياسي أمر لم تخفه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، فمنذ حكومة جولدا مئير وحتى حكومة رابين الثانية أجهروا ذلك علانية.

لهذا يعتبر رابين "أن إسرائيل مصممة على الإبقاء على الوضع الراهن حتى يتفاوض العرب مع إسرائيل لتوقيع اتفاقية تحقق المصالح السياسية والاقتصادية تكون المستوطنات في الضفة والقطاع وسيلة في ذلك"[3]، كما أنها هدفت إلى تعزيز الفصل الإقليمي بين أراضي الدولة الفلسطينية (التي من الممكن أن تقوم في ظل ظروف معينة) ومحيطها العربي عبر إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بسلسلة مستوطنات غوش قطيف في قطاع غزة، وإصرارها على مستوطنات شريط الأغوار[4] .

إن اجتيار أماكن الاستيطان في قطاع غزة تتم وفق مقاييس وأغراض مختلفة كان أهمها الهدف الأمني والسياسي، فموقع مستوطنتي نتساريم وكفار داروم يهدفان إلى فصل التجمعات السكنية المركزية عن بعضها، مما سيجعل إقامة أي كيان سياسي فلسطيني أمراً صعباً فيما بعد، وبالتالي فإن الاستيطان في القطاع سيمنع أي تسوية سياسية يمكن أن تعطل مشروع إسرائيل الكبرى،و العمل على فرض واقع يمنع أية حكومة مستقبلية إسرائيلية الانسحاب من الأراضي المحتلة[1] ،أو على الأقل الحفاظ على ضمان المشاركة الأمنية الإسرائيلية لإدارة منطقة القطاع .

---

[2] المرجع السابق، ص17 .

[3] حسين ، عدنان: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص117 .

[4] المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان : الاستيطان في عهد باراك، نابلس-فلسطين 2000، ص2.

[1] عبد الجواد، صالح : الاستيطان اليهودي أبعاده وعواقبه، مرجع سابق ،ص11 .

د. الأهداف الاقتصادية

ضمنت إسرائيل باحتلالها الضفة والقطاع مورداً اقتصادياً مهماً ساهم إلى حدٍ كبير في إخراجها من الأزمة الاقتصادية التي عاشتها قبيل هذا الاحتلال وأخذ هذا المورد الاقتصادي الشكل التالي :

- **زراعياً : استولت إسرائيل على مساحة كبيرة من الأرض والمياه وهما العنصران المهمان لنجاح الزراعة، وعليه فقد أنتجت مستوطنات القطاع منتجات زراعية ساهمت في زيادة الإنتاج الغذائي الإسرائيلي بشكل عام[2]، كما أن هذه المشاريع الزراعية قريبة من الأيدي العاملة العربية ليتم استغلالها، وإبعادها عن التفرغ لتطوير الحياة على أرضها ومع شعبها بإغرائها بالأجور المرتفعة والتي تحتاجها لتغطية نفقات المعيشة المرتفعة[3]، خصوصاً في ظل الحالة الاقتصادية السيئة التي عاشها الفلسطينيون في القطاع بعد العام 1967، كما أقامت مصانع لتصنيع بعض المنتجات الزراعية مما جعل من الصناعة في المستوطنات أمراً مربحاً ومشجعاً، وعليه فقد هدفت إسرائيل من فكرة الاستيطان في القطاع استثمار موارد الأرض، وإقامة المنشآت الصناعية التي تستفيد من الطاقات الموجودة، وتستغل الموارد المتوفرة إضافة إلى إقامة مصانع لا ترغب إسرائيل بإقامتها داخل الخط الأخضر كتلك التي تؤثر على البيئة.**

إن إقامة مستوطنات تزدهر فيها الزراعة والصناعة سيخلق سوقاً جديداً مربحاً لإسرائيل إذا أخذنا

بعين الاعتبار أن المستوطنات ستصنع ما يحتاجه سكان القطاع، وقد بنيت بعض المستوطنات بغرض اقتصادي بحت كمستوطنة إيرز التي يعمل بها آلاف العمال العرب بأجور متدنية إضافة إلى أنها تركز على الصناعات اللازمة لسكان القطاع، وعدم تمكين

---

[2] بركات، نظام محمود : الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان 1988، ص243 .

[3] عبد الهادي، مهدي : المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة 1967 – 1977، (ب.ط)، جمعية الملتقى الفكري العربي، القدس – فلسطين 1978، ص58 .

الفلسطينيون من إنشاء هذه الصناعات[1]، وتكاد منطقة إيرز تخلو من أي وحدات سكنية مدنية ويوجد بها عشرات المصانع[2]، وبالتالي فإن الاستيطان في القطاع وتطويره سيخلق لإسرائيل حركة تجارة مربحة خصوصاً إذا ما قورن الفرق في التقدم التكنولوجي بين قطاع غزة وإسرائيل.

كما كان الهدف من إقامة بعض المستوطنات في غزة يتمثل في التسويق السياحي، كمستوطنة قطيف ب التي أقامت إسرائيل فيها فنادق سياحية ،حيث الشواطئ المغرية للسياحة.

قامت بعض الشركات السياحية الأمريكية وبتشجيع من الحكومة الإسرائيلية منذ بداية إقامة هذه المستوطنة باستثمارات كثيرة فيها، وخاصة مجموعة شركات دايز إن (Days Inn) التي أنشأت فندق البالم بيتش[3].

هـ. أهداف ديمغرافية

أحدثت حرب 1948 خلخلة في التوزيع السكاني الفلسطيني، وتدفقت أعداد كبيرة إلى قطاع غزة، مما جعله منطقة كثافة سكانية عالية، زادت من الفجوة في نسبة العرب إلى اليهود حول منطقة القطاع بشكل خاص وفي جنوب إسرائيل بشكل عام، وبالتالي هدفت إسرائيل من وراء الاستيطان في القطاع إلى محاولة تعديل التوازن السكاني، إضافة إلى محاولتها دمج المستوطنين القادمين من المجتمعات الأجنبية في المحيط الجديد الذي ينتقلون إليه[4]، إذ أن الهدف هو خلق مجتمعات يهودية متكاملة في القطاع ومنعزلة عن السكان العرب، فالمدراس والحوانيت واللغة يجب أن تكون يهودية وتمثل امتداداً

---

[1] تعتمد المستوطنات في الزراعة والصناعة على عمال قطاع غزة وبأسوأ استغلال، ويجني المستوطنون أرباحاً طائلة من وراء هؤلاء العمال، أنظر تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية عقب مؤتمر العمل الدولي، دورة80، 1983، ط1، مكتب العمل الدولي، جنيف – سويسرا 1984 .

[2] زيارة قام بها الباحث ورصد جميع المصانع في هذه المستوطنة .

[3] Palestinian Center for Human Rights :A comprehensive, op.cit, p34.

[4] المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية الصهيونية،8ج، ط1، دار الشروق، بيروت –لبنان 1999، ج7 ص62 .

لإسرائيل، وتهدف إلى خلق أمر واقع سكاني يصنع حدود إسرائيل المستقبلية، خاصة وأنهم لن يتخلوا عن مستوطناتهم طواعيةً ولديهم إحساس بأن وجودهم في هذه المناطق هو الذي يصنع حدود إسرائيل[5].

إن دوافع الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة مستمدة من الأهداف التي تعرضنا إليها، ورغم أن الدوافع الخاصة للمستوطنين تختلف من فرد إلى آخر، إلا أنه يمكن تلخيصها فيما يلي :*

1. دوافع دينية أيدلوجية : و تتزعم حركة غوش أيمونيم النظير لهذا الدافع المبني على إقناع اليهود بالأهمية الدينية للاستيطان في القطاع.
2. دوافع اقتصادية : حيث الحوافز التي تقدمها المؤسسات التي تشرف على الاستيطان في القطاع، وعلى رأسها اللجان الحكومية والمنظمات الصهيونية، وهذه الحوافز تتعلق بأسعار البيوت والخدمات ومشاريع العمل الصغيرة .
3. دوافع اجتماعية وغير ذلك : وتتمثل في رغبة الفرد في أن يكون قريباً من أصدقائه أو مكان عمله في مؤسسات تطوعية في المستوطنات مما يؤدي لإقامته.
4. دوافع إلزامية : والحديث هنا يدور حول الأطفال ودون البالغين الذين يتبعون والديهم في المستوطنات، إضافة إلى الدوافع التي تتعلق بضباط أمن المستوطنات أو الموظفين المعينين من الحكومة للإشراف على مرافق المستوطنات، كذلك دوافع تتعلق بجمال البيئة الساحلية لقطاع غزة.

---

(5) بركات، نظام محمود : الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص246 .

* – وتتحدث النشرات التعريفية لكل مستوطنة من مستوطنات القطاع عن سبب مجيء كل اليهود للاستيطان فيها بأن السبب الأيدلوجي والديني والدفاع عن الوطن (العودة لأرض الأجداد) وغزة جزء منها، يجب أن تكتمل برحيل المستوطنين العرب عنها، أنظر :

- النشرات التعريفية للمستوطنات في قطاع غزة حيث تصدر سنوياً نشرة عن كل مستوطنة، أنظر :

Meron Benevensity ,Report 1987,op.cit.p6-9.

– الاستطلاع الذي أشرفت عليه مركز البحوث الدراسات الفلسطينية نابلس– فلسطين في كانون أول 1995 والذي أجرته مؤسسة موديعين أزراحي بالتعاون مع مركز بيسا بجامعة بار إيلان ، وكذلك نتائج الاستطلاع الذي أجرته نفس الجهة في حزيران 1997 حيث إن عينة المستوطنين في الاستطلاع غير متخصصة بقطاع غزة فقط.

ثانياً : سياسة إسرائيل للاستيلاء على أراضي القطاع ومصادرتها

تعتبر الأرض أهم عناصر الاستيطان وشروطه، فتوفيرها يسبق الإنسان، وكانت السيطرة على الأرض الهدف الأول في الفكر الصهيوني لتحقيق شعارهم "العودة إلى أرض الميعاد".

إن السيطرة على الأرض الفلسطينية لتحقيق منطق البرنامج الصهيوني اتخذ منهجاً غير محدود المعالم، تختلط في سبيل تحقيقه عدد من الوسائل المتناقضة ، سواء مادية أو معنوية، بالقوة أو طواعية، بالوسائل المشروعة وغير المشروعة، ولم يفرق موسى هس في الوسائل التي يجب بها السيطرة على الأرض، سواء بالأموال أو الدبلوماسية أو غيرها، "فالمهم هو أخذ الأرض لتحقيق الاستيطان" [1].

انطلاقاً من ذلك هدفت السياسة الإسرائيلية في الضفة والقطاع إلى إحكام السيطرة على هذا العنصر الهام، لتوطين اليهود عليه من ناحية، وتطويق الفلسطينيين وحصر نموهم وخنق سبل تنميتهم لهذه الأرض مهما صغر حجم هذه التنمية، من ناحية أخرى فقد قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتوظيف مختلف الوسائل لوضع اليد مباشرة على أكبر رقعة ممكنة من أراضي قطاع غزة، أما بقية الأراضي التي لم يتم التمكن من السيطرة عليها مباشرة، فقد أخضعت لقيود منهجية وفقاً لسياسة تخطيط منظمة.

لقد أدى برنامج الاستيلاء على الأراضي في قطاع غزة إلى سيطرة إسرائيلية كاملة لاستغلال المصادر الطبيعية إضافة إلى السيطرة على الأرض، فالمستوطنون الذين لم يتجاوز عددهم نصف واحد في المائة تقريباً من الكثافة السكانية في القطاع سنة**1994**م يمتلكون مساحات من الأراضي بلغت ضعف ما يملكه الفرد العربي ثلاثاً وسبعين مرة (خارج المخيمات)، وأكثر من **699** مرة داخل المخيمات[2].

---

(1) Hess,Moses :Getzel Kressel, Encyclopaedia Judaica
Jerusalem, Keter Publishing House, 1972, vol,8,p431.
(2)Sara, Roy : The Gaza strip, the political economy of de-development ,the Institutes for Palestinian studies , Beirut – Lebanon, 1995.p178.

ولابد من الإشارة إلى أن القصد من مصطلح مصادرة الأراضي في هذه الدراسة يعني السيطرة الإسرائيلية على الأرض (استيلاء – سيطرة – استغلالاً – وضع اليد – إغلاقها – تسييجها)، فليس من اختصاص هذه الدراسة دراسة قانونية كل مصطلح إلا بقدر إيضاح التطور التاريخي لسياسة إسرائيل للاستيلاء على الأراضي في قطاع غزة، فمنذ بداية الاحتلال قامت إسرائيل بحصر أنواع ملكية هذه الأرض و تعريفها حسب منطقها، وفي كانون ثاني 1972 أعلنت عن استكمال أعمال تحديد الأرض الحكومية في القطاع وأن النية متجه لتسييجها، وتبلغ مساحتها 120ألف دونم من أصل 360 ألف دونم هي مساحة القطاع، وأنه سيتم البدء بشق الطرق إليها سواء مرت هذه الطرق بتلك الأراضي أم مرت بأراض أخرى[1].

أ. الذرائع والحجج الإسرائيلية لمصادرة الأراضي في القطاع

بعد سيطرة إسرائيل عسكرياً على قطاع غزة بأكمله، تم إزالة أي حدود تفصل بينه وبين سيناء التي صودر من أراضيها ما يزيد عن مليون دونم، و إخلاء عشرات العائلات البدوية من على أرضها[2]، إن تكرار نموذج الإخلاء هذا في قطاع غزة لم يكن سهلاً، وذلك لضيق مساحة القطاع والكثافة السكانية العالية فيه، وندرة الأراضي غير المزروعة أو غير المستغلة، وبالتالي كان على إسرائيل إيجاد ذرائع وحجج تستطيع من خلالها التحايل على العوائق والصعاب التي تواجه مصادرة أراضي القطاع، كالصعوبات القانونية وحجم المقاومة الفلسطينية والموقف الدولي، وقد اختلف الإسرائيليون أنفسهم في كيفية تنفيذ أوامر المصادرات.

إن واقع ضيق الأرض والكثافة السكانية في القطاع لا ينطبق بنفس الحدة على الضفة الغربية، مما أدى إلى بعض التمايز في استخدام الحجج نفسها والذرائع ذاتها لمصادرة الأرض هناك .

قامت إسرائيل عقب احتلالها القطاع عام 1967 بالاستيلاء على سجلات ملكية الأراضي ، وبدأت بوضع الخطط للاستيلاء على الأرض في القطاع بعد دراستها، كما

---

[1] يانوف، حوف غزة، معاريف 1972/12/10، ص13 .

[2] السيد، رشاد : المركز القانوني للمستوطنات الإسرائيلية (دراسة في ضوء القانون الدولي)، مجلة صامد الاقتصادية، عدد48، نيسان 1984، ص16.

منعت تسجيل المبادلات العقارية قبل الحصول على إذن خطي من الحاكم العسكري[3]، ومن ثم بدأت باتخاذ الذرائع والحجج للسيطرة على هذه الأرض ومن أهم الذرائع :

1. أملاك اليهود

ادعت سلطات الاحتلال أن هناك أملاكاً لليهود في قطاع غزة تعود (لأشخاص أو مؤسسات أو منظمات) سيطر عليها العرب بعد 1948/5/15، وبالتالي قامت على الفور بإقامة نقاط عسكرية في عدة مواقع كان أبرزها السيطرة على قطعة من الأرض ومساحتها 231دونماً مقابل مدينة دير البلح من الجهة الشرقية[4].

2. مصادرة الأرض بحجة الضرورات العسكرية :

لم تعتبر إسرائيل أن وجودها في قطاع غزة هو سيطرة قوة احتلال على أرض آخرين، وأشاعت بأنها تحتل لفرض النظام والأمن لها، وبالتالي يجب على السكان المحليين المشاركة باحتياجات الجيش وتقديم خدمات (كالأرض– مياه– كهرباء–اتصالات)[1]، وعليه فإن هذه الذريعة استخدمتها إسرائيل كوسيلة هامة لتحقيق أهداف سياسية، وهكذا كانت بداية الإستيطان قد جاءت من خلال الاستيلاء على الأرض بحجة أنها ضرورية للأغراض العسكرية ، ومثال ذلك قيامها في 1971/11/17 بتسييج ما مساحة 1000دونم في منطقة أبي مدين جنوب مدينة غزة بدون أي إخطار لأصحابها وادعت

---

[3] المرجع السابق ،ص17 .

[4] العارف، عارف : الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون، مصدر سابق ، مج1ص112، أنظر أيضاً : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ط1 ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان 1971، ص112 .

[1] اعتبرت محكمة العدل العليا في إسرائيل أن الأرض جزء من احتياجات الجيش، ويشمل أيضاً إقامة المستوطنات المدنية التي تشكل جزءاً من الدفاع الشامل في أوقات الحرب، والخطر في هذا الأمر أن إسرائيل تتنصل في ذلك من المادة 46 من اتفاقيات جنيف بخصوص نقل جزء من السكان إلى منطقة محتلة، حيث أن جزءاً من مستوطنات القطاع بدأ بنقطة عسكرية وتحول إلى مستوطنة مدنية أنظر:

- حلبي، أسامة: مصادرة الأرض في الضفة الغربية المحتلة (دراسة قانونية تحليلية)، (ب.ط) ، جمعية الدراسات العربية، القدس–فلسطين 1986، ص82.

أن ذلك قد تم لأغراض عسكرية[2]، وفيما بعد تم إسكان مدنيين على جزء من هذه الأرض حيث أصبح هذا الموقع يسمى مستوطنة نتساريم.

لم ينجح السكان في هذه المنطقة بمقاضاة السلطات الإسرائيلية، حيث إن وجود نقطة عسكرية دائمة في المستوطنة حال دون نجاح السكان في إلغاء هذا القرار في المحاكم الإسرائيلية، والتي سنت قوانين تشرع مثل هذا النوع من المصادرات.

استطاع الفلسطينيون في شمال الضفة الغربية عام **1975** إيقاف أمر المصادرة لإقامة مستوطنة آلون موريه عندما تم مصادرة الأرض لأغراض عسكرية، وبعد فترة تم إسكان مدنيين ليستوطنوا في المكان[3]، ولو لفترة مؤقتة، بينما شرعت القوانين الإسرائيلية أمر الإقامة تحت ذرائع أخرى، هذا إضافة إلى شق الطرق والتي هي ضرورية لاستخدامات الجيش في نشاطاته العسكرية.

3. ضرورات الأمن والنظام العام:

يعتبر هاجس الأمن هو الذريعة الأكثر رواجاً، وتستخدمها إسرائيل عندما تكون بحاجة لاغتصاب ملك الآخرين، فالضرورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية يتم وضعها لاعتبارات أمنية، من هنا كانت ضرورات الأمن أكثر الذرائع استخداماً للاستيلاء على الأرض سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وأن الأرض التي تغلق لأسباب أمنية غالباً ما كانت تصادر في وقت لاحق ومن ثم تسلم للمستوطنين، ولا يعوض صاحب الأرض عن أرضه، خصوصاً إذا كان الجيش لا يزال يقيم نقطة عسكرية داخل الأرض المصادرة[1].

استخدمت السلطات العسكرية الإسرائيلية ذريعة جديدة في هذا الشأن تحت شعار عقاب رجال المقاومة، بمصادرة الأراضي وتسييجها عندما كانت تقوم عمليات مقاومة

---

(2) صحيفة دافار 1971/11/19 .

(3) للمزيد من المعلومات حول قضية آلون موريه أنظر : غلمي، محمد عودة/ محمد : تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967-1998 ، مرجع سابق ، ص137 .

- أبو شقرة، جان : عنف المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة، ترجمة : سمير أبو شقرة، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية القدس- فلسطين ، 1985 ، ص7.

(1) مركز القدس للإعلام والاتصال(Jmcc) : استجد أ، اقترض أو اسرق (الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، تقرير قدم إلى السيد جيمس بيكر في أيلول1991، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد8، خريف 1991، ص326 .

ضد الجيش والمستوطنين كما حصل عند قتل حاخام مستوطنة كفار داروم في تموز **1989**، حيث قامت إسرائيل بتوسيع المستوطنة في الجانب الغربي لشارع صلاح الدين وهو الشارع الرئيسي الوحيد الذي يربط جنوب القطاع بشماله ويمر من وسط المستوطنة [2]، وكذلك إقامة الجيش معسكراً دائماً ونقطة مراقبة على طريق الشيخ عجلين على ساحل البحر بعد مقتل جندي وإصابة ثلاثة آخرين من قبل رجال المقاومة في كانون أول **1989** [3].

عندما ارتفعت وتيرة أعمال المقاومة في بداية تشرين أول **1989** قامت إسرائيل بمصادرة **230** دونم لشق طريق (عابر غزة) الذي يربط مستوطنات غوش قطيف مع داخل فلسطين **1948** من الجهة الشرقية للقطاع والذي يوفر إمكانية السفر للمستوطنين لداخل الخط الاخضر بدون المرور بجانب مخيمات اللاجئين[4].

كانت الذريعة الأمنية مجدية عندما اتخذتها السلطات العسكرية وسيلة لمصادرة الأراضي بغرض شق طرق، بحجة ضرورتها لسلامة المواطنين ،بينما هي في الحقيقة لأمن المستوطنين فقط.

---

[2] بحث ميداني قام به الباحث، حزيران 2001، ومعاينة الجانب الغربي من المستوطنة الذي هو جزء من أرض "حكر الجامع" التابع لدير البلح، ويوجد جسر يقطع الشارع العام ليربط بين جزئي المستوطنة.

[3] وتبلغ مساحة هذه القطعة دونمان وتعود ملكيتها للمواطن عيد حنيف، وكانت من ضمن المناطق التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي في 13/أيار/1994، مقابلة مع المواطن عيد كمال حنيف 2001/6/15م .

[4] صحيفة حداشوت 1989/10/12، ص2 .

قامت إسرائيل بمصادرة الأراضي اللازمة لإقامة البنية التحتية لمستوطنات قطاع غزة والمتمثلة بالطرق ومشاريع التصريف وشبكات الكهرباء والمياه، وذلك من أراضٍ فلسطينية حتى لو كانت ذات ملكية خاصة و أثبت صاحبها ذلك.

فقد أشرفت وزارة المواصلات والنقل الإسرائيلية على تنفيذ هذه الشبكة من المرافق العامة في القطاع (ذي المساحة القليلة)[1]، وقامت بشق طرق تصل إلى هذه المرافق أيضاً .

صحيح أن سلطات الاحتلال كانت تعرض أحياناً تعويضاً رمزياً لصاحب الأرض المصادرة والتي كان يرفضها لأن أرض الفلسطينيين غير قابلة للبيع للمستوطنين، لذا كان المواطن وما زال يأمل في استعادتها[2]،لأنها أراض مغتصبة ومن المعروف أن شق الطرق يبتلع مساحات شاسعة من الأرض، ولم يكن ذلك يمثل أدنى اعتبار أخلاقي أو سياسي بالنسبة للسلطات الإسرائيلية في القطاع، فالهدف منه تقليل رقعة المساحة التابعة للمواطنين الفلسطينيين، إذ استطاعت سياستها الاستيطانية فصل القطاع إلى كانتونين أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب يفصلهما طريق يصل بين تجمع مستوطنات قطيف والخط الأخضر، وفي حالات الطوارئ يتم فصل مدينة غزة عن دير البلح وخانيونس ورفح في الجنوب كما كان يحصل مثلاً بشكل شبه يومي عند الصباح عام 1992 [3].

قامت سلطات الاحتلال عام 1982 بشق طريق بعرض أربعين متراً على امتداد ساحل غزة يمتد من دير البلح شمالاً إلى نقطة الحدود الفلسطينية المصرية جنوباً على شاطئ

---

[1] جارودي، روجيه، ملف إسرائيل (دراسة الصهيونية السياسية) ترجمة : مصطفى كامل فودة ، ط3، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس – فلسطين 1986، ص128 .

[2] مركز القدس لإعلام والاتصال (Jmcc) :استجد أو اقترض أو اسرق ، مرجع سابق، ص326 .

[3] نصار: إبراهيم : المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزة ،(ب.ط)، مستقبل المقاومة العربية، شبكة المعلومات العالمية، ص6 .

رفح، وذلك لخدمة التواصل مع المستوطنات الساحلية، وأسفر ذلك عن هدم عشرات المنازل في مخيم دير البلح على شاطئ البحر، وتدمير ثلاثين منزلاً في مخيم رفح[4].

قامت اسرائيل عام 1967 بهدم عدد من المنازل في بيت لاهيا و مخيم الشاطئ تمهيداً لشق طريق لنقطة السودانية التي تخدم مدخل المستوطنات الشمالية[5].

بدأت السلطات في تموز 1987 شق طريقين جديدين لإيجاد اتصال بين تجمع غوش قطيف الاستيطاني والمستوطنات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر المقابلة لجنوب قطاع غزة، وكذلك مشروع بطول 5كم يصل مستوطنتي كفار داروم وكيسوفيم، وقد قامت السلطات تنفيذاً لهذا الغرض باقتلاع عشرة آلاف شجرة مثمرة، كما صادرت 230دونماً من سبعين عائلة فلسطينية وقد ذكر الناطق باسم مجلس مستوطنات غوش قطيف "أن الطريق مصمم ليكون عرضه عشرين متراً وذلك لتجنب راشقي الحجارة الذين يتصدون للسيارات التي تمر يومياً من كفار داروم إلى كيسوفيم" [1].

5. سياسة المضايقة والتحايل والتزوير

انتهجت قوات الاحتلال الإسرائيلية بالإضافة إلى الأساليب السابقة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية و مصادرتها أساليب جديدة أبرزها ما يعرف بصفقات البيع غير المشروع ، حيث لجأت إلى الاحتيال وتزوير تواقيع المواطنين العرب، وتزييف الوثائق من قبل دائرة العقارات الإسرائيلية لتمليك الأرض للصندوق القومي (الكارن كايمت)[2] ،

---

[4] المرجع السابق، ص13 .

[5] هي نقطة عسكرية تشرف على شمال مدينة غزة وهي مدخل للشارع الرئيسي الساحلي لمستوطنات دوغيت و نيسانيت وإيرز وفيما بعد أنشئ بجانبها مستوطنة دوغيت (بحث ميداني قام به الباحث – أيار2001) ،غزة .

[1] تحقيق حول مصادرة الأراضي في حوف عزة، حداشوت 1989/10/22، ص16 .

[2] الكيرن كايمت Keren Kayemeth وقد أنشئ هذا الصندوق عام 1901، وبدا نشاطه عام1908 لتمويل شراء الأراضي الفلسطينية أو استئجارها، وكذلك توظيف المهاجرين في الأرض والعمل على استغلالها من قبل عمال يهود، وقد وفر خدمات أخرى كقروض للطلاب اليهود في مختلف المجالات، ويفرز عن هذا الصندوق مؤسسات فرعية أخرى للمزيد من المعلومات عن الصندوق القومي اليهودي أنظر:

- شيلوني ، تصبي:الصندوق القومي اليهودي و الاستيطان الصهيوني، ط1 ، دار يد اسحق ، القدس- إسرائيل1990،ص 32.19،(بالعبرية).

ومن خلال بيوعات وهمية وبوثائق مزورة[3]،وقد تم استخدام هذا الأسلوب في حالات محدودة جداً في قطاع غزة مقارنة مع كثافة استخدامه في الضفة الغربية، كما لجأت إسرائيل إلى سياسة تسييج الأراضي فجأة ومنع أصحابها من دخولها بدون أي إجراءات قانونية أو أي طابع رسمي لهذا الإجراء، حيث يضطر أصحابها لقبول التعويضات.

قامت إسرائيل في تشرين ثاني 1971 بتسييج ما مساحتة ألفي دونم بين خانيونس ورفح، ومنعت أصحابها من دخولها، مما اضطرهم إلى توقيع عقد إيجار طويل المدى[4]، وفيما بعد أقيمت مستوطنة موراج على جزء من هذه الأرض ،كما عرضت السلطات العسكرية في تموز 1984 تعويضات مالية مقابل تنازل المواطنين الفلسطينيين عن 361 دونماً لتوسيع مستوطنة نيسانيت الواقعة شمال بيت حانون، وأخيراً استولت عليها من غير تعويضات بأمر عسكري آخر يعتبر أن القائد العسكري يملك سندات تثبت أنها أراضي حكومية[1].

نتيجة لذلك فقد تقدم المواطن عواد الأسطل وعدد من سكان خانيونس في عام 1988 بشكوى إلى الشرطة الإسرائيلية يتهمون فيها ممثلي المجلس الإقليمي لمستوطنات قطيف بعرقلة مباشرتهم لاستغلال أراضيهم الزراعية، وذلك للضغط عليهم لبيعها من أجل خدمة مشاريع مستوطنة نفي دكاليم، وقد قام المستوطنون تحت حماية الجيش بمد خطوط مياه لهذه المشاريع[2]، وفيما بعد قاموا بالحصول على أمر عسكري

-جريس، صبري :تاريخ الصهيونية، مرجع سابق، ج1 ص162-163 .

[3] عن عمليات التحايل والتزوير في السيطرة على الأراضي عامي 1982-1983 أنظر : بعد تزايد الصفقات العقارية المشبوهة، مجلة العودة، العدد17، تموز1983 ، القدس- فلسطين، ص34-35 .

[4] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971، ط1، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت –لبنان 1975، ص102، نقلاً عن مراسل صحيفة دافار في غزة.

[1] وتعود ملكية هذه الأرض للمواطنين(إبراهيم أبو سمرة-محمد محمد قاسم-عائلة حمودة-عائلة البدوي-عائلة سلمان-صقر محمد حمدونة)، أنظر :كناعنة، شريف والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة 67-1984، مرجع سابق ، ص18 .

[2] سليمان، محمد :المستوطنون والانتفاضة، ط1، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، نيقوسيا – قبرص 1990، ص132.

يقضي بمصادرة هذه القطعة وتأجيرها من الدولة للمجلس الإقليمي للمستوطنات بهدف المنفعة العامة*.

لسنا هنا بصدد رصد كافة الحالات التي قام بها المستوطنون والسلطات العسكرية بالاستيلاء على أراضٍ بطريقة التسييج وطرد أصحابها أو تزوير عقود الشراء، وإنما قدمنا هنا نماذج فقط لهذا الأسلوب الصهيوني في الاستيلاء على الأرض الفلسطينية في قطاع غزة واستيطانها، بعد عام **1967**، والذي كان يتطور بما يتناسب مع الأوضاع السياسية والحزبية والفلسطينية التي تمر بها المنطقة.

قامت إسرائيل بالسيطرة على أراضي قطاع غزة وإقامة المستوطنات عليها بهذه الأساليب، هذه الأخيرة كانت بحاجة إلى مظلة قانونية تحمي هذه الإجراءات من الانتقادات في الشارع الإسرائيلي خاصة تلك الاتجاهات غير المقتنعة بالاستيطان في قطاع غزة، وفي مواجهة المقاومة الفلسطينية لهذا الاستيطان خاصة في السنوات الأولى من الاحتلال وعليه فقد لجأت إلى تبني مجموعة قوانين بريطانية ومصرية، وعدلتها بقوانين أخرى أخذت شكل الأوامر العسكرية بغض النظر عن مدى صحتها أو شرعيتها القانونية، أو حتى انتهاكها للقوانين الدولية، من هنا سأعرض التطور التاريخي لهذه الأوامر وكيف تم تسخيرها لنهب الأرض الفلسطينية وكذلك الهدف الذي نتج عن كل أمر عسكري، والأرض التي تم الاستيلاء عليها بعده.

ب. الأوامر العسكرية الخاصة بمصادرة الأراضي في قطاع غزة

بدأت السلطات العسكرية الإسرائيلية المحتلة فور احتلالها قطاع غزة التصرف بموضوع الأراضي وفق مجموعة من القوانين القديمة وهي :

1. قانون الطوارئ لسنة **1945** : وهذا القانون يسمح للحكام العسكريين إغلاق مناطق وعدم الدخول إليها إلا بتصاريح خاصة[1]، والحجة هي الدوافع الأمنية .

---

* تعود ملكية هذه القطعة البالغة مساحتها إثنين وخمسين دونماً لعواد الأسطل وآخرين من نفس العائلة، وتقع في بلوك 69 قسيمة 26، وقد قام المستوطنون بمد أنبوب مياه بقطر عشرة إنشات يمر بهذه الأرض، وذلك لتزويد مجمع المستوطنات بمياه الشرب (ميكوروت)، ولم يقبل أصحابها أخذ أي تعويضات أو بيع الأرض، مقابلة مع عواد الأسطل بتاريخ 2001/7/3، خانيونس – فلسطين .

2. قانون المناطق المغلقة لسنة **1949** : وهو يتيح لرئيس أركان الجيش إغلاق مناطق[2]، والحجة إجراءات لتدريب الجيش، وقد تم استخدامه لمصادرة أراضي ذات ملكية خاصة على مشارف رفح عقب حرب **1967** مباشرة .

3. قانون أملاك الغائبين لسنة **1950**[3]: حيث توضع كل الممتلكات وكل الأراضي التي تحتلها إسرائيل تحت إشراف ناظر تعينه الدولة .

4. قانون التصرف لسنة **1953**[4] : ويقضي بتملك الدولة لأي أرض لأغراض أمنية إذا لم يتصرف بها صاحب الأرض تصرفاً فعلياً.

لم تكتفِ سلطات الاحتلال باستغلال هذه القوانين للسيطرة على الأرض الفلسطينية، خاصة وأن بعض هذه القوانين تحتوي على تعاريف غير مستقرة في العرف القانوني، كقانون أملاك الغائب والذي عرفته السلطات بأنه "الشخص الذي كان خارج فلسطين أو خارج منطقة أملاكه الخاصة، أو في منطقة فلسطينية واقعة تحت احتلال قوات معادية لإسرائيل بعد يوم **1947/11/29**، وحتى إعلان حالة الطوارئ في **1948/5/19**"[5]، وبالتالي هناك إمكانية لدى السلطات للاستيلاء على ثمانية آلاف دونم هي أملاك غائبين في القطاع، ومنها ما هو واقع في أماكن استراتيجية ومهمة لإقامة مواقع ونقاط عسكرية أو استيطانية.

كما شرعت إسرائيل في تشريع قوانين جديدة تسمح لها بإدارة الأراضي التي سجلت في قطاع غزة على أنها حكومية قبل العام **1967**، والبالغة أكثر من **119** ألف دونم تقريباً، ثم تمكنت من وضع يدها على ما تشاء من الفئة المصنفة ملكية خاصة، فجزء من هذه الأراضي تقع داخل قسائم فئة الأراضي الحكومية، وقد هدفت السلطات لأن يكون لها حق في إغلاق مناطق التدريب لتكون منزوعة الملكية وكذلك مصادرتها لأغراض عامة فيما بعد،

---

(1) الحوراني، عبد الله : قطاع غزة 19 عام من الاحتلال، مرجع سابق ، ص137 .

(2) ستيتية، عدنان وأبو علي ، أسامة :الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة الواقع والمستقبل، مجلة صامد الاقتصادي، عدد90، كانون أول 1992، ص41 .

(3) شرارة، بلال : التوراة – الحرب- الاستيطان (عمليات القضم الإسرائيلية للأراضي)،(ب.ط)، دراسة خاصة ، ص4

(4) الحوراني ، عبد الله : قطاع غزة 19عام من الاحتلال، مرجع سابق، ص137 .

(5) الدقاق، إبراهيم : السياسة الاستيطانية وانعكاسها على قضية الإسكان الفلسطيني، مرجع سابق ص11 .

إضافة إلى تمليك اليهود أراضيهم التي يدعون ملكيتها قبل العام 1948م[1]، وعليه فإن سلطات الاحتلال بحاجة إلى منظومة جديدة من القوانين والتشريعات، تلبي الأهداف والمطامع الصهيونية وتشكل في مجموعها ستاراً ومظلة تستطيع تحقيق الأهداف سابقة الذكر.

وقد أصدرت هذه القوانين على شكل أوامر يصدرها القائد العسكري لمنطقة قطاع غزة بحكم سيطرته على الأمن والنظام في القطاع[2]، وهذه الأوامر العسكرية هي :

1. أمر بشأن أموال اليهود (قطاع غزة وشمال سيناء) لسنة 5727ع-1967م و الصادر في (1967/9/3م)[3]، و يخول قائد قوات الجيش في قطاع غزة وسيناء تعيين مدير للسيطرة على أية أموال أو ممتلكات تخص اليهود، والتصرف بها فيما يراه مناسباً، وعقب هذا الأمر العسكري سيطرت قوات الاحتلال على قطعة أرض بمساحة 231دونماً، وأقامت نقطة عسكرية عليها، وبعد أشهر آلت لمستوطنة كفار داروم مقابل مناطق الاكتظاظ السكاني الفلسطينية (دير البلح والمخيمات الوسطى).

2. أمر بشأن الأموال الحكومية (قطاع غزة) لسنة 5732ع-1972م[4]، والصادر بتاريخ (1972/6/1م)، حيث أعطي ضابط الأموال الحكومية صلاحية نزع كل يد موضوعة على هذا المال سواء كان (صلباً – سائلاً –غازاً)، وبالتالي أصبح بوسع السلطات العسكرية السيطرة على ما يزيد على 119ألف دونم تقريباً[5] ، وهذه الفئة من الأراضي هي الفئة

---

[1] Sara, Roy.M : " The Gaza Strip" ,op.cit ,p130.

[2] يجب ملاحظة أن الأوامر التي أصدرها الحكام العسكريون في الضفة الغربية عقب حرب1967، هي غير الأوامر التي أصدرها الحكام العسكريون في قطاع غزة، وبالتالي لا يصح تفسير سياسة إسرائيل في مصادرة الأراضي في القطاع بالأوامر العسكرية الصادرة بخصوص مصادرة الأراضي في الضفة الغربية والعكس صحيح.

[3] قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، الإدارة المدنية، دائرة الشؤون العدلية، الأوامر العسكرية لسنة 1967، الأمر رقم78.

[4] المصدر السابق، الأوامر العسكرية لسنة 1972، الأمر رقم423 .

[5] تختلف مصادر الدراسة على مساحة الأراضي الحكومية بالضبط وهذا رقم ترجيحي ويعود الاختلاف في ذلك إلى أن هناك فئة كبيرة من الأرض وزعتها الحكومة المصرية على موظفي الإدارة المصرية(سكان قطاع غزة)قبل العام 1967 مقابل دفع أقساط شهرية بسيطة، وحيث أن جزءاً كبيراً من هذه الأرض لم تسدد أقساطها كاملة فقد اعتبرتها السلطات الإسرائيلية أراضٍ غير واضحة الملكية

المستهدفة في المصادرة، وأقيم عليها أغلب مساحات المستوطنات في القطاع، وعقب هذا الأمر العسكري تم السيطرة فعلياً على ما يزيد عن **63,000** دونم من قطاع غزة[6]، والجزء الأكبر من هذه المساحة أصبح فيما بعد لصالح مستوطنات غوش قطيف، ومستوطنة نتساريم.

3. الأمر بشأن إدارة مجالس المناطق (منطقة قطاع غزة) لسنة **5739**ع-**1979**م والصادر في (**1979/3/21**م)[1]، حيث تم بموجبه تحديد الأراضي الواقعة تحت نفوذ كل مجلس بلدي أو قروي، واستطاعت السلطات الإسرائيلية بذلك وضع جزء كبير من الأراضي تحت إمرة القائد العسكري للمنطقة مباشرة، كتلك الأراضي الواقعة في منطقة أبي مدين (جنوب مدينة غزة) ،والتي أصبحت لا تقع في نفوذ أي منطقة إقليمية، وبالتالي قامت السلطات بتوسيع النقطة العسكرية المسماة نتساريم.

4. الأمر بشأن تنظيم أماكن الاستجمام في البحر (قطاع غزة شمال سيناء) لسنة **1974**م[2]، والذي بموجبه تم تحديد المساحة المتاخمة لشاطئ البحر وتمتد إلى **1000**متر داخل الأرض و تعتبر مساحة تخص الاستجمام ولا يجوز لأحد التصرف بها أو استملاكها، وبالتالي يكون **3600**دونم تحت سيطرة القائد العسكري، وتضم أماكن سكنية مثل جزء من مخيم الشاطئ، والجهة الغربية من حي الرمال بغزة، والمخيم الغربي لدير البلح، إضافة إلى المناطق الزراعية بين خانيونس ورفح، وهذه المنطقة الأخيرة هي المستهدفة من وراء هذا القرار والتي انتهى الأمر بها أن أصبحت شواطئ سياحية لمستوطنات نفي دكاليم وقطيف ب ونتسر حزاني ورفيح يام، إضافة إلى مستوطنة دوغيت شمال مدينة غزة والتي صودرت الأراضي المتاخمة لشاطئ البحر لصالحها عام **1984** بناءاً على هذا الأمر الذي صدر قبل ذلك بسنوات.

---

(6) أورنسون، جيفري : سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية (إسرائيل والفلسطينيون من حرب1967 إلى الانتفاضة)، ترجمة حسني زينة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان 1990، ص132 .

(1) قيادة قوات الدفاع الإسرائيلي ، الإدارة المدنية ،دائرة الشؤون العدلية، الأوامر العسكرية لسنة 1979،الأمر رقم 604 .

(2) الأوامر العسكرية لسنة 1967، مصدر سابق، الأمر رقم 66 .

4. **أمر بشأن تعديل قانون الأراضي (استملاكها للغايات العامة) لسنة 5730ع–1970م[3]، والصادر في 1970/6/17م، حيث يخول القائد العسكري صلاحية وضع اليد على أية قطعة أرض (لم يحدد الأمر نوع ملكيتها) وذلك للمنفعة العامة، وبمقتضى هذا الأمر تم تشكيل محكمة أراضي ولجنة استئناف لها، لأن هدف هذا الأمر هو إتاحة الفرصة لسلطة الاحتلال للسيطرة على أراضٍ ذات ملكية خاصة بأنواعها المختلفة، وكان الهدف من ذلك هو شق الطرق لتسهيل تحرك قوات الجيش، حيث من المستحيل شق طرق بدون المرور بأراضٍ ذات ملكيات خاصة. كان من نتائج هذا الأمر مصادرة الأراضي الواقعة بين غوش قطيف ومنطقة النقب في فلسطين، وكذلك الطريق بين مستوطنتي كفار داروم وكيسوفيم.**

5. **وكذلك لمصادرة الأراضي الخاصة بتمديد شبكة كهرباء تغذي مجمع مستوطنات غوش قطيف[1]، إضافة إلى مصادرة أراضي لشق طرق التفافية لمستوطنات رفح (موراج ورفح يام) وذلك عقب اتفاقيات أوسلو، وقبيل إعادة انتشار الجيش في المنطقة في أيار 1994 عرضت السلطات على المواطنين تعويضات (وقد صودرت من دون دفع هذه التعويضات)[2].**

---

(3) المصدر السابق، الأوامر العسكرية لسنة 1972، الأمر رقم 335 .

(1) وهذه الأراضي هي :

- القطعة رقم 219 القسيمة 67 و مساحتها 1463 م^2 .
- القطعة رقم 219 القسيمة 79 و مساحتها 3280 م^2 .
- القطعة رقم 219 القسيمة 70 و مساحتها 2005 م^2 .

وكذلك النقاط التي تمر من منطقة عرضها 16متر على طول الأرض من رقم 6607 وحتى 6631 لخط الكهرباء العام لغوش قطيف . أنظر :

أوامر رئيس الإدارة المدنية المؤرخ في 1993/9/7 والمستندة إلى الأمر العسكري رقم 335 سابق الذكر .

(2) أمر قائد قوات الجيش في قطاع غزة في 1973/11/3 والمستند إلى الأمر العسكري رقم 335 سابق الذكر.

6. الأمر بشأن الأموال المتروكة (الممتلكات الخصوصية)[3]، وقد أصدرت السلطات العسكرية في قطاع غزة أوامر عسكرية بشأن أموال الغائبين، ذلك لأن أهالي الغائبين كانوا يمتلكون وثائق ملكية واضحة، و لمصادرة هذه الفئة من الأراضي احتاج القائد العسكري لتعديلات وتطوير في طبيعة الأوامر الخاصة بهذا النوع من القوانين (الخاصة بأملاك الغائبين) وذلك لمجابهة عدة مشكلات أهمها :

- **التعريف القانوني للغائب في بداية الاحتلال عام 1967، وفيما بعد وصلت المدة التي بموجبها يعتبر صاحب الأرض غائباً إذا ثبت وجوده خارج المنطقة مدة ثلاثة سنوات.**
- **موقع قطعة الأرض حيث أن بعض أملاك الغائبين تقع وسط تجمعات سكنية مكتظة بالسكان المحليين.**
- **طبيعة قطعة الأرض عندما يكون صاحبها قد أنشأ عليها منشآت ويسكن فيها ذووه.**

وبالتالي كانت السلطات بحاجة إلى تطوير في طبيعة الأوامر العسكرية الخاصة بهذا الشأن بما يتناسب وظروف قطعة الأرض المنوي مصادرتها والمصنفة أموال غائبين، وهكذا استطاعت إسرائيل التعامل مع فئات الأرض المختلفة "أنواع ملكيتها" لأراضي قطاع غزة، رغم ضيق مساحته مقارنة بالضفة الغربية.

ج. الأراضي المصادرة من محافظات غزة حتى عام 1996 .

سيطرت إسرائيل على أكثر من 119 ألف دونم أي ما يعادل ثلث مساحة قطاع غزة بين أعوام 1967–1994، فحتى عام1993 عندما تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية كانت إسرائيل قد صادرت فعلياً حوالي 60ألف دونم، والجدول التالي يوضح مساحة الأراضي التي تم مصادرتها بين أعوام 1970–1992 ، وتم ضمها للمستوطنات الصهيونية في قطاع غزة[1]:

---

[3] قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، الإدارة المدنية، دائرة الشؤون العدلية، الأوامر العسكرية ذات الأرقام : 67/42، 67/105، 248/236،68/68، 69/309 ، 70/328 ،72/421، 72/452، 74/496، 83/792.

(1) الجدول من إعداد الباحث والمصادر هي :

السنة	المساحة المصادرة	المنطقة
1970	**3000 دونم**	**شرق مدينة غزة**
1971	**3400 دونم**	**شمال مدينة غزة والمنطقة بين خانيونس ورفح**
1973	**400 دونم** **7000 دونم** **10,000 دونم**	**في منطقة النصيرات** **في منطقة أم الكلاب بين رفح وخانيونس** **في منطقة رمال السميري بين خانيونس ودير البلح**
1978	**1200 دونم** **2000 دونم**	**من أراضي خانيونس** **من أراضي رفح**
1979	**2500 دونم**	**من أراضي بيت لاهيا**
1982	**400 دونم** **170 دونم**	**من أراضي خانيونس (الشيخ حمودة)** **شرق مخيم البريج**
1983	**12,000 دونم**	**من بيت لاهيا وجنوب مدينة غزة وشرق رفح وبين خانيونس ورفح**
1984	**261 دونم** **4000 دونم** **450 دونم** **2600 دونم**	**من بيت لاهيا** **جنوب غزة** **أراضي دير البلح** **من أراضي خانيونس**

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970م، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان 1971، ص78.
- صحيفتا القدس والفجر 1979/10/9 .
- جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، جمع ميداني، القدس – فلسطين، ص17 .
- مدللة، وليد حسن : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة(1967-1984)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات التاريخية بجامعة الدول العربية، القاهرة-مصر 1992، ص105 .
- صحيفة هآرتس 1985/1/23 .
- أبو صبيح، عمران : واقع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، عدد90، كانون أول1992 ص36 .

	450 دونم	شرق خانيونس وبمحاذاة خط الهدنة
1985	200 دونم	من منطقة وادي غزة
1990	170 دونم	شرق دير البلح
1994	1900دونم	من منطقة خانيونس
1995	3900 دونم	من أراضي بيت لاهيا وخانيونس
المجموع	59,601 دونم	

أما مساحات الأراضي التي بقيت بأيدي المستوطنين بفعل اتفاقية القاهرة في أيار 1994، وغير متضمنة الشوارع الالتفافية ولا المناطق الصفراء هي:[1]

المستوطنات المقامة شمال قطاع غزة	**7550 دونما**
المستوطنات المقامة على أرض مدينة غزة	**2325 دونما**
المستوطنات المقامة على أرض المنطقة الوسطى	**700 دونما**
المستوطنات المقامة على أرض منطقة خانيونس	**42800 دونما**
المستوطنات المقامة على أرض منطقة رفح	**6625 دونما**

وبعد اتفاقيات أوسلو قامت إسرائيل بمصادرة ما مجموعة 1232 دونما من قطاع غزة[2]، بغرض ضمها للمستوطنات، أو إقامة نقاط عسكرية لحماية هذه المستوطنات، إضافة إلى المساحات الشاسعة التي سيطرت عليها خلال انتفاضة الأقصى.

---

[1] منظمة التحرير الفلسطينية (السلطة الفلسطينية) اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا، (ترجمة رسمية ومعتمدة)، دار الطيف للمطبوعات، ب.ط، القاهرة – مصر 1975، ص 74-76 .

[2] جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، بحث ميداني، مرجع سابق، ص16 .

ثالثاً : بدايات الاستيطان الصهيوني في القطاع

فور انتهاء حرب 1967 مثل الاستيطان في الأراضي العربية التي احتلت حالة من الجدل في إسرائيل على المستويين الرسمي والشعبي، ولم تتفق الحكومة ولا الرأي العام بشأن المستوطنات، ولكن من حيث المبدأ لم يكن خلاف على ما سمي بحق اليهود في الاستيطان في كل أرض إسرائيل، وتمثل الخلاف فقط حول مسألة: "هل الاستيطان اليهودي في الضفة وغزة ملائما سياسياً وأمنياً وديمغرافياً لإسرائيل في تلك الفترة أم لا ؟" [1] .

لقد اعتبر قطاع غزة بأكمله "جزءاً من الأملاك الدائمة لإسرائيل وأنه حق ثابت للشعب اليهودي وغير قابل للتفاوض" [2]، وبالتالي كان القطاع جزءاً من الدائرة التي تعددت فيها الآراء حول طبيعة التعامل معه والاستيطان فيه، فبعضهم طالب بالضم الفوري له انسجاماً مع الرؤية الصهيونية المتعلقة بالجانب الأيدلوجي "تاريخياً ودينياً" لتحقيق ما يسمى بأرض إسرائيل الكبرى، ونادى الأخرين بفكرة ضم أكبر مساحة ممكنة تضم أقل عدد ممكن من السكان العرب انطلاقا من رؤيته لما يسمى بـ نقاء الدولة العبرية، ونتيجة لتخوفه من انعكاسات التوزيع الديمغرافي على مستقبل إسرائيل[3].

وعليه فإننا نستطيع أن نحدد اتجاهين سادا في إسرائيل بشأن الاستيطان هما :

- الاتجاه الأول : **وقد أراد استكمال السيطرة على الأرض دون الالتفات لأثر التواجد البشري العربي ، واقترح بداية الاستيطان على الفور وفي الأراضي المحتلة ومن ضمنها قطاع غزة، وقد مثله تكتل الليكود والحزب الوطني الديني (المفدال) .**
- الاتجاه الأخر : **اعتبر أن وحدة الشعب في إسرائيل هي الأمر الأساسي الأول، وتأجيل ما يسمى بوحدة الأرض لحين توفر الظروف لتحقيق ذلك، غير أنه طالب بالاستيطان في مناطق معينة في القطاع لتحقيق أغراض معينة وعلى رأسها الأمن، ومثل هذا الاتجاه قادة حزب**

---

[1] بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص201، (بالعبرية).

[2] أبو شقرة، جان :عنف المستوطنين الإسرائيليين، مرجع سابق ، ص2 .

[3] قهوجي، حبيب : استراتيجية الاستيطان اليهودي في فلسطين، ط1، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق-سوريا 1978، ص250 أنظر أيضاً : السيد رشاد : المركز القانوني للمستوطنات، مرجع سابق، ص33 .

العمل، و مع ذلك لم تكن أراء الاتجاه الثاني متفقة تماماً، حول مسألة أين يكون الاستيطان في القطاع؟

لقد اختلف رأي وزير الدفاع موسى ديان مثلاً حول مكان المستوطنات المنوي إقامتها عن فكرة يسرائيل جليلي[1]، فكلما كان الاستيطان في مناطق غير مكتظة بالسكان العرب كان الأمر أقل إثارة للجدل والخلاف، حيث المناطق الواسعة والتي لا خلاف بين المستويين الرسمي والشعبي على استملاكها اعتبرت مناطق حيوية للأمن القومي[2]

أ. المشاريع الاستيطانية في قطاع غزة :

جاء تنظيم الاستيطان و تخطيطه في قطاع غزة كجزء من ذلك المخطط الذي شمل الأراضي العربية المحتلة برمتها، وهدفاً من أهداف المشاريع الاستيطانية العامة. وبعد السنوات الأولى من الاحتلال بدأت تظهر أفكار ومشاريع استيطانية خاصة بقطاع غزة ، وقد خلطت الكثير من المصادر التاريخية بين المشاريع التي اقترحها بعض الأشخاص والمتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وسأذكر المشاريع الاستيطانية في الأراضي العربية عامة و التي تضمنت القطاع، وكذلك المشاريع الخاصة باستيطان قطاع غزة.

1. مشروع يغئال آلون[3]

تقدم وزير العدل الإسرائيلي بتاريخ 1967/7/16 لحكومته بمشروع للتسوية السياسية مع الدول العربية، دعا فيه إلى إقامة سلسلة من المراكز والمشاريع الاستيطانية برعاية الجيش الإسرائيلي على امتداد غور الأردن وحول القدس وجبل الخليل، وكذلك الإقدام فوراً على بناء

---

[1] قهوجي، حبيب : استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق، ص250 .

[2] بين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص202، (بالعبرية).

[3] يغئال آلون : أحد القادة العسكريين والسياسيين البارزين في إسرائيل، شارك في حرب 1948 وهو الذي ألح على بن غوريون احتلال مشارف غزة باعتبارها منطقة مرور للجيوش من الجنوب، وقد تقلد مناصب رفيعة في إسرائيل كنائب رئيس الوزراء في إسرائيل ووزير العمل والتربية والخارجية وعندما طرح مشروعه كان وزير العدل في حكومة ليفي أشكول، وكان يؤمن بتأمين حدود إسرائيل بالاستيطان أنظر : بركات، نظام : مراكز القوى في إسرائيل 1963 –1983 ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، ط1، دار الجليل، عمان –الأردن1983، ص6 .

عدد من الأحياء السكنية اليهودية شرقي القدس، وإعادة بناء الحي اليهودي في البلدة القديمة[4]، أما بخصوص غزة تضمن المشروع ضم منطقة جنوب القطاع لإسرائيل بدون اللاجئين، كذلك إقامة مستوطنات على مشارف رفح، وأما حل مشكلة اللاجئين فيرى توطينهم في الضفة الغربية أو في منطقة العريش[1]، وذلك لتجنب كثافة سكانية بهذا الحجم في مواجهة المستوطنات المشار إليها.

وقد هدف آلون بإقامة شريط من المستوطنات على مشارف رفح، قطع اتصال قطاع غزة جغرافياً عن مصر .

هذا و قد تعامل آلون مع قضية الاستيطان في القطاع في ضوء الأهمية الاستراتيجية لمتطلبات الأمن الإسرائيلية، كحافز للنضال السياسي من أجل حدود آمنة[2]، وعليه فقد تم اختيار أماكن الاستيطان في القطاع حسب مشروع آلون في مناطق خالية من السكان، وتؤدي الوظيفة الأمنية.

روجت المنظمة الصهيونية للمشروع، حيث قال يحيئيل أدموني مدير قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية " إن الوكالة تعمل بالاستيطان فقط في أخذ المناطق الخالية والمشاع الملاصقة للحدود، والتي كانت تحت نيران الأعداء طوال السنوات" [3]، وهذا يدل على أن المشروع برغم انطلاقه من رجل في المؤسسة الحكومية، إلا أنه يعبر عن مخططات المنظمة

---

(4) عن بنود مشروع يغئال آلون أنظر :

- كوهين ،يروحام : ألون ، (ب.ط)، الكيبوتس الموحد ،القدس-إسرائيل 1990، ص189.177،(بالعبرية).

-Allon, y, Israel : The case for defensible borders, foreign affairs ,vol.55,No10,oct.1976. pp.40-49 .

وعن النقاط الاستيطانية التي حددها المشروع في قطاع غزة ومشارف رفح أنظر :

-Benvenisti,M,and Khayat, Shlomo : The west bank and Gaza Atles, p63.

(1) تسور، زئيف :الكيبوتس الموحد في مستوطنات الدولة، ط1،4ج ، دار يد بتنكن، القدس-إسرائيل1986، ج4ص116

(2) عايد، خالد : الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية خلال عهد الليكود 1977-1984، ط1، الخدمات النشرية المستقلة، نيقوسيا – قبرص 1986، ص15 .

(3) تسور، زئيف :الكيبوتس الموحد في مستوطنات الدولة، مرجع سابق، ص116، (بالعبرية).

الصهيونية العالمية لاستيطان المناطق العربية ومنها قطاع غزة، التي نجحت فيما بعد بإلزام الحكومة التي رفضت المشروع بإتباع سياستها في ذلك.

لقد كان هناك مفهوم سياسي وراء إنشاء المستوطنات، وتم تحضيرها استناداً إلى النقاط التي وضعها آلون، وعلى أساس الاحتياجات الأمنية الحيوية لإسرائيل و أصبحت الموجه الأساسي لنمط الحلول السياسية التي تقترحها أو تقبلها إسرائيل[4]، وعليه فإن تجمع المستوطنات الرئيسي في القطاع يقع في جنوب القطاع ويبدأ على مشارف رفح من على نقطة الحدود مع مصر بالضبط (على شاطئ البحر) بمستوطنة رفيح يام وحتى دير البلح.

2. خطة موسى ديان[1]

نظر ديان للاستيطان كعنصر هام في حماية حدود الدولة، وبالتالي فإن خطته تمثل تكاملاً لمشروع آلون مع اختلافهما في النظر لعامل السكان في القطاع حيث نادى بحل وظيفي واسع النطاق بدلاً من حل آلون الإقليمي لترتيب أوضاع قطاع غزة[2].

تقضي خطة ديان بإقامة خط استيطاني يهودي جنوب قطاع غزة عند مشارف رفح (حدود القطاع الجنوبية) يشكل عازلاً بين القطاع والأراضي المصرية وتركيز الاستيطان في هذا الجزء من القطاع وعدم الاستيطان في الأماكن المكتظة بالسكان العرب، وبالمقابل العمل على تصفية المخيمات عبر إسكان اللاجئين في الأراضي الخالية والتي لا تلزم الاستيطان[3].

---

[4] المسيري، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، مرجع سابق، ج7 ص62 .

[1] موشي ديان : من مواليد فلسطين، وكان عضواً فعالاً في المنظمات الصهيونية المسلحة قبل العام 1948 (الهاجاناة والبلماخ) ،تولى مناصب رفيعة في إسرائيل كرئاسة الأركان و وزارة الزراعة و وزارة الدفاع أثناء حرب 1967، وتقلد منصب وزارة الخارجية في أول حكومة لليكود عام 1977، وتنقل بين العديد من الأحزاب والتجمعات الأيدلوجيات الإسرائيلية، أنظر : بركات، نظام: مراكز القوى في إسرائيل 1963-1983 ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 62 .

[2] أورنسون، جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان 1996، ص7 .

[3] عن بنود خطة ديان : أنظر : قهوجي، حبيب : استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق، ص251، أيضاً: انتصار، إبراهيم : المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص14 .

انطلق ديان في هذا من أن إسرائيل ستبقى بصورة دائمة في أجزاء معينة من المناطق العربية التي احتلت عام **1967** ومنها جزء كبير من قطاع غزة.

ويتضح ذلك من اللاءات الخمسة التي كان يرددها دائماً، والتي توافقت مع برنامج حكومة الليكود الأولى وهي :[4]

- غزة لن تكون مصرية.
- الجولان لن تكون سورية.
- القدس لن تكون عربية.
- لن نهجر المستوطنات التي نقيمها.
- لن تقوم دولة فلسطينية.

و بمقتضى مفهوم ديان للاستيطان " فإن على إسرائيل أن تبني المستوطنات في جميع المناطق بما فيها قطاع غزة لكن على أراضي دولة" [1] ، وذلك يحقق صعوبة فصل القطاع عن إسرائيل في المستقبل، وخاصة إذا تم دمجه اقتصادياً معها [2]، مع العلم أن سياسة إسرائيل العسكرية تستند إلى الواقع السياسي وضعه وفق الظروف المكانية والزمانية، ومتطلبات هذه الظروف، فحكومة الليكود الأولى هي التي وافقت على إخلاء مستوطنات في سيناء، بيد أن الكثير من القادة العسكريين والسياسيين الإسرائيليين غيروا آراءهم بخصوص الاستيطان.

وقد تم اختيار أماكن توطين اللاجئين في قطاع غزة وفقاً لمفهوم ديان في خطته ومثال ذلك مشاريع أحياء (الأمل والشيخ رضوان وتل السلطان) فهي أماكن خالية ولا تلزم للمستوطنات بحكم قربها المباشر من مناطق الاكتظاظ السكاني (مخيمات : خانيونس والشاطئ ورفح)، بحث ميداني للباحث .

(4) أورنسون، جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع مرجع سابق، ص7.

(1) ديان موسى: انا و كامب ديفد ،ترجمة غازي السعدي،ط1 ،دار الجليل ،عمان-الاردن 1987،ص8.

(2) قهوجي ، حبيب: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق ص350.

3. وثيقة غاليلي الاستيطانية[3]

تقدم بها يسرائيل جاليلي رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان وهي التي عرفت بمشروع الأوتاد أو الأصابع، والتي هدفت إلى زيادة الوجود الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة وإقامة 186 مستوطنة عشرون منها في قطاع غزة ومشارف رفح[4]،و تهدف الخطة إلى زرع المستوطنات في قطاع غزة بطريقة تقسمه إلى ثلاثة كتل غير مرتبطة ببعضها تفصل بينها مستوطنات يهودية بهدف ضم هذه المناطق الاستيطانية في مرحلة لاحقة إلى المناطق المجاورة في إسرائيل عندما يكون الأمر مناسباً، وهي[5]:

–كتلة الاستيطان الشمالية و يتم ضمها إلى منطقة أشكلون (عسقلان).

–كتلة الاستيطان من الوسطى و يتم ضمها إلى منطقة (بئر السبع).

–كتلة الاستيطان الجنوبية و يتم ضمها إلى أقليم (أشكول) المقابل لمشارف رفح.

أعطت وثيقة جاليلي بداية جديدة للاستيطان في قطاع غزة ومشارف رفح يتمثل بحجم كبير في مصادرة الأراضي، وزيادة حادة في عدد المستوطنات.

إن الناظر لتجمع المستوطنات في شمال قطاع غزة يرى أنها تقع على حدوده مع الخط الأخضر،ويقع جزء منها (إيرز) داخل الخط الأخضر، وذلك لتسهيل ضم هذا التجمع لمنطقة عسقلان، وأن هذا التجمع مرتبط جغرافيا بمنطقة عسقلان، حيث النشاطات السكانية (صحية – تعليم – ثقافة) وبناءً على هذه الخطة تم إقامة أربع نقاط ناحال[1] حتى العام 1976 وهي (كفا داروم– نتساريم –موراج–قطيف).

---

[3] يسرائيل جاليلي : أحد وزراء حزب العمل وهو وزير بلا حقيبة في حكومة رابين الأولى وهو الذي أشرف على صياغة برنامج حزب العمل لانتخابات 1973، وصاحب الوثيقة المشهورة لتطوير الاستيطان والتي تبناها حزب الليكود فيما بعد في أول حكومة شكلها 1977 أنظر:الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لسنة 1973 ،ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1976، ص282.

[4] حول بنود هذه الوثيقة كاملة أنظر مقالة يسرائيل جاليلي بعنوان (المستوطنات العسكرية والمدنية)في صحيفة دافار 1973/8/16، أيضاً : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت–لبنان 1976، ص283–284 .

[5] قهوجي حبيب، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، مرجع سابق ، ص251 .

(1) ناحال : اسم مختصر للشبيبة الطلائعية المحاربة وهو سلاح تشكل عام 1948 في ذروة الحرب ،لإعداد أبناء سن السابعة عشر للمشاركة في المعارك، وفي البداية أقيم هذا السلاح في إطار الدفاع ومن ثم أصبح سلاحاً مستقلاً

4. المشاريع الحكومية

- مشروع شارون* 1980 [2]:

تم التخطيط له عندما كان شارون وزيراً للزراعة، حيث أصدرت مخططات لتكيف الاستيطان في منطقة شمال غزة، وتكيف الاستيطان الديني في مستوطنة نتساريم، وتقضي الخطة بإقامة أربع مستوطنات أخرى في تلال قطيف ومركز قروي ويحيط بها طريق طوله عشرين كيلو متراً ليربط بين كيسوفيم وغوش قطيف ومن هناك إلى نير اسحق عبر بتحات شالوم .

- مشروع ممر السلام 1981[1]

طرحته الحكومة الإسرائيلية في تشرين ثاني 1981، حيث سبقت الانسحاب من سيناء بخمسة أشهر، وفيه أعلنت الحكومة عن مخططات جديدة تقضي بإقامة حزام استيطاني في قطاع غزة يحمل اسم ممر السلام (بيثات شالوم) بين غزة وخانيونس منها خمس عشرة مستوطنة تعويضاً عن المستوطنات التي سيتم إخلاؤها من سيناء تنفيذاً لمعاهدة السلام مع

يجمع بين الخدمة العسكرية والعمل الزراعي ويستخدم كإطار لأنوية زراعية استيطانية لإقامة مستعمرات في مناطق الحدود، وأول كيبوتس ناحال كان (ناحال عوز) سنة 1951 على حدود خط الهدنة مع قطاع غزة بالقرب من مدينة غزة ،أنظر: تلمي، إفرايم و مناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات العجرمي ، ط1، دار الجليل، عمان – الأردن 1988، ص309 .

* أرئيل شارون ولد سنة 1928، وانضم إلى صفوف الهاجاناة وشارك في حرب 1948 ، وتقلد مناصب كثيرة في الجيش أخرها قائد المنطقة الجنوبية سنة 1969، شارك في حرب 1956 وحرب 1967 وكان له دور مهم في القضاء على المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عام 1971، وتقلد مناصب وزارية هامة (الزراعة –الدفاع –الإسكان والاقتصاد والصناعة) وأخيراً فاز برئاسة الوزراء في مارس 2001 أثناء انتفاضة الأقصى أنظر :

الأشقر، رياض : قيادة الجيش الإسرائيلي 1960-1987، ط2 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت –لبنان 1988 ، ص111-113 .

[2] عن بنود خطة شارون للاستيطان في قطاع غزة أنظر : النشرة السنوية لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، تعدد12، السنة 1980، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا- قبرص ص14، وهذه الخطة تختلف عن خطة شارون المسامة بمشروع المحور المضاعف والتي لم تتضمن بنوداً خاصة بقطاع غزة،هآرتس 1977/9/23، ص1 .

[1] والتر ، فكتوريا : لقد اغتصبونا أرضنا، مرجع سابق ،ص307-308 .

مصـر، وهـذه الخطـة كانـت بغـرض تخفيـف ضـغط الـرأي العـام المتعـاطف مـع المسـتوطنين الرافضـين لإخـلاء مسـتوطنات سـيناء، ولإرضـاء الأحـزاب المتطرفـة المشـتركة فـي الائـتلاف الحكومي وعلى رأسه الحزب الوطني الديني وله ستة عشر مقعداً في الكنيست.

– مشروع دروبلس* 1984 لتطوير الاستيطان في قطاع غزة[2]

كان الهدف من هذا المشروع الخروج بقرارات من الحكومة تستهدف تطوير الاستيطان في القطاع قبل الانتخابات تحسباً لأي قيود قد تطرأ على موضوع الاستيطان في الحكومة المقبلة والتي قد يشارك فيها حزب العمل، ويركز المشروع على العامل الديمغرافي وليس بناء مستوطنات جديدة، لأنه في ذلك الوقت كان عدد المستوطنات وحجمها كبيراً جداً مقارنة مع عـدد سـكانها، وكانـت إحـدى عشـرة مسـتوطنة ونقطـة اسـتيطانية ولا تضـم أكثـر مـن 1100 مستوطن تقريباً.

هـدفت خطـة دروبلـس إلـى زيـادة هـذا العـدد إلـى خمسـة آلاف مسـتوطن حتـى نهايـة عـام1988 ،وذلـك باسـتثمار 1,5 مليـار شـيكل فـي مجـال تطـوير المسـتعمرات الواقعـة فـي القطاع.

* متتياهو دروبلس : وهو رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية وهو صاحب المشروع الاستيطاني الخاص بالضفة الغربية والذي نشرت خطته وبنوده لأول مرة سنة 1978، وعن هذه الخطة أنظر : غلمي، محمد عودة/محمد : تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967-1998، مرجع سابق ، ص99-101 .

[2] يتضمن المشروع دعماً لبعض مستوطنات جنوب الخليل إضافة إلى أنه لتطوير مستوطنات قطاع غزة، وللمزيد من التفاصيل عن النقاط التي تخص مناطق غير قطاع غزة أنظر بنود المشروع في مجلة الأرض، العدد20، السنة الحادية عشر 1984/7/7، ص36 .

ب. تنفيذ المشاريع الاستيطانية في قطاع غزة

بدأ النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل حذر ومتردد كما سبق وأن ذكرنا بسبب توقع السياسيين لمفاوضات سريعة ومباشرة مع العرب خصوصاً بعد هول هزيمة العرب عام 1967، وبالتالي اعتقدت الحكومة الإسرائيلية أنها ستفرض الحل السياسي عن طريق فرض الحقائق منذ الأيام الأولى لانتهاء الحرب(1)، وقد قامت الحكومة باختيار أماكن الحقائق الجديدة بناءً على استراتيجيتها السابقة المتمثلة في إعطاء الأولوية للأمن، وتأمين العمق الاستراتيجي المتمثل بحماية الحدود وتأمينها لتكون قابلة للتوسع والتغيير(2)، وهذا ما عبر عنه رعنان فايتس رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية من " أن بداية وضع النقاط الاستيطانية وحدود المستقبل للدولة يجب أن يعين من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية، تبدأ كنقاط استيطانية وتأخذ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الأرض" (3).

وهكذا كانت بدايات الاستيطان في قطاع غزة، فقد تم البدء بالعمل على خلق أحزمة من النقاط العسكرية وجميعها على الحدود لتحقيق غرض حمايتها (رفح وخانيونس)، وذلك بجنود يعدون البنية التحتية لمواقع مستوطنات أثناء أدائهم الخدمة العسكرية في هذه النقاط(4)، وفي نفس الوقت كانت ملامح التنظيم والتخطيط لهذا الاستيطان تجد تعبيراً لها من خلال خضوعه إلى مركز يشرف على عمليات الاستيطان المختلفة، وذلك لضبطه وفقاً للتوجهات الأمنية والسياسية، في الوقت الذي كانت المنظمات والمؤسسات الاستيطانية المتخصصة والتابعة للمنظمة تشارك في هذا التنفيذ بالإضافة إلى مؤسسات الدولة ووزاراتها.

لقد تم البدء بإنشاء أول مستوطنة يهودية في جنوب إسرائيل بعد حرب 1967 في مكان يبعد عن مدينة رفح الكثيفة السكان بأقل من خمسة كيلو مترات(5)، ومن ثم تم توجيه الجهود للتركيز على هذه المنطقة بزيادة نقاط الناحال القابلة لأن تتطور لمستوطنات فيما بعد

.

(1) تسور، زئيف :الكيبوتس الموحد في مستوطنات الدولة، مرجع سابق، ص116،(بالعبرية).

(2) الدقاق، إبراهيم : السياسة الاستيطانية ، مرجع سابق، ص8 .

(3) أبو عرفة، عبد الرحمن : الاستيطان التطبيق العلمي للصهيونية، مرجع سابق ، ص17 .

(4)Roy, Sara : The Gaza Strip .op.cit.p.157 .

(5) العارف، عارف : الدور الفلسطينية المهدمة بعد العام 1967 ، مصدر سابق، ص757 .

لقد تم إقامة أربعة نقاط ناحال داخل قطاع غزة وهي[6]

نقطة ناحال كفار داروم العسكرية سنة **1967**.

نقطة ناحال نتساريم العسكرية سنة **1972** .

نقطة ناحال موراج العسكرية سنة **1972** .

نقطة ناحال قطيف العسكرية سنة **1973** .

تقرر اعتبار نقطة كفار داروم العسكرية بمثابة أول مستوطنة مدنية، وتم نقل سكان مدنيين إليها في تشرين أول **1970** [1]، وفي عام **1974** بدأ موضوع الاستيطان في القطاع يأخذ منحنى أخر حيث أخذ شكل صراع بين فريقين من سلطات الاحتلال، أحدهما يريد ممارسة الاستيطان على كل أجزاء قطاع غزة بغض النظر عن العوامل السياسية والطبيعية، والأخر يرى تأجيل إنجاز ذلك الحق دون التنكر له وذلك مراعاة للعوامل السياسية والديمغرافية في القطاع.

تقرر في عام **1976** صرف النظر عن تحويل نقاط الناحال (نتساريم وكفار داروم) لمستوطنات واعتقد أن السبب كان الفشل في إسكان مدنيين في هاتين المستوطنتين، بسبب قربها من التجمعات السكنية الكثيفة للفلسطينيين، وشدة المقاومة الفلسطينية في تلك المنطقة وقلة الموارد، فمستوطنة كفار داروم ذات الـ **241** دونما لم تكن تملك أي موارد، و ليس هناك فرصة لتوسيعها، فالمخيمات تحيطها من كل جانب، لذلك تم توجيه الجهد للاستيطان في نقطة ناحال موراج وكذلك في قطيف حيث (المساحة الواسعة – الموارد مختلفة – الأمن أكثر) ، وتم تسييج مساحات من منطقة رمال السميري بين خانيونس ورفح، بحيث تكون هناك قابلية للتوسع وتصبح الطريق إلى مستوطنات رفح على شكل لسان[2]، وبذلك يتم تطويق القطاع العربي بحزام استيطاني من الشمال والجنوب والشرق وفي قسم من الساحل الغربي .

---

[6] قهوجي ، حبيب :استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق، ص251.

[1] قاسمية، خيرية ، وآخرين : المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ العام 1967، (ب.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة – مصر 1978، ص119 .

[2] قهوجي ، حبيب : استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق، ص252 .

وقد تم الشروع في تطبيق هذا تمشياً مع المشاريع الاستيطانية خصوصاً (ديان – غاليلي)، كما شرع في الإعداد لإقامة تجمع استيطاني ديني في المنطقة تألف من ثلاث مستوطنات ومركز بلدي، وقامت شركة ميكوروت[3] الإسرائيلية للمياه بمشروع إيصال المياه لمنطقة السميري من جنوب خانيونس، وقامت بمشروع توفير المياه لمنطقة أم الكلاب ما بين خانيونس ورفح لخدمة التجمع الاستيطاني المذكور[4].

من هنا بدأت الجهود لتكثيف الاستيطان في شمال القطاع عام **1984** ، وذلك تنفيذاً لمشروع دروبلس الذي حصل على وعد من وزارة المالية في حكومة الليكود وقبل الانتخابات بأيام لتخصيص الموارد المالية بشكل سريع للإعلان عن إقامة سلسلة مستعمرات جديدة في الضفة والقطاع قبل حلول الانتخابات، وعليه فقد تم إنشاء نقاط استيطانية عديدة، وأعلن عنها مستوطنات مدنية على الفور في "نيسانيت" على الحدود الشمالية للقطاع، وأخرى في "بني عتسمونة" على الحدود الجنوبية للقطاع[1].

---

[3] ميكوروت : هي شركة المياه الوطنية في إسرائيل، أسست عام 1937 من قبل الوكالة اليهودية والصندوق القومي و الهستدروت ، وفي عام 1956 صارت الحكومة شريكاً في الشركة، وقد نفذت العديد من المشاريع الوطنية كخط أنبوب نقل البترول من إيلات إلى شمال إسرائيل، ونقل مياه نهر اليركون إلى النقب وعمل البنية التحتية للمستوطنات في كل مكان، أنظر : تلمي ، إفريم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص295 .

[4] نصار ، إبراهيم: المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزة، مرجع سابق، ص14 .

[1] هآرتس 1984/4/11 .

رابعاً : الصعاب التي واجهت نشأة وتطور حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع

لم تكن الدوافع التاريخية التي زعمها القادة الإسرائيليون كافية وحدها لتنفيذ الاستيطان الصهيوني في المناطق العربية التي احتلت عام 1967، لأنهم وجدوا أنها ليست أرضاً بلا شعبٍ تنتظر شعب يبحث عن أرضه.

وعليه، فقد واجهت إسرائيل جملة من المصاعب في كل منطقة من المناطق العربية، و قد تشابهت هذه المصاعب أحياناً، واختلفت أحياناً أخرى، فقد واجهت إسرائيل مشكلة ديمغرافية في غزة لم تجدها في سيناء ، وواجهت العديد من المشاكل في القدس لم تجدها في استيطان أي مكان أخر وهكذا .

إن الصعوبات التي واجهتها إسرائيل في الاستيطان في قطاع غزة كانت من نوع خاص، فالقطاع يمثل مساحة صغيرة ويضم عدد سكان أكثر من أي مدينة إسرائيلية، ومدينتا غزة وخانيونس هما أكثر من المدن الرئيسية في الضفة في معدلات كثافة السكان، وعليه فقد تمثلت الصعاب بما يلي :

1. المشكلة الديمغرافية

لعب عنصر السكان أهمية بالغة في الاستيطان الصهيوني، فالاستيلاء على الأرض لا يكفي وحده، وقد مثل موضوع النقاء اليهودي والأكثرية اليهودية جزءاً هاماً في أفكار وبرامج حزب العمل الذي لم يؤمن بصحة الاستيطان بشكل عشوائي في القطاع وسط هذه الأكثرية العربية، فقد جاءت اقتراحات متعددة من مسؤولين إسرائيليين للتغلب على المشكلة.

لقد اقترح بعضهم ضم القطاع بسكانه الأصليين (الذي كانوا فيه قبل عام 1948) إلى إسرائيل والعمل على إخلاء المخيمات الفلسطينية من سكانها، وإعادة توطينهم في الضفة الغربية ومناطق أخرى من سيناء، بينما رأى بعضهم الأخر إلحاق قطاع غزة بالأردن بعد

التوصل إلى حل وسط إقليمي، ومع إعطاء الأردن ممراً حراً يربطه بقطاع غزة ، وبذلك يمكن حل المشكلة الديمغرافية[1].

تضمنت المشاريع الصهيونية للاستيطان الميل الواضح للرأي الأول، وعليه فقد كان على إسرائيل التخفيف من حدة الكثافة السكانية المتمثلة في مخيم جباليا الذي يضم اثنين وأربعين ألف نسمة، ولا يبعد عن مدينة غزة التي تضم أكثر من **182**ألف نسمة سوى بعض الكيلومترات، وكذلك مدينة خانيونس التي تضم أكثر من سبع وعشرين ألف نسمة[2]، فقامت بعمل مشاريع سكان لتفريغ هذه المناطق المكتظة (مشروع الشيخ رضوان لتفريغ مخيم الشاطئ، مشروع بيت لاهيا لتفريغ مخيم جباليا، مشروع الأمل لتفريغ خانيونس، مشروع تل السلطان والبرازيل لتفريغ مخيم رفح)[1].

لجأت إسرائيل إلى سياسة فرض القيود على البناء الخاص، وكذلك هدم أكبر عدد من المنازل لغرض تخفيف الكثافة السكانية، إذ بلغ عدد البيوت التي هدمتها حتى عام **1990**م حوالي **22710** غرفة يعيش فيها **10265** أسرة، مجموع أفرادها **62896** شخصاً بذرائع مختلفة كان أغلبها على الإطلاق في إطار مشاريع إعادة توطين اللاجئين[2].

لقد دشنت إسرائيل أول مستوطنة "كفار داروم" في **1970/12/11** بجوار مخيمات القطاع الوسطى على أمل تخفيف حدة كثافة السكان في المخيمات ، وحضر التدشين أرئيل شارون الذي ساهم بفعالية في تنفيذ مشاريع توطين اللاجئين[3].

إن الكثافة السكانية اليهودية المتدنية جداً في جنوب فلسطين وبالتحديد في منطقة النقب المقابلة لقطاع غزة قد زادت من المشكلة الديمغرافية التي واجهت حركة

---

[1] قهوجي ، حبيب : استراتيجية الاستيطان الصهيوني المحتلة، مرجع سابق، ص250

[2] آن.م.ليش : أهداف ووسائل وأنماط الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص134 .

[1] للمزيد من التفاصيل عن هذا المشاريع أنظر : كناعنة، شريف والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 12 – 14

[2]Geo Journal, August 1990. Vol.21-No.4 .An Essay, written byDr.Ahmed Said Dahan, estitted : Housing Demolitttion and refugee resettlement schames in Gaza strip.p.388 .

[3] عزمي، انتصار : الاستيطان الصهيوني ، مرجع سابق ، ص161 .

الاستيطان[4]، وعليه فإن أي مستوطنةفي القطاع لن تكون قريبة عن مراكز الوجود السكاني في إسرائيل، وأن أقرب مدينة رئيسية لمستوطنات قطاع غزة هي بئر السبع (50كم شرق غزة) أو عسقلان (27كم شمال غزة)، وهذا يختلف عن مستوطنات الضفة الغربية القريبة من أماكن التركيز السكاني في إسرائيل.

2. المشكلة الاقتصادية:

تعتبر مساحة القطاع المحددة ومواردها الطبيعية الشحيحة من أهم المشاكل التي واجهها الاستيطان الصهيوني في القطاع وقد كانت الأرض على رأس هذه الصعوبات، صحيح أن إسرائيل قامت بالسيطرة على ثلث مساحة القطاع لأغراض وذرائع مختلفة[5]، ولكن هذه المساحة لا تقارن بمساحات الأراضي الشاسعة التي تخدم مستوطني الضفة الغربية أو سيناء أو هضبة الجولان، خاصة أن هذه المستوطنات بحاجة إلى شبكة طرق في هذه المساحة الضيقة والتي حتماً ستمر في أماكن الاكتظاظ السكاني العربي.
والجزء الأخر من المشكلة الاقتصادية كان قضية المياه، فعدد سكان القطاع كبير مقارنة مع مساحته التي تتمتع بقدر محدود من مصادر المياه، والتي هي عنصر مهم من عناصر الاستيطان، وقد حاولت إسرائيل التغلب على هذه المشكلة بسحب مياه الآبار وفرض قيود على السكان العرب في استهلاك المياه، ومد خط أنابيب مياه نسئليم[1]، وظلت إسرائيل تواجه قضية تسرب مياه البحر المالحة لحوض المياه الموجود في غوش قطيف، وعليه لم يقم المستوطنون بزراعة الحمضيات بنفس الطرق التي اتبعها السكان العرب، وبالتالي سيكون القطاع على أبواب كارثة مائية ستتحمل المستوطنات جزءاً من هذه المشكلة.

أدركت إسرائيل أن الاستيطان في قطاع غزة بحاجة إلى قاعدة اقتصادية (زراعة أو صناعة أو تجارة)، فالزراعة ستكون صعبة لأن غالبية الأرض الصالحة للزراعة مستغلة

---

[4] بركات، نظام محمود : الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ، ص328 .

[5] عن نسبة كل مستوطن إلى مساحات الأرض والمياه أنظر الدراسة ص (39) .

[1] عن استغلال إسرائيل المياه لصالح في بدايات المستوطنات في قطاع غزة أنظر المقال حول الموضوع : صحيفة دافار 1975/2/28، ص17 .

جيداً (كمساحة فقط) في الزراعة، وحتى الأراضي التي تستولي عليها إسرائيل ليست كلها صالحة للزراعة، لأن تربتها رملية، وعليه فقد قامت إسرائيل بمصادرة أراضي خصبة ومزروعة بالخضراوات والنخيل وأراض للمراعي على طول الساحل بين دير البلح وخانيونسن وذلك للتغلب على ندرة الأراضي الزراعية التي تحتاجها المستوطنات، ولذلك فإن 84% من عدد سكان المستوطنات في القطاع يقطن في مجمع غوش قطيف[2]، كما أن إقامة مناطق صناعية تخدم الاستيطان كان أحد العوائق المهمة، فهذه المناطق بحاجة إلى عدة عوامل (كهرباء – أراضي – وأيدي عاملة ومناطق تسويق قريبة – مواد خام)، وإن هذه المعوقات لم تكن متوفرة بسهولة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية.

حاولت إسرائيل التغلب على هذه العقبة بلجوئها إلى إقامة منطقة إيرز الصناعية للاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، ولقربها من أسواق القطاع لتصريف إنتاجها، ووقوعها على الخط الأخضر مما سيوفر لها الكهرباء ووسائل النقل وغيرها من مقومات نجاح الصناعة، وكذلك دأبت إسرائيل على إقامة ميناء جديد في منطقة غزة لربط القطاع بإسرائيل، وربط المستوطنات ببعضها وليكون مصدراً للرواج الاقتصادي للمستوطنات[3].

3. المشكلة الأمنية

أقامت إسرائيل المستوطنات لتحقيق عدد من الأهداف أهمها تحقيق الوظيفة الأمنية ، و قد كان قطاع غزة يعج بالنشاط السياسي والحزبي قبل العام1967، حيث انتمت أعداد كبيرة من سكانه وانتظمت في أحزاب المقاومة الفلسطينية وحركاتها ، مما قاد إلى استمرار المقاومة بعد الاحتلال عام1967[1]، وتمثلت هذه المقاومة بالقيام بالعمليات العسكرية في كافة أماكن القطاع وبصور مختلفة[2]، وكان سماع أخبار هذه المقاومة يحد

---

[2] آن،.م.ليش : أهداف ووسائل وأنماط الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص34 .

[3] المدلل، وليد حسن : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة ،مرجع سابق، ص296 .

[1] عن الحركات السياسية والحزبية في قطاع غزة قبل عام 1967 أنظر :

العثامنة، زكريا : الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، مرجع سابق ص112- 121 .

[2] شكلت المقاومة الفلسطينية بعد عام 1967 في قطاع غزة البؤرة الرئيسية للمقاومة في المناطق المحتلة، وقد رصد عارف العارف العمليات اليومية للمقاومة خلال الفترة من 1967-1971 أنظر : العارف، عارف : الدور الفلسطينية التي دمرتها إسرائيل بعد عام 1967 ، مصدر سابق ، ص533-720 .

مـن قبـول الإسـرائيليين للاسـتيطان فـي القطـاع، إلـى أن نجحـت إسـرائيل بالقضـاء علـى المقاومة بقيادة آرئيل شارون الذي عين قائداً للمنطقة الجنوبية، والعقيد نتسفي ليفانون قائد الناحال الذي أشرف على بناء البنية الأولى للمستوطنات في القطاع كنقاط لقواته[3].

بدأت حركة الاستيطان تتطور بوتيرة متسارعة بعد عام 1971 و لمدة عامين، وكان عامل الهدوء الأمني أبرز العوامل التي ساعدت على إنجاح تلك البداية.

4. صعوبات أيدلوجية واجتماعية

لم يكن من السهل على إسرائيل خلق تجمعات سكانية ليهود جاءوا من مجتمعات تختلف كلياً عن مجتمع عربي على مساحة أرض صغيرة، فمجيء هؤلاء المستوطنين سواءً من الخارج أو من داخل إسرائيل قد حمل معهم النقاء القومي المزعوم للمجتمع اليهودي الذي قدم منه هؤلاء المستوطنون، وزرعوه في الإقليم الجديد، وهكذا فإنه سيكون هناك صراعات بينهم و بين السكان الأصليين ستتحكم فيه مجموعة القيم والمعتقدات السائدة في المنطقة الجديدة[4].

أدركـت إسـرائيل أن التوسـع في منطقـة صـغيرة المسـاحة سـيخلق وضـعاً اجتماعيـاً ذا سـمات سـلبية ، وسـيجد تعبيـراً لـه فـي مقاومـة الاسـتيطان، وهـذا مـا حصـل فلـم يجـد الفلسـطينيون أراض للبنـاء أو السـكن عليهـا أو الزراعـة فيهـا[5]، وفـي الوقـت الـذي يـرون المسـاحات الشاسـعة مـن أراضـيهم المصـادرة قـد امـتلأت ببيـوت المسـتوطنين، ويمكـن إجمال الصعوبات الاجتماعية التي واجهتها إسرائيل لاستيطان القطاع[1] :

---

[3] لقد كانت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة تركز في عملياتها خلال الفترة من 1967-1971 على الأماكن التي أقيمت فيها نقاط ناحال وذلك لإحباط أي تجمع مدني أو توسع في هذه النقاط، مقابلات الباحث مع :

- قاسم عبد السلام، أبو ناجي ، سكان مخيم الشاطئ وأحد مسئولي حركة فتح عام 1969 في قطاع غزة، مقابلة أجريت بتاريخ 2001/6/10 غزة – فلسطين .

[4] حماد، مجدي : النظام السياسي الاستيطاني ، مرجع سابق، ص215 .

[5] قهوجي، حبيب : استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سابق، ص251 .

[1] حماد، مجدي : النظام السياسي الاستيطاني ، مرجع سابق، ص215 .

1. تعدد المراحل التاريخية للاستيطان، إذ مر القطاع بعدة سنوات لم يتم فيها إنشاء أي مستوطنة (1973–1977) .
2. تعدد الأصول الإثنية للمهاجرين المستوطنين بمعنى اختلاف النظم الثقافية التي يحملونها معهم .
3. اختلاط البندين السابقين أي هجرات من نفس المنطقة إلى قطاع غزة ولكن في أوقات مختلفة، أو ورود عدد من المستوطنين من عدة مناطق في وقت واحد مثل : (قدوم مستوطني سيناء لقطاع غزة وفي نفس الوقت قدوم مستوطنين من أوروبا).

❖ لم يقتنع المستوطنون بالدافع التاريخي للاستيطان في القطاع، مقارنة مع الضفة الغربية حيث الحجج بالأماكن المقدسة (الحرم الإبراهيمي – مسجد بلال بن رباح في بيت لحم – حائط البراق في الأقصى– مقام يوسف في نابلس ... إلخ)، وعليه فلم يكن عدد المستوطنين القادمين لأسباب تاريخية لقطاع غزة كبيراً مقارنة بالضفة الغربية.

استطاعت إسرائيل التغلب على بعض العقبات والصعاب التي واجهتها في الابتداء في إقامة النقاط الاستيطانية، وكذلك في تطوير حركة الاستيطان في قطاع غزة، ونجحت في بناء المستوطنات التي مرت بمراحل تاريخية على عدة صعد .

الفصل الثالث
(التكتلات الاستيطانية في قطاع غزة)

شرعت إسرائيل في بناء المستوطنات في قطاع غزة تنفيذاً لجملة من المشاريع والمخططات الاستيطانية، التي نفذت كاملة في بعض المناطق، وفي مناطق أخرى لم يكن تنفيذها بالشكل السهل، فقد واجهت جملة من العوائق والمشاكل.

كما ساهمت الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية في ظهور مشاريع ومخططات جديدة بشكل دائم، لذلك فإن نمو حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة لم يكن بوتيرة واحدة، فتطور الاستيطان مستمر وهذا الاستمرار وجد تعبيراً له بزيادة مساحة هذه المستوطنة أو تلك، وزيادة عدد الوحدات السكنية، وزيادة في عدد المستوطنين، وتطور نقاط استيطانية، وإنشاء نقاط استيطانية جديدة، وبأخذ هذا التطور شكلاً أخر يتمثل بتناقص عدد المستوطنين أحياناً، وإخلاء المزيد من الوحدات السكنية، أو توقف منشآت ومؤسسات معينة عن تقديم خدماتها للمستوطنين.

هذا وقد تباينت المصادر والمراجع المتعلقة بالاستيطان في دقة المعلومات حول بدايات الاستيطان في القطاع، وقبل تناول بدايات الاستيطان الصهيوني في القطاع وتطوره يجدر بنا التنويه إلى جملة من الملاحظات:

1. إن إقامة كل مستوطنة في قطاع غزة مر بعدة مراحل مثلاً:
- إقامة موقع عسكري في البداية
- إسكان عدد من المجندين ذكوراً وإناثاً من الناحال بهذا الموقع حتى يقيموا البنية التحتية استعداداً لاستقبال المزيد.
- استقدام مستوطنين مدنيين وإسكانهم مع جنود الناحال والإعلان عن المكان نقطة عسكرية ثم استيطانية .
- الاحتفال بتدشين المستوطنة وعمل هياكلها الإدارية .
- الاعتراف الحكومي بهذه المستوطنة دائمة لما لذلك من أهمية اقتصادية للمستوطنة.

2. قد تمتد الفترة الزمنية بين بداية ونهاية كل مرحلة عدة أشهر، وقد تأخذ عشر سنوات، وأحياناً تتوقف المستوطنة عند مرحلة معينة ولا تتطور لما بعدها من مراحل، وقد تبدأ المستوطنة بإحدى المراحل المتأخرة وليس بأول مرحلة خاصة عندما تكون هدفا للمقاومة، حيث يتم تدشين نقطة استيطانية مكان عملية المقاومة، ومن هنا لا يستطيع الدارس تحديد تاريخ إقامة مستوطنة أو إنشائها أو تدشينها إلا بربط ذلك بتاريخ الحدث .

ولما كانت حركة الاستيطان مستمرة، وفي توسع دائم، لذا من الصعب تحديد مساحة المستوطنات ، إضافة إلى أن توسعها بمساحة وعدد سكان في حالة تغير مستمر كما سبق وأن أشرنا .

3. تغير بعض الأهداف التي من أجلها أقيمت المستوطنة بشكل مستمر، حيث تتغير الوظيفة التي تؤديها المستوطنة من وقت لأخر، بناءً على الظروف الأمنية والسياسية، أو مدى توسع المستوطنة، فمستوطنة نتساريم مثلاً التي خصصت كمحطة لإقامة كل مستوطنة تحول الهدف منها بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية مع نهاية عام 1987 لتلعب دور القاعدة عسكرياً في كافة المستوطنات،ومقراً لأجهزة الأمن لقربها من مدينة غزة ومخيمات المنطقة الوسطى .

4. عندما نتحدث عن الجهة التي تشرف على المستوطنة فإن ذلك لا يعني أن هذه الجهة وحدها هي التي تشرف على المستوطنة، ذلك أن جهات صهيونية عدة من داخل إسرائيل وخارجها تتسابق في دعم الاستيطان بوسائل مباشرة وليس عن طريق الحكومة فقط .

5. اختلفت المصادرة والمراجع التاريخية في تحديد عدد المستوطنين في قطاع غزة، فقد ذكرت حركة السلام الآن أرقاماً غير تلك التي يذكرها مركز الإحصاء الإسرائيلي، هذا مع أخذنا في الاعتبار تغير عدد المستوطنين من عام لعام ومن شهر لأخر، فكل جهة تذكر عدد المستوطنين انطلاقاً من أغراض (أيدلوجية – سياسية).

6. اختلفت المصادر والمراجع في تحديد عدد المستوطنات في قطاع غزة، وبداية سأذكر المستوطنات التي وصلت لمرحلة ناضجة، والتي يقطن بها مستوطنين بشكل دائم، و لها عضوية في المجلس الإقليمي للمستوطنات ، ومعترف بها من قبل الحكومة كمستوطنة دائمة، وبعد ذلك نذكر النقاط الاستيطانية التي انتهت عند مرحلة معينة أو تلك التي لا يسكنها أحد.

أولاً / المستوطنات المقامة على محافظة شمال غزة[1]

أقامت إسرائيل على أرض محافظة شمال غزة أربعة مستوطنات هي (إيرز – ايلي سيناي- نيسانيت – دوغيت)، وقد قامت هذه المستوطنات ضمن الخطط والمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في قطاع غزة خاصة مشروع غاليلي ومشروع شارون وخطة دروبلس سابقة الذكر، وقد بدأت إسرائيل بتطوير مستوطنة إيرز تبعتها مستوطنات نيسانيت وإيلي سيناي وكانت آخرها دوغيت .

تجثم مستوطنات محافظة شمال غزة على 7550دونم تقريباً من أراضي المحافظة البالغة 60000 دونم[2]، وقد أقيمت مستوطنات الشمال في فترة متأخرة عن تلك التي أقيمت في مناطق أخرى من القطاع، وعلى الرغم من هذه المساحة الشاسعة للمستوطنات فهي غير متواصلة جغرافياً ببقية التكتلات الاستيطانية، ولا يمكن التواصل بينهما إلا عن طريق الخروج كلياً من القطاع واستخدام الطرق داخل الخط الأخضر، هذا في حين أن التكتل الاستيطاني الشمالي متواصل جغرافياً مع داخل الخط الأخضر بدون المرور بتجمعات سكانية عربية، وهذا ما يعزز شعور المستوطنين في هذا التكتل بالعزلة عن المستوطنات الاخرى، كما أن حياة ونشاط المستوطنين فيه مرتبط بشكل كبير بمدينة نتيف هعسراه (Nativ Ha-Asara)، تلك المدينة التي أقامتها إسرائيل لإسكان غالبية المستوطنين الذين تم إجلاؤهم عن مستوطنات سيناء في نيسان 1982، وخلافاً لغالبية مستوطنات القطاع فإن مستوطني هذا التكتل

---

(1) لقد اعتمدنا التقسيم الإداري الذي أقرته السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها، حيث بدأت بإعادة تنظيم المراكز العمرانية وهياكلها، وقسمت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى محافظات الشمال (الضفة)، ومحافظات الجنوب (غزة)، وهذه الأخيرة قسمتها إلى خمسة محافظات أحدها محافظة شمال غزة التي تضم المناطق (بيت لاهيا-بيت حانون – جباليا)، وتبلغ المساحة الكلية لمحافظة شمال غزة 60000 دونم، والخريطة رقم (1) توضح مواقع المحافظات الخمسة أنظر : السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأطلس الفني لمحافظات غزة، ط1، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، غزة – فلسطين 1997، ص17 .

(2) المرجع السابق، ص18 .

لا يعتمدون على الزراعة، بل على الصناعة (فمستوطنة إيرز كلها صناعية)، وعلى صيد الأسماك والسياحة أو العمل داخل إسرائيل، كما أن دوافع السكان غير دينية مقارنة مع التكتلات الاستيطانية الأخرى[3]، وسكن فيها حتى العام 1996 حوالي 238 عائلة بعدد 739 نسمة تقريباً[1]،ويقع هذا التكتل في الجزء الذي يمثل أقصى الشمال الغربي لقطاع غزة[2] ومستوطنات هذا التكتل هي :

1. مستوطنة إيرز Erez [3]

سميت بهذا الاسم نسبة إلى القائد العسكري الإسرائيلي "شايكي إيرز" الذي تقلد رئاسة الإدارة المدنية للحكم العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة وساهم بفعالية في إنشاء هذه المستوطنة .

أنشئت مستوطنة إيرز كنقطة عسكرية ثم تحولت إلى مستوطنة عام1970[4]، وتمت معاملتها كمنطقة صناعية وتطويرية أ عام 1972م .

أقيمت إيرز على عدد من قسائم الأرض التابعة لقرى بيت حانون وبيت لاهيا وبالقرب من معبر بيت حانون الذي يربط قطاع غزة بمناطق فلسطين المحتلة عام 1948، وتحتل المستوطنة ما مساحته 630 دونماً من القطعة رقم (1777) المسماة بمناطق (غفر التين – غياضة – العصافير)[5]، وقد بدأت مستوطنة إيرز بمصادرة 400 دونم سنة 1969، ووصلت المساحة المقابلة

---

(3)Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive. Op.cit.p12 .

(1)Peace Now, settlement watch – report : No.8 “August 1995, Jerusalem – Palestine 12/9/1996.p.2.

(2) أنظر موقع التكتل الاستيطاني الشمالي على أرض قطاع غزة الخريطة رقم (1) .

(3) أنظر موقع مستوطنة إيرز على الخريطة رقم (3) .

(4) أبو صبيح، عمران :دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ط1، دار الجليل، عمان–الأردن 1993، ص125 .

(5) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة: ملكية أراضي المستوطنات في محافظات غزة، تقرير رقم (8025011) بتاريخ 1998/5/27، يعتبر هذا المصدر أبرز المصادر لتحديد قطع الأراضي التي تجثم عليها المستوطنات وذلك لقيام هيئة الرقابة العامة بمسح كل الأراضي المقام عليها مستوطنات بالتعاون مع كافة المؤسسات الحكومية المعنية وكان مصدرها دائرة تسجيل الأراضي في القطاع وسجلات التنظيم في البلديات والمجالس القروية في القطاع وتم رفع التقرير لرئيس السلطة الوطنية .

للمستوطنة عام 1996 1200دونم تقريباً[6]، ويشمل ذلك التوسعات التي تبعت اتفاقيات السلام بين م.ت.ف وإسرائيل.

وحسب الخرائط الإسرائيلية فإنها تظهر كجزء من أراضي الخط الأخضر، وأن مساحتها العمرانية بلغت 400 دونم هي الجزء الملاصق للخط الأخضر[1].

يحد مستوطنة إيرز من الشمال خط الهدنة والشارع الواصل بين معبر بيت حانون وشاطئ البحر، ويحدها من الجنوب أراضي قرية بيت لاهيا، ومن الغرب مستوطنة إيلي سيناي، ومن الشرق امتداد شارع صلاح الدين الممتد من جنوب قطاع غزة والمنتهي بمعبر بيت حانون مباشرة، وتبعد المستوطنة عن شاطئ البحر مسافة ستة كيلو مترات، وعن مدينة غزة مسافة 12 كيلو متراً، وعن قرية بيت حانون مسافة كيلو مترين.

أما عن موقع هذه المستوطنة فإنه يمثل صمام للنشاطات العسكرية الإسرائيلية من جهة شمال القطاع، إذ قامت إسرائيل بعيد انطلاق الانتفاضة الأولى في كانون أول 1987 بنقل مكاتب ما سمي بالإدارة المدنية إليها، تم ذلك في آب 1989 إضافة إلى أنها تمثل مركزاً هاماً للتحكم في عبور الفلسطينيين لداخل الخط الأخضر، كما أن المنطقة تضم منشآت ومؤسسات صهيونية أخرى هي:[2]

- مكاتب الارتباط العسكري والمدني بين إسرائيل، السلطة الوطنية الفلسطينية.
- مكاتب إسرائيل لعمل البطاقات الممغنطة والتصاريح اللازمة لدخول الفلسطينيين إلى إسرائيل، وكذلك البطاقات الشخصية .
- مركز قيادة الحكم العسكري والمحكمة العسكرية.
- مكاتب فحص السيارات الفلسطينية وإصدار أوامر السماح بمرورها إلى إسرائيل .
- تمثل مستوطنة إيرز منطقة آمنة للتجار اليهود ولتسويق منتجاتهم وتصريفها في تلك المنطقة الحدودية الآمنة .

---

[6] السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات (دائرة الأبحاث والدراسات) :الاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة، دراسة غير منشورة، نيسان 1997، غزة – فلسطين 1997، ص32 .

[1] المركز الجغرافي الفلسطيني: مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التقرير الأول (أرقام وتحليل)، (ب.ط)، رام الله – فلسطين 1995، ص32 .

[2] بحث ميداني قام به الباحث لمعاينة المؤسسات والمنشآت داخل مستوطنة إيرز 2000/8/27 .

- تمثل المستوطنة مكاناً للاجتماعات السياسية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية .
- تضم المستوطنة كافة المؤسسات المدنية الإسرائيلية غير الحكومية التي تتعامل مع سكان القطاع (بنوك- فروع منظمات اقتصادية- فروع المنظمات الاجتماعية والسياسية) .

هذا وتشرف السلطات الإسرائيلية السياسية والمدنية مباشرة على المستوطنة التي هو عضو في المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة، وهي مركز صناعي حيث تعتبر منطقة صناعية وينشط المستثمرون فيها ذلك للاستفادة من التسهيلات المالية لاعتبارها منطقة تطويرية(أ)[3].

ويعمل في المستوطنة أكثر من ثلاثة آلاف عامل عربي يعملون في تسع وثلاثين مصنعاً في المستوطنة التي بدأت بمصنعين عربيين عام 1976[1]، ويملكهما عبد الرحمن درابيه وهاشم الدردونجي، في حين يملك المستوطنون عشرين مصنعاً،و تملك السلطات العسكرية عدة مصانع بينها مصنع ذخيرة ومصنع للإمدادات السريعة للجيش الإسرائيلي، أما الصناعات التي يملكها المستوطنون فعملهما شاق وتعتمد على العمالة الرخيصة وفي نفس الوقت تجد تسويقاً سريعاً لها في قطاع غزة مثل :
(ورش الحديد والصلب- صناعة الباطون- لوازم الدفيئات الزراعية- تجهيزات الأسفلت وإعداد مادة القار- إضافة إلى الورشة المركزية التي تشرف على إصلاح باصات شركة إيجد في جنوب إسرائيل).

2. مستوطنة نيسانيت Nissanit[2]

سميت بهذا الاسم نسبة إلى شبه جزيرة سيناء، وقد بدأت المستوطنة بنقطة عسكرية أقيمت على تله عالية سنة 1978[3]، وفي 1982/4/15 سكنها مجموعة من جنود الناحال الذين قاموا بإعداد عدة بيوت واستصلاح عشرات الدونمات للزراعة، وفي 1984/10/3 تقرر إقامة المستوطنة في مكان موقع الناحال والعمل على توفير ما يلزم لتدشينها قبيل انتخابات الكنيست المقامة في تموز من نفس العام[4]، وفي الخامس عشر من نيسان

---

[3] قهوجي، حبيب : استراتيجية الاستيطان ، مرجع سابق، ص250 .

[1] مقابلة مع راسم البياري رئيس اتحاد نقابات العمالية الفلسطينية في قطاع غزة، مصدر سابق .

[2] أنظر موقع المستوطنة على الخارطة رقم (3) .

[3]Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive . Op.cit..p11.

[4] عايد، خالد : الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة، مرجع سابق ، ص255 .

1984 أقيم احتفال بتدشين المستوطنة كما تم تسميتها (نيسانيت) ونظراً لأهميتها فقد شارك في تدشينها قائد الناحال في إسرائيل رعنان شرير وممثلون عن الحكومة والمجلس الإقليمي للمستوطنات في الضفة والقطاع (ييشاع)[5]، وتم إحضار مستوطنين من كيبوتس إيرز من داخل الخط الأخضر[6].

كما تم قبل انتخابات الكنيست بيوم واحد في 1984/7/22، وبحضور نشطاء الليكود إضافة إلى متنياهو دروبلس (صاحب فكرة استيطان هذه المنطقة) إحضار طلاب مدارس ثانوية من مدينة أشكلون (عسقلان) وإسكانهم في الوحدات السكنية المؤقتة لقاء أجور خيالية قدرت بـ ألفي شيكل للشخص للمبيت ليلة واحدة في هذه المستوطنة[1].

ومن الجدير ذكره أن المستوطنة قد أقيمت على تلة النصر من أراضي قرى بيت لاهيا وبيت حانون وعلى أجزاء من أراضي (غفر التين وغياضة وأرض العصافير) ومن القسائم ذات الأرقام من :
قسمية 27 حتى 173 من القطعة 1777[2].

كما قامت إسرائيل بمصادرة المزيد من الأراضي لتوسيع المستوطنة حيث صادرت أجزاء أخرى من قسائم تعود للمواطنين[3].

---

[5] ييشاع: هو رمز المجلس الإقليمي لمستوطنات يهودا والسامرة وعزة، وقد تم تشكيله في قطاع غزة في 1949/5/9 عقب التوقيع على اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وكان الهدف منه مقاومة أي تنازل سياسي بخصوص الاستيطان، وكذلك العمل على إقامة لوبي استيطاني في الكنيست والعمل على تسريع وتيرة الاستيطان، أنظر : طيت، بات : مجلس ييشاع (ضمن دراسة داخل المستوطنات)، (ب.ط)، مركز القدس للأبحاث، مرجع سابق، ص42 .

[6] دافار 1982/4/13، ص3 .

[1] في صحيفة يوم الانتخابات 1984/7/23 نشرت غالبية الصحف الإسرائيلية ما جرى في اليوم السابق من عمليات استيطان في عدة مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، و صورت كل صحيفة الموضوع بغرض يخدم حزب إسرائيلي معين أنظر :

- هآرتس 1984/7/23، ص1 .
- دافار 1984/7/23، ص1 .

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة: ملكية أراضي المستوطنات ، مرجع سابق ، ص8-10 .

[3] كناعنة، شريف والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص42 .

محمد محمد قاسم	15	دونماً
عائلة البدي	36	دونماً
صقر محمد	7	دونماً
إبراهيم أبو سمرة	93	دونماً
عائلة سلمان	85	دونماً
عائلة حمودة	125	دونماً

وبدأت المستوطنة بالنقطة العسكرية الواقعة على تلة النصر، ومن ثم استمرت عمليات التوسع حتى وصلت مساحتها عام 1996 إلى 3925 دونماً تقريباً[4]، لذا فهي تعتبر أكبر مستوطنات قطاع غزة من حيث المساحة، ويحد مستوطنة نيسانيت من الشرق الخط الأخضر ومن الغرب مستوطنة إيرز ومن الجنوب تصل حدودها إلى أراضي بيت حانون، ومن الشمال يحدها الخط الأخضر .

إن إقامة هذه المستوطنة جاء لتحقيق عدة أهداف أبرزها :

- سياسية، لاستيعاب المستوطنين الذين تم إجلاؤهم عن مستوطنة ياميت في سيناء في نيسان 1982 طبقاً لاتفاقيات كامب ديفيد الإسرائيلية المصرية .
- أمنية، حيث تشرف المستوطنة بعلو موقعها على قرى بيت لاهيا وبيت حانون ومخيم جباليا والمشارف الشمالية لمدينة غزة، كما أنها تسيطر على الطريق الرئيسي لقطاع غزة (صلاح الدين) الممتد إلى معبر بيت حانون.
- عسكرية، حيث أنها موقع عسكري متقدم في شمال غزة، ويعلو عن سطح البحر ما لا يقل عن 50 متراً وقد تم نقل الموقع العسكري إلى أعلى منطقة في المستوطنة، وفي عام 1995 وصلت القوة الموجودة في المستوطنة إلى كتيبة مشاة تصل بين 400-500 جندي مسلحين بمختلف أنواع الأسلحة[1].

أما عن التركيبة السكانية لهذه المستوطنة فإن النواة الأولى لمستوطنيها تنتمي لحركة غوش أيمونيم، ومع التطور الديمغرافي للمستوطنة صار أغلب المستوطنين من اليهود الشرقيين القدماء، وذوي الدخل المحدود وغالبيتهم موظفين حكوميين في المستوطنة والمدن المجاورة لها وبالتالي يمكن

---

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة : ملكية أراضي المستوطنات، مرجع سابق ص2 .

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة نيسانيت رقم 95/2130، ص4 .

تصـنيفها علـى أنهـا مسـتوطنة علمانيـة تشـرف عليهـا حركـة هبوعيـل همزراحي[2]
والجدول التالي يوضح النمو السكاني و عدد الوحدات السكنية في مستوطنة نيسانيت لبعض السنوات[3]:

	1984	1987	1991	1994	1996
عدد المستوطنين	18	90	60	323	415
عدد الوحدات السكنية المتنقلة والثابتة	6	120	120	135	163

وتقول نشرات المجلس الإقليمي أن عدد سكان هذه المستوطنة عام 1996 قد تجاوز 550 مستوطناً[1]، وقد بلغت المساحة العمرانية للمستوطنة 42 دونماً[2]، حيث أن أغلب أراضي المستوطنة زراعية، لكن مخططات المؤسسات الاستيطانية تؤكد أن نيسانيت ستتحول قريباً إلى مركز مدني إقليمي[3].

هذا ويوجد في المستوطنة كنيس للصلاة وعيادة صحية ومحل أمريكي لبيع الوجبات السريعة (ماكدونالدز)، فيما تعتمد المستوطنة في الخدمات العامة على مدينة نتيف هعسراة القريبة[4].

---

[2] هبوعيل همزراحي: وتعني العامل الشرقي وهي رابطة عمال متدينين صهيونيين أسست عام 1922 بهدف الإشراف على الذين يريدون العيش من تعب أيديهم، وقد شكلت مع منظمات أخرى متدينة الحركة العمالية (توراة وعمل)، وبعد عام 1967 زادت من نشاطها الاستيطاني، وأسست العديد من المستوطنات، وقد شكلت مع حركة همزراحي حزب المتدينين الوطنين (همفدال)، ولا زالت تحافظ رابطة هيوعيل همزراحي على وجودها المستقل في مجالات العمل والاستيطان، وتمثيل أعضائها في حركة العمل في إسرائيل ، أنظر :

تلمي، إفرايم ومناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص149 .

[3] الجدول من إعداد الباحث والمصادر:

- Peace Now, settlement watch- report No.9,Jenuwary 1996,Jerusalem – Palestine.1996.p.2
- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنات نيسانيت، ص6 .غزة .
- كناعنة، شريف والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص32 .

[1] المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة نيسانيت، مرجع سابق، ص6 .

[2] المركز الجغرافي الفلسطيني : مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص32

[3] المركز المدني الإقليمي : يعني توفر المزيد من الخدمات والدعم الحكومي للمستوطنة واعتبارها مجلس محلي.

[4] نتيف هعسراة : هي مستوطنة ملاصقة لمستوطنة إيرز، لكنها داخل الخط الأخضر وتملك بنية تحتية ضخمة (كهرباء – مياه – اتصالات)، وتقوم بإمداد مستوطنات شمال قطاع غزة بالخدمات العامة .

ويعتبر سكان المستوطنة من أشد المعارضين لعملية السلام الفلسطينية أو استلام السلطة المسؤولية عن المستوطنات مستقبلاً[5].

3. **مستوطنة إيلي سيناي Ely Sinai**[6]

وينسب الاسم إلى " شبه جزيرة سيناء، وحنين العودة إليها" ، وسبب التسمية أن المستوطنة كانت ضمن مجموعة المستوطنات التي أقيمت لإسكان المستوطنين الذين تم إخلاؤهم عن سيناء، وقد تقرر إقامتها في 1982/9/9 [7]، وفي 1982/10/7 وعلى الرغم من الأوضاع السياسية التي تعصف بإسرائيل والمتمثلة بتداعيات مجازر صبرا وشاتيلا فقد قام المستوطنون بوضع حجر الأساس لهذه المستوطنة[8]، وبعد أقل من شهرين وفي 1982/12/22 وفي محاولة لجذب المستوطنين إليها فقد اعترفت بها اللجنة الإدارية لشؤون الاستيطان وأقرتها الحكومة كمستوطنة دائمة، وقد بدأت المستوطنة بنقطة عسكرية تحمي الجزء الغربي الشمالي من قطاع غزة في مطلع السبعينات أثناء تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية للاحتلال.

استوطن فيها بداية مجموعة من الناحال إلى أن سيطرت إسرائيل على مساحة 291 دونماً من القسائم (76- 77- 96- 116) من القطعة (1776)[1]، والمسماة بالهاونة واعتبارها مساحة أرض حكومية تم إخلاء المواطنين العرب عنها وتسليمها إلى المنظمات الاستيطانية المختلفة، وقد تطور توسع المستوطنة منذ 1990، حتى وصلت عام 1993 إلى 763 دونماً حيث أضيف إليها 472 دونماً من نفس القطعة وتعود ملكيتها إلى[2]:

249 دونماً مسجلة باسم الحاكم العام لقطاع غزة

020 للمواطن إسماعيل حسين أبو العوف

003 دونمات للمواطنة كفا ضاهر أبو رمضان

بحث ميداني للباحث 2000/6/3 .

[5] وتحصل اجتماعات سياسية في المستوطنة بين الحين والأخر، وتدل الاجتماعات التي حصلت أثناء الانتخابات البرلمانية 1996 أن السكان يعارضون عملية السلام أنظر : السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي ، دراسة حول مستوطنة نيسانيت، مرجع سابق، ص3 .

[6] أنظر موقع المستوطنة على الخارطة رقم (3) .

[7] عايد، خالد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، مرجع سابق، ص 249 .

[8] هآرتس، 1982/10/8 .

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة : ملكية أراضي المستوطنات ، مرجع سابق، ص8 .

[2] المرجع السابق، ص8 .

وتبلغ المساحة العمرانية لمستوطنة إيلي سيناي 175 دونماً تقريباً[3]، مقام عليها كافة المنشآت المدنية والعسكرية في المستوطنة، وبالتالي فإن حدود المستوطنة وصلت إلى شاطئ بيت لاهيا والمقام عليه النقطة العسكرية الكبيرة المسماة (شاطئ شكما) ليكون جزءاً من المستوطنة، وتبعد المستوطنة 17كم تقريباً شمال مدينة غزة، ويحدها من الشمال خط الهدنة مباشرة والشارع المؤدي إلى شاطئ البحر، فيما يحدها من الجنوب أراضي بيت لاهيا ومن الشرق مستوطنة نيسانيت، ومن الغرب شاطئ البحر .

وقد أقيمت إيلي سيناي لتحقيق عدد من الدوافع والأهداف أبرزها :

- أهداف سياسية، لتعويض المستوطنين الذين تم إخلاؤهم من مستوطنات سيناء.
- أهداف حزبية، ذلك أن أكتوبر 1982 كانت تعصف بإسرائيل أحداث كثيرة وبالتالي جاءت لمساندة الحكومة لتحسين صورتها أمام الشعب في إسرائيل[4].
- أهداف أمنية تقتضي حماية الحدود البحرية بين الخط الأخضر وقطاع غزة، ولتكون أول مستوطنة مدنية تمثل حماية الحدود البرية الشمالية لإسرائيل مع القطاع، حيث قامت إسرائيل عام 1988 ببناء محطة كهرباء لتزويد جنوب إسرائيل على شاطئ البحر فوق قرية هربيا (زكيم)، وتمثل إيلي سيناي حماية لهذه المحطة إضافة إلى أن الشواطئ المقابلة للمستوطنة تحتوي على آبار الغاز الطبيعي، والتي قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بالتنقيب عنه[1].

---

[3] المركز الجغرافي الفلسطيني: مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص32.

[4] في هذا الشهر كانت الحكومة الإسرائيلية برئاسة مناحيم بيغن في ظروف صعبة تتمثل في الإدانة الدولية التي تعرضت لها على حقيقة ضلوع إسرائيل في المشاركة في ارتكاب جرائم مجازر صبرا وشاتيلا، وقد اضطرت الحكومة في هذا الشهر إلى الموافقة على تشكيل لجنة تحقيق أسفرت فيما بعد عن ترك رئيس الحكومة لمنصبه وإقالة وزير الدفاع أرئيل شارون لمنصبه .

[1] تحتوي المنطقة المقابلة لهذه المستوطنات على ثلاثة أضعاف الغاز الطبيعي الموجود في كل فلسطين، وتقع المنطقة ضمن اختصاصات السلطة الوطنية الفلسطينية الوطنية في الشؤون المدنية وعليه فقد اكتشفت الشركات التي كلفتها ثلاثة آبار غاز طبيعي، وقد رفعت الشركات الإسرائيلية بتكليف من المستوطنين قضية إلى المحكمة العليا في إسرائيل ضد الحكومة لسماحها للسلطة بأخذ هذه الكميات من الغاز، وقد تم التوصل إلى حل بين السلطة وإسرائيل حول هذا الموضوع أنظر :

صحيفة القدس :1998/10/3.

صحيفة النهار :1998/10/3.

أما نشأتها فقد بدأت بنقطة ناحال تطورت إلى كيبوتس ثم مركز قروي، وقد أشرفت عليها منذ بداية هذا التطور "حركة رفض الانسحاب من سيناء" وهي جزء من(أمناه)* التابعة لحركة غوش أيمونيم[2].

جاء بناء هذه المستوطنة ضمن وثيقة جاليلي الاستيطانية التي عنت بتطوير وبناء المستوطنات وبناءها في شمال قطاع غزة لإيجاد تجمع ديمغرافي يهودي على حدود إسرائيل في هذه المنطقة، وهي أول مستوطنة مدنية في هذا التجمع .

والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة إيلي سيناي لبعض السنوات[3]:

	1984	1991	1994	1995
عدد المستوطنين	67	300	231	244
عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة	20	57	60	60

ووفقاً لإحصائيات المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع) فإن عدد سكان هذه المستوطنة عام 1995 زاد عن 300 مستوطن[1].

* أمناه: هو الجناح الاستيطاني لجماعة غوش أيمونيم، ويشرف على أكثر من خمسين مستوطنة معظمها مستوطنات "يشوف كهيلاتي" وهي مستوطنات مقامة يعيش فيها مستوطنون يعملون في المدن الإسرائيلية ويبيتون في المستوطنات، وأهم المستوطنات التي أقامتها أمناه هي (قدوميم في شمال الضفة الغربية وآلون موريه ،وقطيف في غزة).
أنظر : المسيري ، عبد الوهاب : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ج7 ص 158-159 .

[2] أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص125 .

[3] الجدول من إعداد الباحث والمصدر :

- أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص125 .
- Peace Now, settlement watch- report : No.9, op.cit.p3 .

يعمل سكان مستوطنة إيلي سيناي في السياحة حيث الشواطئ الملائمة والتي يمكن لسكان المدن والقرى الإسرائيلية المجاورة الوصول إليها دون المرور عن أي مكان يسكنه عرب، وقد عمل السكان في البداية في الزراعة حيث أقاموا الدفيئات، وتعتبر تربة هذه المستوطنة رملية صفراء صالحة تماماً للزراعة، كما تعتبر المياه في هذه المنطقة من أجود المياه في فلسطين وأعذبها[2] ، كما يمكن مشاهدة استغلال المستوطنين لشواطئ قطاع غزة في صيد الأسماك .

ونظراً لتطرف سكان هذه المستوطنة، لذا لم يعمل بها عمال عرب فاستعانوا بعمال من تايلاند يقومون بالإشراف على مزارع النعام والطيور في المستوطنة[3].

أما عن النشاط اليومي لسكان هذه المستوطنة فإنهم لا يزالون يعتمدون على المؤسسات الصحية والتعليمية والاقتصادية التي تقدمه المدن الإسرائيلية المجاورة وخاصة أشكلون.

مع العلم أنه لا يوجد هناك أي طريق يربط هذه المستوطنة مع بقية مستوطنات قطاع غزة الجنوبية، وإنما يمكن الوصول إليها عن طريق الطرق الالتفافية حول قطاع غزة داخل الخط الأخضر، ولن تستطيع إسرائيل إيجاد أي خطط لبناء طريق يصل بين تجمع المستوطنات الشمالية وتلك الجنوبية، ذلك لأن المنطقة الممتدة من شاطئ البحر وحتى الخط الأخضر قبالة مدينة غزة تعتبر منطقة تواصل عمراني سكاني عربي دائم وكثيف يبدأ من مخيم الشاطئ في الغرب وينتهي بحي الشجاعية شرقاً.

هذا ويعيش سكان إيلي سيناي حالة من العزلة عن مستوطنات القطاع ولم تتطرق المشاريع الاستيطانية في القطاع لحل هذه المشكلة .

ومن الجدير ذكره أن هذه المستوطنة تحتوي على مطار عسكري يستخدم لنشاط طائرات الهليوكوبتر العسكرية، ويوجد بشكل دائم في هذا المطار طائرتان عسكريتان وهما جزء من الكتيبتين التي تضم أكثر من خمس دبابات في هذه المستوطنة[4] .

---

(1) المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة إيلي سيناي، كانون ثاني1997، ص2، (بالعبرية) .

(2) بدوي، خميس :محاضرات في المستوطنات في قطاع غزة (موضوع خاص بالجغرافيا)، ودارسة غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين 1997 ، ص11 .

(3) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دارسة غير منشوة حول مستوطنة إيلي سيناي رقم (2135) /96 ، ص5 .

(4) المرجع السابق ص7.

4. مستوطنة دوغيت Dogit [1]

وتعني مستوطنة الصيادين، وتعود بدايات قيام هذه المستوطنة إلى تلك النقطة العسكرية التي أقامها الجيش الإسرائيلي عام 1970 على تلة "السودانية" شمال مخيم الشاطئ على شاطئ البحر، وذلك للإشراف على مراقبة (المخيم الشمالي)، وحماية المنطقة الجنوبية من هذه النقطة العسكرية التي استخدمها الجيش لأغراض التدريب، ففي 1984/8/9 قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان إقامة مستوطنة جديدة في قطاع غزة تكون مخصصة لصيادي الأسماك حتى يستفيد المستوطنون من شواطئ القطاع، وفي 1984/12/4 قررت نفس اللجنة إقامة قرية الصيادين (دوغيت) بجوار مخيم الشاطئ[2].

في 1989/3/8 تم نقل الكرفانات المؤقتة من موقعها الأول الملاصق للمخيم باتجاه الشمال مسافة كيلو مترين وتم إقرارها كمستوطنة دائمة[3].

أقيمت مستوطنة دوغيت على أرض بيت لاهيا على قطعة الأرض المسماة (العمياء الشرقية)، والتي تضم القسائم من 17 وحتى 29 من القطعة رقم 1745 والمسجلة باسم الحاكم العام لقطاع غزة[4]، والمسلمة للمواطنين بعقود تأجيرية منذ الخمسينات .

تبلغ مساحة نواة المستوطنة 324 دونماً (داخل حدود التنظيم للمستوطنة)، وفي كانون أول 1988 استولت السلطات على مزيد من الأراضي المزروعة من الناحية الشرقية للمستوطنة وأصبحت مساحتها 600 دونم تقريباً[5]، وبعد اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية قامت إسرائيل بنقل بعض أماكن أبراج المراقبة في المستوطنة باتجاه أراضي المواطنين شرقاً وجنوباً .

وفي عام 1993 قامت السلطات العسكرية بمصادرة قطعة أرض بعرض عشرة أمتار وبطول كيلو متر لربط المستوطنة بالموقع العسكري الواقع على الشاطئ من الجهة الشمالية للمستوطنة[6].

---

[1] أنظر موقع المستوطنة على الخارطة رقم (3) .

[2] نصار، إبراهيم : المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص14 .

[3] أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص127 .

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات ، مصدر سابق، ص7

[5] نصار، إبراهيم: المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص14 .

[6] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام : تقرير صحفي عن تجاوزات إسرائيل منذ توقيع اتفاق أوسلو، تشرين أول 1994، غزة – فلسطين ص2 .

وحسب تقارير باحثي مركز غزة للحقوق والقانون الذين رصدوا توسع المستوطنة سنة 1996 فإن مساحة المستوطنة أصبحت تزيد عن 950 دونماً[1].

وتبلغ المساحة العمرانية للمستوطنة 258 دونماً تقريباً[2]، ويعود ذلك إلى سعة المنشآت الاقتصادية الواسعة وعلى رأسها أحواض السمك التي تزيد عن 100 دونم، وعددها ثمانية عشر حوضاً[3].

يحد مستوطنة دوغيت من الغرب شاطئ البحر والطريق المؤدي لمستوطنات الشمال، ومن الشرق يحدها الموقع العسكري الكبير الذي يفصل أراضي بيت لاهيا عن البحر، ويحدها من الشمال مزارع آل السوري وآل الغول التابعة لبيت لاهيا، ومن الجنوب مناطق سباق الخيل .

وتحقق قيام هذه المستوطنة أهدافاً سياسية وأمنية واقتصادية، وتتمثل في :

- سياسياً : حيث جاءت كجزء من ضرورات التصدي للرأي العام الدولي الداعم لإدانة الاستيطان ووقفه[4].
- أمنياً : حيث تستطيع السلطات الإسرائيلية مراقبة الجزء الشمالي من مدينة غزة ومن ضمنه مخيم الشاطئ إضافة إلى مخيم جباليا، فقد قامت بنصب منطاد فوق المستوطنة لمراقبة هذه الأماكن، إضافة إلى أنها عندما تقوم بإقامة حاجز عسكري أمام المستوطنة تستطيع شل حركة التنقل الفلسطينية من غزة إلى شمال القطاع عن طريق الساحل، كما تعتبر المستوطنة أكبر موقع عسكري إسرائيلي متقدم باتجاه مدينة غزة، وتأتي لتأمين ما خلفها من مستوطنات (نيسانيت- إيلي سيناي- إيرز) في شمال القطاع.
- اقتصادياً: حيث تستطيع إسرائيل استغلال المنطقة الغنية بالمياه العذبة وتكريرها وبيعها للسكان العرب، وهذا ما حصل فعلاً فقد كان أول خط مياه يتم تمديده من (ميكوروت) إلى أحياء شمال مدينة غزة من آبار هذه

---

(1) مركز غزة للحقوق والقانون، التقرير السنوي الثالث، كانون ثاني 1997، غزة – فلسطين .

(2) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32 .

(3) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة دوغيت رقم (2136) /96 ، ص5 .

(4) حيث جاءت مستوطنات بيكر (Beker's settlements)، وهي سلسلة من المستوطنات سميت بهذا الاسم لأنها أقيمت قبل فترة زمنية قصيرة جداً من زيارة لرئيس الخارجية الأمريكي جيمس بيكر للمنطقة في فترة حكومة شامير، وقد أقيمت هذه المستوطنات بغرض إظهار رفض الحكومة الإسرائيلية آنذاك لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الاستيطان والذي يقضي بضرورة وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة أنظر:

Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit,p13 .

المستوطنة، إضافة إلى أن المنطقة تصلح للزراعة الجيدة، وهذا ما سيوفر فرص عمل لعدد كبير من المستوطنين الموجودين في المستعمرات المجاورة .

من هنا بذلت الحكومة الإسرائيلية جهوداً مكثفة لجلب مستوطنين لاستيطان دوغيت وسكنت في الدفعة الأولى المؤلفة من اثني عشر مستوطنا عام 1988 قوامها خمس عائلات شابة[1]، وفي عام 1991 بلغ عدد السكان ثمانين مستوطناً[2]، حيث تم إدخال عشرات الكرفانات إلى المستوطنة 1991/3/15 من ضمن الوحدات السكنية التي مولتها الولايات المتحدة لإسكان المهاجرين اليهود من جمهوريات الدول المستقلة (الاتحاد السوفيتي سابقاً)[3]، وفي عام 1996 تناقص عدد سكان المستوطنة إلى خمسين نسمة بواقع خمس عشرة عائلة ينتمون جميعاً إلى أصول شرقية من ليبيا وتونس والمغرب، وفي عام 1997 غادرت المستوطنة خمس عائلات رغم قرار الحكومة بمنح كرفان مساحته 70متر^2 مقام على قطعة أرض مساحتها 500 متر لكل عائلة في المستوطنة[4].

وهذا يعتمد غالبية سكان المستوطنة على مهنة تربية الأسماك والصيد، فقد تزايد عدد مزارع السمك بشكل دائم منذ نشأة المستوطنة، ويعمل الجزء الأخر من السكان في مهنة الصيد حيث يقوم غالبية هؤلاء بإبرام عقود مع صيادين فلسطينيين يسمح بموجبه لسفن الصيد الفلسطينية بغطاء من المستوطنين بالعمل على الصيد في المياه المقابلة لمستوطنة دوغيت وحتى داخل الخط الأخضر وذلك مقابل جزء مهم من الناتج أو مقابل مبلغ معين، كما يعمل جزء من المستوطنين في شركة التنقيب عن النفط التي تعمل على شواطئ المستوطنة[5].

---

(1) مركز غزة للحقوق والقانون،المستوطنات الإسرائيلية في غزة، دراسة غيرمنشورة، غزة – فلسطين1997، ص5 .

(2) Peace Now, settlement watch report. No.9. op.cit.p3 .

(3) احتجت الولايات المتحدة الأمريكية على إدخال الكرفانات لمستوطنة دوغيت بتمويل أمريكي لأن ذلك يتناقض مع رسالة رئيس حكومة إسرائيل لوزير الخارجية الأمريكي بشأن تقديم قروض إسكان المهاجرين، بحيث تستثني المساعدة استغلالها في النشاطات الاستيطانية في الضفة والقطاع وشرق القدس، وقال الناطق بلسان وزارة الإسكان في إسرائيل أن شركة (آمان) التي أعدت تقرير إيصال الكرفانات أخطأت حين أدخلتها إلى قطاع غزة . أنظر : هآرتس، 1991/4/9، ص3 .

(4) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة دوغيت، مرجع سابق ، ص6 .

(5) المرجع السابق، ص5 .

قامت إسرائيل بعمل منشآت في المستوطنة تضم كنيس، ومشاريع لاستخراج المياه العذبة، إضافة إلى مشاريع أحواض السمك، كذلك تضم المستوطنة مقراً لسلاح البحرية الإسرائيلية حيث تقوم بين الحين والأخر بمناورات عسكرية قبالة سواحل المستوطنة تستخدم فيها الطائرات العمودية والقطع البحرية المختلفة[6]، وبالتالي تؤدي هذه المستوطنة وظيفة أمنية بإمداد سلاح البحرية الإسرائيلية بالذخيرة والإمدادات اللازمة في حالات الضرورة.

ثانياً/ المستوطنات المقامة على أراضي محافظة غزة[1]

أقامت إسرائيل على أرض محافظة غزة مستوطنة واحدة هي نتساريم، وقد أقيمت وتطورات هذه المستوطنة ضمن مخطط وثيقة غاليلي الاستيطانية والتي هدفت إلى زرع الأوتاد بين المناطق الفلسطينية فتم زرع هذه المستوطنة لضمها مستقبلاً إلى إقليم بئر السبع كما يرى المشروع .

تبلغ مساحة محافظة غزة 72471 دونم، وقد توجه الإسرائيليون للاستيطان على أجزاء من هذه المساحة في وقت مبكر من بداية حركة الاستيطان في القطاع، و كانت نتساريم ثاني مستوطنة تقام على أراضي قطاع غزة .

نتساريم (Nezorim)

سميت بهذا الاسم نسبة إلى وقوعها من منطقة النصيرات وسط قطاع غزة،وتعني بالعبرية "الجذور" ،ويعود إنشاء هذه المستوطنة إلى عام 1967، حيث كان الموقع مقراً للشرطة العسكرية في الجيش المصري، وأقام بها الإسرائيليون نقطة مراقبة عسكرية، وفي آذار 1971 بدا فيها نشاط مدني تابع للصندوق القومي اليهودي، تمثل بتسوية قطعة من الأرض حول النقطة العسكرية[2] ، وفي 1972/2/29 قررت قيادة الجيش الإسرائيلي اعتبارها نقطة ناحال، وبدأ العمل بتوسيع الخدمات لسد حاجة عشرات المجندين والمجندات الذين سكنوا فيها بشكل دائم[3] .

في 1972/11/6 تم إحضار كرفانات للمستوطنة واعتبارها نقطة استيطانية، كما قامت بعض المنظمات الصهيونية بزيارات تضامنية مع

---

[6] المرجع السابق، ص12 .

[1] أنظر الخريطة رقم (1) والتي توضح موقع محافظة غزة من محافظات القطاع وكذلك المواقع الاستيطانية على أرضها .

[2] صحيفة عل همشمار 1971/4/20 .

[3] صحيفة هآرتس 1972/3/6 .

جنود الناحال الذين يعملون على تطوير هذه النقطة الاستيطانية، وظلت هذه النقطة بغير اعتراف حكومي حتى 1980/7/2 حين تم توطين أول فوج من المستوطنين في الكرفانات المؤقتة، لكنهم سرعان ما هجروها بعد أقل من عامين أثناء حرب لبنان[4] .

غير أنه قد أعيد توطين شباب وشابات في اليومين السابقين لانتخابات الكنيست 1984 حيث أقيمت إحدى عشرة مستوطنة في الضفة والقطاع على عجل وفي يوم واحد، وقد تحدثت غالبية الصحف الإسرائيلية عن موضوع جلب طلاب وطالبات للاستيطان مقابل دفع مبالغ خيالية لهم، وقد تحولت إلى مستوطنة دائمة في نفس ذلك اليوم 1984/7/22[1] ، وبعد ذلك بشهر تقريباً أقيم احتفال بنقل المستوطنة إلى حركة الكيبوتس الديني الذي حولها كمحطة مؤقتة لنوى المهاجرين الذين ينتقلون إلى مجمع مستوطنات غوش قطيف[2] .

أقيمت المستوطنة على أراضي منطقة تل العجول ومنطقة أبو مدين التابعين لمدينة غزة، وتجثم المستوطنة على القطع والقسائم التالية[3] :

القسيمة الثامنة من القطعة	674	المسماة العوسج والمشرقي
القسائم 3،2،1 من القطعة	675	المسماة بأم الخنازير
القسيمة الثانية من القطعة	2305	المسماة بموقع البئر الشمالي
القسيمة الأولى من القطعة	2306	المسماة بقضيب الطير
القسيمة الأولى من القطعة	2307	المسماة بتل العجول(نواة المستوطنة)
القسائم 5،1 من القطعة	2308	المسماة بالبوايك والملالحة
القسيمة الخامسة من القطعة	2310	المسماة بالمصفق

[4] بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص293، (بالعبرية).

[1] تسدقوني، دابي : مصادرة الأرض في غزة، صحيفة دافار 1984/7/23، ص1 .

[2] نشرت صحيفة دافار الإسرائيلية 1984/8/23 المراحل التي تطورت بها المستوطنة وذكرت بأن تسليم المستوطنة للكيبوتس الديني جاء نتيجة اتفاق بين أقطاب حكومة الوحدة الوطنية التي ستباشر عملها قريباً .

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة : ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص11 .

بدأت النواة الأولى للمستوطنة كما سبق وأن ذكرنا بنقطة الناحال التي أقيمت على قطعة تل العجول، ثم كان أول توسع لها بالاستيلاء على قطعة أرض مساحتها 38 دونم يملكها أبناء عائلة أبي مدين، وقطعة أخرى مساحتها 65 دونماً يملكها أبناء محمد النباهين، وقامت السلطات بالضغط على العائلتين لحملهم على بيع أراضيهم لتوسيع المستوطنة، وفي النهاية تم مصادرتها باعتبارها ضرورية لمعسكرات الجيش لحماية أمن المنطقة[4] .

كما توسعت مساحة المستوطنة مرة ثانية في الأعوام 1973م-1974م بترحيل بدو المنطقة وكذلك آل أبو مدين بحجة أن أراضي المنطقة هي أراضي المستوطنات في محافظات غزة، زادت مساحة المستوطنة بـ 300 دونم التي صادرتها إسرائيل وقامت بتجريف أشجار الكروم فيها والتي تعود ملكيتها لآل أبي مدين، وذلك بهدف السيطرة على مصدر (الرمل) في المنطقة حيث قامت ببيعه للفلسطينيين على مدار سنتين[1] ، وفي 1994/5/15 توسعت المستوطنة مساحة عشرة دونمات لإقامة موقع عسكري غرب المستوطنة[2] ، وفي 1994/11/11 أغلقت إسرائيل الطريق الذي يمر بين شطري المستوطنة، وذلك بعد عملية فدائية للمقاومة الفلسطينية، واعتبرت هذا الطريق هو جزء من المستوطنة وأقدر مساحتها بحوالي 150دونماً[3] ، وهذا وقد وضعت إسرائيل في بداية عام 1996 عدة كرفانات لإسكان المستوطنين ولكن دون جدوى حيث هجرت بعد عدة أشهر وذلك بسبب كونها منطقة مكشوفة ومن ثم ستكون هدفاً سهلاً للمقاومة الفلسطينية.

---

[4] نيوف، عزرا : مصادرة أراضي غزة، معاريف 1973/7/10، ص4 .

[1] دراسة ميدانية للباحث، حزيران 2001 حيث تم تجريف المنطقة كلياً وتم بيع الرمل فيها، وتبدو اليوم كحفرة كبيرة تزيد مساحتها عن300 دونم وليس بها أي منشأة عسكرية كما ادعت إسرائيل، وتبقى شاهد تاريخي لا زال موجوداً يدل على عدم صحة وصدق قرار السلطات العسكرية بمصادرتها لأغراض أمنية والحقيقة أنها اقتصادية لنهب ثروات الأرض.

[2] مركز أبحاث الأراضي، جمعية الدراسات العربية، مصادرة الأراضي بعد اتفاقية أوسلو، دراسة غير منشورة، القدس – فلسطين 1999، ص7 .

[3] في 1994/11/11 قام المواطن الفلسطيني هشام محمد حمد 19عاماً من سكان غزة والعضو بمنظمة الجهاد الإسلامي بتفجير نفسه على مفرق الطريق المؤدي للمستوطنة مما أدى إلى مقتل ثلاثة ضباط إسرائيليين وإصابة آخرين وعليه أغلقت السلطات الطريق أنظر :

- صحيفة القدس 1994/11/12، ص1 ، وصحيفة النهار1994/11/12، ص1 .

وفي ديسمبر من نفس العام قامت إسرائيل بتوسيع المستوطنة من جهة الغرب بخمسة عشر دونماً لإقامة موقعين عسكريين لحماية المستوطنة[4] ، وبالتالي بلغت مساحة المستوطنة حتى نهاية عام 1996 ما يقرب من 4475 دونماً، ومساحتها العمرانية تبلغ 858 دونماً[5] .

أما عن حدودها فيحدها من الغرب أرض أبي مدين وامتداد شارع هارون الرشيد على ساحل البحر، ومن الشرق أراضي السقا والموقع العسكري الإسرائيلي الكبير على (مفرق الشهداء) تقاطع شارع صلاح الدين مع شارع المغراقة المنطار، ويحدها من الشمال أراضي حي الشيخ عجلين ومن الجنوب قرية المغراقة الفلسطينية.

كان الهدف من إقامة هذه المستوطنة زرع وتد ديمغرافي بقلب التجمع السكاني الفلسطيني والذي يضم مدينة غزة والمخيمات الوسطى الأربعة (دير البلح- النصيرات- البريج- المغازي)، والذي لا وجود يهودي فيه سوى مستوطنة كفار داروم التي لا مجال لتوسيعها، كذلك فإن إسرائيل كانت بحاجة إلى موقع عسكري متقدم جنوب مدينة غزة ، فاعتبرت نتساريم هي الملائمة لذلك، وأن وجود الجيش في هذه المنطقة بحاجة إلى حجة أو ذريعة في حال التوصل إلى حل سياسي، وهي أنها مستوطنة بحاجة إلى وجود الجيش ليحميها، وإلا سيبقى الجيش بعيداً عن مدينة غزة من الجنوب مسافة بعيدة جداً لا تقل عن عشرة كيلو مترات هي بعد أقرب مستوطنة عن المدينة .

وبالرغم من ذلك فإن الكثير من الساسة الإسرائيليين لا يرون أي قيمة أمنية أو منفعة سياسية أو اقتصادية لهذه المستوطنة، فقد نفي شمعون بيرس وجود مثل هذه المنفعة لإسرائيل، وادعى أن المبرر فقط منع المنازعات المحلية والداخلية للفلسطينيين، وهذا المبرر لم يعترف بيرس بكفايته لوجود قوات الجيش لأن ذلك يكلف الحكومة خمسة ملايين دولار سنوياً[1] .

إن استمرار وجود مستوطنة نتساريم منوط بخطط الجيش الإسرائيلي في التعامل مع الموقف الأمني، ويدعون أن وجود الجيش في هذه المنطقة هو أمر حيوي لأمنهم، وذلك يجعل هذه المستوطنة مركزاً عسكرياً يخفي بداخله قوات من الجيش[2].

أما عن التعداد السكاني لهذه المستوطنة فقد بلغ عام 1984 حوالي 170 مستوطناً[3]، وفي عام 1991 وعقب حصول إسرائيل على الضمانات البنكية

---

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، تقرير صحفي ، غزة – فلسطين كانون ثاني 1997، ص2

[5] المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص32 .

[1] أنظر مقالة شمعون بيرس وزير التطور الإقليمي الإسرائيلي في حكومة رابين ، يديعوت أحرنوت 1994/6/24 .

[2] Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, p22 .

[3] كناعنة، شريف والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص22 .

التي تعهدت بعدم استخدامها في المستوطنات قامت بوضع مخطط كشفت عنه الصحافة الإسرائيلية لبناء 100 وحدة سكنية في مستوطنة نتساريم[4].
وفي عام 1994 ومع اقتراب المواقع العسكرية الفلسطينية من المستوطنة تناقص عدد سكانها إلى 164 مستوطناً، وبعد إغلاق الطريق إلى المستوطنة أمام العرب كلياً زاد عددها إلى 207 مستوطناً[5]، ويمكن القول إن دوافع المستوطنين في نتساريم هي دوافع دينية إلا أنه ومع زيادة عددهم بانضمام المهاجرين اليهود روسيا إليهم في بداية التسعينات قد ألغى اعتبارها كيبوتس ديني، وأصبح أعضاؤها يعملون في حقول مختلفة في الوظائف الحكومية والتدريس والصناعة[6].

وقد حافظ مجلس المستوطنة على وجود وتطور أكبر وأقدم كنيس يهودي في مستوطنات القطاع[7]، وفي عام 1996 حصل المجلس الإقليمي (بيشاع) على مساعدة لكل مستوطن في نتساريم بلغت من 70-100 ألف شيكل كتشجيع للبقاء فيها بعد سلسلة عمليات المقاومة التي تعرضت لها المستوطنة عامي 1994-1995، وكذلك عقب عزل المستوطنة أثناء أحداث النفق[1].

وتضم المستوطنة العديد من المنشآت المختلفة حيث قامت إسرائيل بإنشاء تحصينات عسكرية كبيرة في المستوطنة حيث يوجد بها على الدوام كتيبة مدرعات يزيد عدد أفرادها عن 350جندياً ويشكلون عدة سرايا، منها سرية ميكانيكية تضم أكثر من عشرين آلية عسكرية (دبابات- ناقلات جنود- عربات مصفحة)، وسرية إطلاق صواريخ مضادة للأفراد والدروع والطائرات، إضافة إلى أنها تضم مطاراً عسكرياً للطائرات العمودية محاطاً بدفيئات زراعية[2].

وتضم المستوطنة العديد من المنشآت والمؤسسات الثقافية والاجتماعية، كالكنيس الديني والمدرسة الدينية، والملاعب الرياضية ورياض الأطفال، كما تضم المؤسسة الإقليمية للدراسات اليهودية، ومركزاً للتاريخ اليهودي، ومدرسة دينية يفصل فيها الذكور عن الإناث وهي الأكثر تديناً في مدارس

---

[4] هآرتس 1991/7/1 .

[5] Peace Now, settlement watch report No.9, op.cit.p3

ولا يختلف كثيراً العدد الذي نشره المجلس الإقليمي للمستوطنات (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة نتساريم، يناير 1996، ص3 (بالعبرية) .

[6] Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, p19.

[7] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة نتساريم رقم (2137)/ 96، ص4 .

[1] المرجع السابق، ص6، 9 .

[2] المرجع السابق ص3 .

المستوطنات، كما تضم منشآت اقتصادية كمصانع الألبان ومزارع تربية الحيوانات والطيور، وكذلك محطات تقوية شبكات الاتصال الخلوي التابعة للشركات الإسرائيلية[3].

ثالثاً/ المستوطنات المقامة على أراضي محافظة دير البلح(المنطقة الوسطى)[1]

أقامت إسرائيل على أرض محافظة دير البلح مستوطنة واحدة هي مستوطنة كفار داروم، وقد أقيمت قبل عام 1948[2]، وأعيد بناؤها بعد عام 1967، وجاءت إعادة بناؤها ضمن الدوافع الأيدلوجية بإعادة الأراضي التي يدعي اليهود امتلاكها لإعمارها من جديد، وتطورت هذه المستوطنة ضمن مخطط وثيقة غاليلي الاستيطانية، حيث تم زرع كفار داروم ضمن منطقة كثافة سكانية عالية (أربعة مخيمات لاجئين لا تبعد عن بعضها سوى مئات الأمتار) .

تبلغ مساحة محافظة دير البلح 55519دونماً، مكونة من مناطق: (دير البلح والنصيرات- المغازي- البريج- قرية الزوايدة)، وعلى الرغم من هذه الكثافة فقد كانت كفار داروم أول مستوطنة تقام في قطاع غزة بعد عام 1967 .

سميت كفار داروم Kfar Darom [3] بهذا الاسم نسبة إلى اسم المنطقة التي تتمتع بموروث تاريخي مليء بالأحداث السياسية والعسكرية بين الجيوش المقاومة من جهة جنوب فلسطين والتي كانت تعتبر منطقة (داروم) محطة مهمة للانطلاق، وقد مر فيها المسلمون، وبنى الصليبيون فيها قلعة، ودخلها نابليون أثناء حملته على عكا عام 1799، كما دخلها إبراهيم باشا أثناء اجتياحه بلاد الشام عام 1831 .

ومنذ الأيام الأولى لاحتلال قطاع غزة عام 1967، استولت إسرائيل على عدة قطع أراضي شرق دير البلح، وتبعتها بإصدار الأمر العسكري الخاص بالاستيلاء على أملاك اليهود قبل الاحتلال الإسرائيلي لإضفاء نوع من الشرعية وفق قوانين وتشريعات الاحتلال على وجود مدني إسرائيلي في هذه المنطقة فيما بعد.

---

[3]Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive op.cit,p32 .

[1] أنظر الخريطة رقم (1) والتي توضح موقع محافظة دير البلح بين محافظات القطاع

[2] أنظر الدراسة ص (28) .

[3] أنظر الخارطة رقم (5) والتي توضح موقع مستوطنة كفار داروم .

أقيم معسكر للجيش الإسرائيلي في تلك المنطقة وتطور الأمر فيما بعد بالإعلان عن تأسيس المستوطنة في 1970/12/3 [4]، وفي اليوم التالي أعلن يغئال آلون نائب رئيس وزراء إسرائيل
أن إسرائيل أنشأت بعد الحرب ثمان وعشرين مستوطنة وتعمل الآن على إنشاء مستوطنة مدنية في غزة هي كفار داروم[1]، وبالتالي أعلن اعتراف الحكومة بها، وعلى الفور سكنها مجموعة من الناحال حتى سنة 1975 عندما تم جلب مجموعة من المدنيين للسكن في المستوطنة، وقاموا بنشاط زراعي وأشرفت عليهم حركة هبوعيل همزراحي[2].

ومع حركة التطور التي شهدتها حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع عقب وصول حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل عام 1977 أصبحت المستوطنة تمثل محطة لليهود الذين ينوون الانتقال للسكن في مستوطنات القطاع (التي لا زالت غير جاهزة) الأخرى، وقد كانوا يقيمون في كفار داروم مدة عام أو عامين في انتظار استكمال بناء بيوتهم في المستوطنات الجديدة خاصة في مجمع غوش قطيف[3].

أما التطور المهم الذي شهدته المستوطنة عام 1990 فهو انتقال مجموعة من اليهود الأرثوذكس بقيادة الحاخام (شمعون بيران) للسكن فيها، ومنذ ذلك الحين قتل ثلاثة من هذه المجموعة على أيدي رجال المقاومة الفلسطينية كان الحاخام بيران واحداً منهم[4].

تبلغ المساحة المسيطر عليها لصالح المستوطنة ما يزيد عن 400 دونم، بدأت نواتها بالسيطرة على القسيمة 65 من القطعة رقم 127 من أراضي دير البلح والمسماة بأرض المعترض، والمسجلة في تسجيل أراضي غزة باسم الكيرن كيمت، ثم تطورت لتأخذ أجزاء وقسائم من نفس القطعة وصلت إلى 298 دونماً[5]، وهذا الضم تضمن أراضي ذات ملكية خاصة تعود للمواطنين:

- أبناء سليم محمد سلمان
- محمد أحمد رمضان الفليت

---

[4] بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص292، (بالعبرية).

[1] العارف، عارف: الدور الفلسطينية المهدمة، مصدر سابق، ص745 وقد نقلها عن الإذاعة الإسرائيلية .

[2] كناعنة، شريف، والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص23 .

[3] Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, p24.

[4] Ibid, p25 .

[5] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص13 .

- معزوزة حسن أحمد أبو سليم
- أبناء سعيد محمد أبو سليم
- محاسن عبد القادر أبو سليم
- دحدول حمدان ناعور

أما حالات التمدد والاستيلاء التي قام بها المستوطنون فكانت كالتالي :

- 1972 تمددت باتجاه الشرق ونقل سياجها مسافة خمسين متراً[1]، وذلك عقب مهاجمة المستوطنة من هذه الناحية عدة مرات .
- 1975 توسعت المستوطنة باتجاه الجنوب، تجاه أرض تملكها عائلة بخيت[2].
- 1976 توسعت المستوطنة من الجنوب تجاه أراضي عائلة أبو مصبح[3].
- 1989 تم توسيع المستوطنة باتجاه الشمال مساحة خمسة عشر دونماً عقب مقتل أحد المستوطنين من قبل مجموعات المقاومة الفلسطينية[4].
- 1992 عقب مقتل حاخام المستوطنة كان التوسع مهم حيث تم السيطرة على مساحة ثلاثين دونماً غرباً من أراضي عائلة أبي مصبح، ووضع عدة كرفانات في المكان والإعلان عن مستوطنة كفار داروم ب[5]، وبالتالي أصبح الشارع الرئيسي الوحيد الذي يربط جنوب وشمال القطاع يمر من وسط شطري المستوطنة.
- 1994 تم إنشاء جسر علوي يصل بين شطري المستوطنة وأقيم فوقه موقع مراقبة عسكرية[6].

إن التطور التاريخي لاستيلاء إسرائيل على الأراضي المحاذية لمستوطنة كفار داروم يوضح أنها استغلت حوادث المقاومة للتوسع بحجة الأمن، عبر العقاب الجماعي، وهذا برغم ضيق وقلة مساحة الأراضي في المنطقة، فالمخيمات لا تبعد عن المستوطنة سوى مئات الأمتار، وأن التوسع العمراني

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي : التمدد الاستيطاني في قطاع غزة، دراسة غير منشورة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، غزة – فلسطين 1997، ص4 .

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، تقرير صحفي، كانون ثاني 1996، ص3 .

[3] المرجع السابق، ص4 .

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي : التمدد الاستيطاني في قطاع غزة، مرجع سابق، ص5

[5] المركز الجغرافي الفلسطيني ، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32 .

[6] ويبلغ طول هذا الجسر حوالي أربعين متراً، وبعرض أربعة أمتار، ويعلو عشرة أمتار، ويمنع مرور أي عربي من تحته لوحده بل يتوجب وجود أكثر من شخص في أي سيارة حتى يسمح لها بالمرور من تحت هذا الجسر وذلك تجنباً للعمليات الاستشهادية والتي وقعت مرتين قريباً من هذا الجسر، زيارة ميدانية للباحث في المنطقة تموز/ 2001.

العربي قد وصل قريباً من حدود المستوطنة، وتبلغ المساحة العمرانية لمستوطنة كفار داروم خمسين دونماً تقريباً[7].

يحد المستوطنة من الغرب أراضي حي حكر الجامع السكني من مدينة دير البلح، ومن الشرق الأراضي الزراعية العائدة لعدة مواطنين من عائلات بخيت وأبو مصبح، ومن الجنوب وادي السقا، ويحدها من الشمال المدارس الابتدائية التابعة لوكالة الغوث.

والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة كفار داروم لبعض السنوات[1]:

	1984	1991	1994	1995	1996	1997*
عدد المستوطنين	30	20	164	207	190	93
عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة	10	13	21	50	54	60

يعمل المستوطنون في كفار داروم بمهنة الزراعة حيث يقومون بزراعة الخضراوات بعد حفر عدة آبار مياه في المستوطنة، وقد أنشئت عدة خزانات مياه لاستعمالها وقت الطوارئ، كما يوجد في المستوطنة عدة دفيئات زراعية[2].

ويوجد فيها مصنع لتغليف الخضار وكذلك مؤسسة "الأرض والتوراة" التي تقوم بإجراء الأبحاث على خصائص القانون اليهودي المتعلق بالزارعة، حيث تعتبر دوافع المستوطنين في كفار داروم دينية[3]،وقد بدأت هذه المستوطنة

---

[7] المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32 .

[1] الجدول من إعداد الباحث والمصادر:

-Peace Now, settlement Israel's in Gaza strip, report January 1997,p6.

- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة كفار داروم، غزة-فلسطين، نيسان 2001، ص2 (بالعبرية).
- إيفرات، إليشع : الاستيطان الإسرائيلي ، مرجع سابق، ص167 .
- أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص130 .

* ويلاحظ النقص الحاد في عدد السكان مع بداية عام 1997 بتأثير أحداث النفق التي قيدت حركة المستوطنين.

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة كفار داروم رقم (1241)/98، ص2 .

[3]Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive , op.cit, p31 .

كمستوطنة مجتمعية (يشوف كهيلاتي)[4]، ثم تحولت عام 1978 إلى كيبوتس يشرف عليه هبوعيل همزراحي .

ونظراً لدوافع المستوطنين الدينية المتطرفة فقد بنت إسرائيل منذ بداية إنشاء المستوطنة المؤسسات الدينية كالكنائس والمعاهد الدينية، وفي بداية التسعينات وعقب قدوم المجموعة من المتدينين إلى الاستيطان في المستوطنة، عكف المجلس الإقليمي على بناء (مركز المجتمع) الذي خطط له أن يستضيف معبداً يهودياً، ومكتبه يهودية ومركزاً لتعليم التوراة والتلمود ومركزاً لإعادة تأهيل الجنود المسرحين الذين يخدمون في حراسة المستوطنات ، وبعد أحداث النفق 1996 قدمت حكومة نتنياهو الدعم المالي اللازم لإكمال هذه المشاريع[1]، وبالتالي تعتبر كفار داروم مركز صدام دائم بين المواطنين العرب والمستوطنين، ومصدراً للقلاقل والاستفزازات حيث إن المستوطنين يتنقلون بحماية قوات الجيش، إلى المناطق الأخرى خاصة أن أغلبية احتياجاتهم اليومية يستثمرونها من مستوطنات غوش قطيف.
هذا و يوجد في المستوطنة ست نقاط مراقبة عسكرية، وكذلك كتيبة مشاة مجهزة بعدة دبابات وعربات مجنزرة وآليات مختلفة، وقد خرجت من المستوطنة عدة مرات للتصدي للمواطنين العرب على مفرق الشهداء الواقع بين كفار داروم ونتساريم[2].

---

[4] يشوف كهيلاتي (مستعمرة مجتمعية)، وهي تجمع استيطاني غير زراعي تقيمه المنظمة الصهيونية العالمية وتعهد بها إلى نواة (غرعين) فتنشئ أنظمتها الخاصة، ويجب على أي مستوطن أو عضو جديد أن يحظى بموافقة الأعضاء القدماء، وغالباً ما يعمل مستوطنو هذا التجمع خارج المستوطنة، وينتمي هذا النوع عادة إلى الذراع الاستيطاني لحركة غوش أيمونيم (آمناه) أنظر:

تلمي، إفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص14 .

[1] Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive ,op.cit, p31.

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة كفار داروم، مرجع سابق، ص6 .

رابعاً/ المستوطنات المقامة على أرض محافظة خانيونس[1]

أقامت إسرائيل على أرض محافظة خانيونس سبع مستوطنات هي من الشمال إلى الجنوب :
نيتسر حزاني
قطيف
غان تال
نفي دكاليم
غديد
غان أور
بدولح

كما أقامت بعض النقاط الاستيطانية المتناثرة في مناطق مختلفة، غير أنه لم تكتمل مراحل إنشائها لظروف وأسباب مختلفة وهذه النقاط:
(ميراف- يغول- كفار يام- ياكال- تل قطيف)

وتشكل هذه المستوطنات وامتدادها شريطاً استيطانياً متواصل جغرافياً لا يفصل بين مستوطناته أي منطقة سكن عربية، ويسمى هذا الشريط (غوش قطيف)، ويمتد من جنوب دير البلح حتى شمال مدينة رفح بطول خمسة عشر كيلو متر تقريباً، أي أكثر من ثلث طول ساحل قطاع غزة، وقد تم البدء بمستوطنة قطيف ثم تبعه إنشاء بقية المستوطنات وغالبيتها بعد عام 1979، أي بعد بدء عملية السلام بين مصر وإسرائيل، ولقد تم إنشاء هذا التكتل الاستيطاني لتحقيق أغراض (سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية)، ويحيط به سياج أمني يقطعه مواقع للجيش تعلوها أبراج حراسة على محيط الشريط، فيما يمكن للمستوطنين الخروج إليه من الجهة الشرقية وذلك عبر طريقين رئيسيين[2]:

1. طريق معبر صوفا-غوش قطيف بطول 8,5كم، وهو مكون من جزأين رئيسيين الأول صوفا طريق رفح وخانيونس الشرقي، والثاني طريق رفح وخانيونس الشرقي مع موراج إلى غوش قطيف .
2. طريق كيسوفيم-غوش قطيف بطول 3,5كم، وهو جزآن: الأول كيسوفيم وطريق صلاح الدين رقم 4، ومن ثم إلى كفار داروم وإلى الشمال غوش قطيف عند مستوطنة نيتسر حزاني .

ويحيط بمجمع المستوطنات من الغرب طريق بطول عشرين كيلو متراً يصل بين مستوطنة نيتسر حزاني في الشمال ومستوطنة عتسمونة شمال

---

[1] أنظر موقع محافظة خانيونس بين محافظات قطاع غزة على الخريطة رقم (1) .

[2] الخارطة رقم (2) توضح الطريقين .

رفح[1]، ومنعت السلطات المواطنين العرب المرور في هذا الطريق، وإنما شق طريق يبعد سبعين متراً وموازياً له لاستعمال العرب، وهو في الأصل تم شقه في فترة الإدارة المصرية .

وغرب هذين الشارعين شريط بنفس طول المستوطنات وبعرض كيلو متر تقريباً يسمى (منطقة المواصي):

ويمثل هذا الشريط عائقاً وفاصلاً بين المستوطنات وشاطئ البحر، وبالتالي مثل مرحلة مهمة في الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين على عنصر الأرض، حيث يشكل صدامات دائمة بين الطرفين، ولم تستطع السلطات العسكرية الوصول إلى الشاطئ إلا بطريق واحد منعت العرب من سلوكه، وهو يصل بين مستوطنة قطيف والفندق الإسرائيلي المقام على الشاطئ وعلى طول خمسمائة متر تقريباً، يخترق أراضي مملوكة لآل الأغا وآل الأسطل، إضافة إلى عدة طرق ترابية مشتركة شقها الفلسطينيون ويستعملها المستوطنون بحماية الجيش[2].

ومنذ نشأة حركة الاستيطان وتطورها في غوش قطيف فإن الفلسطينيين كانوا يصلون إلى منطقة المواصي عبر سبعة معابر هي[3]:

(طريق دير البلح المواصي الشاطئ، معبر شمال دير البلح المواصي، طريق القرارة المواصي، مدخل أبو عويلي على السطر الغربي من خانيونس إلى المواصي، مدخل التفاح المار بالمنطقة الصناعية لمستوطنة نفي دكاليم، مدخل تل السلطان المواصي، مدخل رفح المواصي المار بمستوطنة عتسمونة) .

وبعد حوادث التفجير التي حصلت في ايار 1996 تم إحكام الإغلاق لمناطق المواصي، وأن عبور العرب لهذه المنطقة يجب أن يكون فقط من ثلاثة معابر استيطانية هي:

---

[1] يبلغ عرض هذا الطريق أربعين متراً تقريباً ويبلغ طوله أكثر من عشرين كم ، وتم شقه عام 1982 وأسفر عن مصادرة الكثير من الأراضي وهدم أكثر من ثلاثين منزلاً عربياً وجزء من مخيم دير البلح، أنظر : نصار، إبراهيم : المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص3 .

[2] وهذه الطرق الفرعية هي :

- طريق محفوظة الشاطئ مقابل قطيف.
- طريق نعيم الأغا مقابل غان تال.
- طريق حاجز التفاح مقابل نفي دكاليم، دراسة ميدانية للباحث، حزيران 2001 .

[3] دراسة ميدانية للباحث قابل المزارعين في المنطقة .

(دير البلح- التفاح- رفح) وبإجراءات قاسية[1] .

لذلك شكلت منطقة المواصي الموازية لشريط المستوطنات محطة خلاف في المفاوضات الأمنية الإسرائيلية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن اتفاق القاهرة بين الطرفين قد نص صراحة على حرية السلطة الوطنية الفلسطينية في تشغيل منطقة المواصي لأغراض عديدة، إلا أنه لم يتم ذلك وبقيت المنطقة مصنفة (C) تديرها إسرائيل في جميع النواحي المدنية والأمنية بشكل كامل[2].

تبلغ مساحة محافظة خانيونس 111,660دونماً، تم اعتبار 6655 دونما تحت السيطرة الإسرائيلية[3]، وعلى هذه المساحة أقيمت المواقع الاستيطانية التالية:

1. مستوطنة نيتسر حزاني Netzar Hazzany [4]

سميت بهذا الاسم نسبة إلى وزير الزراعة الإسرائيلي السابق ميخائيل حزاني الذي كان له دور في إنشاء هذه المستوطنة، وسكن فيها أثناء إشغاله منصب وزير في الحكومة الإسرائيلية، وتعتبر نيتسر حزاني الاستيطان الأول في مجموع مستوطنات غوش قطيف، وكانت بداياتها ذلك الموقع العسكري الواقع غرب قرية القرارة الفلسطينية، والمقام على جزء من القطعة التاسعة والثمانين والمقابلة لمواصي القرارة، و الذي أقامته إسرائيل عام 1968، وتطور ذلك الموقع وتوسع على أيدي مجموعات الناحال الذين استوطنوا الموقع في أيار 1973[5]، وقاموا باستصلاح عشرات الدونمات وحفر آبار مياه في إطار تجهيز المكان للاستيطان والسكن الدائم .

في 1975/12/14 أعلنت حركة هبوعيل همزراحي عن ذلك الموقع كنقطة استيطانية وأنها موشاف تابع للحركة، وقامت بإدخال المواد اللازمة للزراعة خاصة الآليات إلى تلك المنطقة، وقام أعضاؤها بتسييج قطعة من الأرض[6].

---

(1) مركز غزة للحقوق والقانون:تقرير حول المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة،غزة–فلسطين 199/8/10،ص4 .

(2) منظمة التحرير الفلسطينية (السلطة الفلسطينية) : اتفاقيات قطاع غزة ومنطقة أريحا، مصدر سابق، ص75 .

(3) المرجع السابق ص12 .

(4) أنظر موقع مستوطنة نيتسر حزاني على الخارطة رقم (6) .

(5) -Foundation for Middle East Peace, settlement Database settlements in the Gaza strip, P4.

- أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص132 .

(6) بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص294، (بالعبرية).

من هنا استوطنت عدة عائلات في نيتسر حزاني في نهاية عام 1976، وقد اعترفت الحكومة بهذه المستوطنة واعتبرها مستوطنة دائمة في 1977/2/10[1].

تقع مستوطنة نيتسر حزاني عل القسيمة الثالثة من القطعة رقم 89، وأجزاء من القطعتين 87،90 من المنطقة المعروفة بتل الرمل رقم 1،والتي بدأت نواتها الاستيطانية الأولى بمساحة 150 دونماً عام 1979[2]، واستمرت المستوطنة بالتوسع حيث تم إضافة 300 دونما من الأراضي الحكومية في 1979/12[3]، وفي عام 1984 أصبحت مساحة الأرض التي تسيطر عليها المستوطنة وما حولها من مواقع للجيش مقدرة بـ ألفي دونم تقريباً[4]، وتم مصادرة 200 دونم من هذه المساحة لصالح المستوطنة عام 1990، وكذلك مصادرة 150 دونماً أخرى منها، وذلك بعد تغيير مواقع الجيش الإسرائيلي وتعزيز المناطق الصفراء حول المستوطنة عقب انسحاب إسرائيل من المدن الفلسطينية في نيسان 1994[5]، وكان الغرض هو التوسع شمالاً باتجاه دير البلح وذلك لأسباب عديدة أبرزها :

- توسيع مساحة الحدود الشمالية لمجمع المستوطنات (غوش قطيف)
- الاقتراب أكثر من مستوطنة كفار داروم المنعزلة والتي تبعد عن مجمع المستوطنات مسافة لا تقل عن 6كم .
- إقامة موقع عسكري متقدم بالنسبة لمدينة دير البلح ومخيم النصيرات، وذلك لتحقيق ولتسهيل مهمة السيطرة على هذه المدن في حالة الحرب .
- عمل حزام من الأرض يحمي المركز العمراني للمستوطنة والذي كان قبل هذا التوسع قريباً من حدود المستوطنة .

---

[1] يعتبر المستوطنون هذا التاريخ بمثابة يوماً وطنياً حيث كان اعتراف الحكومة بأول استيطان في غوش قطيف ، و" الذي جاء على خلفية العودة إلى غزة المقدسة أرض الآباء والأجداد " أنظر :

المجلس الإقليمي للمستوطنات في غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لموشاف نيتسر حزاني شباط 1996، ص 4 ،(بالعبرية).

[2] كروان، إبراهيم: المستوطنات الإسرائيلية منذ 1967 ، مرجع سابق، ص119 .

[3] قامت لجنة مقر الأمم المتحدة بزيارة الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1980 وذلك بتكليف من مجلس الأمن عقب قرار الأخير 446 لسنة 1979، وقامت بمعاينة المستوطنات القائمة حتى ذلك الحين، والتوسعات التي قامت بها هذه المستوطنات أنظر:لجنة الأمن المنشأة بموجب القرار رقم446(1979)، وثيقة رقم 14268، 1980/11/25، ص3 .

[4] كناعنة، شريف، والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 33 .

[5] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام : المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص12 .

وبعد ذلك قام الجيش بالتوسع بعدة اتجاهات وذلك بنقل مواقعه وبالتالي توسيع مساحة المستوطنة، حيث إن أغلبية التوسعات بدأت بهذا الأسلوب، وكان أخرها في 1996/1/16، عندما قام الجيش بتقديم موقعه الشرقي بمساحة 35 دونماً من جهة أراضي عائلة العبادلة[1]، وفي 1996/8/15 تم مصادرة 120 دونماً من جهة الغرب[2]، بغرض الاقتراب من مواصي القرارة، وتجاوز الشارع الساحلي للمستوطنات، وفي كانون ثاني 1997 كانت المساحة المستخدم لصالح المستوطنة قد بلغت 2050 دونماً تقريباً[3]، منها 816 دونماً مساحة عمرانية[4].

يحد مستوطنة نيتسر حزاني من الغرب المواصي المقابلة لقرية القرارة الفلسطينية التي تحد المستوطنة من الجهة الشرقية مباشرة، ويحدها من الشمال الموقع العسكري الكبير للجيش الإسرائيلي المشرف على حماية الحدود الشمالية لغوش قطيف والذي تليه أراضي عائلات أبو خماش وأبو ناهية والممتدة إلى حدود محافظة دير البلح، ويحد المستوطنة من الجنوب مستوطنة قطيف .

أما عن سكانها فإنهم ينحدرون من أصول أشكنازية[5]، وذلك من تسع عشرة دولة في أربع قارات[6]، ومنذ عام 1975 وحتى فترة الدراسة تعتبر المستوطنة موشافاً دينياً تابع لحركة هبوعيل همزراحي أي أنها مستوطنة متدينة، كما يلاحظ أن كثافة عائلاتها عالية جداً رغم أنها من أصول أشكنازية حيث تم إسكان العائلات فيها عام 1977 دفعة واحدة فكانت خمسين عائلة تضم 174 طفلاً أي بمعدل أربعة أطفال للعائلة الواحدة[7].

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة نيتسر حزاني، رقم (3147)/98 ، ص5 .

[2] المرجع السابق، ص7 .

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة: ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص19 .

[4] وهذا الرقم مضافاً إليه مساحة الدفيئات الزراعية التي تكثر في هذه المستوطنة والتي تأخذ حيز المئات من الدونمات منها، خاصة الجهة الغربية والشمالية من المستوطنة أنظر :

المركز الجغرافي الفلسطيني :مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32 .

[5] الأشكنازية: هو مصطلح يطلق في المجتمع الإسرائيلي على اليهود المنحدرين من أصول غربية، وتقف هذه الطائفة على رأس سلم الطبقات الاجتماعية في إسرائيل، ويميل المتدينون منهم إلى تأييد حزب أغودات إسرائيل الذي أصيب بنكسة بعد صعود وزيادة شعبية حزب شاس الذي يؤيده اليهود من أصول شرقية.

[6] طيت، بات : نيتسر حزاني- مستوطنة عمالية (دراسات إسرائيلية)، مركز القدس للأبحاث، منشورات الوكالة الفلسطينية، القدس- فلسطين 1987. ص32 .

[7] المرجع السابق، ص33 .

ثم تم التخطيط بعد ذلك لإسكان مائة عائلة في مستوطنة نيتسر حزاني، ولذا تزايد عدد الوحدات السكنية حيث وصل عددها عام 1996 إلى 100 وحدة سكنية[8].

والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة نيتسر حزاني لبعض السنوات[1]:

	1984	1987	1991	1994	1995	1997
عدد المستوطنين	250	235	300	402	404	300
عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة	52	70	70	78	86	100

يعمل غالبية المستوطنين في نيتسر حزاني بالزراعة، وعدد قليل في الوظائف الحكومية، فمساحة المستوطنة واسعة جداً مقارنة مع المستوطنات الأخرى، وبها عدة آبار مياه، وما يزيد عن 500 دفيئة زراعية[2]، بمعنى أن كل عائلة تمتلك ما لا يقل عن عشرة دونمات (دفيئات زراعية)، كذلك فإن الحكومة الإسرائيلية أقامت عدة مصانع لتصنيع المنتجات الزراعية للمستوطنة، فأقامت مصانع تغليف الخضار، واستثمرت الشركات الإسرائيلية المتخصصة في ذلك مشاريع عدة في هذه المستوطنة كشركة (كارميل)، إضافة إلى مصانع أخرى يعمل بها العرب كمصانع الخياطة والكراسي ولوازم الدفيئات .

أما المنشآت الأمنية في المستوطنة، فمنذ إنشاء هذه المستوطنة تقوم إسرائيل بتطوير حمايتها الأمنية، لأنها تمثل خط الدفاع الأول عن غوش قطيف من الشمال، لذا فقد أقامت البوابات المتخصصة بدخول الجيش فقط، وأخرى لدخول المستوطنين، وثالثة لدخول العمال العرب والتي يشرف

---

[8] إيفرات، إليشع: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 12 .

[1] الجدول من إعداد الباحث والمصادر :

-Peace Now, settlement Israel's in Gaza Strip, report January, 1997.p17
.

- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لموشاف نيتسر حزاني، مرجع سابق، ص6 .

- Foundation for Middle East Peace: Settlement, op.cit.P7 .

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة نيتسر حزاني، مرجع سابق، ص9 .

الجيش على جميعها [3]، وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية من عدة مناطق فلسطينية في نيسان 1994، قامت إسرائيل بإنشاء سجن داخل هذه المستوطنة تستخدمه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للاعتقالات والتحقيق مع المواطنين الفلسطينيين[4].

2. مستوطنة قطيف Kateef[1]

سميت في البداية كاديش، وبعد ذلك تحول إلى قطيف نسبة إلى تل القطيفة القريب من موقع المستوطنة والذي تم ضم غالبية مساحته لهذه المستوطنة لاحقاً، ولما لهذا الموقع من أهمية، فقد مثل تاريخياً موقعاً عسكرياً لأغلب القوات العسكرية التي رابطت في جنوب القطاع، وكذلك الحال للجيش الإسرائيلي .

وفي 1973/5/29 قدمت مجموعات من الناحال للموقع واستقرت به، وبعد عدة أشهر شاركهم في ذلك بعض أفراد من اليهود المتزمتين القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية[2]، لقد كان لنجاح مجندي الناحال في تحويل نقطة كفار داروم المحاطة بكثافة سكانية عربية عالية إلى مستوطنة مدنية عام 1972، وكذلك نجاحهم في إنشاء بنية تحتية كبيرة تكفي لاستيطان المئات في نتساريم خلال العام نفسه أثر كبير في سكن عدة نقاط عسكرية في العام الذي تلاه، وكان على رأسها معسكر الجيش في تلة قطيف، ثم تم إسكان مستوطنين مهاجرين جدد من الولايات المتحدة في هذه النقطة الاستيطانية كما سبق وأن أشرنا[3]، ومع بداية عام 1976 أعلن مدير دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية أنه " سيتم خلال العامين 1976- 1977 إقامة ست مستوطنات جديدة في سيناء وقطاع غزة وستكون كاديش (قطيف) واحدة منها وأنها ستكون بمثابة تجمع سكاني للمتدينين اليهود قرب خانيونس، وستتشكل من عدد من النوى الاستيطانية القابلة للتطور لتكون مستوطنات أخرى " [4]، وفي السنة التي تلتها تم اعتبار كاديش مستوطنة دائمة وتسميتها

---

[3] زيارة للباحث لمحيط المستوطنة حزيران 2001 .

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام: المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص12 .

[1] أنظر موقع مستوطنة قطيف على الخارطة رقم (6) .

[2] بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص296، (بالعبرية).

[3] طيت، بات: دراسات إسرائيلية ضمن دراسة من داخل المستوطنات ، مرجع سابق، ص13 .

[4] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان 1977، ص80 .

(قطيـف)[5]، وتـم تقـديم الـدعم الحكـومي لهـا بحسـب تطورهـا الإداري والتنظيمي.

وتعتبر مستوطنة قطيف إحدى المستوطنات التي تشكل منها المجلس الإقليمي لمستوطنات قطاع غزة في أيار 1979، واستمر اسمها يشير إلى أكبر تجمع استيطاني في القطاع باسم (غوش قطيف)، وأن العديد من المستوطنات التي أنشأت حولها كانت تبدأ باسم قطيف أ أو ب أو ج ثم تأخذ اسماً مستقلاً بعد فترةٍ ما.

بعد عام 1990 حرص المجلس الإقليمي للمستوطنات (ييشاع) بالتعاون مع الوكالة اليهودية لجذب أفواج المتطوعين الأجانب المؤيدين للنشاط الصهيوني في فلسطين للعمل في هذه المستوطنة بالذات مقابل الغذاء والاستحمام والتنزه على شاطئ البحر[1].

بدأت مستوطنة قطيف بسيطرة الجيش الإسرائيلي عام 1968 على القسيمة الثانية من القطعة 86 من رمال السميري والتي هي جزء من منطقة تل الرمل رقم –1-[2]، وبمجرد الإعلان عن قطيف مستوطنة دائمة قام المستوطنون بتسييج 400 دونم ومصادرتها لصالح المستوطنة[3]، وخلال ثلاث سنوات تم إضافة 900 دونما تقريباً للمستوطنة تحت شعار (قطيف أ، قطيف ب)[4]، وفي 1981/4/12 قام المستوطنون بطرد المواطنين العرب الذين أصروا على زراعة أراضيهم التي صودرت لصالح المستوطنين، حيث وضع المستوطنون سياجاً على أكثر من 100 دونم منها[5].

استطاع المستوطنون عام 1984 وبدعم من حكومة الوحدة الوطنية زراعة ما يزيد عن ألف دونم من الأراضي المغتصبة لصالح المستوطنة[6]، ثم توقف توسع المستوطنة لعدة سنوات بعد ذلك انسجاماً مع برنامج الحكومة الائتلافية الذي ركز على الاستيطان في عدة مناطق ولأغراض معينة حتى تشرين ثاني 1992 وعقب فوز حزب العمال في انتخابات الكنيست آنذاك أعلن رئيس الإدارة المدنية أن عمليات تخصيص الأراضي للمستوطنين

---

[5] – عايد خالد: الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق، ص253 .

– أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص131 .

[1] مركز غزة للحقوق والقانون، التقرير السنوي الثاني، كانون ثاني 1996، غزة- فلسطين ص17 .

[2] هذه القسيمة هي نواة المستوطنة وهي مركزها العمراني .

[3] قهوجي، حبيب: استراتيجية الاستيطان، مرجع سابق، ص116 .

[4] لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 446 (1979)، الوثيقة 14268، مصدر سابق، ص 4 .

[5] صحيفة الفجر 1981/4/13 .

[6] كناعنة، شريف، والمدني ، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص26 .

اليهود سوف تستأنف[7]، وعقب تغيير الجيش الإسرائيلي لمواقعه عام 1994 بعد اتفاقية أوسلو قامت إسرائيل بمصادرة قطعة من الأرض بحجة شق شارع يؤدي للمستوطنة، وتعود ملكيتها للمواطن محمد عودة الأسطل[8]، رغم أن هذا الشارع لا يمثل أي مصلحة أو فائدة للمواطنين في المنطقة، بل هو طريق داخل السياج أي لغرض حراسة المستوطنة.

أثناء المصادمات التي حصلت احتجاجاً على أحداث النفق عام 1996 مع قوات الاحتلال واستغل المستوطنون الظروف وقامت جرافاتهم بحماية قوات الجيش التي قامت بتوسيع المستوطنة في أرض مساحتها 60-70 دونماً حيث أبلغوا أصحابها الشرعيين من الفلسطينيين أنها أراضي دولة وهي من الجهة الشمالية الغربية للمستوطنة أي باتجاه المواصي، وبذلك أصبح هناك تواصل جغرافي مع مستوطنة نيتسر حزاني، وصارت مساحة المستوطنة وما يسيطر عليه المستوطنون 2050دونماً وهي كالتالي[1]:

- القسيمتان الأولى والثالثة من القطعة رقم 89 وهي تل الرمل رقم –1-.
- القسيمان الرابعة و الخامسة من نفس القطعة مملوكة لأبناء مصطفى الاسطل.
- القسيمة السادسة من نفس القطعة وتعود ملكيتها لفهيمة العبادلة وأبناء سعيد محمد عبد الكريم .
- جزء من القسيمة الخامسة من القطعة 2356 والمسماة بخربة إفضيلة.

ومع نهاية عام 1996 كانت المساحة العمرانية في المستوطنة 400دونم تقريباً[2]، أما عن حدودها فيحدها من الغرب المواصي والشارع الغربي للمستوطنات، ومن الشرق أراضي عائلة الأسطل وحي الأمل السكني، ومن الشمال مستوطنة نيتسر حزاني، ومن الجنوب مستوطنة جاني تال، ويعيش المستوطنون داخل هذه المستوطنة على نظام الكيبوتس الديني الذي يتبع حركة هبوعيل همزراحي، وتعود أصولهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهم من المتدينين[3]، والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة قطيف لبعض السنوات[4]:

---

[7] نصار، إبراهيم: المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص16 .

[8] صحيفة هآرتس 1994/10/16 .

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات ، مصدر سابق، ص13 .

[2] المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32.

[3] بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص296، (بالعبرية).

[4] الجدول من إعداد الباحث والمصادر :

- Peace Now, settlement Israel's in Gaza strip, op.cit.P7 .

	1984	1986	1990	1991	1994	1995	1995
عدد المستوطنين	67	41	38	100	166	193	250
عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة	60	60	60	60	64	68	51

*

هذا ويتلقى مستوطنو قطيف دعماً حكومياً، يصل إلى 60 ٪ من قيمة أي مشروع استثماري[1]، ولم يكن هناك خلاف بين الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في التعامل مع هذه المستوطنة من حيث الدعم المالي لها، والحرص على أسباب تطويرها، وكذلك حرصت الحكومة على بذل جهود كبيرة في جميع المجالات للحفاظ على بقاء المستوطنين فيها، فكل مستوطن في قطيف يمتلك التصرف بصورة إجمالية بحوالي عشرة دونمات، لذلك تم استغلال الجزء الواسع من الأرض والمقابل لحي الأمل السكني في بناء مزارع الدواجن والبقر وتربية الخيول فيما تم استغلال حزام حول المستوطنة من الجهة الشرقية[2]، كما أقامت الشركات الحكومية مشاريع تشجيعية لخلق فرص عمل للمستوطنين كشركة ميكوروت التي أقامت مشروع تكرير مياه ومن ثم بيعها للمناطق الفلسطينية المجاورة، وكذلك مشروع الصرف الصحي لمجمع المستوطنات.

دأبت الوكالة اليهودية منذ إنشاء المستوطنة على عمل مخططات لانفتاحها على الدول الغربية واستقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في قطيف، خاصة في مجال السياحة لاستغلال شواطئ القطاع الملائمة لذلك.

ويعتبر فندق "غوش قطيف" والمنتجع السياحي "شاطئ البالم" عضوين في سلسلة فندق "ديز إن Days Inn"[3] ، وقد تم بناؤه وتعميم نظامه ليلائم اليهود

- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة، النشرة التعريفية لمستوطنة قطيف، كانون ثاني 1996، ص3 .
- كناعنة، شريف، والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص23 .

* اختلفت المصادر الإسرائيلية اختلافاً كبيراً في إحصائياتها عن عدد السكان وعدد الوحدات السكنية فيها ويتضح مبالغة المجلس الإقليمي في الزيادة في عدد السكان المستوطنين بينما يحاولون نشر بيانات تقلل من عدد الوحدات السكنية وذلك من أجل الحصول على تراخيص لبناء وحدات جديدة في المستوطنة، وهذا الجدول هو إحصائية المجلس الإقليمي (يشاع) .

[1] مركز غزة للحقوق والقانون، المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص10 .

[2] زيارة ميدانية للباحث لمعاينة الجهة الشرقية من المستوطنة (أرض الأسطل وحي الأمل)، 2001/7/5 .

[3] هي شركة أمريكية وتمتلكها مجموعة (HFS.In) وتمتلك العديد من المشاريع السياحية الضخمة في العالم، وصاحب هذه المجموعة هو مواطن إسرائيلي أنظر:

Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P41.

المتدينين المحافظين[4]، ويؤكد العمال العرب أن هذا الفندق قد أغلق لأسباب أمنية خلال الانتفاضة الفلسطينية عام 1988، وأعيد فتحه في صيف العام1994، حيث ينشر المجلس الإقليمي (بيشاع) في نشراته التعريفية لمستوطنات في القطاع إغراءات لجذب الزوار لهذا الفندق، كما بنت إسرائيل في قطيف جامعة ومدرسة دينية لتشجيع بقاء المستوطنين بها .

أما عن نظامها الأمني فإنه يختلف عن بقية مستوطنات القطاع، إذ ليس لها سلك مكهرب على محيطها مثلاً، بينما تكثر النقاط العسكرية خاصة مقابل منطقة (أبوعويلي) التي تشرف بعلوها على مساحة واسعة من حدود المستوطنة مع المناطق العربية، وكذلك للحفاظ على حدود المنطقة مع مستوطنة جاني تال .

كما يلاحظ وجود البوابة الشرقية للمستوطنة وهي الخاصة بالمركبات الأمنية غير العسكرية كسيارات وحدات المستعمرين وضباط الشاباك[1].

وتعتبر مستوطنة قطيف مقراً رئيسياً لنشاطات الشاباك في قطاع غزة، حيث تتم بها اللقاءات بين العملاء والمخابرات الإسرائيلية في مقرهم بالمستوطنة[2].

كما يتم إيصال الدعم العسكري لهذه المستوطنة لمهاجمة المدن الفلسطينية في أي وقت عن طريق معبر كيسوفيم، حيث يشاهد بين الفينة والأخرى دخول القاطرات التي تحمل المركبات والآليات العسكرية والمتجهة لغوش قطيف .

3. مستوطنة جان تال Gan Tall[3]

تعني جنة التل وإشارة إلى تلة القطيفة الكبيرة، والتي يحتل موقع المستوطنة جزءاً منها .

تعود فكرة إنشاء هذه المستوطنة إلى قرار الوكالة اليهودية سنة 1976 القاضي بإنشاء عدة نوى استيطانية لليهود المتدينين في منطقة خانيونس والتي بدأت بقطيف.

وفي العام الذي تلاه، قام عدد من نشطاء حركة هبوعيل همزراحي بإقامة نقطة استيطانية في منطقة الأحراش المجاورة لمستوطنة قطيف، ووضعوا عدداً من الكرفانات[4]، غير أنهم لم يفلحوا بالبقاء فيها، حيث تركوها بعد عدة أشهر لمجموعة من الناحال الذين يستخدمون إمكانات الجيش، فقاموا بتجريف

---

[4]Ibid, P96 .

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة قطيف رقم(4323) / 97، ص6 .

[2] المرجع السابق، ص7 .

[3] أنظر موقع مستوطنة غان تال على الخارطة رقم (6) .

[4] بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص295، (بالعبرية).

عشرات الدونمات وتسويتها وتسييجها ومد خط أنبوب مياه من المستوطنة المجاورة، ثم دشنوا بتاريخ 1978/11/16 هذه المستوطنة بمشاركة وزير الداخلية يوسف بورغ (رئيس حزب الوطنيين المتدينين همفدال وهو ثاني حزب في الحكومة بعد الليكود آنذاك)[5].

كانت مستوطنة غان تال واحدة من المستوطنات التي تشكل منها المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة في 1979/5/9، الذي نجح بنفوذه في الحكومة والكنيست من الحصول على اعتراف الحكومة بالمستوطنة وبالتالي أقرتها اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان بتاريخ 1979/8/12، وتحولت إلى موشاف يتبع حركة هبوعيل همزراحي[6].

أقيمت مستوطنة جان تال على جزء من القسيمة الثالثة من القطعة الكبيرة رقم 79 والمسماة بسوافي الرمل الثانية شمال غرب خانيونس، وبدأت نواتها بتسييج 700دونم وتسويتها لصالح المستوطنة[1]، وفي عام 1981 تم مصادرة ما يزيد عن 150 دونماً من الجهة الجنوبية للمستوطنة[2].

في عام 1984 وبدعم من حكومة الليكود استطاع المستوطنون التوسع باتجاه الغرب والوصول إلى المواصي وأصبحت مساحة الأرض المزروعة فيها وغير العمرانية قد وصلت إلى 850 دونماً تقريباً[3].

تطورت مصادرة الأراضي لهذه المستوطنة خاصة بعد قيام الإدارة المدنية الإسرائيلية عام 1986 بزيادة عمليات مسح الأراضي في المنطقة الشرقية لكل المواصي وتخصص المزيد من الأرض لكافة المستوطنات، فتم إعطاء المزيد لهذه المستوطنة حتى وصلت مساحتها وما بجانبها من نقاط عسكرية لحمايتها ما يقرب من 2520 دونما[4]، منها 750 دونماً مساحة عمرانية[5] .

---

[5] صحيفة هآرتس 1978/11/17 .

[6] أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص126 .

[1] وتبلغ مساحة هذه القسيمة 2473 دونماً، تم مصادرتها جميعاً لصالح المستوطنة وهي مسجلة باسم الحاكم العام لقطاع غزة منذ عهد الإدارة المصرية، وتستفيد منها عائلات العبادلة والأسطل أنظر :

السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات ، مصدر سابق، ص16 .

[2] صحيفة الفجر، 1981/6/17 .

[3] كناعنة، شريف، والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص37 .

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص16 .

[5] المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32 .

يحد مستوطنة غان تال من الشمال مستوطنة قطيف ومن الجنوب مستوطنة نفي دكاليم وجزء من مخيم خانيونس، بينما يحدها من الغرب قطع المواصي (94- 95- 96)، ومن الشرق أراضي أبو هولي والجزء الجنوبي الغربي من حي الأمل السكني.

ومن الملاحظ أن شريط المستوطنات كلما امتد من دير البلح واقترب من خانيونس يقترب أكثر من الأحياء السكنية لمدينة خانيونس، فمستوطنة جان تال قريبة من الأحياء العربية مسافة مئات الأمتار .

يعود أصل سكان هذه المستوطنة إلى أصول شرقية، وهم من مناصري الأحزاب المتطرفة في إسرائيل، حيث سكن فيها رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (تسفي مندل)، وبها الضباط المتورطون في حوادث الاعتداء على المواطنين العرب وعلى رأسهم المستوطن (الين ليعزل) الذي قتل الطفل محمد المدهون[1]، وقد تم جلب المستوطنين في جان تال من الموشافات والكيبوتسات الواقعة داخل الخط الأخضر حول قطاع غزة، ومعدل أعمار المستوطنين في المستوطنة 35 عاماً[1]، ويقترب عدد سكان المستوطنة إلى ما كان مخططاً له وهو استيعاب 100 عائلة، والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة غان تال لبعض السنوات[2]:

	1979	1984	1991	1994	1995
عدد المستوطنين	180	170	300	411	394
عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة	50	57	80	96	92

هذا وتعتبر مستوطنة غان تال من المستوطنات التي بذلت لها المؤسسات التي ترعى الاستيطان جهوداً كبيرة لرفع مستواها الاقتصادي، حيث أقامت

---

[6] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة جان تال رقم (2743)/97، ص 3 .

[1] طيت، بات: دراسة إسرائيلية ضمن (من داخل المستوطنات)، مرجع سابق، ص31 .

[2] الجدول من إعداد الباحث والمصادر:

- Peace Now : Settlement Israel's in Gaza strip, op.cit.P9 .
- Foundation Center for Human Rights L: A comprehensive, op.cit, P39 .
- كناعنة، شريف، والمدني، رشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص16 .

فيها مركزاً استجمامياً لزوار المستوطنة[3]، ويعمل غالبية المستوطنين بمساعدة العمال العرب والأجانب الذين يتم استقدام أعداد كبيرة منهم في الأوقات التي تسيء فيها الظروف الأمنية في قطاع غزة .

يشرف على مستوطنة غان تال عدد من أبراج المراقبة، وكذلك موقع عسكري كبير تم ربطه بوسط المركز العمران للمستوطنة عن طريق نفق طويل قام الجيش ببنائه عقب أحداث النفق وتتابعاتها في قطاع غزة عام 1996، وباعتبار أن المستوطنة تقع وسط الشريط الاستيطاني (غوش قطيف) فقد أقام الجيش داخل المستوطنة مطاراً عسكرياً بطول ألف متر وبالتالي تستطيع الطائرات المقابلة النزول فيه إضافة إلى الطائرات العمودية التي يوجد عدد 2 منها بشكل دائم في المستوطنة[4].

4. مستوطنة نفي دكاليم Nave Dakalim[1]

وتعني واحة النخيل، ويعود إنشاؤها إلى توفر مساحات شاسعة من الأرض غرب مدينة خانيونس نتيجة التوسعات الجنوبية الكبيرة لمستوطنة جان تال، وبالتالي كان هناك متسع من الأرض لإقامة مستوطنة جديد في المنطقة .

ففي عام 1982 تم وضع عدة كرفانات بالقرب من الموقع العسكري جنوب مستوطنة جان تال وسكنها مدنيون، ثم تبعها إسكان مهاجرين روس ومن شرق أوروبا، وسرعان ما أعلن عنها مستوطنة جديدة في أيار 1983[2]، وأقرتها اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان في حكومة الليكود لفرض الانتخابات في آذار 1984[3].

أقيمت مستوطنة نفي دكاليم على مساحة 600 دونم الواقعة بين مخيم خانيونس والمواصي المقابلة للمخيم، وفي عام 1985 تم مصادرة قطعة الأرض الفاصلة بين المستوطنة ومستوطنة جديد والبالغة 120 دونماً[4]، واستمرت إسرائيل بتوسيع المستوطنة وكان أشهر عمليات المصادرة للأرض:

---

[3] طيت، بات: دراسات إسرائيلية ضمن (من داخل المستوطنات)، مرجع سابق، ص32 ،

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة غان تال، مرجع سابق، ص16 .

[1] أنظر موقع مستوطنة نفي دكاليم على الخارطة رقم (6) .

[2] أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص128 .

[3] صحيفة هآرتس 1984/3/9 .

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام : المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص13 .

1. بتاريخ 1994/9/13 صادرت إسرائيل ثلاثة دونمات من عائلتي النجار واللحام في منطقة تل جنان في المواصي المقابلة، وذلك لاستخدامها في الطريق الساحلي وامتداده[5].
2. في عام 1995 وعلى عدة فترات تم تجريف 325 دونماً ومن نفس المنطقة تعود ملكيتها لأبناء عبد الرحمن الفرا[6].
3. في عام 1995 وافقت السلطات العسكرية على إقامة كازينو للمستوطن "عاموس دارن" مما تطلب الاستيلاء على ثلاثين دونماً إضافية للمستوطنة تعود ملكيتها للمواطن "صبري النجار"[7].
4. عام 1996 تعرضت المناطق العربية المجاورة لعدة توسعات واستيلاء على الأرض العربية من قبل المستوطنين، حيث تم مصادرة قطعة الأرض المارة بالشارع الذي تم شقه لوصل مستوطنة نفي دكاليم بالموقع العسكري "محني نوريا"، ثم قام المستوطن "نير بيلك" بتجريف خمس دونمات من أراضي المواطن "صبري النجار" وأقام عليها دفيئات زراعية بمساعدة الجيش، وفي نفس العام وبعد تولي نتنياهو رئاسة الحكومة في إسرائيل قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان إقامة حي سكني جديد في نفي دكاليم، ويتكون الحي من 180 وحدة سكنية غير ثابتة وتم رصد كل الإمكانيات، وإسكان مهاجرين من فرنسا على عجل[1].

وهكذا أصبحت مساحة المستوطنة (حدود تنظيمها والأراضي المسيطر عليها) قد بلغ 2321 دونماً تقريباً، هي كل مساحة القسيمة العاشرة وجزء من السابعة عشرة من القطعة الثامنة عشر، والمسماة سوافي الرمل رقم –2-[4]، وقد بلغت المساحة العمرانية للمستوطنة 300دونم[2].

هذا ويحد مستوطنة نفي دكاليم من الشرق وعل بعد عشرات الأمتار مخيم خانيونس، ومن الغرب الشارع العام لشريط المستوطنات الذي يليه مواصي خانيونس والتي يملك قطع أراضيها عائلات اللحام والنجار، ويحد المستوطنة من الشمال المطار العسكري في مستوطنة جان تال، ومن الجنوب حدود مستوطنة غديد .

---

[5]Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P36 .

[6]Ibid, P.38 .

[7] زيارة للباحث للمنطقة ومعاينة موقع الكازينو 2001/7/18 .

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة عن مستوطنة نفي دكاليم رقم (1653) / 99، ص3 .

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصر سابق، ص13

[3] المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32 .

جاء إنشاء مستوطنة نفي دكاليم لتحقيق عدة أهداف كان على رأسها الدوافع السياسية المتمثلة بقرب موعد الانتخابات في تموز 1984، تلك الأشهر التي شهدت تقرب الأحزاب الإسرائيلية المختلفة في إسرائيل إلى المستوطنين الذين قاموا بأسوأ الممارسات ضد العرب خاصة في الأعوام 1983-1984، والتي وجدت تعبيراً لها بالاستيلاء على الأرض قبيل انتظار قرارات المصادرة العسكرية، وكذلك الاعتداءات على المواطنين ورؤساء البلديات وحرم الجامعات.

لقد جاءت مستوطنة نفي دكاليم لتحقيق أغراض أمنية تتمثل بالاستيلاء على المسافة الفاصلة بين مستوطنات غوش قطيف الشمالية والجنوبية، وبذلك أصبح هناك تواصل جغرافي واسع بينها، وقد كان المخطط لهذه المستوطنة استيعاب 400 مستوطن فقط وبناء 120 وحدة سكنية[3]، وذلك لإسكان مستوطنين من مختلف أنحاء إسرائيل بحيث يكون أكثرهم من اللذين تم إخلاؤهم من ياميت قبل أقل من عامين[4]، وبالفعل فمع عام 1996 كانت المستوطنة قد توسعت لدرجة أنها انقسمت إلى
أربعة أحياء سكنية ومنطقة صناعية هي[1]:

- حي الاشكنازيين
- حي السفارديم
- حي اليمينيين
- حي التونسيين
- المنطقة الصناعية

وتعتبر مستوطنة نفي دكاليم مجتمعية (يشوف كهيلاتي) الأكثر كثافة بالسكان بين مستوطنات القطاع والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة في مستوطنة نفي دكاليم لبعض السنوات[2]:

---

[4] أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص128 .

[5] ايفرات ،اليشع: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص167 .

[1] يلاحظ انفصال هذه الأحياء بعضها عن بعض داخل المستوطنة، ويمكن للناظر من خارج المستوطنة أن يرى هذه الأحياء، ومدى الفارق في مستوى التقدم بينها، حيث تبدأ بحي الإشكنازيين ذي الفلل الفارهة، وينتهي بحي اليمينيين القريب من المنطقة الصناعية شرق المستوطنة مقابل مخيم اللاجئين (خانيونس)، وهذا الحي أكثر ما يميزه أنه يزال أغلبه كرفانات متنقلة تكون أصلاً تبرعات من منظمات يهودية في الخارج، زيارة قام بها الباحث لمشارف المستوطنة بتاريخ 2001/6/16 .

[2] الجدول من إعداد الباحث والمصادر :

- Peace Now, settlement watch report No.9,op.cit.p11.

	1984	1985	1991	1994	1995	1996
عدد المستوطنين	250	250	1000	1600	1640	1640
عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة	70	107	400	412	460	500

ويبالغ المجلس الإقليمي للمستوطنات في غزة (ييشاع) في نشر أعداد سكان المستوطنة الذي يقول أنها زادت عن 2300 مستوطن عام 1996[3]، وهذا يعني أن المستوطنة تشكل أكثر من ثلث عدد المستوطنين في قطاع غزة.

منذ سنة 1984 ورغم موقع المستوطنة القريب من مخيمات اللاجئين في خانيونس، فقد عملت إسرائيل على اعتبار هذه المستوطنة التي تتوسط غوش قطيف بمثابة المركز الحضري لكافة مستوطنات القطاع، حيث أنها تضم كافة الهياكل الإدارية للمستوطنات، فيوجد فيها المجلس الإقليمي لمستوطنات القطاع، وكذلك قيادة الشرطة الإسرائيلية في القطاع، وتضم مركز الحياة الثقافية والتعليمية للمستوطنين الذين قاموا ببناء جامعتين، إضافة إلى مدرسة المتدينين التي كانت في مستوطنة يميت بسيناء سابقاً[1]، وبها المركز الصحي المركزي للمستوطنات[2].

أقامت إسرائيل بمنتصف الثمانينات في مستوطنة نفي دكاليم برج الاتصالات الرئيسي للمستوطنات، والذي يخدم أغراض الجيش والمستوطنين[3]، وبجانبه تم إقامة معهد الدراسات الدينية وذلك لخدمة وتشجيع بقاء الجنود الذين يخدمون في المستوطنات والإقامة فيها والالتحاق مجاناً[4].

- Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive , op.cit, p52.
- صحيفة هآرتس 1991/7/1 .

[3] المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة نفي دكاليم، نيسان 1996 .

[1] عايد، خالد : الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق، ص255 .

[2] هذا المركز الذي يشبه مستشفى أقيم عام 1990 بتمويل من المليونير الأمريكي د.مسوفيكش المعروف بكونه أكبر الممولين لبرامج الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة أنظر :

Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P37 .

[3] كناعنة، شريف و المدني، ورشاد : الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق ص27 .

[4] Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P76 .

ونتيجة لأن مستوطنة نفي دكاليم تمثل المركز الحضري لمستوطنات القطاع، فإن غالبية المستوطنين فيها يعملون في الأعمال الإدارية داخل المؤسسات الحكومية العامة الخاصة، كما يعمل عدد منهم في مشروع برك السمك الكبير في المستوطنة، كما أن هناك شريحة الأشكنازيين الذين يمتلكون المنشآت الصناعية في المنطقة الصناعية للمستوطنة التي تم بناؤها في شرق المستوطنة لعدة أسباب:

- منع أي توسع عمراني فلسطيني في تلك المنطقة المكتظة جداً بالسكان والذين هم في حاجة لمد عمراني دائم باتجاه الغرب، وقد كانت السلطات على مر التاريخ تمنعهم من البناء بحجة أن المنطقة هي للصناعة، ولو سمح للمستوطنين بناء حي سكني بدل المنطقة الصناعية لواجهت إسرائيل مشاكل أمنية وديمغرافية.
- قربها من الأيدي العاملة، وللمستوطنة بوابة قرب المخيم لدخول العمال من هذا الاتجاه، وبالتالي لن يمروا على الأحياء السكنية للمستوطنين .
- إن أي تأثير بيئي للمنطقة الصناعية سيكون مردوده على المخيم وليس على البيوت السكنية للمستوطنة البعيدة عن المنطقة الصناعية مقارنة مع بعدها عن المخيم .
- إن موقع المنطقة الصناعية في نفي دكاليم يتوسط شريط المستوطنات، فهي تخدم كل المستوطنات، إذ أنها منطقة لا تعلو عن سطح البحر إلا أمتاراً عديدة، ولذلك تتوافر فيها المياه بكثرة إضافة إلى أنها سهلة الاستخراج .

وتضم هذه المنطقة الصناعية الكثير من الصناعات التي تخدم المستوطنات كمصنع البيوت المتنقلة (الكرفانات)، ومصانع الزجاج، ومصانع تجفيف الخضار، ويعمل في المستوطنة أكثر من 200 عامل تايلاندي وعمال من جنوب لبنان[1]، وفي عام 1990 دأبت الحكومة على إنشاء ثلاثة مصانع كبيرة في المستوطنة وذلك لخلق 500 فرصة عمل لمستوطني القطاع[2].

كما يتمتع المستوطنون في مستوطنة نفي دكاليم بمستوى معيشة عالٍ، فالمستوطنة تستطيع التوسع بدون تلقي دعم حكومي، حيث يمتلك مجلس المستوطنة مجموعة من الشركات والمنشآت الصناعية بالمستوطنة، وقد رفع

---

(1) مقابلة الباحث لعمال عرب في المستوطنة 2001/7/18 .

(2) مركز القدس لإعلام والاتصالات (Jmcc): استجد أو اقترض أو اسرق (الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص67 .

المجلس قضية ضد الحكومة لدى المحكمة العليا الإسرائيلية عام 1995 مطالباً بحق المستوطنة في دعم حكومي متساوٍ مع بقية المستوطنات[3].

هذا وقد أدت هذه المستوطنة الدور الأمني والعسكري المنوط بها، فالمستوطنة تضم نقطة المراقبة البحرية للجيش، والتي تقوم بإطلاق منطاد الاستكشاف في جنوب القطاع[4]، وقد أقيم هذا الموقع على الشاطئ المقابل للمستوطنة وذلك للتمسك به وعدم إخلائه في أي اتفاق سياسي، كما تضم المستوطنة كتيبة مشاة تضم خمس دبابات وعدداً من ناقلات الجند[5]، وذلك لمهمة مهاجمة مدينة خانيونس، فموقع حاجز التفاح مثلاً يعتبر أقرب موقع عسكري إسرائيلي للتجمعات السكانية العربية في القطاع على الإطلاق .

5. مستوطنة غديد Gadid [6]

وتعني باللغة العبرية (قطف التمر)، أقامها الجيش الإسرائيلي في نهاية عام 1977 من عدة نقاط عسكرية في الأحراش الموازية للمواصي ليشكل تواصلا جغرافياً بين مستوطنات غوش قطيف.

وفي إحدى النقاط العسكرية المقامة سكنت مجموعة من الناحال في منطقة سوافي الرمل رقم 2، وفي 1968/1/29 أعلن مجلس المستوطنات عن الشروع بإقامة نقطة استيطانية في هذه المنطقة[7]، ولم يقم الجيش بأي إجراء لمنعهم من ذلك، بل قام بتعزيز مواقعه لحمايتهم.

وفي الرابع من تشرين ثاني 1980 جرى الاحتفال رسمياً بإقامة المستوطنة حيث كانت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان قد أقرتها في اليوم السابق[1]، وقد تبنى الإشراف عليها حركة هبوعيل همزراحي.

أقيمت المستوطنة على جزء من القسيمة الرابعة عشرة من القطعة الثامنة والثمانين في الشمال الغربي من خانيونس في المنطقة المسماة بسوافي الرمل2، وعند إعلان الحكومة إقامة هذه المستوطنة كانت مساحتها قد وصلت إلى 500 دونما تقريباً، وبعد أقل من أربعة أعوام كانت مساحتها قد

---

[3] Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P81.

[4] بدوي، خميس: محاضرات في المستوطنات في قطاع غزة، مرجع سابق، ص16 .

[5] السلطة الوطنية الفلسطينية ، الأمن الوقائي، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة نفي دكاليم، مرجع سابق، ص6 .

[6] أنظر موقع مستوطنة غديد على الخارطة رقم (6) .

[7] أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرئيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص126 .

[1] صحيفة هآرتس 1980/6/5 .

وصلت إلى 1200 دونما منها 900 دونما أراضي زراعية تم مصادرتها من المواطنين العرب في المنطقة[2].

وقد اتسعت مساحة الأرض التي سيطر عليها المستوطنون خاصة في الأعوام 1986، 1991 من اتجاه الشمال حتى اتصلت وتلاصقت حدودها مع مستوطنة نفي دكاليم بمسافة 1200 متر تقريباً، وفي عام 1995 تم توسيع المستوطنة من الجهة المقابلة "القيزان النجار" بحوالي 100دونم، وبالتالي وصلت مساحة المستوطنة مع بداية 1996 إلى 1470 دونماً[3] ، وبعد عدة أشهر تم توسيع المستوطنة لتلاصق حدودها من الجنوب مستوطنة جان أور[4] .

تبلغ المساحة العمرانية لمستوطنة غديد 733 دونماً، حيث يلاحظ أن المستوطنين قد أقاموا الدفيئات الزراعية على غالبية المستوطنة لدرجة أنها أصبحت ملاصقة للوحدات السكنية في المستوطنة .

يحد مستوطنة غديد من الشمال مستوطنة نفي دكاليم، ومن الجهة الجنوبية الغربية مخيم خانيونس، ومن الجنوب مستوطنة جان أور، ومن الغرب أراضي المواصي والشارع العام للمستوطنات، ومن الشرق مدينة خانيونس.

وقد أقيمت مستوطنة غديد في مكان وزمان معين لعدة أهداف ودوافع أهمها :

- غرض سياسي يتمثل بالهجمة الاستيطانية التي شهدتها الأعوام الأولى من وصول حزب الليكود إلى السلطة في إسرائيل، والنشاط المتزايد للمؤسسات الاستيطانية الحكومية و غير الحكومية، في وقت كانت تدور مفاوضات بين مصر وإسرائيل حول الحكم الذاتي للفلسطينيين

في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجاء هذا الاستيطان في غديد في إطار وضع وخلق حقائق على الأرض تمثل عراقيل أمام أي انسحاب من كل قطاع غزة .

- هدف أمني متمثل بخلق تواصل جغرافي بين شريط المستوطنات في (غوش قطيف)، و إيجاد حاجز بين مدينة خانيونس والمواصي المقابلة لها على شاطئ البحر، بهدف عزل المدينة أمنياً وسهولة محاصرتها

---

[2] الحوراني، عبد الله : قطاع غزة 19 عام من الاحتلال، مرجع سابق، ص106 .

[3]Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P63 .

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة غديد رقم (5237) /98، ص2 .

عسكرياً، وهذا ما حصل بالفعل فقد أصبح المواطن الذي يريد أن يقطع مسافة مئات الأمتار للوصول إلى أرضه في المواصي صار بعد قيام مستوطنة غديد عليه المسير ثلاثة كيلو مترات واجتياز عدة حواجز للوصول إلى المواصي .

- تزامن إنشاء هذه المستوطنة مع إقامة إسرائيل مشاريع التوطين للاجئين في أغلب مناطق قطاع غزة، وأن المنطقة التي أقيمت فيها غديد تمثل هدفاً للتمدد العمراني للفلسطينيين، فكان إنشاء هذه المستوطنة عائقاً أمام هذا التمدد، إضافة إلى التركيز على نقل اللاجئين من منطقة المخيم المقابلة للمستوطنة إلى حي الأمل السكني الذي بنته إسرائيل .
- جاء إنشاء هذه المستوطنة ليساهم في قطع الاتصال بين المدن والتجمعات الفلسطينية، وبالتالي فهي استجابة لمشاريع زرع الأوتاد بين مناطق السكن العربية التي جاءت في المشاريع الاستيطانية الصهيونية .

وتعتبر مستوطنة غديد مستوطنة علمانية، ويعود أصل غالبية المستوطنين فيها إلى أوروبا بالذات من فرنسا، حيث لا يزالون يتحدثون الفرنسية فيما بينهم في حياتهم اليومية وليس العبرية، ويلاحظ أن دوافع استيطانهم هنا اقتصادية، تتعلق بالدعم الحكومي للمشاريع الزراعية في هذه المستوطنة، وينشط المستوطنون في إنشاء مشاريع وأنشطة اقتصادية بغرض الحصول على تعويضات مالية في حال إخلاء هذه المستوطنات مستقبلاً[1]، والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة غديد لبعض السنوات[2]:

	1984	1991	1994	1995
عدد المستوطنين	190	190	321	332
عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة	55	62	96	109

تعتبر مستوطنة غديد أقل المستوطنات من حيث التحصينات العسكرية ووسائل الحماية، إذ تحميها نقاط عسكرية تشرف على بعض المستوطنات

---

(1) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة غديد، مرجع سابق، ص5 .

(2) الجدول من إعداد الباحث والمصادر :

- Peace Now, settlement Israel's in Gaza Strip, op.cit.P .
- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لموشاف غديد 1996/1، ص6 .
- السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة غديد، مرجع سابق، ص4 .

المجاورة، ويعود السبب في ذلك إلى بعد المستوطنة نوعاً ما عن مخيم خانيونس، إضافة إلى أنها تحاط بالمستوطنات في أكثر من نصف محيطها[1]، ولم أعثر في مصادر الدراسة ما يؤكد وجود مؤسسات صناعية أو إدارية في المستوطنة .

6. مستوطنة غان أور Gan Or[2]

وتعني بالعبرية مستوطنة النور، وقد بدأت بعدة كرفانات في منطقة شمال غرب خانيونس إذ سكنها مجموعة من الناحال في كانون ثاني 1979، حيث قاموا بإعداد البنية التحتية لاستقبال مستوطنين مدنيين جدد [3]، وقاموا بعمل الهياكل الإدارية للمستوطنة على عجل حتى نجحوا بالانضمام للمجلس الإقليمي لمستوطنات قطاع غزة عند تشكيله في 1979/5/9، ولم يكن آنذاك فيها مدنيون بل كان موقعاً عسكرياً[4]، وفي 1979/8/12 جاءت مجموعة من المستوطنين من التجمعات الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة داخل الخط الأخضر، واستوطنت في غان أور وذلك بإشراف حركة هبوعيل همزراحي حيث أقاموا حفلاً أعلنوا فيه عن نيتهم التوسع في "أرض الأجداد" [5]، ولم توافق اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان عليها إلا في 1981/6/28 وتحويلها إلى موشاف يحصل على كافة مستحقات المستوطنة الدائمة[6]، وذلك في إطار القرارات التي أصدرتها الحكومة الإسرائيلية للاستعداد لإخلاء مستوطنات سيناء نهائياً بعد ثمانية أشهر، فكان العام عام الهجمة على الأرض في القطاع، وبوضع الأساس لبناء العديد من المراكز المدنية على الحدود الشمالية لقطاع غزة (داخل الخط الأخضر).

أقيمت مستوطنة غديد على القسيمة الرابعة عشرة من القطعة الثامنة والثمانين في سوافي الرمل رقم-2- [7]، وكان النواة الأولى لها عام 1979 على مساحة 375 دونماً تم تسويتها وتسييجها لموقع الناحال العسكري، وفي تشرين أول من نفس العام تم إضافة 200 دونما لصالح المستوطنة[1]، وفي عام 1980 كانت مساحتها قد وصلت إلى أكثر من ألفي دونما تقريباً، ذلك لأن

---

[1] المرجع السابق، ص7 .

[2] أنظر موقع مستوطنة غان أور على الخارطة رقم (6) .

[3] مجلة العودة : المستوطنات الإسرائيلية، عدد52، السنة 1979، القدس – فلسطين .

[4] عايد، خالد: الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق، ص252 .

[5] أنظر مقالة صحيفة هآرتس حول الاستيطان في غوش قطيف 1979/8/14، ص 3 .

[6] صحيفة هآرتس 1981/6/29 .

[7] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق،ص13.

[1] عايد، خالد : الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق، ص252 .

الأرض المزروعة في المستوطنة قد وصلت إلى أكثر من 800 دونما[2]، وبعد إقامة مستوطنة بدولح المجاورة أصبح لدى مستوطنة غان أور إمكانية التوسع من جهة واحدة فقط وهي الشرق، فظلت المضايقات ضد المواطنين في تلك الجهة ولم يفلحوا بمصادرة أراضي رغم استيلائهم أحياناً على بعض قطع الأرض وذلك حتى عام 1993 ،حينما تم نقل معسكر الجيش في الناحية الشرقية إلى الشرق مساحة 25 دونماً، وذلك تحت ذريعة الأغراض الأمنية[3]، وقد توسعت المستوطنة أكثر من مرة عام 1996 بحجج مختلفة، فطبيعة المستوطنة يلزمها عدم التوسع لا شمالاً ولا جنوباً، فكان الاتجاه نحو المواصي في الغرب حيث الأراضي التي يملكها العرب من عائلات الزعاربة في خانيونس، فقامت بمصادرة ستين دونماً لشق طريق يربط المستوطنة من بوابتها الشرقية بالمطعم الشهير الذي يملكه المستوطن (عاموس)[4] ، وذلك في شرق مجمع غوش قطيف ومقابل مستوطنة غان أور والذي بلغ طوله 1500متراً، مما كان له تأثير سلبي على المواطنين.

نتيجة لبناء الموقع العسكري عل ساحل البحر ولتنقل العمال المستمر وجد الجيش ذريعة لشق طريق لأغراض عسكرية في كانون ثاني 1997 ولمصلحة تنقل العمال أيضاً، وبموجبه تم مصادرة ما يزيد عن خمسين دونماً غرب شارع المستوطنات الرئيسي الغربي وأبقته شارعاً ترابياً[5].

بلغت المساحة العمرانية لمستوطنة غان أور 175 دونماً تقريباً[6]، ويحد المستوطنة من الجنوب مستوطنة بدولح، ومن الشمال مستوطنة غديد، ومن الغرب الشارع العام للمستوطنات ومواصي خانيونس، ومن الشرق حي الزعاربة الغربي، ويربط المستوطنة وشاطئ البحر طريق يصل بين المستوطنة بالموقع العسكري الإسرائيلي على الشاطئ.

هذا وقد أقيمت مستوطنة غان أور لتحقيق عدة أهداف ودوافع، فكان الدافع السياسي على رأس هذه الدوافع حيث جاءت في إطار البدائل الموضوعة للمستوطنين لإخلاء مستوطنات سيناء، وكذلك لغرض أمني حيث تشير الخطط الاستيطانية إلى ضرورة عمل هذا التواصل إلى أن يصل شريط المستوطنات إلى مشارف رفح أقصى جنوب القطاع، وبذلك يكون هذا الشريط

---

[2] الحوراني، عبد الله: قطاع غزة 19 عام من الاحتلال، مرجع سابق، ص161 .

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام: المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص5 .

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة غان أور رقم (1453) /97، ص6 .

[5] المرجع السابق، ص9 .

[6] المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32 .

قد سيطر على القطاع من الغرب من دير البلح وحتى رفح عند الحدود الفلسطينية مع مصر، كما جاءت هذه المستوطنة بهدف مصادرة المزيد من الأراضي (تصنفها إسرائيل أراضي دولة) قبيل قيام الفلسطينيين بعمل إجراءات من شأنها إعاقة مصادرتها فيما بعد كزراعتها أو السكن فيها أو البناء، وذلك رغم التشريعات الإسرائيلية التي تعتبر أوامر عسكرية في غالبيتها، وبطريقة أو بأخرى تستطيع الاستيلاء على أراضي هذه المنطقة بالذات.

أما عن التركيبة السكانية لمستوطنة غان أور فإنهم ينتمون إلى طبقة السفاريم الذين قدموا من شمال العراق والمغرب وتونس، وقد تم التخطيط لإسكان 120 عائلة منهم في هذه المستوطنة، وقد تم إعدادهم عند قدومهم في موشوفات داخل الخط الأخضر، ومن ثم نقلهم لهذه المستوطنة[1]، والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة غان أور لبعض السنوات[2]:

	1984	1980	1990	1991	1994	1995	1996
عدد المستوطنين	180	153	86	200	252	257	300
عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة	50	52	52	56	60	60	82

ويعمل غالبية السكان في حقل الزراعة إذ تمتلك كل عائلة في المستوطنة حق التصرف بما نسبته عشرة دونمات من الأراضي الزراعية للمستوطنة، إضافة إلى مزارع الطيور وتربية النحل الذي وضعت خلاياه في الأراضي المصادرة حديثاً، والتي تحتوي على شجر (الكينيا) التي أبقاها الإسرائيليون عند مصادرة الأراضي، مع العلم أن الفلسطينيين قد شجروا هذه المناطق في بداية عهد الإدارة المصرية.

يعتمد المستوطنون في غان أور في نشاطهم اليومي ولوازمهم على مستوطنة نفي دكاليم الغير بعيدة، والتي يتم التنقل إليها دون المرور بأي مكان عربي عبر التواصل الجغرافي بينهما، والذي يصلها بالحدود التنظيمية لمستوطنة غديد.

---

[1] إيفرات، اليشع: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص167 .

[2] الجدول من إعداد الباحث والمصادر :

- Peace Now, settlement Israel's in Gaza Strip, op.cit.P6 .
- Foundation for Middle East peace : Settlement, op.cit.P16 .
- كناعنة، شريف والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص33 .

كما تعتبر المستوطنة بمثابة موقع عسكري هام، فمنها ينطلق الجيش لأقرب الطرق لمهاجمة مدينة خانيونس واحتلالها من جهة الجنوب التي لا تعتبر ذات كثافة سكانية عربية كبيرة، وقد أقامت إسرائيل ثلاث نقاط عسكرية للمراقبة في جهة شرق المستوطنة إضافة إلى ثلاثة أبراج شاهقة داخل المستوطنة، ولا تطل المستوطنة على أحياء عربية إلا من جهة الشرق، وبالتالي فتركيز مهاجمتهم في مصادرة الأراضي وإقامة النقاط العسكرية يتم من جهة الشرق .

وإضافة إلى ذلك فإنه يوجد في مستوطنة غان أور سرية من كتيبة مشاة تضم ست دبابات ويوجد ملجأ كبير يصل أطراف المساحة العمرانية للمستوطنة من جميع جوانبها وهذا النفق على شكل (U)، ويوصل المستوطنة بطرف المباني العمرانية التابعة لمستوطنة بدولح المجاورة[1].

7. مستوطنة بدولح Bedoleh[2]

وتعني بالعبرية الكريستال، وقد خلطت بعض المصادر التاريخية بينها وبين مستوطنة غديد، وكان بدولح اسماً لمستوطنة غديد بقرار من لجنة التسميات الحكومية، ثم أعيد تسمية المستوطنة باسم غديد وذلك بعد قرار إنشاء مستوطنة في أقصى جنوب مجمع غوش قطيف باسم بدولح[3].

جاء إنشاؤها بعد السيطرة على أغلب منطقة سوافي الرمل ومصادرتها. فمنذ العام 1984 لوحظ أن مساحة التمدد الاستيطاني لمستوطنة غان أور يعود لوصل الشريط الاستيطاني في غوش قطيف بمستوطنات رفح، وعليه تم تسوية مئات الدونمات ووضع عدة كرفانات ، وأقام مستوطنو غوش قطيف نقطة استيطانية ما لبثت بعد عامين أن أصبحت مستوطنة باعتراف كبار

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة غان أور، مرجع سابق، ص7 .

[2] أنظر موقع مستوطنة بدولح على الخارطة رقم (6) .

[3] اعتبرت بعض المصادرة مستوطنة غديد هي نفسها بدولح، وهذا خطأ حيث أن بدولح مستوطنة مستقلة بذاتها وعن هذا الخلط أنظر :

- أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، 126 .
- عايد، خالد: الاستعمار الاستيطاني في الأراضي العربية، مرجع سابق، ص205 .

شخصيات الحكومة وعلى رأسهم نائب رئيس الحكومة دافيد ليفي الذي دشن المستوطنة بنفسه في 1986/10/8[(4)].

أقيمت مستوطنة بدولح بعد مصادرة قطعة الأرض الكبيرة رقم 88 المسماة بسوافي الرمل –2- التي استحوذت مستوطنة غان أور وغديد على جزء كبير منها، وقد أقيمت بدولح على 270 دونماً من هذه الأراضي المصادرة، ثم توسعت في كانون ثاني 1991 وذلك أثناء حرب الخليج بمصادرة 600 دونما من القسيمة الثانية من القطعة (2371)، وتعود ملكيتها لعائلة (زعرب)، ثم تمددت باتجاه الجنوب لمصادرة قطع عديدة من الأراضي من القسيمة الأولى للقطعة (2373) والمسماة برمال الدراغمة والملالحة الشمالية، لتصبح مساحة المستوطنة 1456 دونماً تقريباً[(1)].

شرع المستوطنون ببناء حي سكني جديد في الجهة الجنوبية للمستوطنة عام 1996، وذلك لاستيعاب مهاجرين جدد من فرنسا[(2)]، ولتكون المستوطنة قابلة للتمدد من اتجاه هذا الحي، ووصلت المساحة العمرانية للمستوطنة ما يقرب من 150 دونم[(3)].

يحد مستوطنة بدولح من الغرب الشارع العام للمستوطنات وبلوك 2360 من مواصي رفح، ومن الشرق الحدود التنظيمية لمحافظة خانيونس مع أراضي رفح، ومن الشمال يحدها مستوطنة غان أور، ومن الجنوب الأحراش التي يخترقها شارع يصل بدولح بمستوطنة عتسمونة .

تعود أصول سكان هذه المستوطنة إلى دولة أوروبية، سكنوا المستوطنات في داخل الخط الأخضر القريب من قطاع غزة "جيل وريث"[(4)]، ثم جاءت إليها خمس عشرة عائلة من المهاجرين الجدد من فرنسا[(5)]، والجدول التالي يوضح النمو السكاني لمستوطنة بدولح لبعض السنوات[(6)]:

---

(4) في هذا اليوم قام دافيد ليفي بتدشين مستوطنة أخرى في غزة هي عتسمونة، وذلك بغرض التقرب للمنظمات الصهيونية والمستوطنين، وكذلك إشارة للصراع داخل الحكومة مع وزراء حزب العمل أنظر : صحيفة هآرتس 1986/10/9 .

(1) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات ، مصدر سابق، ص12 .

(2) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P71

(3) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32 .

(4) إيفرات، اليشع: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص167 .

(5) السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، دراسة حول الاستيطان، مرجع سابق، ص4 .

(6)– Peace Now, settlement watch report No.9. op.cit.p3 .

ولا يوجد فارق بين إحصائيات حركة السلام وإحصائيات المجلس الإقليمي للمستوطنات أنظر النشرة التعريفية لمستوطنة بدولح ، ص5 .

	1986	1990	1991	1994	1995
عدد المستوطنين	75	108	150	180	201

تشرف حركة هبوعيل همزراحي على مستوطنة بدولح ، وتؤدي هذه المستوطنة وظيفة أمنية تتمثل بالدفاع عن الحدود الجنوبية لتجمع غوش قطيف الاستيطاني لذا تكثر أبراج المراقبة على تلك الحدود، كذلك يوجد موقعين كبيرين للجيش يحويان دبابات وآليات عسكرية كبيرة تخرج من المستوطنين بين الحين والأخر باتجاه الجنوب في إشارة إلى أن هذه الأرض مهددة بالمصادرة[7] ، وبعد العام 1994 بقيت هذه المنطقة بين خانيونس ورفح تحت السيطرة الإسرائيلية

خامساً/ المستوطنات المقامة على أراضي محافظة رفح[1]

أقامت إسرائيل على أرض محافظة رفح أربع مستوطنات رئيسية هي (بني عتسمونة- موراج- رفيح يام- بات ساديه)، وقد جاءت هذه المستوطنات استجابة للمشاريع الصهيونية المختلفة، حيث تضمن مشروع آلون الاستيطاني في جنوب القطاع (رفح) العمل على ضم هذه المنطقة فيما بعد، وقد نظرت خطة ديان لمنطقة رفح بأهمية بالغة كونها تقع على الحدود، و تضمنت الخطة بإقامة خط من المستوطنات في منطقة رفح، ودعت وثيقة غاليلي للاستيطان هذه المنطقة، وضمها لإقليم أشكول الإسرائيلي المقابل لمنطقة محافظة رفح .

تبلغ مساحة محافظة رفح 58488 دونماً، وقد نصت اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير وإسرائيل على إبقاء 6655 دونماً من أراضي المحافظة كمناطق سيطرة إسرائيلية، ومن ضمنها مساحة المستوطنات التي يتوجب تجميد توسعها وإبقائها على مساحة 1805 دونمات والباقي مناطق صفراء[2]، لكن إسرائيل استغلت لصالح الاستيطان ما مجموعه 3856 دونماً إضافة إلى المناطق الصفراء البالغة ما يزيد عن 2799دونم، لخدمة المستوطنات[3].

---

[7] زيارة للباحث للتعرف على محيط المستوطنة 2001/7/6 .

[1] أنظر الخريطة رقم (1) والتي توضح الموقع الإداري لمحافظة رفح وحدودها بين محافظات القطاع .

[2] منظمة التحرير الفلسطينية (السلطة الفلسطينية)، اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا، مصدر سابق، ص74 .

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص2 .

1. مستوطنة عتسمونة Atsmonah [4]

وهو اسم توراتي، ويعود تاريخ هذه المستوطنة إلى عدة مراحل كان أولها نشأتها عام 1979 إذ أنشئت بين رفح والعريش، واعتبرت من مستوطنات رفح (داخل سيناء)، وقد تم إخلاؤها في نيسان 1984 طبقاً لاتفاقيات السلام مع مصر.

عقب احتلال رفح عام 1967 أقام الجيش الإسرائيلي نقطة عسكرية في منطقة رمال الزعاربة، وفيما بعد سكن في هذا الموقع مجموعة من الناحال، وفي 1982/7/6 أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن الجيش قد أخلى نقطة الناحال جنوب رفح وسلمها إلى جماعة غوش إيمونيم، الذين أقاموا نقطة استيطانية، مع بقاء قوة من الجيش لحمايتهم[5]، ولم تكن إسرائيل تتوقع أي رد فعل محلي أو عربي أو دولي على هذه الخطوة، فالأنظار كلها متجهة في ذلك الشهر إلى لبنان حيث ذروة الحرب هناك .

في صيف 1983 أعلنت غوش إيمونيم عن قيام المستوطنة لكن دون اعتراف حكومي بها[1]، وفي 1984/4/10 وقبيل الانتخابات العامة بعدة أشهر قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان إقامة مستوطنة عتسمونة في جنوب رفح[2]، وتنفيذاً لهذا القرار طرحت وزارة الإسكان لبناء تسع وحدات سكنية في المستوطنة، وبدأ التنفيذ يوم 1985/3/5 بتجريف واصلاح قطعة الأرض الملاصقة للبيوت المتنقلة التي وضعها المستوطنون سابقاً، وفي 1986/10/8 وأثناء حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل تم تدشين المستوطنة رسمياً وانتقال المستوطنين من الكرفانات إلى البيوت الدائمة وذلك بحضور نائب رئيس الحكومة دافيد ليفي[3].

وتقع مستوطنة عتسمونة على قطع من أراضي جنوب رفح وهي:[4]

القسيمة 2 من القطعة رقم 2371 والمسماة رمال الزعاربة والدراغمة الشمالي .

القسائم 1، 2 من القطعة 2372 والمسماة رمال الدراغمة والملالحة .

---

[4] أنظر موقع مستوطنة عتسمونة على الخارطة رقم (7).

[5] صحيفة القدس 1984/7/7 .

[1] أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص229 .

[2] في هذا اليوم أقرت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان إقامة عدة مستوطنات أخرى في الضفة الغربية والجولان أنظر: صحيفة هآرتس 1984/4/11 ، ص1 .

[3] صحيفة هآرتس 1986/10/9 .

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص14 .

جزء من القسيمة الأولى من القطعة 2373 والمسماة رمال الدراغمة والملالحة.

بلغت مساحة المستوطنة عام 1987 خمسمائة دونم من الأراضي التي يعمل بها العديد من أفراد عائلة زعرب وهي الفئة المصادرة رسمياً[5]، وفي عام 1993 قام المستوطنون بتوسيع المستوطنة شرقاً وجنوباً بحوالي 60 دونماً[6]، وفي عام 1996 توسعت المستوطنة بتجريف ما يزيد عن مائة دونم من الأراضي الحوضية في المنطقة الصفراء، وتبعها في نهاية العام تجريف 200دونم أخرى من نفس الاتجاه[7]، وكما يقول المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة فقد وسع المستوطنون مساحة الموشاف (عتسمونة) إلى 1500دونم[1]، وتبلغ المساحة العمرانية للمستوطنة 141 دونماً تقريباً[2].

ينحدر مستوطنو عتسمونة من أصول شرقية ممن سبق إخلاؤهم من سيناء، وأقاموا في مستوطنة موراج مؤقتاً، وينتمي غالبيتهم لحركة غوش أيمونيم وللحزب السياسي (تسومت)*، وبالتالي يمكن تصنيف المستوطنين على أنهم من المتدينين المتطرفين حيث تعتبر عتسمونة هي الأكثر تديناً من مستوطنات جنوب القطاع[3].

---

[5] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة عتسمونة رقم (3072) / 97، ص3 .

[6] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، المستوطنات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص6 .

[7] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة بني عتسمونة، مرجع سابق، ص 6 .

[1]Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit.P81 .

حيث مقابلة باحثة المركز المواطنة الفرنسية Sery Boy سيري بوي مع رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة في أغسطس 1998 .

[2] المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32 .

* وهي حركة إسرائيلية متطرفة، وقد انفصل أعضاؤها من عدة أحزاب وحركات يمينية متطرفة (ليكود- هتحيا- همفدال) ، وقد ترأسها رفائيل إيتان رئيس أركان الجيش السابق، الذي كان له دور أساسي في حرب لبنان 1982، وكذلك قمع المقاومة الفلسطينية في الضفة والقطاع في بداية الثمانينات، وقد حصلت حركته في انتخابات الكنيست 1992 على سبعة مقاعد .

[3]Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P81 .

وقد تزايد عدد سكان المستوطنة بشكل لافت بعد اتفاق أوسلو والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة عتسمونة لبعض السنوات[4]

	1985	1987	1991	1994	1995
عدد المستوطنين	35	200	200	455	476
عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة	14	60	100	100	130

ويمتلك المستوطنون في عتسمونة عقارات ومنشآت في مدن (مفتاحيم- وأفوكيم) في النقب [5]، ويلاحظ أن نشاطهم في المستوطنة اعتمد منذ إنشائها على الزراعة، وخاصة زراعة الأشتال، فحدود المستوطنة مليئة بالدفيئات الزراعية، وكذلك مزارع الطيور البعيدة عن المركز العمراني للمستوطنة من جهة الشرق القريبة من التجمعات السكنية العربية، كما يخرج يومياً عدد كبير من سكان المستوطنة للعمل في المدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر عبر معبر (صوفا)*[1].

وتضم المستوطنة عدة منشآت مدنية كمدرسة تعليم التوراة، والكنيس اليهودي، وبعض المصانع الخفيفة، إضافة لمركز لتربية الكلاب[2]، ولم أعثر في مصادر الدراسة ما يفيد بوجود منشآت عسكرية في عتسمونة كتلك الموجودة في بقية المستوطنات في القطاع، إذ يوجد ثلاثة أبراج مراقبة فقط .

---

[4] الجدول من إعداد الباحث والمصادر :

- كناعنة، شريف، والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 30 .
- Peace Now, settlement watch report No.9 .op.cit, P5 .
- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة عتسمونة، كانون ثاني 1997، ص6 .

[5] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة عتسمونة، مرجع سابق ، ص 7 .

* يقع معبر صوفا غرب مدينة رفح، ويشرف على المعبر قوات من الشرطة الفلسطينية (جهاز الأمن الوقائي)، وعلى الجانب الأخر القوات الإسرائيلية، وهناك ممر خاص للمدنيين الإسرائيليين والذين عادة هم من المستوطنين .

[1] زيارة قام بها الباحث لمعبر صوفا 2001/6/17 .

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة بني عتسمونة، مرجع سابق ، ص9 .

2. مستوطنة موراج Morag[3]

أقيمت مستوطنة موراج في شرق الطريق الواصل بين مدينتي خانيونس ورفح، وكان بداياتها بالنقطة العسكرية ثم مصادرة ما حولها من قسائم الأرض الرابعة والخامسة والسادسة من القطعة رقم 33 والمسجلة باسم الحاكم العام لقطاع غزة منذ عهد الإدارة المصرية للقطاع والتي كان ينتفع منها أفراد من عائلة النجار[4]، وتحولت النقطة إلى كيبوتس سكنه مدنيون في 1972/5/17[5]، وفي تشرين ثاني من نفس العام تحولت النقطة الاستيطانية إلى موشاف زراعي[6]، وفي عام 1978 أعلنت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان في أول حكومة لليكود اعترافها بهذه المستوطنة[7].

بدأت مستوطنة موراج على مساحة القسائم السابقة الذكر والتي تبلغ 456 دونماً بإعلانها أراضي دولة، وبقي الأمر حتى عام 1984 حيث صادرت إسرائيل المزيد من الأراضي حتى وصلت إلى ما يقارب التسعمائة دونم جميعها شرق شارع صلاح الدين[8].

وعقب انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق السكانية الفلسطينية عام 1994 توسعت إسرائيل في السيطرة على أراضي الملكيات الخاصة في مناطق (قيزان النجاجرة)، وقامت بشق طريق يربط المستوطنة مع المنطقة الجنوبية من مجمع غوش قطيف الاستيطاني بالقرب من مستوطنة غديد، ذلك بدلاً من الطريق الذي كان يربط المستوطنة مع الخط الأخضر عبر معبر صوفا والذي تم اعتباره منطقة ذات سيطرة أمنية فلسطينية[1].

وبموجب ذلك منعت قوات الشرطة الفلسطينية عربات الجيش والمستوطنين من سلوك الطريق المؤدي إلى هذا المعبر .

بلغت مساحة مستوطنة موراج حتى عام 1996 حوالي 1600 دونم هي القسائم 32 ،33 والقطعة 81 المسماة بقاع الخراب، والقطعة 84 المسماة بقيزان النجار الغربي رقم2[2]، وجمع الأراضي السابقة مملوكة وينتفع بها أسر عائلة النجار في المنطقة وتبلغ المساحة العمرانية للمستوطنة خمسين

---

[3] أنظر موقع مستوطنة موراج على الخارطة رقم (7) .

[4] كروان، إبراهيم: المستوطنات الإسرائيلية منذ العام 1967، مرجع سابق، ص120 .

[5] إيفرات، اليشع: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 167 .

[6] أبو عرفة، عبد الرحمن: الصهيونية (التطبيق العملي) ، مرجع سابق، ص203 .

[7] أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص132 .

[8] كناعنة، شريف و والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص 31 .

[1] زيارة ميدانية للباحث لمعاينة الطريق الجديد الذي يربط موراج مع غوش قطيف .

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص14 .

دونماً[3] ، وهذه المساحة صغيرة مقارنة مع المساحة الشاسعة للمستوطنة وبالتالي فالمنشآت غير العسكرية قليلة فيها وذلك للأسباب التالية :

- انعزال المستوطنة (كمستوطنتي نتساريم وكفار داروم)، والوصول إليها من أي طريق يستدعي المرور بمناطق سكنية عربية .
- لا يشعر المستوطنون بأن هذه المستوطنة آمنة مقارنة مع مستوطنات غوش قطيف القريبة منها، فهي هدف دائم لرجال المقاومة الفلسطينية.
- إن نوع المستوطنة زراعية وبالتالي لا توجد بها مؤسسات مدنية فهي لم ترقَ لمركز مدني .

يحد مستوطنة موراج من الشرق معبر صوفا وخط الهدنة، ومن الغرب شارع صلاح الدين المؤدي إلى مداخل مدينة رفح، ومن الشمال الأراضي الزراعية التابعة لمواصي مدينة رفح، ومن الجنوب منطقة تل مصباح التابعة لأراضي محافظة خانيونس.

ينحدر أصل المستوطنين في موراج من أصول مغربية وعراقية، وقد بلغ سكان المستوطنة حتى عام 1984 مائة وخمسين مستوطناً في خمس وأربعين وحدة متنقلة[4]، وقد هجرها المستوطنون فيما بعد على مراحل، وبحلول عام 1994 لم يكن ما يؤكد أن بها أي مستوطن[1]، وذلك للعوامل التي ذكرناها، وكتشجيع لاستمرار بقاء المستوطنين فيها نشر المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة أن سكان المستوطنة يبلغ عددهم مائة وخمسون مستوطناً[2]، ويتبعون حركة هبوعيل همزراحي.

نظراً لموقع المستوطنة في منطقة عالية نسبياً فقد أقامت إسرائيل برج اتصالات يخدم الاتصالات الإسرائيلية المدنية والعسكرية لغوش قطيف الواقعة على أرض منخفضة، إضافة إلى أنه يخدم شركات الاتصالات الخلوية الإسرائيلية في قطاع غزة، والمناطق المجاورة له داخل الخط الأخضر[3].

---

[3] المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32 .

[4] كناعنة، شريف والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة، مرجع سابق، ص32، أنظر أيضاً: إيفرات، اليشع: الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، ص167 .

[1] لم يستطع أحد إثبات أن هناك مستوطنين يسكنون هذه المستوطنة، إنما يأتي إليها المستوطنون في النهار من المستوطنات المجاورة ،ومن القرى والمدن الإسرائيلية المجاورة داخل الخط الأخضر ليمارسوا أعمالهم وتشغيل منشآتهم في المستوطنة، قام الباحث بمعاينة المستوطنة ولم يثبت وجود أي مستوطن ليلاً بها .

[2] المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة موراج، كانون ثاني 1997، ص3 .

[3] زيارة الباحث للمكان 2001/6/17 .

كما تنتشر الدفيئات على الجانب الشرقي للمستوطنة، وتخلو المستوطنة من أي منشآت صناعية باستثناء مصنع للكرتون اللازم لتعبئة الخضراوات[4].

تعتبر المستوطنة بمثابة معسكر كبير للجيش الإسرائيلي، حيث تضم كتيبة مدرعات وسرية دبابات وناقلات جند ومصفحات عسكرية إضافة إلى سرية مدفعية هي الأكثر في مستوطنات القطاع، كما وتنتشر عدة راجمات صورايخ موجهة باتجاه خانيونس ورفح[5].

ويعود سبب تكدس هذه القوة هناك إلى :

- موقع المستوطنة الأمني والذي أشرنا إليه سابقاً، فهي منطقة تشرف على مجمع مستوطنات غوش قطيف وخاصة من جهة الجنوب فهي تشكل حماية لهذا المجمع.
- قربها من الخط الأخضر في منطقة جنوب القطاع يجعل إيصال الإمدادات للمستوطنة أمراً سهلاً في حالات الطوارئ، ويحمي القرى الكثيرة القريبة من حدود القطاع داخل الخط الأخضر، وهي منطقة إقليم أشكول الذي تحدثت غالبية المشاريع الاستيطانية الصهيونية عن ضرورة عمل تعديل ديمغرافي فيه، مقارنة مع تكدس السكان العرب في جنوب القطاع في المنطقة المقابلة والمجاورة له.
- انعزال المستوطنة وإحاطة المناطق العربية لها من جميع النواحي يجعلها هدفاً للمقاومة، وبالتالي تقوم إسرائيل بتعزيز قوتها بشكل دائم .

ومن هنا فإن مستوطنة موراج أكثر المواقع الاستيطانية احتكاكاً بالفلسطينيين، لذا كان لها دور أمني مهم بين المستوطنات القائمة في القطاع[1].

3. مستوطنة بات ساديه Bat Sadih[2]

تقرر إقامة هذه المستوطنة في كانون ثاني 1984[3]، وذلك لعدة عوامل أهمها العامل السياسي، حيث شهدت الأشهر الأولى من هذا العام إقامة العديد

---

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة موراج رقم (1390)/98 ، ص 5 .

[5] المرجع السابق، ص 11 .

[1] قامت صدامات كثيرة في مناسبات عديدة مع الفلسطينيين، والذين كانوا يقيمون خيام اعتصام، وقد تدخل الجيش لإجلاء هذه الخيام في العديد من المرات .

[2] أنظر موقع مستوطنة بيت ساديه على الخارطة رقم (7) .

من المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة بغرض تحقيق إنجازات تخدم الحكومة في الانتخابات التي ستجرى بعد عدة أشهر، ولم يوضع حجر الأساس لها إلا في 1989/3/8[4]، بعد عدة أشهر من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي أعقبت انتخابات 1988، وعليه فقد وافقت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان بعد شهرين واعتبارها مستوطنة دائمة[5]، لكن المستوطنة لم تسكن بالعائلات إلا في عام 1993، حيث جاءت إليها عدة عائلات مدنية[6]، وذلك أمام موجة الإغراءات واتساع مساحة المستوطنة وتوفر البنية التحتية لها وعلى رأسها الشارع الذي يربطها مع مجمع غوش قطيف.

كانت النواة الأولى للمستوطنة هي ذلك الموقع العسكري الكبير الذي أقيم عقب الانسحاب من سيناء في منطقة رمال الزعاربة والأغوات، وعلى مساحة ثمانين دونماً، وفي عام 1995 توسعت المستوطنة من جميع الاتجاهات بمساحة ثلاثين دونماً، إضافة إلى 600 دونم كانت تسيطر عليها المستوطنة[7]، وقد وصلت مساحة الأرض المصادرة لهذه المستوطنة في نهاية عام 1996 حوالي 1000 دونما هي[8]:

جزء من القسيمة الأولى من القطعة 2369 المسماة برمال الجبور.

جزء من القسيمتين 2،1 من القطعة 2370 من رمال أبو شلوف وزعرب الغربي.

جزء من القسيمة الأولى من القطعة 2373 المسماة برمال الدراغمة والملالحة.

بلغت مساحة المستوطنة بمواقعها العسكرية حوالي 1518دونماً[1]، والمساحة العمرانية 41دونماً فقط[2].

يحد المستوطنة من الشمال أقصى المنطقة الجنوبية للمواصي، ومن الجنوب الأحراش المؤدية لأحياء مدينة رفح، ومن الشرق الطريق الواصل

---

(3) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص130 .

(4) صحيفة هآرتس 1989/3/9 .

(5) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص130 .

(6) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P18 .

(7) Ibid. P26 .

(8) السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص13 .

(1) Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P78 .

(2) المركز الجغرافي الفلسطيني ، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص 32 .

بين مستوطنة موراج ومجمع غوش قطيف، ومن الغرب وصلت حدود المستوطنة إلى شاطئ البحر.

يقطن مستوطنة بات ساديه مستوطنون متدينون وأهم ما يميزهم ارتفاع كثافة أفراد العائلة، حيث أن عددهم 85 شخصاً ولا يزيدون عن خمسة عشرة عائلة[3]، والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة بات ساديه لبعض السنوات[4]:

	1993	1994	1995	1996
عدد المستوطنين	15	25	50	85
عدد الوحدات السكنية الثابته والمتنقلة	45	45	45	45

يعمل غالبية مستوطني بات ساديه في قطاعات السياحة والخدمات في المستوطنات المجاورة، وخاصة في مستوطنة نفي دكاليم، ويعمل عدد منهم في خدمات قوات الجيش، ويعمل عدد قليل في الزراعة، حيث يعتمدون على العمال العرب سكان محافظة رفح، وتخلو المستوطنة من أي مصانع، بل تضم منشآت عامة كالكنيس اليهودي وقاعة اجتماعات تخدم المستوطنات المجاورة، إضافة إلى ملاعب رياضية شاسعة نظراً لسعة الأراضي المصادرة[5].

هذا ويحاول المستوطنون إقامة منطقة صناعية في المستوطنة، وذلك بغرض جذب مستوطنين جدد، وقد رفضت الحكومة هذا المخطط[6]، كما تعتبر مستوطنة بات ساديه بمثابة موقع عسكري كبير، يحيط بها مواقع

---

[3] Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P98 .

[4]– Peace Now, Settlement Israel's in Gaza Strip, Report January ,1997. P8 .

- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة بات ساديه، كانون ثاني 1997، ص2 .
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، تقرير صحفي ، كانون أول 1995 .

[5] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة بات ساديه رقم (1706)/97، ص5 .

[6] Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P64 .

ونقاط فرعية لكنها خارج السلك الشائك المحيط بالمستوطنة إضافة إلى أبراج المراقبة الثلاثة التابعة لها[1].

تضم المستوطنة بداخلها سرية من سلاح المشاة إضافة إلى عدة آليات من ضمنها ثلاث دبابات وبعض ناقلات الجند والمصفحات، وبها عدد كبير من الرشاشات الثقيلة والمتوسطة[4].

4. مستوطنة رفيح يام Rafiah Iame[2]

سميت بهذا الاسم نسبة إلى تل رفح القريبة من المستوطنة ولقربها من شاطئ البحر، وتعود فكرة إنشائها إلى آثار الانسحاب الإسرائيلي من سيناء على المستوطنين، وما حصلوا عليه من إغراءات خاصة المالية منها، وهذا ما شجعهم على البقاء في منطقة قطاع غزة، وبالفعل فقد قام نشطاء المستوطنين، وبمساندة من أقطاب في الحكومة باحتلال هذه المنطقة، ووضع عدة كرفانات، وجلب شبان وشابات للسكن فيها، وإعلان الاستيطان في هذه المنطقة على عجل، وذلك ضمن إحدى عشرة مستوطنة أقيمت خلال 48 ساعة التي سبقت انتخابات الكنيست في تموز 1984، فكان استيطان هذا المكان جزءاً من الهجمة على الأراضي الفلسطينية يوم 1984/7/22، لأن حديث الصحافة في اليوم التالي ستكون له أهمية وبالفعل فقد كان ذلك حدثاً تناولته وسائل الإعلام بإسهاب[3]، وفي 1984/8/22 أقام المستوطنون احتفالاً بإنشاء المستوطنة، وتم جلب ثلاث عائلات للسكن فيها كمرحلة أولى[4]، وفي نهاية العام نفسه اعترفت بها اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان[5]، والتي كانت تضم أعضاء من أحزاب الليكود والعمل في حكومة الوحدة الوطنية، وقررت اعتبارها مستوطنة دائمة، وصادقت

---

(1) زيارة ميدانية للباحث 2001/6/17 .

(2) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة بات ساديه، مرجع سابق، ص6 .

(3) أنظر موقع مستوطنة رفيح يام على الخارطة رقم (7) .

(4) – صحيفة معاريف 1984/7/23، ص1 .

– صحيفة دافار 1984/7/23، ص 1.

(5) صحيفة دافار 1984/7/23، مصدر سابق .

(6) أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص197 .

الحكومة على مخصصاتها، وعملت على تخصيص ألف دونم من (أراضي مسجلة باسم الدولة) لهذه المستوطنة .

مع بداية عام 1985 استقرت بالمستوطنة عدة عائلات أخرى، وكما يقول المجلس الإقليمي للمستوطنات " أن رفيح يام لم يتم انشاؤها لغرض الانتخابات أو لغرض شخصي، بل أن لأغراض تتعلق بالحق التاريخي لليهود في هذا المكان" [1] .

أثار إقامة هذه المستوطنة انتقادات عنيفة حتى في الشارع الإسرائيلي، فموقعها يدل على خطورة الحدث، لكن إشراف حزب العمل عليها كمستعمرة مجتمعية تابعة للمركز الزراعي هدأ من وطأة الاحتجاج، إضافة إلى قادة المستوطنين أنفسهم الذين حذروا أعضاء الكنيست جميعاً من

" خطر إحضار خمسة آلاف لاجئ إلى منطقة مشارف رفح من داخل مصر كما نصت اتفاقية السلام، وأن توطينهم في تل السلطان سيجعل المنطقة أشبه بجهنم، لأن منظمة التحرير قد أعدتهم للقيام بنشاط ضد إسرائيل والمستوطنين خاصة" [2]، وبالتالي اتخذت الحركات الصهيونية الاستيطانية ذلك حجة وذريعة لزيادة عدد المستوطنين في هذا المكان قبل إعادة توطين هذا العدد، وبدأت الحجج تأخذ مساندة من ضباط الجيش، الذي ساهموا حتى إعلامياً (أن حدوداً يكون فيها سلك شائك بمسافة عشرون متراً وسط مخيم اللاجئين كما الحال في رفح لن يحمي هذه الحدود ومن أنه ستزول) وطرح قادة الجيش أن الحل الوحيد لحماية الحدود في رفح هو التعديل الديمغرافي في المنطقة، وزرعها بالمستوطنات[3]، وأيد العسكريون السابقون من حزب العمل هذه النظرية انطلاقاً من أنهم أصحاب نظرية زرع المستوطنات بغرض حماية الحدود.

أقيمت النواة الأولى للمستوطنة على المنطقة التي استصلحتها الجرافات الإسرائيلية من القسيمة الثانية للقطعة 2361 والمسماة برمال الزعاربة، ثم توسعت من جميع النواحي حتى وصلت عام 1996 حوالي 710دونما، ومن ضمنها الطريق الساحلي الذي يصل المستوطنة مع مجمع غوش قطيف الاستيطاني ماراً بمستوطنة بات ساديه، وقد تضمنت هذه المساحات[4]:

القسيمة الثالثة من القطعة 2358 والمسماة بمواصي زعرب القبلي والأغوات.

---

[1] المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لموشاف رفيح يام، كانون ثاني 1997، ص2 .

[2] بن عامي، أوريئيل: اللعب بالنار في غزة، دافار 1986/6/17، ص7 .

[3] المرجع السابق، ص8 .

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة الرقابة العامة، ملكية أراضي المستوطنات، مصدر سابق، ص12 .

القسائم21، 23، 25 من القطعة 2369 من برمال الزعارية القبلية.
جزء من القسيمة الثانية للقطعة 2361 من برمال الزعارنة والأغوات.
جزء من القسيمة 2369 والمسماة برمال الجبور.

بلغت المساحة العمرانية للمستوطنة حتى عام 1996 حوالي 150 دونماً[1]، ويعود اتساع هذه المساحة مقارنة بعدد السكان إلى وجود مصانع كثيرة في رفيح يام وكذلك تناثر الوحدات السكنية في أكثر من جهة ومكان .

تقع مستوطنة رفيح يام في أقصى الزاوية الجنوبية للساحل الغربي لقطاع غزة، حيث يحدها من الغرب شاطئ البحر، ومن الشرق الكثبان الرملية لتلة رفح وحي تل السلطان، ومن الجنوب السلك الشائك الذي يمثل حدود فلسطين مع مصر، ومن الشمال طريق رفح البحر المؤدي إلى مستوطنة بات ساديه والمتجه إلى الشمال .

تعتبر مستوطنة رفيح يام هي الوحيدة التي تشرف عليها مؤسسات حزب العمل، وبالتالي فهي ليست من المستوطنات الدينية، ويعمل سكانها في عدة مهن كالصيد والسياحة والصناعة والزراعة، ونظراً لغنى المنطقة بالمياه العذبة والصالحة للزراعة فإن المستوطنة تحتوى على سبعة آبار مياه، ويملك كل مستوطن فيها ما لا يقل عن ثلاث دفيئات، كما أن المستوطنة تعتمد على العمالة العربية في تشغيل مصانع الخياطة المنتشرة في المستوطنة[2].

والجدول التالي يوضح النمو السكاني وعدد الوحدات السكنية في مستوطنة رفيح يام لبعض السنوات[3]:

	1982	1985	1991	1994	1996
عدد المستوطنين	25	60	130	129	108
عدد الوحدات السكنية الثابتة والمتنقلة	9	25	30	34	40

---

(1) المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات، مرجع سابق، ص32 .

(2) السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرئيلي، دراسة غير منشورة حول مستوطنة رفيح يام رقم (7035) / 97، ص6 .

(3) الجدول من إعداد الباحث والمصادر:

- Peace Now, settlement Israel's in Gaza Strip, report January, 1997. P9 .
- المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (ييشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة رفيح يام، مصدر سابق، ص6.
- صحيفة دافار 1984/7/23، مصدر سابق .

إن طبيعة مستوطنة رفيح يام ومدخلها يدلان على وظيفتها الأمنية ولذلك فإنها منطقة تشبه المنطقة العسكرية الدائمة، حيث التدريبات بشكل شبه يومي، ودخول وخروج العربات العسكرية لا تكاد تختفي كل يوم.

يوجد بداخل مستوطنة رفيح يام كتيبة دبابات تضم أكثر من 300 جندي مدعومين بأكثر من عشر دبابات وعدة عربات عسكرية وعدة أماكن للذخيرة والمعدات الأخرى إضافة إلى سواترها الرملية فهي من أعلى المستوطنات[1].

وفي الأيام التي تسودها أوضاع أمنية صعبة تبقى المستوطنة كموقع عسكري، ومكان لدخول العمال لمنشآت المستوطنة الصناعية، فيما تخلو المستوطنة ليلاً من المستوطنين.

إن إقامة المستوطنة كان لعدة أهداف:

- سياسة تتعلق بزرع أوتاد صهيونية وسط تجمعات السكان بغرض فرض حقائق على الأرض لتفويت الفرص عن أي تنازل عنها .
- حزبية ويعبر عن ذلك موعد إنشاء المستوطنة الذي يوضح كم أن الاستيطان مهم في لغة الانتخابات في إسرائيل .
- أمنية، حيث تؤدي وظيفة حماية الحدود، ومكان انطلاقه ضد مدينة رفح، حيث أنها قريبة مسافة عشرت الأمتار من مشروع تل السلطان السكني قرب رفح .

سادساً/ النقاط الاستيطانية في قطاع غزة

إن المراحل التي تمر بها إنشاء المستوطنات الإسرائيلية لابد أن يرافقها ظروف سياسية واقتصادية وديمغرافية وأمنية، وإن عدم تلاقي هذه الظروف يؤدي إلى التوقف عن إنشاء المستوطنات أو التوقف عن اكتمال مراحلها في مرحلة معينة، وقد تظل المرحلة الاستيطانية حتى وقت طويل، وأحياناً تزول مطلقاً ولا يبقى لها أثر، وبالتالي تعتبر مستوطنة قائمة، سأوضح كافة النقاط الاستيطانية التي لم تنشأ لظروف معينة، أو أنشأت وتوقفت بمرحلة معينة، أو تلك التي في طور الإنشاء أو التطور مع العلم أن المجلس الإقليمي لمستوطنات

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة رفيح يام، مرجع سابق، ص 13 .

غزة يعتبر بعضها بمثابة مستوطنة يهودية قائمة وإن لم تعترف لجان الحكومة لشؤون الاستيطان ببعضها وهذه النقاط هي :

1. **المنطـــار**

تم إنشاء هذه النقطة الاستيطانية كمعسكر كبير للجيش سكنه مجموعة من الناحال شرق مدينة غزة، وبجوار حي الشجاعية الذي يعد أكثر أحياء غزة كثافة في السكان، وأعلن عنها نقطة استيطانية بتاريخ 1982/4/4[1]، وعلى الرغم من أنه حتى 1994 لم يسكن أي مستوطن في هذه النقطة .

أقامت إسرائيل فيما بعد على مساحة الأراضي التي استولت عليها، معبر المنطار (كارني) التجاري و بجواره المعبر القديم لعبور المسافرين (ناحال عوز) والذي أصبح بعد معبراً لنقل الوقود للقطاع، وعلى جزء أخر تم إنشاء منطقة صناعية، لكن أهمية هذه النقطة بقيت قائمة كممر مهم لعبور المستوطنين لمستوطنة نتساريم، ومكاناً لعقد الاجتماعات الرسمية بين السلطة الوطنية وإسرائيل.

2. **دورون شوشان**

تقرر إقامتها في كانون ثاني 1992[2]، قرب دير البلح في نفس المكان الذي قتلت فيه المستوطنة دورون شوشان، وتم وضع ثلاثة كرفانات متنقلة يسكنها بعض المستوطنين غير أنه بمجرد انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق المجاورة لها عام 1994، تركها المستوطنون لكن الكرفانات بقيت قائمة حتى اليوم وبحراسة موقع الجيش الملاصق لها، والذي أقيم عقب إقامة النقطة الاستيطانية لحماية المستوطنين[1].

3. **ميـراف**

أقيمت كنقطة ناحال في معسكر الجيش شرق مدينة خانيونس عام 1978، وأعلن عنها كنقطة استيطانية في حزيران 1979[2]، وقد تم التخطيط لها أن تضم مائة دونم وإسكان خمسين عائلة في خمسين وحدة سكنية[3]، واعتبرت موشافا تابعا للاتحاد الزراعي اليهودي في غزة، ولم يوضع بها أي وحدات سكنية ثابتة، غير أنه حتى عام 1996 لم يسكنها أي مستوطن.

---

[1] أبو عرفة، عبد الرحمن: الاستيطان (التطبيق العملي للصهيونية)، مرجع سابق، ص 215، أنظر أيضاً:

أبو حرب، قاسم: المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص54 .

[2] أبو صبيح، عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص128 .

[1] زيارة للباحث لمعاينة النقطة الاستيطانية .

[2] عايد، خالد: الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق، ص253 .

[3] أبو صبيح، عمران : دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سابق، ص132 .

4. **يغـــول**

كانت من ضمن الأراضـي التـي تـم مصـادرتها لتوسيع مستوطنة قطيف، وتم تدشين حجر الأساس لها مباشرة في 1980/10/13 نفس اليوم الذي تم فيه إسكان عائلتين فيها في بيوت متنقلة، وبحضور وزير الزراعة أرئيل شـارون آنذاك فـي 1980/10/13، لكـن الموقـع الجغرافـي للمنطقـة وكـذلك قربهـا مـن مستوطنة غـان تـال، إضـافة لوقـوع هذه النقطـة علـى الحـدود الشـرقية لتجمـع غوش قطيف جعلها الهدف الأول أمام المقاومة، كل ذلك لم يشجع المستوطنين على الاستيطان بها، وبعد عام 1983 قام الجيش باستعمال الكرفانـات للوازمـه ولـوازم القوات التـي تشرف علـى حراسـة مستوطني قطيف وغـان تـال، ومـع قدوم السلطة الوطنية تغير مكان النقطة العسكرية وتم إزالة الكرفانات كلياً .

5. **كفـار يـام**

تعتبـر هـذه النقطـة الاسـتيطانية عضـواً فـي المجلس الإقليمـي لمسـتوطنات غزة، وتعود بدايات الاستيلاء الصـهيوني علـى الأرض فـي منطقـة تـل الجـان علـى شـاطئ خـانيونس إلـى العـام 1970، عندما لـم تعتـرف الإدارة العسـكرية الإسرائيلية بعقد إيجار سـابق يعـود إلـى مـا قبل احتلال إسرائيل لقطـاع غـزة والـذي بموجبـه تـم تـأجير مجموعـة مـن الكبـاين (15 كبينـة) علـى شـاطئ خانيونس بين الإدارة المصرية ومجموعة من المواطنين حيث تنقسم الكباين إلى مجموعتين.

- المجموعة الشمالية وينتفع بها ثمانية مواطنين
- المجموعة الجنوبية وينتفع بها المواطن صبحي القدرة (الملاحي)

اعتبرت السلطات أن العقد مـع المـواطن صـبحي القـدرة باطـل قانونـاً، وطلبت منـه اخلاءهـا، لأنهـا قامت بتـأجير المجموعـة الجنوبيـة لأحـد المسـتوطنين ويـدعى (عـاموس)، وبحمايـة الجيش تـم إخـلاء الكبـاين والسـماح للمسـتوطنين بالاسـتيلاء عليهـا وترميمهـا مـن جديـد[1]، وفـي 1997/4/23 أفشـل الفلسـطينيون محاولـة المستوطنين إقامة السواتر الترابيـة حـول الكبينـات التـي تحت سيطرتهم، وإغـلاق الطريق على كباين المجموعة الشمالية، حيث تصدى المواطنين كتيبة مشاة كاملـة تضـم سـت دبابـات وعـدد مـن الآليـات الأخـرى وأكثـر مـن 300 جنـدي[2]، وكـان المسـتوطنون قـد افتتحـوا هـذه الكبـاين حوانيت لبيـع الخمـور والمخـدرات ومكـان للإشـراف علـى أمـن المسـتوطنين عل الطريـق السـاحلي، وكذلك لنشـاطات جهـاز المخابرات الإسرائيلية، ورغم أن المجلس الإقليمي للمستوطنات يدعي وجود عدد

---

[1] بلدية خانيونس، ملف الكباين الجنوبية .

[2] معاينة الباحث للمنطقة، حيث شارك في الاطلاع على أحداث 1997/4/23، وكذلك معاينة مدى إرهاب المستوطنين لاستعمال العرب لسواحل تلك المنطقة وتخويفهم للأطفال والنساء .

من 2-5 عائلات في هذه المستوطنة[3]، إلا أن الكرفان الوحيد الموجود فيها لم يسكنه أحد حتى عام 1997، وأن المستوطنة أقيمت للأغراض الأمنية فقط، ولإرهاب العرب لترك منطقة الشاطئ للمستوطنين، وقد أقيم في المستوطنة مزرعة لتربية الكلاب لترويع المواطنين العرب الآتين لاستعمال الشواطئ[4].

6. ياكال

تقع على الطريق الساحلي الذي يربط شريط مستوطنات غوش قطيف، بجوار الموقع العسكري الذي يتوسط حدود نيتسر حزاني وقطيف في جنوب دير البلح وشمال خانيونس، وتتكون هذه النقطة الاستيطانية من منطقة صناعية بها ستة مصانع لتعبئة الخضار وتغليفها وثلاجات، وبعض المخازن والمستودعات، ويعمل بها أصحاب المصانع من المستوطنين إضافة إلى عمال أجانب من تايلاند يسكنون في كرفانات بجوار المصانع بحماية قوات الجيش.

بدأ إقامة هذه النقطة عام 1991 عندما سمحت السلطات باستعمال مرافق الجيش لبناء نقطة استيطانية (مياه- كهرباء- أراضي)، وبعد ذلك قام المستوطنون بوضع سياج حول عشرة دونمات[5]، وهذه المستوطنة عضو في المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة، ولم أعثر في مصادر الدراسة على ما يثبت وجود سكان يهود فيها كما أنه ليس هناك فرصة لأن تتمدد أو تتوسع إلا باتجاه الغرب حيث بداية شريط المواصي، وهذه المنطقة أملاك خاصة للمواطنين العرب.

7. تل قطيف

أقيمت مستوطنة تل قطيف على تلة رملية شرق مجمع غوش قطيف، وبجوار مستوطنة قطيف في كانون ثاني 1992، وعلى مساحة 17 دونماً، أقام عليها المستوطنون بعض الكرفانات ثم ما لبثوا أن رفعوها باستثناء واحدة فقط، وفي كانون أول من نفس العام اعتبرت المستوطنة عضواً في المجلس الإقليمي (بيشاع)[1]، غير أن الحكومة لم توافق على اعتبارها مستوطنة دائمة، ويقطن فيها مستوطن واحد وزوجته[2] ، ويعملون في زراعة ثلاث دفيئات في المستوطنة التي عليها سياج، ويحرسها برجان للمراقبة أحدهما وسط موقع عسكري، وهذه المستوطنة توضح جلياً كم تتحمل إسرائيل خسائر وتكاليف لحماية عدد قليل جداً

---

[3] المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة كفار يام، كانون ثاني 2000، ص3 .

[4] معاينة الباحث للشواطئ والكباين الموجودة عليها.

[5] مركز غزة للحقوق والقانون : المستوطنات الإسرائيلية في محافظات غزة، مرجع سابق، ص13 .

[1] Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit, P64 .

[2] المجلس الإقليمي لمستوطنات غزة (بيشاع)، النشرة التعريفية لمستوطنة تل قطيف، شباط 1997، ص3 .

من المستوطنين وسط التجمعات السكنية العربية المزدحمة بالسكان الفلسطينيين، فقوات الجيش موجودة بشكل دائم في هذه المستوطنة وقدر عدد الجنود الموجودين بها بسرية من الجنود لحماية شخصين، لكنها ذريعة لتواجد هذه القوة الكبيرة في هذا المكان .

8. سـلاف

تقع نقطة سلاف الاستيطانية إلى الشمال من طريق تل السلطان (شارع البحر) غرب رفح، ويحدها من الجنوب حي تل السلطان العربي ومستوطنة رفيح يام، ومن الشرق الجهة الغربية من حي تل السلطان، ومن الغرب ساحل البحر، وقد كانت موقعاً عسكرياً في عام 1982، حيث جاء إليها مجموعة من المستوطنين في إطار مواجهة مشاريع التوطين للعرب التي أقامتها الإدارة المدنية الإسرائيلية على الرغم من معارضة الأحزاب المتطرفة في إسرائيل التي رأت أن هذه الأرض يجب إقامة مستوطنات عليها وليس أحياء سكنية للعرب.

إن فشل استمرار وتطور هذه النقطة الاستيطانية يعود لأسباب تتعلق بموقعها الواقع بين طريقين رئيسيين مزدحمين بالمارة العرب الذين يتنقلون من الساحل إلى مدينة رفح، وبملاصقة حي تل السلطان، لذا هجرها المستوطنون، وفي عام 1994 عادوا إليها ووضعوا ما يزيد عن 35 كرفانا، وتم وضع سياج حول 500 دونما تقريباً[3]، ولم تنشر حركة السلام الآن ولا المجلس الإقليمي للمستوطنات عن أن أحداً سكن هذه المستوطنة، لكن يلاحظ أن هناك ثلاث عائلات تسكن المستوطنة ويعمل أفرادها موظفين في مؤسسات مستوطنة عتسمونة ونفي دكاليم، أحدها من أصل مغربي، والأسرتين الأخريين من أصل تونسي[1]، ويوجد في المستوطنة مزرعة كلاب وثلاثة مصانع خياطة، ومزارع للجيش ومخازن للخضار يملكها جميعاً مستوطنون من مستوطنات رفح، ونظراً لعدم وجود سكان مستوطنين فيها لذا تعتبر موقعاً عسكرياً مدججاً بالسلاح والعتاد حيث يشاهد بشكل دائم خروج ودخول الدبابات من المستوطنة[2].

---

[3] هذه المنطقة التي غرب شارع البحر هي منطقة تشرف عليها إسرائيل أمنياً حسب اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير وإسرائيل، ولذلك نجحت إسرائيل بالتوسع والتمدد في هذه المستوطنة.

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي (قطاع غزة)، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة سلاف رقم (8027) / 99 ، ص2 ،

[2] المرجع السابق، ص 7 .

الفصـل الرابــع
(الموقف من الاستيطان في قطاع غزة)

أولاً : دور الحكومات الإسرائيلية في تطور حركة الاستيطان في قطاع غزة

تمثلت الحياة الحزبية في إسرائيل منذ عام 1967 بسيطرة حزبين رئيسيين على الحكومة، هما حزب العمال وحزب الليكود بما يمثلان من تكتلات داخلية، إذ شكل حزب العمل حكومات عديدة برئاسته حتى عام 1977، فيما شكل حزب الليكود مع بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى حكومتين مارستا السلطة في إسرائيل حتى عام 1984، فيما تقاسم الحزبان الكبيران بالإضافة إلى أحزاب أخرى الحكومتين التاليتين حتى سنة 1992 ، حيث أعقبتهما الحكومة التي ترأسها حزب العمال بمساعدة الأحزاب اليسارية و الليبرالية.

و من الجدير بالذكر أن الاستيطان مثل جزءاً هاماً في حياة هذه الحكومات جميعاً و لكن بدرجة متفاوتة، و قد اهتمت كل حكومة بالاستيطان في قطاع غزة بطريقة تختلف عن سابقاتها إذ لم يكن اهتمام الحكومات بالاستيطان في قطاع غزة مثل اهتمامها بالاستيطان في القدس أو بقية مناطق الضفة الغربية أو الجولان أو سيناء، فكل منطقة كان لها الأهمية الخاصة عند كل حكومة ، لكن القدس شكلت الاهتمام الأول على الإطلاق في البرامج و المشاريع الاستيطانية لهذه الحكومات جميعاً.

و بالتالي فإن الحديث عن دور الحكومات الإسرائيلية في تطور حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة في هذه الدراسة، لا يمثل وجهة نظر أو دور هذه الحكومات تجاه الاستيطان في المناطق العربية الأخرى، إذ يمكن التعرف على دور هذه الحكومات في تطور حركة الاستيطان في قطاع غزة من خلال البرامج الانتخابية التي تطرحها الأحزاب الإسرائيلية، ثم البرامج التي يتم الاتفاق عليها عقب تشكيل الحكومات، من خلال تصريحات المسؤولين و الوزراء في هذه الحكومات، إضافة إلى المشاريع و البرامج التي تطلقها المنظمات الصهيونية وعلى رأسها قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية .

إن ذلك لم يكن ليعطي تعبيراً حقيقياً عن دور هذه الحكومات في بناء المستوطنات إلا إذا تفحصنا جيداً ما يحدث على الأرض في عهد كل حكومة، و بالتالي فإنني سأوضح ما أنجزته كل حكومة من قرارات و مصادقة على

الخطوات التي تخص الاستيطان في القطاع، و نشاط الحكم العسكري في محيط المستوطنات من مصادرة أرض و إقامة نقاط عسكرية أو ناحال، فالحكم العسكري ينفذ ما يمليه عليه المستوى السياسي و الذي تمثله الحكومة في إسرائيل، لذا لم يكن دور كل حكومة في تطور حركة الاستيطان في قطاع غزة يسير بشكل عشوائي، بل يتم وفق عوامل تساهم في توجيه النشاط الاستيطاني الحكومي و من أبرز هذه العوامل :

- **المصالح الحزبية** : و أوضح صورة على ذلك كانت الحملة الاستيطانية التي أطلقها المسؤولون في حزب الليكود في الأسبوع الذي سبق انتخابات 1984.
- **أيدلوجية الحزب الحاكم:** حيث اختلفت الأحزاب في الوسائل التي من شأنها تهويد الأرض الفلسطينية و تحديد مكان الاستيطان و زمانه.
- **طبيعة المنطقة المستهدفة** : فقد نظرت بعض الحكومات إلى قطاع غزة باعتباره مشكلة ديمغرافية.
- **نتائج الانتخابات في إسرائيل** : حيث إن الاتفاقات الائتلافية الموقعة عقب كل انتخابات كانت تحدد عدد أو شكل أو مكان الاستيطان كما حصل في انتخابات 1988 و التي حددت عدد المستوطنات التي ستقام خلال عمر الحكومة .
- **المقاومة الفلسطينية للاستيطان** : حيث ساهمت في اختيار الحكومات لأماكن الاستيطان في قطاع غزة، وإن لم تعن الحكومات بإكمال مراحل بعض النقاط الاستيطانية التي من الممكن تعرضها لنشاط المقاومة كنقطة دورون شوشان الاستيطانية مثلاً .
- **الأوضاع السياسية** : حيث استغلتها حكومة العمال 1992 – 1996 لتشجيع المستوطنين بالاستيطان في الضفة و القطاع مستغلة اتفاقات السلام مع السلطة.

و من الجدير ذكره أن بعض الباحثين قد يتصورون أن رأي الشارع الإسرائيلي مثلاً أو الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، أو الضغوط الدولية (كقرارات مجلس الأمن و ضغوط الدول الصديقة) قد ساهمت في تطور حركة الاستيطان، غير أن ذلك لم يثبت صحته إذ أشارت استطلاعات الرأي في إسرائيل أن حجم التطور من حركة الاستيطان نما بعكس رأي الشارع الإسرائيلي و لننظر إلى بعض هذه الاستطلاعات[1] :

---

(1) –استطلاع 1975 نشرته صحيفة هآرتس 1985/8/22 .
– استطلاعات 1981، 1982، 1985 نشرتها صحيفة هآرتس 1985/2/3 .

عام 1975 أشارت الاستطلاعات إلى أن 61,4%من الشعب في إسرائيل أيدوا بناء مستوطنات جديدة بينما 22,3% عارضوا ذلك .
عام 1981 أشارت الاستطلاعات إلى أن 58,3% من الشعب في إسرائيل أيدوا بناء مستوطنات جديدة، بينما 29,2% عارضوا ذلك .
عام 1982 أشارت الاستطلاعات إلى أن 9,5% أيدوا بناء مستوطنات جديدة، بينما 37,2%عارضوا ذلك .
عام 1985 أشارت الاستطلاعات إلى أن 35,9 % أيدوا بناء مستوطنات جديدة بينما 51,7% عارضوا ذلك .

كما أن الظروف الاقتصادية التي تعرضت لها إسرائيل في بعض السنوات لم تكن لتؤثر على دور الحكومة الإسرائيلية في دعم تطور الاستيطان، ففي عام 1984 لم يكن قد مضى زمن طويل على اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان إذ لازالت جيوشها موجودة في جزء منه، إلا أن ذلك لم يمنع من مشاركة الحكومة في الحملة الاستيطانية في الضفة و القطاع فأنشأت أكثر من عشر مستوطنات في أسبوع (16-1984/7/23)، و كذلك لم تؤثر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، و لا مجلس الأمن، و لا منظمات حقوق الإنسان، و لا حتى الدول الأوروبية والولايات المتحدة، في الضغط على الحكومة الإسرائيلية، بل العكس فعندما تكررت جولات بيكر عام1990 في المنطقة[1] ، واحتج على بناء المستوطنات كان يجابه ببناء مستوطنة جديدة أثناء كل زيارة يقوم بها للمنطقة .

1. الحكومات التي ترأسها حزب العمل 1967 – 1977

أعطت الحكومات الإسرائيلية التي ترأسها حزب العمل 1967 – 1977 الاستيطان أهمية بالغة في سياستها، و اتضح هذا الاهتمام من خلال البرامج الحزبية في الانتخابات و المؤتمرات والقرارات والخطط و المشاريع الحكومية المختلفة إضافة إلى التصريحات الرسمية لزعماء و وزراء هذه الحكومات، و قد وجد هذا النشاط تعبيراً له على الأرض من خلال بناء المستوطنات بأشكالها و أنواعها المختلفة التي أقيمت في عهد هذه الحكومات على الأرض العربية المحتلة، و التي بدأت أثناء حرب حزيران 1967 في شرق القدس الشريف بجوار حائط البراق، و بعد الحرب بشهر كان إقامة مستوطنة ميرون هجولان (1967/7/16)، و مع بداية عام 1968 كانت بدايات مستوطنة إيرز تبدو ملامحها من خلال إقامة النقطة العسكرية كنواة للمستوطنة.

---

[1] ارونسون،جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص85-88

شهدت إسرائيل بعد الحرب مباشرة نقاشاً رسمياً وشعبياً حول كيفية التصرف بالمناطق الشاسعة التي تمت السيطرة عليها، و قد اختلفت النظرة بين منطقة وأخرى، و كان هدف الأمن فوق كل الاعتبارات، و قد أحجمت إسرائيل عن إقامة مستوطنات مدنية في قطاع غزة أثناء حكومة ليفي أشكول[2]، و حتى نهاية هذه الحكومة عام 1969 إذ لم تكن نقطة إيرز العسكرية قد ارتقت بعد إلى مستوطنة مدنية، وكما دعا زعماء حزب العمل آنذاك إلى إخضاع القطاع للسيطرة العسكرية بصفة مستديمة، و الاستيطان فيه لاعتبارات أمنية فقط، و بالتالي كان تدعيم الاستيطان في شمال القطاع و في حدوده الجنوبية وسيلة لتحقيق الأمن لإسرائيل، من هنا أعلن وزير الدفاع موشى ديان أن أهم أهداف إسرائيل إقامة مستعمرات في الأرض المحتلة، خاصة في تلك الأجزاء التي لا تزمع التخلي عنها و ذلك لغرض أمني[1]، وقد بلور نظرية خاصة باستيطان قطاع غزة، شكلت فيما بعد أساساً تم الاعتماد عليه في صياغة المشروع الاستيطاني الشامل لكل المناطق العربية الذي سمي (مشروع ديان) ، إذ اقترح في الأيام الأولى بعد الحرب " دمج القطاع اقتصادياً بإسرائيل، بحيث لا يكون هناك مجال لفصله عنها في المستقبل، مع خلق خط استيطاني فاصل في الجنوب (مشارف رفح)، و عدم الاستيطان داخل القطاع، و العمل على استغلال الأراضي الخالية لاستيعاب اللاجئين" [2].

لقد كان ديان يعبر عن موقف حكومة أشكول بشكل عام من الاستيطان في قطاع غزة، و الذي أكده فيما بعد مقولات القادة العسكريين أبان حكومة أشكول، حيث يعترف اسحق رابين بقوله " أنه منذ أيام حكومة النضال الوطني (حكومة أشكول) قررت إسرائيل تحديد مناطق الاستيطان على خطوط المواجهة في

---

[2] ليفي أشكول : ولد في أوكرانيا و هاجر إلى فلسطين سنة 1914 عندما كان عمره 18 عاماً، و عمل في الكتائب اليهودية في الجيش البريطاني ليقاتل ضد تركيا، و في بداية 1920 عاد للعمل في مستعمرة دجانيا، كان من مؤسسي منظمة الهاجاناة، و عمل على تشجيع الهجرة، و سافر لبلدان عديدة لدعم هذه الهجرة، عين وزيراً للمالية سنة 1952 و لمدة 11 عاماً، حيث تمكن من إخراج حكومات بن غوريون من كثير من الأزمات الاقتصادية ، عين عام 1963 رئيساً للحكومة و وزيراً للدفاع، و عشية حرب حزيران 1967 قام بتعيين موشى ديان وزيراً للدفاع، توفي في 1969/2/26 ، أنظر: تلمي، افرايم و مناحيم : معجم المصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص59 .

[1] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1969 ، ط1 ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان 1970، ص401 .

[2] مجلة الأرض، عدد 22 ، بتاريخ 1977/8/7، ص34 .

هضبة الجولان و غور الأردن و القدس و وادي عربة و مشارف رفح هدفت فقط إلى تحصين خطوط المواجهة" [3] .

هذا وقد وقف العامل الديمغرافي في قطاع غزة عقبة هامة أمام الاستيطان فيه أكثر من أي منطقة أخرى من المناطق العربية التي استهدفها الاستيطان، و هذا ما دعا القادة الإسرائيليين في حكومة أشكول إلى عدم إقرار أي مستوطنة داخل القطاع، أو الإقدام على ضمه لإسرائيل، يقول دوف بن ماير و هو أحد القياديين في نقابة العمال الإسرائيليين (الهستدروت) "أن من مصلحتنا الخاصة أن لا يتم الضم، و نحن لا نريد القطاع لأنه ستكون لنا دولة مزدوجة الجنسية، و إذا تم الضم فستكون هذه الدولة خلال 50 –80 عاماً ذات أكثرية عربية، و نحن أتينا هنا لكي نقيم دولة يهودية لليهود"[4]، و لذلك كان الاستيطان يشكل جزءاً من النشاط السياسي على الصعيد الشعبي في إسرائيل، من هنا ظهرت في ظل حكومة أشكول حركة أطلقت على نفسها حركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة وهي عدد من السياسيين و العسكريين و الكتاب و أساتذة الجامعات و من كل الأحزاب و خاصة تكتلات حزب العمل، دعت جميعاً إلى ضم الضفة و القطاع و الاستيطان في كل هذه الأرض[5]، و قد أثر ذلك على موقف الشعب في إسرائيل، ففي استفتاء شعبي أجري في الأيام الأخيرة من حكومة أشكول اتضح أن 74 ٪ من الإسرائيليين يؤيدون استيطان الأراضي المحتلة و 10% يعارضون ذلك، و 20 % من المؤيدين طالبوا باستيطان سريع للضفة الغربية، بينما طالب 20 % منهم بالاستيطان السريع لقطاع غزة[1] .

وفي 1969/2/26 توفي ليفي أشكول ومن ثم استطاعت غولدامئير تشكيل الحكومة المؤقتة بسرعة فائقة، تلك الحكومة التي مارست سلطاتها حتى موعد الانتخابات التالية في 1969/10/28، ففي خلال هذه الفترة الانتقالية كان الاستيطان في الضفة و القطاع يشكل نقطة أساسية في نشاط الأحزاب التنظيري ، الأمر الذي أدى إلى ظهور اتجاهين في حزب العمل يميزان سياسة الاستيطان، فقد نادى الاتجاه الأول " بالاستيطان الزراعي المكثف في الأحزمة الاستراتيجية غير المأهولة و القليلة السكان في الأغوار و الجولان و مشارف رفح" ، بينما نادى الاتجاه الأخر " بعدم التقيد بهذه المناطق بل العمل ضمن اتجاهات

---

[3] قهوجي ، حبيب : استراتيجية الاستيطان ، مرجع سابق، ص215

[4] والتر، فكتوريا و شيشا، يواخيم : لقد اغتصبوا أرضنا، مرجع سابق، ص217 .

[5] قهوجي، حبيب : استراتيجية الاستيطان، مرجع سابق ، ص227 .

[1] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مصدر سابق، ص410 .

الصهيونية العالمية القديمة للعودة (الرائدة) إلى الأرض، و العيش فيها كمتطلب للمنجزات السياسية، و إقامة خطوط دفاعية متقدمة للمستوطنات القائمة" [2] وقد اتضح ذلك جلياً في مؤتمر حزب العمل التحضيري لانتخابات 1969 من 3-1969/8/5 و الذي تم الاتفاق فيه على ضرورة الإسراع في إقامة استيطان أمني، و استيطان دائم في المناطق سواءً أكان قروياً أو مدنياً باعتبارات أمن الدولة، و طالب أبا ايبان بوضع عبارة (الاستيطان بشتى الأشكال) لئلا يقيد نفسه صراحة بتعبير الاستيطان الأمني كما يرى ديان[3] ، وعلى الجانب الأخر لم يكن موضوع الاستيطان أقل أهمية ، فقد نادت المعارضة بالاستيطان في كل المناطق و أينما تكن أقدام الجيش الإسرائيلي، و عدم الاقتصار على الحدود، موضحة أن هدفه ليس الأمن فقط، وقد عبر عن ذلك مناحيم بيغن باقتراحه " إقامة ضواحي سكنية لليهود في جميع الأراضي الإسرائيلية المحررة" ، و كانت غزة ضمن المناطق التي ذكرها بالاسم[4] .

كان الاتفاق على موضوع الاستيطان إذاً سبباً مهماً في بقاء اتحاد جاحال المكونة من حيروت برئاسة بيغن، و الأحرار برئاسة يوسف سابير، حيث حصلوا معاً على ثلاثة و عشرين مقعداً في انتخابات الكنيست، و دخل هذا التكتل الحكومة بهدف منع أي تنازل عن أراض احتلت، و كذلك لتسريع وتيرة الاستيطان.

في نفس الوقت أعرب بيغن عن اعتزام حركة بيتار التابعة لحركة حيروت بإقامة مستوطنة كل عام في كل منطقة، و أن جاحال ستوفر لها الصلاحيات القانونية لأجل ذلك[1] و قد أقيمت خمس مستوطنات في قطاع غزة أثناء تولي غولدامئير رئاسة الحكومة و هي :(كفار داروم – إيرز – نيتساريم – موراج – قطيف).

و من الجدير ذكره أن إسرائيل قد اعتبرت أن الحدود تمثل المحيط الأمني لها في وجه الجيوش النظامية العربية و التي تمثل الخطر الأول على إسرائيل، و بالتالي يجب حماية الحدود في وجه هذه الجيوش، لذلك جاء مشروع آلون الذي اعتمد على الاستيطان في حماية الحدود، فكان الاستيطان في مشارف رفح يمثل من وجهة نظره " الإطار الاستراتيجي لمتطلبات الأمن في وجه جيش العدو

---

[2] هاريس ، وليام :الاستيطان الإسرائيلي للأراضي المحتلة 1967 – 1984 (نظرة عامة و منظور تاريخي) ضمن ندوة أقامتها جامعة الدول العربية في واشنطن ، مرجع سابق، ص72 .

[3] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969 ، مصدر سابق ، ص291 .

[4] المصدر السابق،ص 402 .

[1] المصدر السابق، ص301 .

الأقوى (مصر) و كحافز للنضال السياسي من أجل حدود آمنة" [2]، و يقول موسى كرميل الوزير في حكومة غولدامئير " إن الاستيطان في المناطق المحتلة شغل دوراً هاماً في مواقفنا الأمنية خلال السنوات التي تلت حرب 1967، و كان ذلك يشبه المحاولة الجزئية لتحديد حدود المستقبل لدولة إسرائيل استناداً إلى متطلبات أمنها في المستقبل و لمجابهة الأوضاع العدائية المحيطة بها و احتمالات التسوية السياسية" [3].

و الذي نراه أن حجة حماية الحدود لم تكن ملائمة لإطلاقها على كل المستوطنات التي أقيمت في ظل هذه الحكومة، و لنفند دور كل مستوطنة منها في حماية الحدود :

أ. **مستوطنة إيرز** : إن موقعها على الحدود الشمالية للقطاع مباشرة ، و امتدادها إلى القريتين الفلسطينيتين (بيت لاهيا – بيت حانون) يجعل من أدائها مهمة الحفاظ على جزء مهم من الحدود الإسرائيلية مع القطاع أمراً واجباً، و لكن السؤال هل هذه المستوطنة التي لا يسكنها أي إسرائيلي ليلاً تستطيع أن تؤدي هذه الوظيفة؟ ذلك أنها منذ نشأتها و حتى الوقت الحاضر لا زالت مستوطنة صناعية، وأن هدف إقامتها قد تغير مع مراحل تطورها.

ب. **مستوطنة نتساريم** : لا تقع هذه المستوطنة على أي حدود، فلا هي قريبة من الخط الأخضر، و لا هي قريبة من البحر، و إن فائدتها الأمنية هي الإشراف على المدينة الرئيسية لقطاع غزة، بل إن الوصول إليها أصعب من غيرها من المستوطنات .

ج. **مستوطنة كفار داروم** : جاء إقامة هذه المستوطنة بعد حرب 1967 على خلفية أيدلوجية و تاريخية، و هي محاطة بأكثر التكتلات السكانية كثافة في القطاع، و في الهجوم المصري عام 1948 كانت أول هدف لهذا الهجوم، وخسرت إسرائيل فيها الكثير، و كانت تطلب حماية المستوطنات المقامة على الحدود الشرقية للقطاع ، و جدير بالذكر أن أقرب حدود لها مع إسرائيل يتطلب، اختراق محيط مخيم المغازي أو مدينة و مخيم دير البلح للوصول إلى البحر، وبالتالي لا يمكن الافتراض أن حماية الحدود ذريعة منطقية وراء إقامة مستوطنة كفار داروم .

د. **مستوطنة موراج** : إن موقعها القريب من الحدود الشرقية للقطاع مع الخط الأخضر جعلها تشكل محطة لنقل الإمدادات، و لتنقل المستوطنين بين التجمع الاستيطاني الكبير(قطيف) من و إلى داخل إسرائيل، و لكن إذا افترضنا أنها أقيمت لحماية الحدود كما يتذرع مشروع آلون، فالسؤال

---

[2] صحيفة دافار 1974/2/17 .

[3] صحيفة يديعوت أحرنوت 1975/9/24 .

هل يعقل أن تكون مستوطنة لا تزيد حدودها مع الخط الأخضر مسافة ثلاثة كيلو مترات تستطيع حماية أربعين كيلومتراً هي الحدود الشرقية مع الخط الأخضر ؟

ه. **مستوطنة قطيف** : تبعد هذه المستوطنة عن الحدود المصرية الفلسطينية مسافة لا تقل عن خمسة عشر كيلومتراً، و هي أقرب ما تكون إلى الحدود الغربية (البحر) ، و إذا كانت أقيمت لفرض حماية الحدود مع مصر، فلماذا أقيم فيما بعد أربع مستوطنات على الحدود مع مصر، أحدها ملاصق للسلك الشائك الحدودي .

و من الجدير ذكره أن حكومة غولدامئير قد أقامت المستوطنات في قطاع غزة لعدة أغراض، تتعلق بادعاءات تاريخية من جانب و استجابة لضغوط المعارضة في الحكومة من جانب آخر، إضافة إلى توفر الأجواء للاستيلاء على الأراضي مما يهيئ أماكن لمهاجمة المدن الفلسطينية في أوقات الطوارئ، و قد كان لهذه الحكومة دور في تفعيل الاستيطان على مشارف رفح خارج حدود القطاع ليكون سوراً يفصل سيناء عن القطاع، و قد هدفت إجراءات السيطرة العسكرية الإسرائيلية في القطاع في عهد هذه الحكومة إلى ضمه فعلياً ، و قد عبر عن ذلك الوزير شلومو هيليل بقوله "إن القطاع لن يستطيع إعالة سكانه الأصليين و لا اللاجئين فيه، و سيستمر بالاعتماد على إسرائيل التي ستستمر في تأمين الحماية العسكرية له براً و بحراً و سيظل سكانه يبحثون عن العمل في إسرائيل ، و إن قطاع غزة لن يقع تحت حكم أجنبي من جديد، بل سيكون ضمن حدود إسرائيل" [1] ، و قد شكل القطاع في تلك الفترة عاملاً غير مطمئن لإسرائيل نظراً لشدة المقاومة الفلسطينية المدعومة بوقود الكثافة السكانية العالية للقطاع، لذلك فإن وزراء في الحكومة رأوا أنه يجب إبقاء القطاع تحت المراقبة ، و ذلك ببناء مستوطنات يهودية تأخذ شكل المستوطنات الدفاعية[2] ، فالمستوطنات التي أقامتها هذه الحكومة قسمت التكتلات السكانية في القطاع إلى أربعة أقسام يحوي كل قسم مخيم أو اثنين مع إحدى المدن، و لهذا أقيمت جميعاً على الطريق العام و الوحيد الذي يربط جنوب القطاع بشماله، بحيث تحد من حركة الفلسطينيين بشكل كبير.

هدفت حكومة غولدامئير من تكثيف الاستيطان في قطاع غزة ليكون ظهيراً هاماً لمستوطنات سيناء، فالمستوطنون الذين يأتون لأسباب أيدلوجية كانوا قليلين فالحياة بعيداً عن العمران شاقة و صعبة، و في أواخر عام 1972 قررت إسرائيل إقامة مركز إقليمي حضري في مشارف رفح[1].

---

[1] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973 ، مصر سابق، ص87 .

[2] والتر، فكتوريا و شيشا، يواخيم : لقد اغتصبوا أرضنا ، مرجع سابق، ص261 .

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973، مصدر سابق، ص91 .

تضـمنت البـرامج الانتخابيـة للأحـزاب الإسـرائيلية فـي انتخابـات الكنيسـت الثامنة الكثير من البنود حول الاستيطان، بل تسابقت هذه الأحزاب إلى التطرف في تناول هذا الموضوع ، و قد سبق وضع هذه البرامج الكثير من النقاشات داخل الأحزاب حول جدوى الاستيطان و أهميته و الأماكن التي يجب تكثيفه فيها.

أما ديان فقد اقترح إقامة نقاط الاستيطان الخاصة بقطاع غزة ، حيث دعا إلى إقامة ميناء عميق جنوب القطاع دون أن يكون ذلك مشروطاً بتطوير مينائي حيفا و اسدود، و إقامة مستوطنات إضافية كما يريد قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ، و تأمين الميزانيــة المطلوبة لتطوير المستوطنات القائمة في القطاع[2].

أما الأفكار المنافسة فكانت أطروحات اسحق رابين المرشح لرئاسة الحكومة، الذي بدأ ينادي بوضع الاستيطان ضمن اعتبارات مضبوطة، و على رأسها الأمنية و لا خلاف على أن يتضمن القطاع جزء من هذه الاعتبارات[3]، مثل تجميع الأراضي لاحتياجات المستوطنات القائمة و المخطط لها، و زيادة شرائها و مبادلتها، و إعطاء الأولوية للاعتبارات الأمنية في عملية الاستيطان [4] .

أما برنامج الليكود في هذه الانتخابات فقد نادى بصراحة بتكثيف الاستيطان في كافة الأرض و تنفيذ ذلك بأقصى سرعة، دون الاقتصار على الاعتبارات الأمنية فقط[5] .

تشكلت الحكومة التي ترأسها اسحق رابين و ضمت شخصيات تؤيد التوسع الاستيطاني في قطاع غزة بظرفه الديمغرافي المميز عن بقية المناطق المحتلة، أمثال إسرائيل جاليلي الذي أسند إليه رئاسة اللجنة الوزارية للاستيطان، و كذلك أبراهم عوفر الذي أسندت إليه الحقيبة المهمة بالنسبة لحركة الاستيطان و هي حقيبة الإسكان ، حيث تشرف بشكل رئيسي على بناء الوحدات السكنية ، إضافة إلى شمعون بيريس الذي دعا إلى احتفاظ إسرائيل بمجمع إيرز في الشمال و كافة الثلث الجنوبي من القطاع، بما في ذلك منطقة قطيف و التجمعات الفلسطينية المحيطة بخانيونس و رفح، على أن يعاد القطاع الأوسط فحسب للسيطرة العربية فيما بعد[1] ، وبالتالي فإن أفكار بيريس هذه تعني في جوهرها دمج أكثر من نصف أراضي و سكان القطاع مع إسرائيل بصفة دائمة .

---

[2] تيم، فوزي : تطوير الحياة البرلمانية في إسرائيل (انتخابات مجالس الكنيست 1949-1996)، ط1 ، دار زهران ، عمان – الأردن 1997، ص202 .

[3] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973 ، مصدر سابق، ص91 .

[4] آن ، ليش : أهداف و وسائل و أنماط المستوطنات في الأراضي المحتلة ، مرجع سابق، ص 135 .

[5] المرجع السابق، ص221 .

[1] آن ، ليش: أهداف و وسائل و أنماط المستوطنات في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص135 .

لم ترق أفكار رئيس الحكومة لسياسة جديدة تجاه الاستيطان بشكل عام، فقد سار في عهده كما هو مبرمج له منذ عهد حكومة أشكول، لكن الأعمال الاستيطانية اختلفت من حيث توقيتها و دافعها و عددها، و مراعاتها للاعتبارات السياسية و العسكرية التي استجدت على الساحة، و ثبت عدم صحة الأهداف التي أقيمت من أجلها مستوطنات مشارف رفح، أو حتى تلك التي أقيمت في غزة كحماية للحدود ، فقد كانت بعيدة عن مشاة الجيش المصري ما لا يقل عن 200 كيلو متر، و لم تؤد مستوطنات الجولان أياً من تلك الأغراض التي أنيطت بها، بل احتاجت لقوات كبيرة من الجيش لحمايتها، و بعد الهزيمة دأبت حكومة رابين على تنفيذ المشاريع التي من شأنها تطوير المستوطنات الجنوبية للقطاع حتى الوصول إلى مستوطنات مشارف رفح في شمال سيناء[2] .

لم ير رابين أي فائدة أمنية من إقامة مستوطنات جديدة داخل حدود قطاع غزة، بل إن الأفضل في تطوير تلك التي ستحمي حدود القطاع مع مصر على مشارف رفح، و لذلك نظراً للاستيطان في القطاع عن زاوية أمنية، تنبع من الغرض في مواجهة سيناء مصر، لذلك كان يبحث عن تأمين القطاع عسكرياً و استراتيجياً ، الأمر الذي جعله يزيد من بناء المستوطنات حول القطاع بحاجز مكون من إحدى عشرة مستوطنة دفاعية ، تشكل متراساً عرف بـ (بيثات رافيح)، هدفه الأول اعتباره موقعاً عسكرياً متقدماً يوضح مطالب إسرائيل وأطماعها في القطاع حال التوصل إلى اتفاق مع مصر، مفاده أن القطاع موقع تفاوض و ليس مسلم به من قبل إسرائيل[3] ،هذا وقد اعتمد الاستيطان في ظل هذه الحكومة على مستوطنين نشأوا في إسرائيل، وجذبهم نشاط الحركات و المؤسسات الاستيطانية التي تأخذ طابعاً شعبياً أمثال شومير هتسعير و حركة غوش ايمونيم[4] .

وفي نهاية عام 1976 قرر رابين صرف النظر عن تطوير مستوطنات نتساريم و كفار داروم و موراج، و التي ليس لها أي فائدة أمنية في أفكاره، وصار الاهتمام بتقوية الاستيطان في منطقة رمال السميري بين دير البلح و خانيونس، و تحويل ناحال قطيف إلى مستوطنة مدنية، بل و العمل على إقامة الشريط الاستيطاني جنوب هذه المستوطنة، و الامتداد شمالاً قدر الإمكان، حتى الوصول إلى دير البلح التي كانت أول هدف لهذا الشريط بإقامة مستوطنة نيتسر

---

(2) والتر، فكتوريا و شيشا، يواخيم : لقد اغتصبوا أرضنا، مرجع سابق، 267.

(3) المرجع السابق ، ص263.

(4) بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص201، (بالعبرية).

حزاني، لهذا باشرت شركة ميكوروت بمشروع لترشيح المياه و استخراجها من هذه المنطقة ، و كذلك مشروع مماثل في منطقة أم الكلاب علىالحدود قرب رفح، و قد كلفت كل من هذه المشاريع ما يزيد على 14,5 مليون ليرة[1] ، لذا شهد عام 1976 الخلافات الحادة بين الحكم العسكري في قطاع غزة الذي يعمل وفق أوامر رئيس الحكومة و بين دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية التي تريد تخصيص كل المنطقة المقابلة للمواصي للاستيطان اليهودي، بينما يرى الحكم العسكري أن الجزء الأعظم من هذه المنطقة وضع في مخططات إسكان اللاجئين و توطينهم[2]، وعقب مجيء حكومة الليكود بعد عدة أشهر تم تخصيص المنطقة للاستيطان اليهودي كما ارتأت الوكالة اليهودية ، و تم نقل مواقع مشاريع توطين اللاجئين إلى مناطق ملاصقة للمدن .

لم تخل حكومة رابين من شخصيات تعطي تعليماتها بتكثيف الاستيطان داخل القطاع، فأثناء انعقاد مؤتمر حزب العمل في 1977/2/22 طالب شمعون بيريس باستمرار الاندفاع في استيطان المناطق المحتلة[3] و في جلسة مغلقة تسربت محاضرها للصحافة حضرها بالإضافة إلى بيريس اعضاء اللجنة الوزارية للاستيطان و شخصيات من المؤسسات و الحركات الاستيطانية و على رأسها غوش أيمونيم، و الذي يعتبر بيريس من أشد المساندين لها، وتقرر في هذا الاجتماع العمل على توسيع المشروع الاستيطاني في جنوب البلاد[4]، إذ كان الغرض من هذا الاجتماع تحقيق إنجازات لغرض الانتخابات التي ستجري بعد عدة أشهر.

أقام حزب العمل خلال الفترة 1967–1977خمساً وتسعين مستوطنة في الأراضي المحتلة خمساً منها في قطاع غزة، وأقيمت أربع من هذه المستوطنات في عهد حكومة غولدامئير 1969-1973.

هذا وتعتبر سياسة الاستيطان أحد المحاور التي دار حولها الصراع الحزبي في إسرائيل طوال فترة حكم المعراخ ،الذي يمكن إجمال مواقف شخصياته كما يلي:

- استندت استراتيجية الحزب في الاستيطان إلى أفكار يغئال الون.
- دعا بيريس لإبقاء الجزء الأوسط فقط من القطاع للعرب

---

[1] صحيفة معاريف 1976/7/15، ويعادل الدولار الأمريكي أربعون ألفا من الليرة الإسرائيلية تقريباً .

[2] مجلة الأرض، العدد 22 ، بتاريخ 1977/8/7، ص35.

[3] شاهين ، حنة : القوى الفاعلة في الانتخابات الإسرائيلية ، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 116، تموز 1981، ص23.

[4] مجلة الأرض، العدد 17، بتاريخ 1977/5/21 ، ص35 .

- عارض كل من ديان وغور التنازل عن القطاع ، بل الاستيطان في شماله و جنوبه وضم هذه المناطق الاستيطانية لإسرائيل مستقبلا.
- كان رابين أول من دعا إلى ضبط الاستيطان داخل القطاع ، لكنه عمل على تطويره حول حدوده.

أقامت إسرائيل خلال العام الأول للاحتلال أربع عشرة مستوطنة ، واتخذ الاستيطان في القطاع فيما بعد طابع (مستعمرات الناحال) شبه العسكرية و المدنية،ثم اتجه نحو إقامة القرى (كيبوستات- موشافات) ، كما أنه خضع في حكومة غولدامئير إلى مركز يشرف على عملياته المختلفة، و ذلك لضبطه وفقاً للتوجهات السياسية و الأمنية التي تبناها المعراخ بشأن قطاع غزة، فهناك منظمات و مؤسسات استيطانية متخصصة تابعة للمنظمة الصهيونية و الوكالة اليهودية مهمتها تحويل عمليات الاستيطان وإدارتها، عدا الإشراف المباشر من خلال مؤسسات الدولة و وزاراتها المختلفة خاصة الدفاع و الزراعة و الإسكان[1]

.

سار الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة في عهد حكومات حزب العمل وفقاً للاعتبارات الأمنية و السياسية و الديمغرافية ، و لم يسر وفقاً لمشروع آلون بحيث لم تقم أي مستوطنة على حدود القطاع بل في داخله و يمكن إجمال موقف المعراخ خلال تلك الفترة بـ :

- ❖ التأكيد على أن السيطرة على الأرض تعني السيطرة السياسية، و بالتالي الحيلولة دون التنازل عن كل قطاع غزة، إنما الجزء الأوسط منه .
- ❖ ضرورة خضوع الاستيطان في القطاع لمتطلبات منظومة الأمن الإسرائيلية (كما نادى رابين).
- ❖ التأكيد على حرية الاستيطان في القطاع في مناطق معينة ، خاصة في شماله حيث الارتباط مباشرة بالخط الأخضر .
- ❖ الفصل بين حركة الاستيطان و إمكان التوصل إلى تسوية مع العرب، باعتبار أن الاستيطان في مناطق معينة في القطاع سيشكل جزءاً من اعتبارات عملية السلام .
- ❖ اختلفت حكومات حزب العمل في نظرتها للاعتبار الديمغرافي للقطاع، و ذلك عند اختيار أماكن الاستيطان ، و ذلك للحفاظ على ما يسمى بنقاء الدولة اليهودية، فلم تراع حكومة غولدامئير هذا الاعتبار، بينما أخذت به حكومة رابين إذ رأت عدم إنشاء أي مستوطنة قريبة من الأماكن المأهولة بالسكان العرب.

---

[1] السيد، رشاد : المركز القانوني للمستوطنات ، مرجع سابق، ص34 .

2. **الحكومات التي ترأسها حزب الليكود 1977**-1984

تركت حرب تشرين أول 1973، بصماتها على الحياة السياسية في إسرائيل، و بدأ الحديث عن عملية السلام عقب الحرب يؤثر على أطروحات الاستيطان ، و عليه فقد جاءت النقاشات التي دارت قبيل انتخابات الكنيست التاسعة 1977 بهذا الاتجاه، وعلى الرغم من ذلك بقي الاستيطان أحد الأسس التي لا يستطيع برنامج أي حزب في إسرائيل تجاهله، بل العكس كان التنافس حاداً في صعود مؤشر التطرف.

أعطى برنامج حزب العمل الاهتمام لاعتبارات دعم الأمن التي تؤدي لاستمرار دعم الاستيطان في القدس و الجولان و غور الأردن و قضاء رفح، و ذلك لضمان حدود سلمية قابلة للدفاع، أما داخل المناطق السكنية فلم يمانع البرنامج من الاستيطان فيها، لكنه أكد أن حكومة العمل ستقوم بمنع كل محاولة للاستيطان دون قرار مسبق من الحكومة ، و ستستخدم صلاحياتها من أجل ذلك بكل الوسائل القانونية[1].

وبناءً على ذلك فقد حدث تغيير شكلي في برنامج الحزب هذه المرة، و هو استعداد الحكومة لمنع عمليات استيطان، لكن لم يتم التطرق لتعريف هذه العمليات، و قد حدد البرنامج لأول مرة هدف الاستيطان و هو الاقتصار على حماية الحدود.

على الجانب الأخر كان اليمين الإسرائيلي يتسابق في طرح عشوائية الاستيطان، و ربطه بالأحقية التاريخية و الأيدلوجية ، و اعتبر برنامج الليكود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 أرض محررة، و أنها جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، ومن ثم دعا إلى تكثيف الاستيطان فيها، بل و تنفيذ ذلك بأقصى سرعة [2]، و بالتالي كان للاستيطان أهمية في البرنامج الانتخابي لليكود، و قد خص بالذكر الضفة الغربية و قطاع غزة و الجولان.

لم تثن الأجواء السياسية القائمة زعماء الليكود عن إبراز التطرف في طرحهم لقضية الاستيطان، حيث ذكر مناحيم بيغن ليلة الانتخابات و أثناء الحفل المقام بمناسبة فوز اليمين في النتائج الأولية " أنه سيكون هناك الكثير من آلون موريه،وأنه بعد اعتزاله سيذهب للعمل في مستوطنة يميت ليقيم فيها"[3] .

---

[1] عن برنامج حزب العمل في هذه الانتخابات، أنظر مجلة الأرض، العددان14-15، بتاريخ 1977/4/21، ص4 .

[2] عن برنامج حزب الليكود في هذه الانتخابات، أنظر: المصدر السابق، ص7.

[3] وتين، إدوارد : مواقف القوى الاجتماعية- الاقتصادية الإسرائيلية تجاه مسألة الاستيطان ، ضمن ندوة أقامتها جامعة الدول العربية في واشنطن، مرجع سابق، ص243 .

من هنا برزت الآراء المتطرفة تجاه الاستيطان حتى في حزب العمل حيث لم يرق لأصحابها الصياغة الجديدة لرؤية الحزب من الاستيطان في الضفة والقطاع، و كان على رأسهم موسى ديان الذي رفض خطة آلون و الخيار الأردني، و اعتبر أنه "لا يوجد هناك جغرافي يمكن أن يصنع أو يفي بالمتطلبات الأمنية الإسرائيلية، وأعطى صراحة الحق لكل يهودي بشراء أرض في أي منطقة من الأرض المحتلة عام 1967"[4] .

لهذا كله كانت قضية الاستيطان في الضفة والقطاع أساس انفصال آرئيل شارون عن حزب الليكود ، و ترشيح نفسه للانتخابات بقائمة مستقلة لاعتقاده أن أطروحات حزب الليكود لا تختلف عن حزب العمل، و اعتبر في برنامجه الانتخابي " أن الاستيطان ليس مشروعاً اقتصادياً و لا نمط حياة ، بل أنه يحمل هدفاً وطنياً و لا يوجد هدف وطني بدونه" [1] .

فور تقلده حقيبة الزراعة في الحكومة التي تشكلت سريعاً بعد الانتخابات ، عرض شارون مشروعاً استيطانياً لتوطين مليوني يهودي في الأراضي المحتلة، و رفع الموازنة المخصصة للاستيطان بنسبة 97 % ، و صادق على المستوطنات التي وافقت حكومة رابين على إقامتها في كل المناطق المحتلة و من ضمنها قطاع غزة، و اعترف بالنقاط الاستيطانية التي أقامتها غوش أيمونيم كمستوطنات دائمة [2] .

ومن الجدير ذكره أن إن الهجمة الإسرائيلية و تكثيف الاستيطان قد أقرتها تصريحات رئيس الحكومة الذي أعلن فور تشكيله الحكومة عن بدء الاستيطان في المناطق المحتلة كافة دون قيد أو شرط، و التركيز على الضفة و القطاع، و مع مضي الستة شهور الأولى من عمر الحكومة أقامت إسرائيل ست عشرة مستوطنة[3] ، و هذا ليس بالغريب فلطالما اعتبر زعماء الليكود الأراضي المحتلة مناطق محررة، وكان الترابط العميق و المهم لديهم أيدلوجياً بين التبريرات الأمنية العملية، و ضغوط القومية الدينية لممارسة الحقوق اليهودية التاريخية ، و كل ذلك أدى لصياغة سياسة الحكومة لتتفق و أيدلوجية أرض إسرائيل الكبرى، و لعب الوطنيون المتدينون الذين يتمتع حزبهم (المفدال) بالأغلبية الثانية في الحكومة دورا هاما في توجيه سياسة الحكومة الاستيطانية.

---

[4] شندلر، كولن : إسرائيل، الليكود و الحلم الصهيوني، ترجمة محمد نجار، ط2 ، الأهلية للنشر، عمان-الأردن 1997، ص66.

[1] مجلة الأرض، العدد 23 ، بتاريخ 1977/8/21 ، ص66 .

[2] قهوجي، حبيب : استراتيجية الاستيطان، مرجع سابق، ص217 .

[3] تصريح لرئيس الوزراء مناحيم بيغن لدار الإذاعة الإسرائيلية من أورشليم القدس ، برنامج الظهيرة، الساعة الثانية عشر و النصف، 1978/2/5 .

لـم تكمـن خطـورة أفكـار الليكـود فـي تلـك الفتـرة بإقامـة معـزولات مكانيـة فلسطينية فـي جيتوهـات، بـل تعـداها إلـى مـا هـو أبعـد بمحاولـة التـأثير الـديمغرافي بإسكان يهودي مكثف[4] ، و يبدو أن التطرف الملحوظ في توجهات الشعب تجاه الاستيطان وجد تعبيراً له في نشاط الحكومة المنتخبة من هذا الشعب خلال أول شهرين من تشكيل الحكومة، فقد اعتبرها حنـان بـورات أحد قـادة غوش أيمونيم "تمثل فصلاً جديداً لفرص ذهبية لحركته، و التـي مهمتهـا هـي هبش الأرض و الاستيطان عليها" [5] .

إن هذه القاعدة العريضة من التطرف و الهجمة في الاستيطان على الضفة و القطاع جعل بيغن لا يخشى أي انتقاد قد يوجه لسياسته الاستيطانية من الداخل أوالخارج، فلقد أبدى أكثر من ثلثي الإسرائيليين تعاطفهم مع إقامة المستوطنات في الضفة و القطاع، و ذلك في استطلاع للرأي قام به معهد بوري سنة 1978[1]

.

كانت الذريعة الأمنية هي الرد المناسب على انتقاد الخارج، فلم تحظ قرارات الأمـم المتحـدة بـالاحترام ، و أصـبحت الانتقـادات الأمريكيـة و الأوروبيـة تعتبـر تـدخلاً فـي الشـؤون الداخليـة لإسـرائيل، و لـم يجـد بـيغن أي إحـراج أثنـاء زيارتـه لواشـنطن بعـد شـهرين مـن رئاسـته للحكومـة مـن رفـض طلـب كارتـر بوقـف الاستيطان لعدة أشهر، بل كان الرفض بشدة[2] .

أما على الأرض فمنذ الأشهر الأولى للحكومة بدأت إسرائيل بتطبيق نظام الحوافز لدعم الاستيطان خاصة في قطاع غزة، بعد أن تبين أن الدوافع الدينية و الأيدلوجية لا تكفـي، و قد تمثلت الحوافز بشراء منـازل بقروض ميسرة طويلـة الأمر، و دعم و تخفيض في أسعار الخدمات العامة[3] .

وجـدت هـذه التشـجيعات تعبيـراً لهـا علـى الأرض تمثـل فـي حكـم السـلطة الأخرى لإسرائيل فـي الضـفة والقطـاع، وهـي حركـة غـوش أيمـونيم، الـذين كـانوا يقومون بتظاهرات ، يشارك فيها سياسيون أمثال حنان بورات و غيئولا كوهين و التي دعت في إحدى التظاهرات إلى الاستيطان في قلب نابلس و غـزة[4] .

و على الجانب الآخر لم تستطع الحكومة المصرية تحقيق أي إنجاز للشعب الفلسطيني في محادثات السلام بخصوص الاستيطان، حيث وجدت صعوبة فـي

---

[4] والتر، فكتوريا و شيشا، يواخيم : لقد اغتصبوا أرضنا، مرجع سابق، ص218.

[5] أورنسون، جيفري : سياسة الأمر الواقع، مرجع سابق،ص84 .

[1] والتر، فكتوريا و شيشا،يواخيم :لقد اغتصبونا أرضنا ، مرجع سابق، ص268.

[2] أورستون، جيفري : سياسة الأمر الواقع، مرجع سابق، ص84 .

(3) Palestinian Center for Human Rights A comprehensive op.cit.p31

[4] عايد، خالد : الاستعمار الاستيطاني، مرجع سابق ، ص79 .

الوصول إلى اتفاق يؤدي إلى إخلاء إسرائيل لمستوطناتها في سيناء، و كم حاولت إبقائها في مشارف رفح بعدة صيغ.

بالتالي نستطيع القول أن قطاع غزة قد تأثر سلبياً بالاستيطان أكثر من أي منطقة أخرى بفعل اتفاقات السلام بين مصر و إسرائيل، فبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد أكد بيغن أنها تتفق مع لب و جوهر التصورات الصهيونية، يقول " لكل واحد تفسيره ، أما نحن عندما نقول لن تقوم دولة فلسطين فقولنا هو الفصل، و لن يتوقف الاستيطان اليهودي في أي قسم من أقسام البلاد" [5] ، كما اعتبر رئيس قسم الاستيطان و الوكالة اليهودية متتياهو دروبلس "أن إطار السلام بين مصر و إسرائيل هو في الحقيقة فرصة مناسبة للمستوطنين لمواصلة أعمال الاستيطان في المناطق المحتلة ، لأن هذه الاتفاقية لا تتضمن إلا صيغة مبهمة بخصوص الشعب الفلسطيني و مستقبله، و هي تترك مجالاً للتلاعب بالكلام كما تترك يدنا حرة لخلق وقائع و حقائق جديدة على الأرض" [1] ، كما و يفتخر وزير الزراعة آرئيل شارون "بأن حكومة الليكود نجحت في مضاعفة عدد المستوطنات إلى ثلاثة أضعاف" [2].

أما على الأرض فقد تزايدت فعاليات و نشاطات الاستيطان بوتيرة سريعة، أما أهم نشاطات حكومة بيغن 1977-1981 في قطاع غزة فهي :

- عام 1978 : إقرار اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان لمستوطنة موراج و اعتبارها مستوطنة دائمة، و قيام الوزير يوسف بورغ رئيس حزب المفدال بتدشين مستوطنة جان تال، و إقامة نقطة عسكرية في نيسانيت كنواة لهذه المستوطنة فيما بعد، و السماح بإقامة نقطة ناحال قرب خانيونس لتصبح فيما بعد مستوطنة غاديد.
- عام 1979 : كان الحدث الأهم هو تشكيل المجلس الإقليمي للمستوطنات (بيشاع) ، و شهد هذا العام تحويل نقاط الناحال (غاديد و غان أور) لنقاط استيطانية ، و فيه ايضا زادت حملات مصادرة الأراضي في قطاع غزة، حيث صودرت مساحة 300 دونم، وتم ضمها لمستوطنة نيتسر حزاني، ومصادرة 375 دونماً لمستوطنة غان أور.
- عام 1980 : أقرت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان مستوطنتي(غديد ونتساريم)كمستوطنات دائمة، و تواصلت عملية مصادرة الأراضي، و وصلت مساحة مستوطنة غان أور في ذلك العام إلى ألفي دونم تقريباً .
- عام 1981 : أقرت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان مستوطنة غان أور مستوطنة دائمة، و مصادرة أكثر من مائة دونم و على مرحلتين لتوسيع مستوطنة قطيف، و قيام المستوطنين بحملات عديدة و جماعية و بحماية

---

[5] والتر، فكتوريا و شيشا، يواخيم : لقد اغتصبونا أرضنا ، مرجع سابق، ص320 .

[1] المرجع السابق، ص219 .

[2] صحيفة الفجر 1981/3/26 .

الجيش لطرد المزارعين العرب من محيط مستوطنة قطيف تمهيداً لمصادرة المزيد من الأرض .

هذا وقد قام الهدف الاستراتيجي للهجمة الاستيطانية لتحالف الليكود على أساس سياسي حزبي يتعلق بميزان القوى في المؤسسة الصهيونية، فقد شعر بيغن " أن كسب جولة انتخابية لا ينهي للأبد دور معارضيه الأقوياء، و قد أدرك أنه من الصعب منافسة حزب العمل في المستوطنات داخل الخط الأخضر " [3]، و التي أخذت اسماً جديداً خاصة تلك التي يشرف عليها حركة الكيبوتس الموحد بشكل خاص، وحركة الموشاف بشكل عام، و التي تشكل القاعدة الجماهيرية لحزب العمل، و لذلك ارتأت حركة حيروت تشكيل قاعدة جماهيرية لها، تلتزم بمواقفها السياسية فلجأت إلى تخصيص المبالغ الخيالية لميزانية الاستيطان في الضفة و القطاع، و التي كانت نتائجها في الفعاليات الاستيطانية السابقة.

لم تستطع حكومة بيغن إكمال مدتها القانونية بسبب موجة الاستقالات المتتالية لوزرائه، حيث استقال وزراء الخارجية و الدفاع و المالية، و لم يعول حزب الليكود على الاستيطان كقضية رئيسية في تنظيره هذه المرة، فقد حدثت تطورات سياسية اعتبرت أقرب إلى عقل المواطن الإسرائيلي من الاستيطان، كمعاهدة السلام مع مصر، و إكمال مشوارها، إضافة إلى قيام إسرائيل بقصف المفاعل النووي في العراق، و قرار ضم القدس، لكن ذلك لمن يمنع أن يكون الاستيطان أحد أوجه التنافس بين الأحزاب، فلقد احتد النقاش بين آرئيل شارون و رعنان فايتس رئيس لجنة الاستيطان في الوكالة اليهودية، حول إقامة المستوطنات في المناطق المحتلة و صلاحية اللجنة الوزارية فيما يتعلق بقرارات الاعتراف بالمستوطنات[1] .

و مع ذلك فقد أكد زعماء الليكود في الدعاية الانتخابية مجدداً أنهم لا ينوون التخلي عن أي جزء من الضفة أو غزة، و أنهم سيواصلون الاستيطان في أرجاء

---

(3)عبد الجواد ، صالح و وليد، مصطفى : فلسطين (التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية و الاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام)، ط1 ، مركز القدس للدراسات الإنمائية، القدس- فلسطين 1987، ص18 .

(1) يعتبر آرئيل شارون القناة الأهم التي تدافع عن مصالح المستوطنين في الحكومة و تحقق لهم الإنجازات ، و كان رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان يتبع رئيس الحكومة، و رغم عدم وجود خلاف جوهري بين أقطاب الحكومة حول الاستيطان إلا أن شارون كان يسعى إلى الحصول على اعتراف من اللجنة الوزارية بكل النقاط الاستيطانية من أجل تصفيتها وظيفياً ، لأخذ المستحقات المالية التي يتقدم و يتطور بها الاستيطان، و قد نشر مقال حول الخلاف بين الطرفين أنظر : صحيفة دفار 1981/6/18 ، ص3 .

هذه المناطق، و قد افتخر قادتهم ببناء خمس و ستين مستوطنة خلال الأربع سنوات الماضية، منها و احدى وعشرون في الثلاثة أشهر الأخيرة[2] .
أما برنامج حزب العمل فلم يخفِ تخوفه من الموضوع الديمغرافي و لذلك فهو يعارض الضم، لكن يؤمن بموضوع الحدود، "ودعا إلى ضم ما يزيد عن 30-35 % من مساحة الضفة و القطاع، و إعادة المناطق المكتظة إلى ما يسميه دولة أردنية، و قد أكد برنامجه الانتخابي على أهمية الاستيطان في جنوب قطاع غزة، و أن حكومة برئاسته لن تقوم بالاستيطان في المناطق المأهولة بالسكان العرب في الضفة و القطاع" [3].

اتهم المعراخ الليكود بالتقصير في إقامة المستوطنات على خطوط الحدود الشرقية و جنوب القطاع،و افتخر متحدثو المعراخ " أنهم أقاموا ثمانية و ستين مستوطنة دائمة على خط الحدود في الجولان وحتى إيلات خلال العشر سنوات التي ترأس فيها الحكومة" [1].

فاز اليمين الإسرائيلي في الانتخابات بزعامة الليكود، و استطاع تشكيل الحكومة ، ففي 1981/11/1 قررت اللجنة الوزارية للاستيطان إقامة ثلاث مستوطنات جديدة في منطقة قطيف في قطاع غزة[2]، وبعد شهر و بتعليمات حكومية بدأت أعمال التمهيد لإقامة مستوطنة جديدة قرب بيت لاهيا[3] .

ومع بداية عام 1982 كانت الحكومة بحاجة إلى تصعيد حملة الاستيطان، و ذلك لإرضاء المستوطنين الذين من المتوقع حدوث مواجهة معهم بعد عدة أشهر، مع اقتراب موعد إخلاء مستوطنات سيناء، و عليه فمنذ بداية العام بدأت ظاهرة الإعلان عن إقامة النقاط الاستيطانية في القطاع بدون موافقة حكومية ، ففي 5/شباط/1982 أعلن الناطق بلسان إدارة المستوطنات التابعة للمنظمة اليهودية العالمية عن إنشاء مستوطنتين زراعيتين جنوب قطاع غزة، و سينتهي العمل بهما بعد خمسة أشهر[4] .

لم يتوقع أحد قيام حكومة يمينية في إسرائيل بإخلاء مستوطنين من بيوتهم، فقد حرصت من قبلهم حكومة العمل على تطوير مستوطنات (بيثات رافيح)، لتكون حاجزاً منيعاً ودائماً يفصل بين قطاع غزة و مصر، و مع المناظر

---

[2] عن البرنامج الانتخابي لحزب الليكود لانتخابات الكنيست العاشرة 1981 أنظر : مجلة الأرض ، العدد19، بتاريخ 1981/6/21 ، ص5 .

[3] عن البرنامج الانتخابي لحزب العمل لانتخابات الكنيست العاشرة1981 أنظر : المصدر السابق، ص7 .

[1] صحيفة دافار1981/6/18، مصدر سابق ، ص3 .

[2] صحيفة هآرتس 1981/11/2 .

[3] صحيفة الفجر 1981/12/7 .

[4] صحيفة الشعب 1981/2/5.

المروعة و المسرحية التي قام بها المستوطنون، كتقييد أنفسهم بأعمدة الإنارة ،و حرق بعضهم لأنفسهم، و إلقاء النسوة لأطفالهن وهم يولولون بوجه الجنود، و قيام بعضهم بدفن مفاتيح البيوت في الرمال[5] .

من أجل ذلك تضاعف تعاطف الشعب الإسرائيلي مع المستوطنين، الذين صوروا الأمر على أنه تكرار لما فعله النازيون باليهود في أوروبا سابقاً ، و قد وقف اليهود في العالم متعاطفين أيضاً مع المستوطنين ، فكانت الأجواء ملائمة لأن تعلن دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية عن مخططات جديدة لإسكان اليهود في قطاع غزة، و بموجبها سوف تقام عشرون مستوطنة لتشكل حزاماً استيطانيا يسمى (ممر السلام) بين غزة و خانيونس، و تأتي خمس عشرة مستوطنة منها كتعويض عن تلك التي أخليت في سيناء[1] .

عصفت تطورات سياسية بإسرائيل عقب غزوها للبنان في حزيران 1982، و تبعات تورط إسرائيل بمجازر صبرا و شاتيلا، حيث غيرت من الشخصيات الرئيسية في الحكومة، فقد تركها مناحيم بيغن و آرئيل شارون، و جاء اسحق شامير لرئاسة الوزارة الذي سرعان ما أوضح موقفه من الاستيطان في الضفة و القطاع حيث أسماه "العمل المقدس الذي لا يمكن تأجيله" [2] ، فيما رأى نائبه دافيد ليفي " أن إسرائيل لم تتعهد لأحد بوقف الاستيطان في الضفة و القطاع أو حتى تجميده، و أن إسرائيل ذاهبة لإعطاء سكان القطاع و بعض سكان الضفة حكماً ذاتياً يتيح استمرار عملية بناء المستوطنات اليهودية، وأن إسرائيل لا يمكن أن تتمسك بالضفة و القطاع عبر مرتكزات عسكرية فقط، بل يجب تدعيمها بمرتكزات ديمغرافية" [3] .

إن أحد أوجه اختلاف هذه الحكومة عن سابقتها، هو تزعمها عملية تشجيع الاستيطان و ليس الاكتفاء بأنها المؤسسة الرسمية المصادقة عليه، فخلال عام 1983 كانت الوزارات الإسرائيلية المختلفة تضع إعلانات في الصحف الإسرائيلية و الأمريكية تدعو من خلالها إلى الاستيطان في الخليل و غزة، و

---

[5] تركز التمرد على الإخلاء في مستوطنة يميت، و قد نقلت الصحف الإسرائيلية و العالمية مناظر صورتها بشكل مروع و بعناوين مختلفة تأخذ الجانب العاطفي أنظر:

صحيفة هآرتس 1982/5/24 ص1.

صحيفة دافار 1982/5/24 ص1.

[1] والتر، فكتوريا و شيشا ، يواخيم : لقد اغتصبونا أرضنا، مرجع سابق، ص318.

[2] وتين، إدوارد : مواقف القوى الاجتماعية و الاقتصادية الإسرائيلية تجاه مسألة الاستيطان ،مرجع سابق ،ص244 .

[3] صحيفة يديعوت أحرنوت 1983/4/21، نقلاعن التلفزيون الإسرائيلي في برنامجه الإخباري موكيد الذي تم بثه الليلة الماضية.

توضح التشجيعات و الإغراءات ، و في أحد المرات اشتركت خمس وزارات في إعلان واحد ذكروا فيه:
" جودة مياه و تحقيقاً ذاتيا و طبيعة خلابة و استيطانا جديداً و تحديات لا نهاية لها، تعال و انضم إلى واحدة من المستوطنات الجديدة في جبل الخليل أو شاطئ غزة" [4].

شهد شهر نيسان 1983 حملة حكومية إعلامية لتشجيع الاستيطان، فقد كان وزراء الليكود ينتهزون الفرص الإعلامية لإطلاق التصريحات التي تشجع على الاستيطان، و في هذا العام تم طرح مشروع امتلاك أي مواطن إسرائيلي لقطعة أرض في المناطق العربية المحتلة، و أطلق عليه (ابن بيتك بنفسك) ، و تم طرحه بمؤتمر صحفي لمساعد وزير العمل و الرفاه الاجتماعي روبين بن تسيون و يسرائيل هرئيل سكرتير مجلس المستوطنات في الضفة و القطاع، حيث تم الإعلان عن أن الحكومة قد قررت بناء أربع آلاف وحدة سكنية منها 470 وحدة في قطاع غزة، و ستكون جاهزة خلال العام القادم، وقد بلغ عدد المستوطنين من 25-30 ألف مستوطن ، و سيصبحون في الصيف القادم ستين ألف مستوطن تقريباً[1].

أثرت سياسة حكومة الليكود في زيادة تطرف المستوطنين و نمو الكره للعرب، و قد حذر أبراهام أشيتوف رئيس جهاز الأمن العام في بداية سنة 1984 الحكومة، "بأن مستوطنات غوش أيمونيم أصبحت عبارة عن مستنبتات نفسية للإرهاب و التطرف"، و كان رد الحكومة على لسان شامير بأن "مدح زعماء غوش أيمونيم و وصفهم بمؤسسي إسرائيل المؤمنين"[2].

كانت الأشهر الأخيرة من عمر هذه الحكومة فرصة لزعماء الحكومة لعمل كل ما يستطيعون فعله لتطوير الاستيطان في الضفة و القطاع وذلك لعدة أغراض، يقف على رأسها الفوز برضا المستوطنين للفوز بالانتخابات القادمة للكنيست، فبدون أي نشاط إعلامي، أو إعلان مسبق بدأت منذ صباح يوم الخامس عشر من يوليو (الأسبوع الذي يسبق الانتخابات) افتتاح حملة مكثفة لإقامة مستوطنات جديدة، يتزعمها ميدانياً وزراء الحكومة بأنفسهم، و بدأت الحملة بمستوطنة آدم

---

[4] أنظر الإعلان في صحيفة يديعوت أحرنوت 1983/4/26 و موقع عليه:

-وزارة العمل و الرفاه الاجتماعي- مركز التوجيه للمدن التطويرية والاستيطان

-الهستدروت الصهيونية الشعبية الاستيطانية

-وزارة البناء و الإسكان

-وزارة الشؤون العلمية و التطوير

-مجلس مستوطنات الضفة و القطاع (ييشاع)

[1] صحيفة يديعوت أحرنوت 1983/4/17.

[2] شندلر ، كولن : إسرائيل، الليكود و الحكم الصهيوني، مرجع سابق، ص238 .

في شمال القدس، و خلال هذا الأسبوع تم إقامة ست وعشرين مستوطنة، كما خططت اللجنة الوزارية للاستيطان برئاسة العالم المتطرف الوزير يوفال نئمان، فقد افتتح سبعا منها أربعاً في الضفة و ثلاثاً في قطاع غزة ، و كانت ذروة الحملة في اليوم السابق للانتخابات مباشرة حيث تم افتتاح مستوطنات غزة الثلاث (رافيح يام- نتساريم ب – نيسانيت)[3]،أما أهم الفعاليات والنشاطات الاستيطانية التي قامت بها هذه الحكومة فهي :

- عام 1982 إقامة نقطة ناحال في نيسانيت مكان الموقع العسكري هناك، و قرار المؤسسات الاستيطانية إقامة مستوطنة إيلي سيناي، و وضع حجر الأساس لها، و بعد شهر و بسرعة تم إقرار اللجنة الوزارية للاستيطان لها كمستوطنة دائمة، و تم إسكان النواة الأولى لمستوطنة نفي دكاليم، و الإعلان عن إقامة نقطة استيطانية في تل المنطار شرق مدينة غزة.
- عام 1983 تم طرح مشروع (ابن بيتك بنفسك) ، و أعلن عن نفي دكاليم مستوطنة جديدة، و تم دعوة المستوطنين للسكن فيها، و تم وضع حجر الأساس لبناء 470 وحدة سكنية في مستوطنات القطاع، و إقامة مستوطنة (عتسمونة) في رفح على أيدي نشطاء غوش أيمونيم .
- العام 1984 اعترفت اللجنة الوزارية للاستيطان بمستوطنتي نفي دكاليم و عتسمونة، فيما تم تدشين الكيبوتس الديني في نتساريم ب ليعتبر محطة مؤقتة لنوى المهاجرين الذين ينوون الانتقال لغوش قطيف، و بناءً علية تم توسيع المستوطنة من عدة اتجاهات بأكثر من مائتي دونم، و تم إقامة مستوطنة نيسانيت و الاحتفال بتدشينها، و كذلك القرار بإقامة مستوطننة بات سادية في رفح، و كذلك وضع عدة كرفانات و إسكان شبان في منطقة رافيح يام.

انطلقت سياسة الليكود 1977-1984 من السماح لسكان القطاع بالحكم الذاتي على أن تفرض إسرائيل سيطرتها على الأرض و مصادر المياه، و هذا ما تم طرحه في مفاوضات السلام مع مصر، و بالتالي اعتبر الاستيطان وسيلة للسيطرة السياسية على الأرض و مواردها لمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة أو التنازل عنها لأي جهة كانت، و لقد ارتكزت جهود الليكود الاستيطانية خلال هذه الفترة على الطابع الأيدلوجي المستند إلى البعد الديني التاريخي، حيث يمكننا القول إن غوش أيمونيم قادت التوجهات الاستيطانية في القطاع على الرغم من وجود المستوطنين في الحكومةحيث كان آرئيل شارون الذي تقلد مناصب حساسة بالنسبة للاستيطان كالزراعة و الدفاع قد شجع الاستيطان في الأماكن الخالية من السكان و ذلك بغرض جعل التجمعات العربية عبارة عن جزر غير مترابطة مع بعضها، و يلاحظ هنا الاختلاف بين سياسة الحكومة و غوش أيمونيم الحاد في هذه الفترة بين أماكن استيطان في الضفة عنها في القطاع، فقد تم التركيز في الضفة على استيطان الأماكن المأهولة كوسط الخليل و نابلس .

---

[3] صحيفة القدس 1984/7/16 .

أما بالنسبة للعنصر البشري الاستيطاني فقد تصاعد عدد المستوطنين خلال فترة الليكود من 710 مستوطن في تعداد 1977/5/20 إلى 900 نسمة في تعداد 1983/6/4 ثم إلى 1600 مستوطن أواخر عام 1984[1].

لذا فإن دور الليكود في تطور حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة ،قد وجد تعبيراً له من خلال الزيادة في نقاط الناحال و النقاط الاستيطانية و المستوطنات الجديدة و قرارات اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، و زيادة مصادرات الأراضي و زيادة عدد المستوطنين، و كل ذلك تم من خلال المشاريع الاستيطانية التي شهدتها فترة الليكود و التي كان قطاع غزة جزءاً من هدفها و هي :

- خطة آرئيل شارون أثناء توليه وزارة الزراعة ثم أكمل دعمها بتوليه وزارة الدفاع
- خطة وزارة الدفاع في الحكومة الأولى في عهد عيزر وايزمن .
- الخطة الاستيطانية التي اقترحها رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية رعنان فايتس.
- الخطة التي اقترحها رئيس قسم الاستيطان الثاني في الوكالة اليهودية متتياهو دروبلس.
- خطط حركة غوش إيمونيم التي لم تأخذ كلها الشكل الرسمي.
- السياسة الاستيطانية التي اتبعها وزير الدفاع موشى أرينز في الفترة الأخيرة من عمر حكومة الليكود الثانية و التي تم فيها إقامة غالبية النقاط الاستيطانية الجديدة .

3. حكومات ائتلاف حزبي العمل و الليكود 1984-1992

عقب قرار الكنيست الإسرائيلي بحل نفسه، تم الاتفاق بين زعيمي الكتلتين الرئيسيتين العمل و الليكود على إجراء انتخابات مبكرة للكنيست الحادية عشرة في 23/تموز/1984، و من ثم بدأ السباق المحموم بين الأحزاب و الكتل المختلفة للتقرب من الجمهور في إسرائيل، و كان المستوطنون من أهم فئات هذا الجمهور، و كالعادة كان الاستيطان مجالاً هاماً لهذا السباق خاصة أن إسرائيل كانت تعيش ظروف سياسية و أمنية و اقتصادية سيئة في ظل حكومة تكتل الليكود، و بالتالي فقد تقرر في الحكومة العمل على تسريع وتيرة الاستيطان في الضفة و القطاع، و قد اتخذ القرار في ضوء مشاورات أجراها رئيس الوزراء اسحق شامير و وزير المالية يغئيل كوهين و رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية متتياهو دروبلس، و تقرر أيضاً تخصيص مبلغ إضافي فوراً

[1] مدللة ، وليد : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية و قطاع غزة، مرجع سابق، ص306 .

من احتياطي الميزانية، بقدر مليار و ربع المليار شيكل[1]، و أعلن وزير المالية أن المبلغ الذي تم رصده مؤخراً سيوظف خلال بضعة أشهر لتطوير الاستيطان في جبل الخليل و غزة، و سيتم العمل على زيادة عدد المستوطنين في القطاع بخمسة أضعاف خلال السنوات الثلاث القادمة، ليصل عددهم إلى عشرة آلاف، و زيادته في مرحلة لاحقة إلى ثلاثين ألف مستوطن[2] .

فتحت هذه القرارات شهية المنظمات و الحركات الصهيونية المتطرفة، و خاصة غوش أيمونيم، فاستغلال هذه الحركات للأشهر التي تسبق الانتخابات في دعم الاستيطان هو من عادتهم الدائمة، فقد قامت حركة غوش أيمونيم بالتخطيط لإقامة حي سكني داخل مدينة غزة في الشهر الذي يسبق الانتخابات، و فعلاً قامت مجموعة من أعضاء المدرسة الدينية في مستوطنة كفار داروم بجولات عديدة في أحياء مدينة غزة لتحديد المكان المنوي الاستيطان فيه[3] .

كان إطلاق الحكومة ليد هذه المنظمات بل المشاركة معهم في حملات الاستيطان المسعورة في قطاع غزة أمراً لافتاً للنظر، فقد استخدم فيه عنصر المال و الإنسان و الحماية من الجيش، لتنفيذ مأرب الحكومة لتجعل من وتيرة الاستيطان في الشهر الأخير قبل الانتخابات تفوق كل عمر الحكومة، و كان مهندس هذه الحملة عضو حركة هتحيا و رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان يوفال نئمان، و في ظل هذه الأجواء قام إلياهو بن أليسار من زعماء الليكود بصياغة البرنامج الانتخابي لليكود، الذي زاد من تطرف الحرب السياسية الاستيطانية، و الذي جاء صراحة بصيغة تشجيع الاستيطان في

كل مكان ، و لم يذكر ممانعة أو قيوداً على استيطان المناطق المأهولة بالسكان[1]

.

أما على الجانب الأخر فلأول مرة تضمن البرنامج الانتخابي لحزب العمل الدعوة لوقف الاستيطان في المناطق المأهولة بالسكان العرب، إلا أنه من جهة أخرى رفض إزالة المستوطنات القائمة[2] ، و يلاحظ هنا تطور ما في برنامج الحزب تجاه الاستيطان.

---

[1] صحيفة هآرتس 1984/4/2، ويعادل الشيكل الجديد ربع الدولار الأمريكي تقريباً .

[2] صحيفة دافار 1984/4/8 .

[3] صحيفة دافار 1984/6/12، و ذلك نقلاً عن مجلة المستوطنات(نكودا) .

[1] عن برنامج حزب الليكود الانتخابي أنظر : صبور، جبر : تطورات المعركة الانتخابية في إسرائيل (الحلقة الأولى)، مجلة الأرض، العدد 16، بتاريخ 1984/5/7، ص60 .

[2] عن برنامج حزب العمل الانتخابي أنظر: المصدر السابق ، ص61 .

لم يستطع أي من الحزبين الكبيرين الليكود و العمل تشكيل الحكومة بدون الأخر، و أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة تم التوصل إلى كل اتفاق على كل القضايا ما عدا الاستيطان، حين شكلت هذه القضية خلافاً حساساً، فقد عارض الليكود أي تجميد لأي شكل و في أي مكان للاستيطان في الضفة و القطاع[3].

مثل تشكيل الحكومة بين الليكود و المعراخ حلاً وسطاً في سياسة الاستيطان التي يراها كل حزب ، و كان الاتفاق في 1984/9/10 يدور حول ضمان الحكومة سلامة المستوطنات التي أقيمت في الضفة والقطاع واستمرارها، وأنه سيتم تنفيذ إقامة ست مستوطنات في العام الأول للحكومة، واحدة منها في قطاع غزة، و أنه سيتم إقامة مستوطنات أخرى في السنوات الثلاث التي تليها بموافقة غالبية أعضاء الحكومة[4].

عندما تسلمت الحكومة الائتلافية السلطة في أيلول 1984 برئاسة شمعون بيريس (لمدة عامين)، و لم تكن الظروف الاقتصادية في إسرائيل تسمح بإنشاء مستوطنات جديدة في الضفة و القطاع، لذلك لم يسجل عام 1985 إقامة أي مستوطنة جديدة إلا بحلول شهر كانون أول من نفس العام، عندما أقيمت مستوطنة مغدليم بالقرب من نابلس[5] ، و هذا لا يعني أن هناك فجوة بين المستوطنين و المؤسسة الرسمية في إسرائيل، أو أنهم فقدوا ممثليهم في الحكومة بل على العكس، فقد كان المسؤولون في الدولة يبدون تعاطفهم معهم في كل وقت، و لم يجد رئيس الدولة حاييم هيرتسوع حرجاً في تحريض المستوطنين على استمرار مستوطناتهم وتوسيعها عندما زار مستوطنة قطيف في القطاع في 1984/10/2 ، أي بعد أسابيع من تسلم الحكومة الائتلافية لمقاليد السلطة[6].

بحلول بداية عام 1985 تم إنشاء ما يزيد عن المائة مستوطنة على الأراضي الفلسطينية باستثناء القدس، و خصصت مساحات من الأرض تستطيع استيعاب مليون مستوطن في هذه الأراضي[1].

شهدت تلك الفترة أحوالاً اقتصادية و سياسية سيئة في إسرائيل، إضافة إلى التصعيد في نشاط المقاومة ، مما قلل من الحماسة الشعبية لإقامة المزيد من المستوطنات، حيث أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة بوري، أظهر أن 52 % من اليهود الإسرائيليين يعارضون بناء مستوطنات جديدة، و أن 36 %

---

[3] مجلة الأرض، العدد24 ، بتاريخ 1984/9/7، ص13 .

[4] عن اتفاق الائتلاف الحكومي الذي وقع بين كل الأحزاب المشاركة فيه أنظر:

Jerusalem post, 11-9-1984.p.1

(5) اورنسون، جيفري : سياسة ا"لأمر الواقع، مرجع سابق، ص320 .

[6]Jerusalem post, 3-10-1984.p2

[1] مجلة البيادر السياسي ، العدد 268 ، بتاريخ 1987/9/12، ص17-19 .

فحسب يؤيدونها[2]، و هذه النسبة تكاد لا تقارن مع استطلاعات الرأي التي أجريت عقب الاحتلال عام 1967 أو حتى عام 1981، و لكن هذا لا يعني أن هناك ركوداً في مؤيدي الاستيطان على الصعيد الرسمي، بل أن التخطيط لإقامة المزيد من المستوطنات لا يزال مستمراً، و لكن التنفيذ يستوجب تغيير الظروف خاصة تركيبة الحكومة الإسرائيلية، و كان قطاع غزة جزءاً مهماً من هدف هؤلاء المخططين، ففي بداية العام 1985 ذكر متتياهو دروبلس " أن الوكالة اليهودية التي يرأس إدارة الاستيطان فيها عندما اجتمع بممثلي مستوطنات قطاع غزة ذكر أنه سيتم إنشاء أربع إلى خمس مستوطنات جديدة في المنطقة خلال السنوات الثلاث القادمة ، و أنه بحلول عام 1988 سيكون هناك 500 أسرة ، و سيتم ذلك بميزانية مقدارها 25 مليون دولار، سترصدها الوكالة اليهودية لهذا الغرض، و أضاف أن وزارة السياحة وافقت على مشروع لبناء قرية سياحية دينية في منطقة قطيف بتكلفة 3,5 مليون دولار "[3].

اتسمت فترة بداية الثمانينات بزيادة التطرف في صفوف المستوطنين، حيث تزايدت الأعمال العدائية ضد المواطنين الفلسطينيين ،و عليه فقد حوكم عدد من مرتكبي هذه الأعمال، و عقب صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين –القيادة العامة في أيار 1985 ، اختار جزء من المفرج عنهم البقاء في الضفة و القطاع حيث تعرضوا لحملة مركزة من العنف و المضايقات من جانب المستوطنين، و هذا يوضح حجم ممارساتهم صلاحية سلطات الحكم العسكري في شوارع غزة، و على مرأى من الجيش، لأن الحكومة تسمح لهم بالتصرف دون الرجوع إلى القانون، و ما يعزز تنامي هذا الاتجاه هو التساهل الذي عاملت به الحكومة أفراد الجماعات الإرهابية السرية اليهودية.

تعاطف المستوى الرسمي في إسرائيل مع الجماعات الإرهابية اليهودية و كان الوزراء في مقدمة المتعاطفين ، واولهم القائم بأعمال رئيس الحكومة اسحق شامير الذي تساءل عن "حق إطلاق سراح إرهابيين (صفقة تبادل الأسرى الفلسطينيين) و لا يطلق سراح يهود أخطأوا، رغم أنه لا تشابه بين الإرهابيين و بين أولاد ضالين لكنهم صالحون، قاموا بالكثير تجاه الوطن، يجب أن نعمل ما بوسعنا لاستصدار عفو تام عنهم"، و قد كان تعاطف الرأي العام في إسرائيل مع المستوطنين كثيراً فقد وافق 73% من الشعب الإسرائيلي على أخذ الرأفة بالمتهمين اليهود، بينما طالب 81 % من نفس العينة بإنزال عقوبة الإعدام للإرهابيين العرب[1] .

حاولت هذه الحكومة دائماً إرضاء المستوطنين، حتى على حساب الشعارات التي يطلقها هؤلاء الوزراء في استقبالاتهم في أوروبا و أمريكا، ففي

---

[2] أورنسون، جيفري : سياسة الأمر الواقع، مرجع سابق، ص321 .

[3] صحيفة هآرتس 1985/3/1.

[1] شولر، كولن : إسرائيل- الليكود و الحلم الصهيوني، مرجع سابق، ص248 .

1985/6/23 ذكر مدير الدفاع اسحق رابين في اجتماع رؤساء المجالس اليهودية في الضفة و القطاع أنه " لم يعارض مطلقاً تطبيق عقوبة الطرد بالنسبة لسكان الأراضي المحتلة الذين يشاركون في القيام بنشاطات عدوانية بمختلف أنواعها و أشكالها، و ستعاد الاعتقالات الإدارية من غير محاكمة لهم"[2]

إن هذا التعاطف مع المستوطنين كاد يخفي وراءه تحدياً وقوة جعلتهم يصرحون بأنهم سيقيمون مستوطنات جديدة في قطاع غزة، و أنهم خلال شهرين سيقيمون (عتسمونة) إن لم تعمل الحكومة و الوكالة اليهودية على بنائها، و ذلك خلال ردهم على نسيم زفيلي و هو عضو دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية الذي طالب الحكومة عدم بناء مستوطنات جديدة في غور الأردن و مجمع قطيف في قطاع غزة ، لأن ذلك سيؤثر على المستوطنات القائمة التي عليها ديون خارجية تقدر بـ ثمانين مليون دولار، في الوقت الذي يوجد في مستوطنات قطيف بغزة أكثر من 400 شقة فارغة[3]، كيف لا يقوم المستوطنون بذلك في الوقت الذي يزورهم شامير، و يقول لهم "إن اليوم الذي يبني فيه مستوطنة جديدة يثبت كذب بشارة الذين أرادوا أن يروجوا هنا وهناك أن الاستيطان قد وصل إلى نهايته في قطيف بقطاع غزة[4] .

انقسمت الحكومة في سياستها تجاه الاستيطان ، خاصة ما يخص قطاع غزة، فقد كانت تصريحات الاستيطان في تلك الفترة تثير حساسية بعضهم تجاه الآخر، فقد اتهم الوزير يوسف شابيرا رئيس الحكومة شمعون بيريس بالتحريض ضد الاستيطان ، و ذلك استناداً إلى التساؤل الذي طرحه بيريس "عن حق إسرائيل في استغلال خمسين ألف دونم من أصل 350 ألف دونماً هي مساحة قطاع غزة، و هو الأكثر كثافة سكانية"، و قد رد بيريس على الاتهام بالقول إنه "لم يقترح التنازل عن أي مستوطنة في قطاع غزة" [5].

بلغ عدد سكان مستوطنات قطاع غزة خلال عام 1985 1900 مستوطن ، أي بزيادة 300 مستوطن عن تعداد العام الذي سبقه، ثم إلى 2100 مستوطن في 1986/12/31[1]، و هذا معدل زيادة قليل مقارنة مع معدلات الزيادة في المستوطنات في الضفة و القطاع في تلك الفترة.

---

[2] صحيفة الفجر 1985/6/28 .

[3] Jerusalem post, 8-7-1985,p.2.

[4] صحيفة هآرتس 1985/12/11 .

[5] صحيفة دافار 1986/3/31 .

[1] سرجاي، يندب : المشروع الاستيطاني في الضفة و القطاع للسنوات الأربع القادمة، صحيفة هآرتس 1988/11/18، ص6 .

أما أهم الفعاليات و النشاطات الاستيطانية لهذه الحكومة فكان اعتراف اللجنة الوزارية بمستوطنتي غديد و رافيح يام، وفي عهدها تمت الموافقة على تدشين مستوطنات عتسمونة و بدولح، و شهدت مستوطنات نفي دكاليم و قطيف و غديد توسيعات بمصادرة المزيد من الأراضي.

كانت الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في 1987/12/9 هي الحدث الأهم الذي طفا على سطح كل القضايا في النشاطات الحزبية في إسرائيل عام 1988، و قد تركت فعاليات المقاومة الفلسطينية للاحتلال آثاراً من التطرف في المجتمع الإسرائيلي، على رأسها فئة المستوطنين في كافة الأراضي العربية المحتلة، و لم يخل بيان من بيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة إلا وفيه إشارة أو حض على مقاومة الاستيطان، و بالتالي كان ذلك مؤشر رفع من مكانة الأحزاب اليمينية المتطرفة في المجتمع الإسرائيلي، و قد أجرى زعماء هذه الأحزاب مداولات قبيل الانتخابات مع حزب الليكود، و ذلك لتجسيد الاستيطان باعتباره رأس الحربة بالنسبة للنضال السياسي الذي يخوضه قادة المستوطنات في الضفة و القطاع.

أعدت غوش أيمونيم وثيقة يتم بمقتضاها بناء ثلاث وخمسين مستوطنة، منها أحدى عشرة يتم إنهاؤها في أول شهر من تشكيل الحكومة القادمة، و " في مقدمة هذه المستوطنات مشروع منطقة قطيف في قطاع غزة الذي يعيش فيه ما لا يزيد عن ثلاثة آلاف يهودي فقط، و ليكن شعار المشروع (غزة أولاً)،و تفضيل قطيف عن غيرها في هذه المرحلة، ذلك للإهمال الذي تعرضت له كما تدعي الحركة"[2]، و قد انشغل قادة المستوطنين هذه الفترة بالقيام بنشاطات و فعاليات استيطانية، تمثلت بتوسيعات في بعض مستوطنات قطاع غزة، و بدون موافقة حكومية، و قيام نشطاء حركة كاخ باحتلال لمنطقة يعتقد أنها كنيس يهودي قديم و ذلك بهدف تحويله إلى مدرسة دينية[3].

لم يكن برنامج الليكود أحسن حالاً ، فقد حافظ على الصيغة الخاصة بقطاع غزة، حيث دعا إلى عدم التخلي عنه في أي مفاوضات مستقبلية لاعتبارات أمنية و تاريخية، و قلل من أهمية المشكلة الديمغرافية العربية، و أنه بالإمكان التعايش معها، لذلك يجب تعزيز الاستيطان و تقويته في قطاع غزة[4].

أما بخصوص حزب العمل فقد دعا في برنامجه الانتخابي لإيجاد حل منفصل لقطاع غزة، يقوم على أساس تجريده من السلاح و تسليمه لسلطة عربية، على أن لا يكون هذا الحل من جانبٍ واحد، بل عن طريق المفاوضات، و دعا البرنامج للاحتفاظ بالمناطق الحيوية و الاستراتيجية عسكرياً و استيطانياً لضمان

---

(2) مجلة الأرض، العدد 11، بتاريخ 1988/11/1 ،ص24.

(3) المصدر السابق، ص25 .

(4) تيم، فوزي : تطورات الحياة البرلمانية في إسرائيل، مرجع سابق، ص350.

الحدود التي يمكن الدفاع عنها، و هذه المناطق هي غور الأردن و شمال غرب البحر الميت و مستوطنات غوش عتسيون و ضواحي القدس[1]، و الجديد في البرنامج أنه لم يذكر المستوطنات على حدود القطاع مع مصر ضمن هذه المستوطنات، و هذا تطور هام في برنامج حزب العمل تجاه الاستيطان في قطاع غزة .

تم تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت بشكل رئيسي حزبي العمل و الليكود برئاسة الأخير، و قد تضمن برنامج الحكومة المتفق عليه على إقامة ثلاث مستوطنات جديدة في قطاع غزة :

- مستوطنة بات ساديه جنوب رفح و ستخصص لها الحكومة 600 دونم .
- مستوطنة قطيف ج في جنوب خانيونس و ستخصص لها الحكومة 300 دونم.
- مستوطنة دوغيت شمال مدينة غزة و ستخصص لها الحكومة 600 دونم.

أكد ميخائيل ديكل مستشار رئيس الحكومة لشؤون الاستيطان ذلك، بل و أكد على "النية بإقامة مستوطنة دوغيت قريباً" [2]، و قد استغل المستوطنون تصاعد فعاليات الانتفاضة الفلسطينية كذريعة لتصاعد عمليات الاعتداء على الإنسان و الأرض، فقد أعلن الحاخام موشى ليفنغر بعد عدة أسابيع من تشكيل الحكومة، و في ختام إضراب عن الطعام قام به هو و مجموعة من قادة المستوطنين " أنهم أصدروا توجيهاتهم إلى جمهور المستوطنين بإلقاء القبض على راشقي الحجارة و استخدام القوة في ذلك، و العمل على البقاء في الأرض و حمايتها" [3]، و من ضمن إجراءات المستوطنين للرد على الانتفاضة الفلسطينية أصدر تسفي هاندل رئيس مجلس مستوطني غوش قطيف قراراً بعدم تشغيل العرب، و لذلك " يوجد لدينا اليوم 500 مكان عمل شاغر، و طلب من لجنة أعضاء الكنيست كانت تزور مجمع غوش قطيف أن يساعدوا على جلب عمال من أفوكيم و اسدروت عن طريق رصد مبالغ مالية لرفع أجور العمال اليهود "، و قد مدحت تصريحاته عضوة الكنيست عن حزب العمل شوشانا أربيلي الموزلينو و وعدت بأنها و أصدقائها في الحزب "ستعمل على تطوير قطيف، وألا تنكر مأساة الإجلاء عن مستوطنات سيناء"[4].

---

[1] المرجع السابق، ص 346 .

[2] عزمي،انتصار: الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 84،السنة 1991/6/13، ص164.

[3] جاءت تصريحات ليفنغر هذه في مؤتمر صحفي عقده يوم 1989/1/26 في مستوطنات غزة، أنظر : صحيفة هآرتس 1989/1/27 ، ص2.

[4] صحيفة هآرتس 1991/5/14.

مارس المسؤولون في حكومة شامير نشاطات سرية في تطوير الاستيطان و دعمه و بشتى الطرق، حتى تلك الوسائل المخالفة للقانون الإسرائيلي، ففي عام 1990 تزعم يعقوب كاتس المستشار الخاص لوزير الإسكان (آرئيل شارون) عملية سرية بالتعاون مع أفراد من غوش أيمونيم بإرسال مجموعة كبيرة من البيوت إلى مستوطنات غزة و هي كالتالي :

عشرة كرفانات إلى مستوطنة دوغيت، و عشرين إلى نفي دكاليم، و خمسة إلى موراج، و خمسة كرفانات إلى مستوطنة إيلي سيناي، و قد تم تمويل هذه العملية من ميزانية وزارة الإسكان السنوية، و بدون علم رئيس الوزراء أو القائم بأعماله[1].

لم تكن وتيرة الاستيطان قد انخفضت كما كان يبدو للعيان، فقد نشط قادة المستوطنين في استقطاب المهاجرين الجدد، فأعدوا خططاً لهذا الغرض، تنظم بموجبها جولات و حملات إعلامية، و قد أعلن عن هذه الخطة مسؤول الاستيعاب في مستوطنة قطيف بالقطاع، حيث قام برفقة زعماء آخرين من المستوطنين بزيارة الاتحاد السوفيتي و مقابلة زعماء اليهود هناك للغرض نفسه[2].

سمح الجيش لضباطه بالحديث بالسياسة في ظل هذه الحكومة طالما أن الحديث يدور حول دعم المستوطنين، و قد نشرت وزارة الخارجية الأمريكية بعض نشاطات ضباط الجيش الإسرائيلي و على رأسهم الناطق بلسان الجيش داني نافية الذي قال "إن الجيش قرر في تشرين ثاني 1990 أنه إذا أراد اليهود الحصول على أراض في الضفة و القطاع فستعمل على إعطائهم" [3]، و مع نشاط هذه الحكومة كان عدد المستوطنين في قطاع غزة قد ارتفع في نهاية عام 1991 إلى 4250 [4].

أما عن أهم الفعاليات و النشاطات التي قامت بها هذه الحكومة لدعم تطور حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة فتمثلت بـ :

منحت الحكومة لكتلة المستعمرات الممتدة على طول ساحل قطاع غزة 1454 رخصة بناء وحدات سكنية، و سمحت ببناء 1000 وحدة أخرى كان المستوطنون قد حصلوا على ترخيص لها من الحكومة السابقة، و قد تم رصد مبلغ 82,5 مليون دولار من ميزانية عام 1990 لدعم الاستيطان في الضفة و

---

[1] كشف عن هذه العملية مراسلو صحيفة دافار في الضفة و القطاع، و نشرت تفاصيل هذه الخطة بعد شهرين من تنفيذها، أنظر : تسور، ياكير و نويمان : تحقيق حول خطة سرية، صحيفة دافار 1990/11/6، ص12 .

[2] صحيفة هآرتس 1990/10/16 .

[3] مركز القدس لإعلام و الاتصال (jmcc):استجد أو اقترض أو اسرق، مصدر سابق، ص6 .

[4] صحيفة هآرتس 1991/1/28.

القطاع، إضافة لـ 40 مليون دولار لتسعة أشهر بعد عام 1991، و قد طلب من وزارتي الزراعة و الإسكان و مصلحة المياه تغطية التمويل الحكومي فيما قررت هذه الوزارات طرح العديد من الإغراءات لمستوطنات غزة، كالمعاملة بالأفضلية في الرهونات و القروض و ضمانات السكن و حسومات على الأرض المخمنة، و إعانات لمقاولي البناء، و تخفيضات ضرائبية على المشاريع الاستثمارية و الصناعية[1].

قام آرئيل شارون بتدشين الطريق العام الذي يربط غوش قطيف و كيسوفيم، و ذلك لتمكين المستوطنين من الوصول إلى المدن الإسرائيلية بدون المرور بمناطق السكن الفلسطينية[2]و قد قام المستوطنون بإقامة نقطتين استيطانيتين في ياكال و تل قطيف من دون قرارات حكومية[3]، إضافة إلى نقل عشرات الكرفانات لبعض المستوطنات و النقاط الاستيطانية التي لم تقر بعد من الحكومة، و قد قام المستوطنون و بمساعدة الجيش بتوسعات كثيرة في مستوطنات بدولح و توسيع إيلي سيناي.

و في عهد هذه الحكومة تم وضع حجر الأساس لمستوطنة بات ساديه، و إقرارها من اللجنة الوزارية للاستيطان فيما بعد ، و قد قامت الحكومة بإسكان مجموعة من اليهود المهاجرين الجدد في مستوطنة كفار داروم، و قد سجلت هذه المستوطنة أعلى اعتداءات على المواطنين العرب خلال عامي 1989 و 1990 حيث موقع مجمع المدارس الفلسطينية لدير البلح المقابل للمستوطنة .

4. دور حكومة حزب العمل 1992 – 1996

لم يستطع حزب الليكود تطبيق كافة أفكاره و مخططاته الاستيطانية خلال فترة حكومتي الوحدة الوطنية السابقتين، وكذلك لم يستطع أثناءها حزب العمل فرض أفكاره المتعلقة بالاستيطان، و خاصة تلك التي تدعو للتفريق بين ما يسمى بالمستوطنات السياسية و تلك الأمنية، هذا في الوقت الذي كانت إسرائيل محاطة بهالة من الأوضاع السيئة ذاتياً و موضوعياً، فقد استمرت الانتفاضة رغم استنفاذ إسرائيل كافة الأساليب لقمعها، فمقاومة هذه الانتفاضة للاحتلال و الاستيطان استمرت حتى بعد أزمة الخليج، و فشلت المراهنات على إحباطها كما أحبط الشارع العربي بشكل عام، هذا إضافة إلى تأثير حرب الخليج و صواريخ العراق

---

[1] حول تشجيع الحكومة الإسرائيلية للاستيطان (الحوافز المادية) أنظر : تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد7 ، صيف 1991 ، ص63.

[2] مركز القدس للإعلام و الاتصال (Jmcc) : استجد أو اقترض أو اسرق مرجع سابق ص345 .

[3] عن إقامة هاتين النقطتين الاستيطانيتين ، أنظر : الدراسة ص (149،148) .

التي نزلت على المدن الإسرائيلية و التي كان من الممكن أن تحمل رؤوساً غير تقليدية، حيث أضعفت إلى حدٍ ما من أهمية تكثيف الجهود لقضية الحدود، و كذلك قللت من فائدة الاستيطان عليها، فأفكار آلون لم تعد ملائمة بعد أربعة و عشرين عاماً من الاحتلال .

كانت الرغبة الدولية في حمل إسرائيل على و قف الاستيطان في الأراضي العربية قد تجلت في شروط الولايات المتحدة لمنح إسرائيل ضمانات القروض الكبيرة، و التي وعدت بها لقاء سكوتها عن الرد على العراق، إضافة إلى التحاقها بعملية السلام (في مدريد)، التي استمرت لأكثر من عام دون تقدم على أي مسار أوفي أي موضوع، ذلك لأن المفاوضين الإسرائيليين لم يكونوا مخولين بالتنازل عن أي موضوع، فقد أوضح شامير فيما بعد أنه كان سيطيل المفاوضات لعشر سنوات لحين إسكان مليون مستوطن في الضفة و القطاع .

كل هذه العوامل جعلت من الشارع الإسرائيلي يبحث عن قنوات أخرى للوصول إلى إطار حكومي، يستطيع التعامل مع كل هذه المستجدات، لذلك صاغت الأحزاب الإسرائيلية برامجها الانتخابية بناءً على ذلك، و قد تشبث حزب اليكود في شعاراته الانتخابية الخاصة بالاستيطان،" لتجسيد الصهيونية بالهجرة و الاستيطان، و كما وصف البرنامج ارتباط الشعب في الشتات بدولة اليهود، و أن الاستيطان هو جزء لا يتجزأ من أمن الدولة، و لدولة إسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على يهودا و السامرة و قطاع غزة و ستطالب بهذا الحق و ستعمل على تجسيده" [1].

أما حزب العمل فقد صادق مؤتمره على برنامج قدمه شمعون بيريس يدعو إلى تسوية إقليمية و تجميد الاستيطان في الضفة و القطاع[2]، ثم تبعه بالبرنامج الانتخابي الذي نفى إمكانية إخلاء مستوطنات، إنما التفريق بين المستوطنات الأمنية و السياسية، فالأولى ستستمر، و ستحافظ الحكومة على سلامة المستوطنين في كل مكان، و ستدعمها و تعززها على طول خطوط المواجهة*[3] ،لذا لم يشمل البرنامج قراراً بتجميد البناء، لكنه يدعو للإحجام عن تحركات أو

---

[1] عن البرنامج الانتخابي لحزب الليكود أنظر : مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 11 ، صيف1992، ص172.

[2] تيم، فوزي : تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل، مرجع سابق ص273 .

* خطوط المواجهة : مصطلح مبهم و غير واضح في السياسة الإسرائيلية، فمن الممكن أن تكون كل حدود إسرائيل مع جيرانها هي خطوط مواجهة، و حتى مصر هي خطوط مواجهة، و من الممكن أن تكون الحدود مع المدن الفلسطينية نفسها خطوط مواجهة، كما أنه يمكن اقتصار هذه الخطوط على أي جزء من الحدود، إن تحديد ذلك منوط بالسياسة الأمنية العسكرية لإسرائيل في مرحلة ما .

[3] عن البرنامج الانتخابي لحزب العمل ، أنظر : مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد 11، مصر سابق ، ص124.

إجراءات من شأنها أن تعطل الأداة المنتظمة للمفاوضات السلمية مع الأطراف العربية، خاصة مع الفلسطينيين ، و قد أعطى حزب العمل للأحزاب اليسارية الأخرى التي ستشترك في الائتلاف الحكومي إمكانية الاعتراض على إقامة مستوطنات جديدة، التي يجب طرحها على الحكومة بكاملها[4].

من هنا نستطيع القول أن البرنامج الانتخابي لحزب العمل أو برنامج الحكومة اختلف بشكل جوهري عن برامج الحكومات السابقة جميعاً،وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بشأن تجميد البناء

في المستوطنات في المناطق العربية المحتلة عام 1967 باستثناء القدس و مناطق معينة في الضفة الغربية[1] ، غير أن المطلع على حيثيات قرار الحكومة سيدرك أن الأمر يتعلق بمفهوم التمييز بين المستوطنات الأمنية و السياسية، و التي طالما أشار إليها رابين، ومن الواضح أن هذا الأمر لا يمثل حلاً منصفاً لمشكلة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة.

غير أن قرار تجميد البناء لم يأت في إطار عملية السلام، بل جاء استجابة لتفاهم بين رابين و الرئيس الأمريكي جورج بوش لقاء حصول حكومة إسرائيل على الضمانات البنكية، و بموافقة أمريكية على استكمال بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات .

لهذا صنفت حكومة رابين الوحدات السكنية في المستوطنات إلى عدة أنواع ، و أن سياسة الحكومة ستتباين مع كل نوع منها و هي[2]:

- تجميد 2136 وحدة سكنية لم تكن هناك عقود موقعة بشأنها .
- تجميد 3545 وحدة سكنية هناك عقود موقعة بشأنها لكن لم تبدأ أعمال البناء فيها بعد .
- التجميد المؤقت لنحو 2300 وحدة تعتبر في مرحلة صب الأساسات و ذلك لحين اتخاذ قرار بشأنها .
- مواصلة استكمال بناء 10467 وحدة هي في المرحلة الأخيرة من بنائها .

---

[4] عن البنود الخاصة بالاستيطان الواردة في اتفاقيات الائتلاف الحكومي الموقفة بين حزب العمل و الأحزاب الأخرى أنظر : مجلة الأرض، العدد 9، أيلول 1992، ص96 .

[1] كان أول قرار بعد تشكيل الحكومة بخصوص الاستيطان هو القرار 360 و المؤرخ بجلسة الحكومة في 1992/11/22 أنظر :تيم، فوزي :تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل، مرجع سابق، ص317، ايضا: شلبي، خميس : حركة الاستيطان الصهيوني في الضفة و القطاع في ظل عملة التسوية السليمة، مجلة السياسة الفلسطينية ، العدد 17 ، شتاء 1998، نابلس – فلسطين ص345 .

[2] عن قرارات تجميد أعمال البناء كاملة أنظر: مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 22 ، خريف 1992، ص36.

و قبل أن نرى هل التزمت حكومة رابين بكل هذه القرارات ، أم أن ذلك كان لتحقيق أغراض سياسية تتعلق بالحصول على الضمانات الأمريكية و دفع عملية السلام للأمام، أم هل حقيقة تغيرت نظرة زعماء إسرائيل تجاه الاستيطان في الضفة و القطاع ، يجدر بنا أن نوضح الآتي :

يعتبر اللواء شلومو غازيت رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق " أن قرارات رابين بشأن تجميد البناء في الضفة و القطاع تنص فعلاً على تقسيم الأرض، فالمستوطنات التي تم إيقاف البناء فيها توجد كلها على أرض لا تعتزم إسرائيل (وفقاً لبرنامج حزب العمل) ضمها إليها، و هي بالذات الأراضي التي تنوي إسرائيل تقديمها في مقابل السلام، و حتى قطاع غزة لم يشمل قرار التجميد لكل المستوطنات القائمة عليه" [1]،ذلك أن الصحافة الإسرائيلية قد رأت أن التمييز الذي وضعه رابين بين المستوطنات الأمنية و السياسية يهدف إلى رسم الحدود المؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني الذي يقترحه[2].

جاء اتفاق الولايات المتحدة مع حكومة إسرائيل بشأن المساعدات، و بالصيغة التي تخص تجميد الاستيطان في مناطق معينة استكفاء لا يكون صيغة وقف استيطان في اتفاقية أوسلو و ما تلاها من اتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل[3]، و ذلك لحين البت في قضية الاستيطان في المفاوضات النهائية، و لم أعثر في مصادر الدراسة عن قيام الحكومة بتطبيق القرارات المتعلقة بوقف البناء في المستوطنات في قطاع غزة خلال فترة رئاسة حزب العمل للحكومة، و قد ادعت الحكومة أنها اشترت غالبية الشقق الفارغة في مستوطنات القطاع في عام 1995، و ذلك لعدم سكنها من مستوطنين و هذه الشقق هي[4]:

396 شقة في قطيف، 25 شقة في إيلي سيناي، 83 شقة في نيسانيت، 160 شقة في كفار داروم، لكن الحقيقة أنه لم تكن هناك أزمة سكنية في مستوطنات القطاع، و أن أعداد المستوطنين ليس بحاجة لهذه الأرقام من الشقق الفارغة،غير أنه في حين لزوم عدد منها لم تتوانَ جماعات المستوطنين على اقتحام تسع وعشرين

---

[1] العبد، هاني: سياسة رابين الاستيطانية (عودة إلى مشروع آلون) ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 22، مصدر سابق ،ص279 .

[2] المصدر السابق، ص280، و هو نقلاً عن مقالة لزئيف شيف الملحق العسكري لصحيفة هآرتس، حول قرار الحكومة بتجميد البناء في الضفة و القطاع.

[3] أنظر المادة الخامسة من اتفاقية إعلان المبادئ و المسماة (الفترة الانتقالية و مفاوضات الوضع الدائم) حيث لم ينص الاتفاق على وقف الاستيطان بشكل مطلق و في كل مكان أنظر : الحماوي، جاسم : غزة – أريحا أولاً من أوسلو إلى واشنطن، ط2 ، دار كتاب الشرق، القاهرة – مصر 1993، ص37 .

[4] نشرت صحيفة يديعوت أحرنوت بتاريخ 1996/8/9، ص3، و استناداً إلى مصدر في وزارة الإسكان ، لكافة أعداد الشقق التي اشترتها الحكومة في مستوطنات الضفة و القطاع .

شقة و السكن فيها، و لم تستطع الحكومة إخلاءهم منها و قد وجدت حكومة رابين منفذاً لمواصلة أعمال البناء حتى في تلك التي تضمنها قرار الحكومة بالوقف ، إذ شكلت في تشرين ثاني 1992 لجنة استثنائية برئاسة مستشار وزير الأمن الإسرائيلي (نواح كاناتري)، و خولت صلاحية المصادقة على عمليات البناء في المستوطنات التي لم يسمح بالبناء فيها، و على ضوء ذلك صادقت هذه اللجنة على بناء المئات من الوحدات السكنية في العديد من مستوطنات قطاع غزة[5].

هذا وقد أشارت حقائق الاستيطان على الأرض بقطاع غزة في عهد حكومة حزب العمل إلى أرقام تتناقض كليا مع النهج و السياسة الاستيطانية التي تدعيها إعلاميا ، و أثناء المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، و أهم الفعاليات التي قامت بها حكومة حزب العمل 1992 – 1996 :

- عام 1992 بعد تشكيل الحكومة بعدة أسابيع بدأت أعمال إعادة تخصيص أراض للمستوطنات في محافظتي خانيونس و رفح، و قد أقام المستوطنون نقطة استيطانية مكان قتل المستوطنة دورون شوشان، و شهدت عدة مستوطنات عمليات توسع و مصادرة أراض وهي كفار داروم – دوغيت – ايلي سيناي – موراج .
- عام 1993 شهدت العديد من المستوطنات عمليات توسع و مصادرة المزيد من الأراضي خاصة في مستوطنة نتساريم التي توسعت غرباً و شمالاً بمساحة 500 دونم تقريباً ،كما توسعت أيضاً مستوطنات غان أور و غديد.
- عام 1994 و بعد توقيع اتفاقية القاهرة في شهر أيار قامت إسرائيل بحملة توسعات تضمنت تسعة شوارع و توسيع حدود مستوطنات و إنشاء مواقع عسكرية جديدة، و شملت هذه الفعاليات المزيد من السيطرة و مصادرة الأراضي بما يزيد عن 1232 دونما من أراضي القطاع[1]، وهذا إضافة إلى وضع مجموعة من الكرفانات في مستوطنة كفار داروم، و إنشاء جسر علوي يخترق شارع صلاح الدين ليربط بين شطري المستوطنة، و إقامة موقع عسكري فوق الجسر لمراقبة حركة مرور الفلسطينيين أسفله، حيث يمنع مرور أي سائق عربي يكون وحيداً في سيارته من المرور من هذا الطريق و ذلك في خطوة لمنع العمليات الانتحارية في المسافة بين مستوطنة كفار داروم و بداية مجمع المستوطنات قرب مستوطنة نيتسر حزاني.
- عام 1995 استمرت عمليات التجريف و مصادرة الأراضي في مستوطنة نفي دكاليم، و أعلن عن الحوافز الجديدة لزيادة عدد المستوطنين في

---

[5]Palestinian Center for Human Rights: A comprehensive, op.cit.p.91

[1] عن هذه التوسعات و التجاوزات الإسرائيلية في موضوع المستوطنات في قطاع غزة أنظر التقرير الخاص بوزارة الإعلام الفلسطينية: أوراق حول الاستيطان الإسرائيلي في الضفة و القطاع، تقرير مقدم إلى الدورة (56) للجنة الدائمة للإعلام العربي و وزراء الإعلام العرب المنعقد في القاهرة ، تموز 1995 .

مستوطنات قطاع غزة و تشجيع الاستثمار فيها، و وجد ذلك تعبيراً له من خلال إقامة الكازينو الكبير على شاطئ البحر في غوش قطيف و الذي اشتركت الحكومة في تمويله.

- عام 1996 و قبل الانتخابات تم توسيع مستوطنة نتساريم و وضع كرفانات جديدة فيها، و كذلك توسعت مستوطنة قطيف بما يزيد عن 120 دونماً، و كذلك توسعت مستوطنة عمتسمونة، و في مايو 1996 زادت الكثافة السكانية لمستوطني قطاع غزة 20 % حيث زاد عدد المستوطنين في الضفة و القطاع بنسبة39 ٪ ، وبلغ عدد المستوطنين في القطاع 5457 مستوطناً ، و أن 40 % من الوحدات السكنية في مستوطنات القطاع فارغة من السكان[2] .

من هنا يمكننا القول أن دور حكومة حزب العمال1992 – 1996 برئاسة اسحق رابين قد مثل تغييراً و اختلافاً في أسلوب تطور الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة أكثر من ذلك التطور في جوهر هذا الاستيطان، إذ شكل إعادة صياغته في أسلوب تحقيق الهدف الأيدلوجي و الاستراتيجي لإسرائيل بالاستيطان على كل أرض فلسطين مع مراعاة عدة عوامل، حيث لم تصغ حكومة العمال جداً للاستيطان، أو سياسة الاستيطان إنما سارت بأسلوب أكثر ذكاءً أو دبلوماسية عما كانت عليه في الحكومة الائتلافية السابقة، و التي كانت سماتها تخلي رابين عن النقاط المثيرة للخلاف في قضية الاستيطان، و خاصة تلك المثيرة من الناحية الديمغرافية، و بدلاً من ذلك ركز على المستوطنات الملاصقة للحدود مع مصر ، و هذا يوضح و يؤكد أن حكومة العمال لم يكن لها دور في تقليص الاستيطان، فالجمهور الإسرائيلي لم يخولها بذلك، و بعد اتفاقيات أوسلو1993 تم توجيه حملة البناء من خلال نشاط دبلوماسي لحين بدء المفاوضات النهائية، و في الوقت الذي لوحظ هدوء الوزراء في هذا الشأن، و خاصة عدم إطلاقهم التصريحات بخصوص الاستيطان كتلك التي كان يطلقها زعماء الليكود ، و كأن سفينة تطور الاستيطان في القطاع قد توقفت، وإذ بالواقع يشير إلى غير هذا فعمليات مصادرة الأراضي مستمرة، وكذلك عدد الوحدات السكنية تزداد يوماً بعد يوم في المستوطنات وبالتالي يزداد عدد سكانها أيضاً بشكل دائم، و قد تنبأ شلومو غازيت بأنه إذا استمرت عمليات الاستيطان بهذا الترتيب و النمو (كما في عهد رابين) فإن عدد المستوطنين سيتضاعف في الضفة و القطاع خلال الفترة الانتقالية[1].

---

[2]Center Bureav of statistical, startistecal of Abstract of Israel.no47.p.607.

[1] صحيفة يديعوت أحرنوت 1995/1/22 .

ثانياً : المقاومة الفلسطينية للاستيطان في قطاع غزة

قام الوجود الصهيوني على الأرض الفلسطينية على أسس عدوانية، و بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية مارس الاحتلال ممثلاً بزعاماته مبادئ الصهيونية باغتصاب الأرض و طرد أصحابها بحجج و ذرائع مختلفة، و توطين اليهود القادمين من أرجاء المعمورة، و رغم الظروف الصعبة التي عاشها قطاع غزة عقب الهزيمة عام 1967، فلم يرض بهذا الاضطهاد ، بل جاءت مقاومة الاستيطان الصهيوني جزءاً هاماً من فعاليات الحركة الوطنية الفلسطينية، و قد تأثرت حركة مقاومة الاستيطان بعدة عوامل كانت تحدد حجم و شكل و أسلوب و طبيعة هذه المقاومة و أهم هذه العوامل:

1. أوضاع الحركة الوطنية : حيث اتسمت مقاومة الاستيطان بالقوة في الوقت الذي كانت أوضاع الفصائل الفلسطينية المسلحة على ما يرام، و مثال ذلك فترة نهاية السبعينيات و بداية الثمانينيات التي تصاعدت فيها فعاليات المقاومة المسلحة للاستيطان، أما الفترة التي سبقتها فكانت فترة ضمور و ركود في مقاومة الاستيطان وذلك نتيجة الظروف التي مرت بها فصائل الثورة الفلسطينية المسلحة عقب الخروج من الأردن عام 1970.
2. طبيعة المرحلة السياسية : حيث ساهمت الأجواء السياسية في تحديد مدى قوة المقاومة، فقد أثرت هذه الأجواء سلباً على نشاط مقاومة الاستيطان في الفترة التي تلت أحداث الأردن ، وببدء مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية تصاعدت هذه المقاومة كجزء من التصدي لهذه المفاوضات، وبالتالي تزايدت عمليات مقاومة الاستيطان بشكل ملحوظ في تلك الفترة، و كذلك فإن الأجواء السياسية التي سادت بعد خروج لبنان و طرح المشاريع السياسية المختلفة (مشروع ريغان – مشروع قمة فاس – نقاط الأمير فهد) أثرت على تغيير شكل المقاومة الفلسطينية للاستيطان، و من ثم كانت اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل تشارك بفعالية في تحديد معالم المقاومة الفلسطينية للاستيطان حجماً و نوعاً، و ذلك نتيجة للالتزامات التي قطعتها السلطة الوطنية على نفسها بخصوص الإجراءات في أماكن الاستيطان في القطاع، إضافة إلى ما أفرزته طبيعة المرحلة من تحديد للعلاقات بين السلطة الفلسطينية و فصائل المقاومة الإسلامية المسلحة ،و هي التي نشطت في مقاومة الاستيطان في القطاع بشكل جديد (العمليات الانتحارية)، و ذلك رداً على المشاريع و الاتفاقيات التي توقعها السلطة الوطنية مع إسرائيل .

3. الوعي و النشاط الشعبي لسكان القطاع، إذ اعتمدت الثورة الفلسطينية حتى عام 1982 على العمل المسلح فقط في مقاومة الاستيطان، أما بعد ذلك فقد نشط العمل النقابي و الجماهيري في القطاع بفعل تشكيل الفصائل الفلسطينية و دعمها للتنظيمات الجماهيرية، والتي أخذت شكل حركات اجتماعية و جمعيات عثمانية و تكتلات طلابية ساهمت جميعاً في توعية الجماهير الفلسطينية بأساليب و طرق مختلفة ساهمت في إدراك متزايد من قبل الشارع الفلسطيني بأهمية قضية الاستيطان و خطره على الشعب و الأرض، مما ساهم في تجدد المقاومة الفلسطينية لهذا الخطر، بل أن مقاومة الاستيطان أصبحت تأخذ أشكالاً متعددة .

4. الاستيطان (الزمان و المكان) : أثر وقوع المستوطنة بجوار الأماكن السكنية على حجم و أسلوب المقاومة الفلسطينية لها، فوقوع مستوطنة كفار داروم و نتساريم و نفي دكاليم بجوار أحياء سكنية عربية عرضها لحجم مقاومة أكثر من تلك البعيدة نسبياً عن هذه الأحياء كمستوطنات موراج و نيسانيت، إضافة إلى أن أسلوب المقاومة التي تعرضت لها هذه المستوطنات قد اختلفت من واحدة إلى أخرى ، ففي الوقت الذي تعرضت فيه المستوطنات البعيدة عن السكان للحوادث المسلحة فقط، كانت المستوطنات القريبة من السكان العرب تتعرض لنوع خاص من المقاومة الشعبية، كرشق الحجارة اليومي و القنابل الحارقة[1]، و هذا ما يقلق المستوطنين بشكل كبير ، بينما حدد مكان المستوطنة الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحمايتها كمصادرة المزيد من الأراضي لبناء مناطق عازلة أو عمل حواجز على الطرق.

إن زمن إقامة المستوطنة أو مصادرة الأراضي تمهيداً للبداية في إقامتها، يبقى ذكرى تتجدد فيها المقاومة ، فقد مثل يوم الأرض 1976/3/30 و ذكراه يوماً تتصاعد فيه المقاومة الفلسطينية للاستيطان في قطاع غزة .

5. دور الحكومة القائمة في إسرائيل : يتضح دور الحكومة القائمة في إسرائيل في التأثير على حركة المقاومة من خلال سياستها الأمنية و العسكرية، فهي مسؤولة عن أمن المستوطنات، و زرع المواقع العسكرية حول محيطها، إضافة إلى الصلاحيات التي تعطيها للمستوطنين في التصدي لحركة المقاومة، و كذلك

---

[1] يمر شارع صلاح الدين من وسط شطري مستوطنة كفار داروم، و هو ممر لآلاف المواطنين الفلسطينيين يومياً ، خاصة طلاب مدارس اللاجئين، و تشهد حدود المستوطنة بشكل يومي حوادث رشق بالحجارة من قبل الطلاب، و قد غيرت سلطات الاحتلال من جهات أبواب المدارس العربية القريبة من حدود المستوطنة، و إغلاق عدة شوارع، لكن ذلك لم يحد من المقاومة الشعبية ، كذلك فإن وقوع المنطقة الصناعية لمستوطنة نفي دكاليم مقابل مخيم خانيونس عرضها بشكل يومي لرشق الحجارة والزجاجات الحارقة، و قد حاولت إسرائيل عمل تحصينات كبيرة لضبط هذه العمليات عند حاجز التفاح .

فإن التشريعات و الأوامر العسكرية التي يصدرها القادة العسكريون بناءً على تعليمات من الحكومة تساهم في تحديد مكان و زمان تصعيد المقاومة الفلسطينية للاستيطان، فالخطوات العدائية التي يقوم بها الجيش بمصادرة أراض معينة يساهم في تشكيل وسائل المقاومة في هذه المنطقة. ساهمت العوامل السابقة في التأثير على حركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان في القطاع، والتي أخذت عدة أشكال و وسائل يمكن إجمالها بالتالي :

- العمليات العسكرية المسلحة ضد قوات الجيش الذي يحمي المستوطنات .
- العمليات العسكرية المسلحة ضد سيارات و مركبات المستوطنين .
- المؤتمرات الدولية و المشاركة في المؤسسات الدولية المختلفة .
- المؤتمرات و ورشات العمل المحلية و مذكرات الاحتجاج .
- النضال القانوني في المحاكم الإسرائيلية .
- النشاطات الجماهيرية التي قامت بها لجان العمل الاجتماعي من اعتصامات في الأراضي المهددة بالمصادرة، و كذلك تشجير الأراضي و تسييجها .

لذلك كله اختلف حجم و شكل المقاومة الفلسطينية لحركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة من وقت لآخر في الفترة 1967-1996 ، إذ اختلفت العوامل التي ساهمت في تشكيل هذه المقاومة و فعالياتها في مراحل تلك الفترة التي اتسمت كل مرحلة منها بمعالم معينة للمقاومة من حيث حجم هذه المقاومة مكانها و شكلها و دور إسرائيل في التصدي لها، لذلك لا يمكننا تجاهل نتيجة كل مرحلة، على أنه يمكن تقسيم مراحل المقاومة الفلسطينية للاستيطان في قطاع غزة إلى أربع مراحل هي :

1. المرحلة الأولى 1967 – 1982

بدأت المقاومة الفلسطينية للاستيطان بعد حرب حزيران عام 1967 استكمالاً لحركة المقاومة الفلسطينية قبيل ذلك العام، و تمثلت بمهاجمة المستوطنات القريبة من حدود القطاع، و في العام 1970 و رغم احتلال قطاع غزة لم تتوقف هذه المقاومة، وعليه طلب ممثلو هذه المستوطنات إلى رئيس الوزراء إقامة حزام أمني بين المناطق الزراعية للمستوطنات و بين قطاع غزة، و عليه كان قرار الحكومة إقامة السياج الشائك على حدود القطاع لحماية هذه المستوطنات[1]، هذا السياج الذي ترك آثاراً واسعة على سكان القطاع و ساهم إلى حدٍ ما في الحد من نشاط المقاومة.

بدأ قدوم المستوطنين المدنيين لقطاع غزة عام 1972، حيث استوطنوا في مستوطنتي كفار داروم و نتساريم، و كان يمكن رؤية المنازل و البيوت المدنية و

---

[1] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971، مصدر سابق، ص100 .

مرافقها، في تلك الفترة كانت المقاومة الفلسطينية تمر بذروة عنفوانها، حيث نشطت الفصائل الفلسطينية في التنافس على حجم المقاومة في القطاع، و بتعليمات الفدائيين و تحريضهم امتنع العمال العرب في قطاع غزة من العمل في المزارع و المؤسسات اليهودية، بل وصل الأمر إلى عدم دخولهم إلى داخل الخط الأخضر رغم الأجور الباهضة التي يتقاضونها، ذلك لأن العمال كانوا معرضين لخطر مهاجمة الفدائيين لهم[2].

في هذه الأثناء هاجم الفدائيون باصاً يحمل عمالاً عرب متوجهين للعمل في المستوطنات الإسرائيلية فأصيب عدد منهم بجراح[1]، و في نفس الوقت كان الفدائيون يهاجمون السيارات الإسرائيلية المدنية التي بدأت تجوب من جديد شوارع قطاع غزة متوجهة إلى الأماكن التي ينوون الاستيطان بها، حيث تم إلقاء قنابل على عدة سيارات منها[2].

استطاع الجنرال آرئيل شارون سنة 1972 ضرب المقاومة المسلحة الفلسطينية في قطاع غزة، و ذلك عبر إجراءاته التعسفية المتضمنة اعتقال الآلاف، و اختراق المخيمات بشق شوارع واسعة تتيح للجيش ملاحقة الفدائيين، مما أدى إلى هدم المئات من المنازل، وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف عمليات المقاومة بشكل عام، فقد استطاع الفدائيون نسف خط السكة الحديد القريب من مستوطنة كفار داروم[3]، والذي كان الجيش يستخدمه لنقل العتاد العسكري[4].

أدت سياسة القمع الإسرائيلية إضافة إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي عاشها سكان القطاع، إلى هدوء في حركة المقاومة الفلسطينية، و بالتالي مرت مقاومة الاستيطان بمرحلة جمود حتى 1976، حين تأثر القطاع بما كان يجري من مصادرات للأراضي الفلسطينية عام 1948، و شهدت الأيام التي تلت يوم الأرض 1976/3/30 حركة مظاهرات شاسعة عمت كل مدن و قرى و مخيمات القطاع، قام خلالها المواطنون بمختلف صور المقاومة ، و كانت مستوطنة كفار داروم و النقطة الاستيطانية في غوش قطيف هدفاً لهذه الفعاليات[5]، و عقب هذه

---

(2) صحيفة القدس 1971/3/4 ،ص 1 .

(1) صحيفة القدس 1971/2/19 ،ص1 .

(2) صحيفة القدس 1971/2/21 ،ص2 .

(3) هذا الخط هو خط السكة الحديد الذي بني في عهد الانتداب البريطاني و قد استخدم في عهد الإدارة المصرية لأغراض مدنية و عسكرية، و في بداية الاحتلال الإسرائيلي استخدم لأغراض عسكرية و تجارية تمثلت في نقل إمدادات الجيش لقطاع غزة، كذلك نقل الأسمنت و الحجارة لغرض التجارة ، و قد تعرض الخط لعمليات مقاومة فلسطينية ، و تم إيقاف هذا الهجمات نهائياً في العام 1979م .

(4) عن هذا الهجوم الذي حصل في 1973/1/28 أنظر عمليات المقاومة الفلسطينية للاستيطان في القطاع خلال الأشهر السابقة، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد 22، حزيران 1973، ص242.

(5) أنظر صحيفتي القدس و الفجر 1976/3/31 .

الأحداث شارك قطاع غزة في لجنة التوجيه الوطني والتي تشكلت إثر اجتماع جماهيري عام عقد في بيت حانينا في تشرين ثاني1978، و ضم فئات مختلفة من المجتمع الفلسطيني ، و قد التزم ممثلو قطاع غزة فيها ببرنامج هذه اللجنة للتصدي لسياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة و منها قطاع غزة[6].

مرت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1977 بأوضاع جديدة في لبنان، و استطاعت فصائلها النهوض بمجموعاتها العسكرية في قطاع غزة الذين كانت المستوطنات تشكل بالنسبة لهم أولى الأهداف في نضالهم، و بالتالي بدأ العمل العسكري ضد المستوطنات مرة أخرى بعد ركود لعدة سنوات، و بدأت الفعاليات باشتباك بين الفدائيين وقافلة سيارات عسكرية قرب مستوطنة قطيف، و اعترفت إسرائيل بقتل جندي في هذا الاشتباك[1]، و في العام الذي تلاه استمرت المقاومة المسلحة للاستيطان حيث قام الفدائيون بتفجير إحدى سيارات المستوطنين و تدميرها[2].

وصلت المفاوضات المصرية الإسرائيلية عام 1979 إلى أوجها ، و كانت منظمة التحرير حريصة على إثبات وجودها ، وتمسك الشعب بوحدانية تمثيلها له ، خاصة أمام موجة الخارجين عن صفها من قيادة روابط القرى في الضفة الغربية و أيضاً الحكومة المصرية في قطاع غزة ، مما حدا بالمنظمة إلى تصعيد مقاومتها ، فكان الاستيطان الجزء الهام في هذه المقاومة ، فقد شهدت تلك الفترة عدة عمليات عسكرية ضد المستوطنين أهمها :

- 1979/1/1 هجوم على باصات المستوطنين بالقنابل الحارقة في جنوب قطاع غزة و إحراق الباص بالكامل و إصابة عدد من المستوطنين[3].
- 1979/2/27 مهاجمة باص للمستوطنين بالقنابل الحارقة و تدمير الباص[4] .
- 1979/4/8 مهاجمة باص و سيارة كانا متوجهين للمستوطنات في جنوب القطاع و إصابة العديد منهم[5].

---

[6] استمر نشاط لجنة التوجيه الوطني أكثر من عامين، و عن تشكيل هذه اللجنة أنظر : المصدر السابق .

[1] مجلة الشؤون الفلسطينية، عدد246، تشرين أول1977،ص246 ،نقلاً عن البلاغ العسكري الصادر عن الثورة الفلسطينية رقم 77/103 بتاريخ 1977/9/20 عن العملية التي حصلت يوم 77/9/19 .

[2] مجلة شؤون فلسطينية العدد 86، يناير 1979 ص227، نقلاً عن البلاغ العسكري الصادر عن الثورة الفلسطينية رقم 78/135 بتاريخ 1978/10/1 عن العملية التي حصلت يوم 1978/9/30.

[3] المرجع السابق : نقلاًعن الثورة الفلسطينية، بلاغ عسكري رقم 79/1 و العملية بتاريخ 1979/1/1 .

[4] منظمة التحرير الفلسطينية، بلاغ عسكري رقم 79/22 و العملية بتاريخ 1979/2/27 .

[5] منظمة التحرير الفلسطينية، بلاغ عسكري رقم 79/45 و العملية بتاريخ 1979/4/8 .

- ♦ 1981/1/11 إلقاء قنبلة على سيارة إسرائيلية للمستوطنين في غزة أدت إلى جرح ثلاثة مستوطنين[6].
- ♦ 1981/1/20 إطلاق النار على سيارة مستوطنين من كفار داروم على الطريق بين دير البلح و خانيونس[7].
- ♦ 1981/6/6 إلقاء عبوة ناسفة على سيارة مستوطن لم يكن بداخلها في أحد شوارع قطاع غزة[8].

تصاعدت حملة الاستيطان عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفد بنهب الأرض الفلسطينية في قطاع غزة، و لم تتوقف المقاومة الفلسطينية لحركة الاستيطان ، بل جاءت جزءاً من مقاومة اتفاقية كامب ديفيد، حيث أقيمت اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية سراً ، و نظمت نشاطها بالعديد من المؤتمرات الكبيرة، خاصة في نابلس و بيت لحم و غزة، و قد قام الحكم العسكري باستدعاء أعضائها في غزة، و تذرع الحاكم العسكري أن اللجنة مارست نشاطات ضد اتفاقية كامب ديفيد، و ضد توزيع أراضي الدولة على المواطنين اليهود في قطاع غزة[1].

عقب تصاعد حملة الاستيطان اجتمع رئيس بلدية غزة رشاد الشوا و مجموعة من قيادات القطاع يوم 1979/9/18 مع جيمس لينارد نائب رئيس الوفد الأمريكي في مفاوضات الحكم الذاتي، و كان الهدف هو الاحتجاج على تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، و استمرار مصادرة الأراضي و إقامة المستوطنات في أجواء تدعى إسرائيل أنها تجري فيها مفاوضات مع مصر حول مستقبل قطاع غزة[2]، عقب ذلك سافر رشاد الشوا و حيدر عبد الشافي و زهير الريس من أعيان مدينة غزة إلى روما لحضور ندوة فلسطينية، ركز فيها الخطباء على فضح سياسة الاستيطان و مصادرة الأراضي في الضفة و القطاع[3].

ومن خلال هذا العرض نستطيع القول أن المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني في القطاع خلال تلك المرحلة قد تميزت بعدة سمات :

1. أبرزت هذه المرحلة التطور التاريخي لحركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني في القطاع، فقد بدأت في السنة الأخيرة من فترة

---

(6) صحيفة هآرتس 1981/1/11 .

(7) صحيفة الفجر 1981/1/20 ، ص1 .

(8) صحيفة الفجر 1981/6/7 .

(1) مجلة الشؤون الفلسطينية عدد 96، تشرين أول 1979 ، ص167.

(2) المصدر السابق، ص165.

(3) المصدر السابق، ص166 .

عنفوان المقاومة المسلحة في القطاع، و ذلك بعمليات عسكرية ضد المستوطنات المحاذية لحدود القطاع تلتها مقاومة بدايات الاستيطان فيه.

2. تبرز هذه المرحلة تأثير البناء التنظيمي لفصائل المقاومة الفلسطينية على مقاومة الاستيطان، و يجد ذلك تعبيراً له بذلك الركود الذي طرأ عليها عقب نجاح إسرائيل في ضرب الحركات الفلسطينية المسلحة في القطاع عام 1973.
3. جاءت هذه المرحلة لتثبت مدى ارتباط الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1967 مع تلك المحتلة عام 1948، و تشابه سياسة الاستيطان و مصادرة الأراضي الفلسطينية ، و تجسيد الوجود العاطفي و الوطني بينهما في تضامن قطاع غزة مع إخوانهم في الداخل، بانتفاضة يوم الأرض و ما تلاها، كذلك زيادة الترابط بين قيادتي الضفة و القطاع و العمل في إطار واحد .
4. أثرت الأوضاع السياسية لتلك المرحلة و خاصة مفاوضات السلام بين مصر و إسرائيل، على وضع حركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان في القطاع، حيث نشطت هذه الحركة بأشكال مسلحة و جماهيرية و على صعيد القيادة في القطاع.
5. تميزت هذه المرحلة باستخدام الفلسطينيين في قطاع غزة لأكثر من شكل وأكثر وسيلة في مقاومة الاستيطان، و كان على رأسها النشاط المسلح، و الاجتماعات الشعبية و الاشتراك في الندوات و المؤتمرات في الخارج لأول مرة.

2. المرحلة الثانية 1982 –1988 .

مرت الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة بأعوام عاصفة، ففي عام 1982 كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان و خروج المقاومة، و شهد العام الذي تلاه الاقتتال الفلسطيني الداخلي و خروج المقاومة من لبنان مرة أخرى ، و شهد العام 1984 الخلاف التنظيمي بين فصائل المقاومة الذي توج بعقد حركة فتح للمجلس الوطني الفلسطيني لدورته السابعة عشر في عمان، وسط خلافات في الأرض المحتلة، تطورت في بعض الأحيان إلى اشتباكات داخلية[1]، و في عام 1985 بدأت حرب المخيمات في لبنان.

---

[1] في ذلك العام كانت الوساطة الجزائرية اليمنية بين التحالف الديمقراطي الفلسطيني الذي يضم (الجبهتين الشعبية و الديمقراطية و جبهة التحرير العربية و الحزب الشيوعي) و بين حركة فتح، و في شهر نوفمبر دارت الخلافات و المؤتمرات المضادة، و صارت بعض الاشتباكات في جامعة بيرزيت و جامعة غزة أنظر :

صحيفة الفجر (الأعداد) من 16-21/11/1984 .

لم تكن حركة المقاومة المسلحة في قطاع غزة غائبة عن هذه الأحوال، فقد تأثرت بها كثيرا، و لم أعثر في مصادر دراستي على نشاطات مسلحة ضد الاستيطان الصهيوني طوال هذه الفترة باستثناء حادث طعن أحد مستوطني قطيف و يدعى أهارون حزوت 48 عاماً في سوق خانيونس[2]، إضافة إلى نشوب حريق في مزارع مستوطنة نتساريم جنوب مدينة غزة مما أدى إلى إشعال النار في 150 دونما من الحنطة[3] ، و تبين فيما بعد أن الفاعلين لا ينتمون للتنظيمات الفلسطينية، هذا رغم اتسام هذه الفترة بالهجوم الاستيطاني، فقد تم إقامة ثلاث مستوطنات في يوم واحد هو 1984/7/22 لأغراض حزبية في إسرائيل .

اتسمت هذه المرحلة بولادة نشاط جديد لمقاومة حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع، و هو النشاط الذي قامت به الأذرع الجماهيرية و النقابية للفصائل الفلسطينية، فعقب الغزو الإسرائيلي للبنان تم تشكيل لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي في قطاع غزة، التابعة لحركة فتح، و جبهة العمل التابعة للجبهة الشعبية، و لجان الوحدة الطلابية التابعة للجبهة الديمقراطية، و بدأت الفعاليات النقابية ذات الطابع السياسي للفصائل الإسلامية في القطاع يجد تعبيراً له في جامعة غزة، و قد كان العمل الاجتماعي هو سمة النضال ضد الاستيطان و قد انضم إلى صفوف هذه الحركات وتلك التجمعات الجماهيرية فئات تضم في صفوفها فئات مختلفة من المجتمع الفلسطيني، وخلال أربعة أعوام سبقت الانتفاضة الفلسطينية كانت فعاليات مقاومة الاستيطان لهذه الحركات تتمثل بـ[1]:

- اعتصامات أمام مقرات الصليب الأحمر في غزة و خانيونس ضد سياسة مصادرة الأراضي.
- اعتصامات في الأراضي المهددة بالمصادرة .
- جمع مساعدات للمزارعين و الفلاحين المهددة أراضيهم بالمصادرة،وأولئك الذين صودرت أراضيهم.
- تشجير الأراضي المهددة و كذلك تسييجها .

صحيفة الميثاق (الأعداد) من 16-1984/11/21 .

[2] عند الاعتداء على أي مستوطن كانت قوات الاحتلال تفرض منع التجول على المنطقة بأكملها بحجة البحث عن الفاعلين، و في هذا الحادث تم فرض منع التجول على خانيونس لمدة 48ساعة و ذلك ظهر يوم 1985/4/25 أنظر:

صحيفة القدس 1985/4/26 ،ص1 .

[3] صحيفة هآرتس 1986/5/11 .

[1] مقابلة رئيس اللجان اللوائية للجان الشبيبة للعمل الاجتماعي في قطاع غزة توفيق أبو خوصة، أجريت بتاريخ 2001/9/3.

لقد كانت قيادة المنظمة في الخارج تعطي تعليمات بتركيز جزء من المقاومة على الاستيطان، و كان خليل الوزير (أبو جهاد) هو الذي يعطي التعليمات بمقاومة الاستيطان في قطاع غزة[2]، إضافة إلى أنه كان للحركة دور في إصدار النشرات و عقد المؤتمرات حول الاستيطان في القطاع[3].

كان النضال القانوني جزءاً من مقاومة الاستيطان في قطاع غزة، فقد عرفت هذه المرحلة فترة نهوض في العمل النقابي، و زادت دافعية العمل الوطني بين النقابات المختلفة، و بالتالي كان هناك الكثير من المحامين المتطوعين للدفاع عن الأراضي أمام اللجان و المحاكم و الهيئات القضائية في إسرائيل[4]، و كانت القضية التي أخذت الدور الإعلامي هي قضية (الكباين) على شاطئ بحر خانيونس التي تعود للمواطن صبحي القدوة، و التي تحدثت الصحافة الإسرائيلية عنها بإسهاب، و عن الطريقة البشعة في مصادرتها و كيف تصدى المواطنون شعبياً و قانونياً في هذه القضية[1].

و يمكن إجمال أهم سمات هذه المرحلة :

- أن الظروف السياسية كانت الأهم في التأثير على حجم مقاومة الاستيطان.
- شهدت هذه المرحلة ولادة نشاط من نوع خاص بالمقاومة الفلسطينية للاستيطان لم تكن في الفترة السابقة، و هو المقاومة النقابية و الجماهيرية.
- ازداد دخول المؤسسات الرسمية في القطاع ضمن إطار مقاومة الاستيطان حيث دخلت الجامعة الإسلامية و نقابات المحامين و المهندسين هذا الإطار،و كانت بدايات نشاط اتحاد نقابات العمال بتوعية المواطن لخطر العمل في المستوطنات[2].

---

[2] المصدر السابق .

[3] أقامت حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة الإسلامية مؤتمراً بتاريخ 1985/12/27 في قاعة الشهيد إسماعيل الخطيب ، شاركت فيه مختلف الفعاليات السياسية داخل الجامعة و خارجها، مقابلة مع نادر القيشاوي رئيس حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة الإسلامية أجريت بتاريخ 2001/9/3 .

[4] كان المحامي محمد محمود البوبو مسؤولاً عن المتطوعين التنظيمين للدفاع عن قضايا مصادرة الأراضي أمام المحاكم الإسرائيلية، و كانت القضايا ترفع بمساعدة المحاميتين الإسرائيليتين : فاليتسيا لانغر و تمارا بيلنغ، مقابلة مع المحامي محمد محمود البوبو أجريت بتاريخ 2001/9/7.

[1] صحيفة هآرتس 1985/8/5 .

[2] بدأ اتحاد النقابات العمالية في هذه المرحلة نشاطه من جديد برئاسة راسم محمود البياري الذي أعطى دوراً مميزاً في نشاط العمال ضد حركة الاستيطان، عبر الاعتصامات و مساعدة الفلاحين، و كذلك إصدار النشرات التي تثبت الوعي عند العمال، مقابلة مع راسم البياري ،مصدر سابق .

- اتسمت هذه المرحلة بزيادة وعي بين الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة لما يدور حولهم من ممارسات إسرائيل في سبيل السيطرة على الأرض لبناء مستوطنات.
- شهدت هذه المرحلة بداية النضال القانوني أمام الهيئات القضائية الإسرائيلية برغم معرفة الجميع عدم جدوى ذلك، لكن هذا الشكل من النضال يمكن أن يحقق نتائج أولية بالإمكان أن تحقق نتائج علمية عندما تكون جزءاً من حركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان بشكل عام .

3. المرحلة الثالثة 1988-1993

شهد عام 1988 بداية مرحلة تطور هام في تاريخ القضية الفلسطينية من خلال تصاعد و تنامي حركة المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني حجماً و نوعاً ، و بالمقابل تصاعد و تنوع القمع الإسرائيلي لهذه الحركة التي هبت فيها مختلف فئات الشعب الفلسطيني في كل مكان من الأرض المحتلة، و كان المشروع الاستيطاني الصهيوني من أهم أهداف هذه الانتفاضة، و بالتالي دخلت حركة المقاومة الفلسطينية لهذا المشروع مرحلة جديدة ، تميزت باختلاف أدوات و وسائل المقاومة، و كذلك توجيه أدائها.

قامت منظمة التحرير الفلسطينية (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة) بتوجيه الجماهير لاعتبار

الاستيطان هدفاً هاماً يجب محاربته، و كان ذلك في البيان الثاني و الثالث حيث دعت البيانات إلى إغلاق الطرق المؤدية للمستوطنات، و منع المستوطنين من المرور فيها[1]، و تبع ذلك زيادة في التركيز على مقاومة الاستيطان حيث دعا النداءان الرابع و السابع إلى التصدي لقطعان المستوطنين، بل و إعلان الحرب عليهم و دعا العمال العرب للتوقف عن العمل في المستوطنات في الضفة و القطاع[2].

احتلت مقاومة الاستيطان جزءاً هاماً من اجتماعات و نقاشات القيادة الوطنية الموحدة في قطاع غزة، و ذلك لاتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تصعيد

---

[1] مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، ملف نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.
- نداء رقم (2) الصادر بتاريخ 1988/1/10
- نداء رقم (3) الصادر بتاريخ 1988/1/18 .

[2] مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، مصدر سابق ،أنظر :
- نداء رقم (4) الصادر بتاريخ 1988/1/21 .
- نداء رقم (7) الصادر بتاريخ 1988/2/13 .

المقاومة ضد المستوطنين، و التي بناءً عليها يتم تحديد كيفية صياغة بند مقاومة الاستيطان في نداءات القيادة الموحدة[3]، و كان التطور في أسلوب توجيه الشعب لمقاومة الاستيطان قد ورد في البيان الثالث عشر الذي دعا المجموعات الضاربة إلى تصعيد المقاومة ضد سيارات المستوطنين، رداً على القرارات التي اتخذت في الحكومة الإسرائيلية، و التي أعطت للمستوطنين الحق في إطلاق النار على قاذفي الزجاجات الحارقة[4]، و قبيل هذا البيان كان السيد خليل الوزير قد أعطى دروساً حول كيفية محاربة المستوطنين عبر إذاعة فلسطين التي تبث من بغداد .

لم تخل بيانات القيادة الموحدة فيما بعد من الدعوة لمحاربة المستوطنين[5]، و قد أصدرت القيادة الوطنية نداءً خاصاً بمقاومة الاستيطان[6]، كان التطور فيه هو وضع خطر الاستيطان على سلم الأولويات في نشاط المقاومة، و قد كان حجم الاستجابة الشعبية لنداءات القيادة في هذا الموضوع بحسب الزمان و المكان، فالمناطق المأهولة بالسكان كان نشطاء الانتفاضة يهاجمون فيها المستوطنات بشكل يومي، و قد تعرضت النقطة العسكرية التي تحرس المدخل الغربي لمستوطنة كفار داروم لأكثر من 112 هجوماً بالزجاجات الحارقة خلال العام الأول للانتفاضة[7]، تعرضت أحراش المستوطنات التي لم يكن قد تم تحصينها بعد لاقتلاع الأشجار و إشعال النار، و خاصة مستوطنة كفار يام (من النادر وجود مستوطنين فيها) و قد ادعى قادة المستوطنين أن الانتخابات الإسرائيلية هي السبب في زيادة فعاليات الانتفاضة ضد الاستيطان في قطاع غزة[1].

و نتيجة لذلك فقد خضع قطاع غزة عام 1991 لأكثر من 112 يوماً لمنع التجول الشامل، أي ما يقرب من ثلث العام، ولذلك سجل ضمور حاد في أعمال المقاومة في هذا العام، و ذلك بسبب إجراءات الاحتلال بمنع التجول، و تداعيات أزمات حرب الخليج السياسية، لكن الأعوام السابقة ولدت أجواء عربية و عالمية متعاطفة مع الحقوق العربية الفلسطينية، مستنكرة للممارسات الاستيطانية الصهيونية، مما شكل عامل ضغط على إسرائيل للتخفيف من حدة النشاط الاستيطاني خاصة بعد انتهاء حرب الخليج، و شروط الولايات المتحدة لمنحها الضمانات البنكية بعدم استخدامها في النشاط الاستيطاني في الضفة و القطاع.

---

[3] مقابلة إيهاب محمد الأشقر، أول رئيس للقيادة الوطنية الموحدة في قطاع غزة، أجريت بتاريخ 2001/9/7.

[4] مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، نداء القيادة الوطنية الموحدة رقم (13) الصادر بتاريخ 1988/4/12 .

[5] مركز أطلس للتوثيق و الإعلام : أنظر نداءات القيادة الوطنية الموحدة الأرقام :
(14، 16، 19، 39، 41) .

[6] و هو النداء رقم (73) و الصادر بتاريخ 1991/4/22،المصدر السابق .

[7] مركز أطلس للتوثيق و الإعلام ، نشرة الساحل، النشرات من 1988/1/12 حتى 1988/2/7 .

[1] صحيفة هآرتس 1988/11/3 .

لم تخل الانتفاضة من النضال السياسي ضد الاستيطان حيث نظمت المؤسسات الوطنية في توزيع الرسائل و الكتب على العالم و حتى على المؤسسات التشريعية و التنفيذية في إسرائيل[2].

هذا وقد أثرت أعمال المقاومة على تطور العامل الديمغرافي لحركة الاستيطان في قطاع غزة خاصة في صفوف المهاجرين الجدد، حيث تقل نسبتهم عن المستوطنات في الضفة الغربية بشكل كبير و الجدول التالي يوضح حركة قدوم أسر المهاجرين الجدد لمستوطنات قطاع غزة[3]:

اسم المستوطنة	عدد الأسر	الجهة القادمين منها	تاريخ القدوم للمستوطنة
كفار داروم دوغيت تجمع غوش قطيف	12 أسرة 3 أسر 15 أسرة	روسيا شرق أوروبا الجمهوريات السوفيتية السابقة	1989/10/16 1990/5/18

ظهرت نتائج عمليات المقاومة للاستيطان في شوارع غزة، فعقب مقتل المستوطن الجندي (آمنون رابح) وسط مخيم البريج حرقاً بسيارته من قبل فتيان و شبان المخيم، اختفت و خفت ظاهرة عبور سيارات المستوطنين و تنقلاتهم في شوارع القطاع بنسبة عالية و لأكثر من شهرين لم يعد أحد يرى قوافل المستوطنين المارين من شارع صلاح الدين[1].

ارتكب أحد الإرهابيين اليهود في 1990/5/20 عملاً إجرامياً بإطلاقه النار على عمال قطاع غزة في ريشون ليتسيون (عيون قارة) فقتل سبعة منهم، و عليه أغلق العمال العرب الطريق من معبر إيرز و لمدة ثلاثة أيام أمام المستوطنين القادمين

---

[2] أنظر ملحق رقم (5) رسالة من رؤساء المؤسسات في قطاع غزة إلى وزارة الدفاع و الكنيست، و هي توضح احتجاجهم على ممارسات الجيش و المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين .

[3] شحود ،سامي سليمان : أبعاد الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة عام 1967و تطوراته في ضوء الهجرة الجديدة، مجلة الأرض عدد201، شباط 1992، ص109.

[1] مركز أطلس للتوثيق و الإعلام ، نشرة الساحل 1990/9/17م حتى 1990/11/21م.

من التجمع الاستيطاني في شمال القطاع ، و لم يستطع الجيش وقف هذه الاحتجاجات التي فصلت مستوطنات الشمال عن بقية المستوطنات[2].

شهد عام 1992 تطوراً في مقاومة الاستيطان حيث نشطت فيه المجموعات الفلسطينية المسلحة في جنوب القطاع ، و يعتبر هذا تغييراً في شكل و أسلوب المقاومة حيث عادت عمليات إطلاق النار على المستوطنات مما خلق رعباً في صفوف المستوطنين، بعد نشر الصحف لصور مجموعات صقور فتح و النسر الأحمر و تصريحات قادتهم التي يطلقون فيها التهديدات للمستوطنين في قطاع غزة[3].

شهد العام 1993 تراجعاً ملحوظاً في نشاط المقاومة الفلسطينية للاستيطان في قطاع غزة، حيث تم ضرب غالبية جيوب المجموعات المسلحة ، و كذلك تسليم المطلوبين أنفسهم مقابل الإعفاء عنهم أمام بروز مرحلة جديدة في القتال، حيث بدأ نشاط منظمة التحرير الفلسطينية العلني تحت مظلة (مكتب الوفد الفلسطيني) و (اللجان السياسية) التي بدأت تصدر نشرات و عقد مؤتمرات تطعن من خلالها في سياسة الاستيطان الذي كان على رأس برامجها، و ذلك بناءاً على تعليمات من قيادة منظمة التحرير في الخارج[4].

و نستطيع إجمال سمات المقاومة الفلسطينية للاستيطان في هذه المرحلة:

- تم توجيه نشاط المقاومة الفلسطينية للاستيطان بشكل مركزي في الضفة و القطاع من خلال نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، حيث نفذت لجانها الشعبية الضاربة التعليمات الخاصة بذلك، و قد اختلف هذا التنفيذ من منطقة لأخرى كماً و نوعاً .
- اختفاء غالبية صور المقاومة ذات الطابع السلمي كالإعتصامات و تشجير الأراضي.
- شهدت هذه المرحلة أشكالاً مختلفة من النضال ضد الاستيطان، تضمنت شبه عودة لسمات المرحلة الأولى، كالزجاجات الحارقة و إغلاق الطرق في وجه المستوطنين و تزايد عمليات رشق الحجارة .

---

[2] المصدر السابق 21-23 /1990/5م .

[3] تخصصت صحيفة البيارق الأسبوعية في عمل لقاءات أسبوعية مع المطلوبين من أفراد هذه المجموعات، و من على هذه الصفحات كانوا يهددون المستوطنين أنظر:

مجلة البيارق ، الأعداد من 4-12 لعام 1992، الناصرة – فلسطين .

[4] مثلت المقاومة الفلسطينية للاستيطان جزءاً من عمل اللجان السياسية مستغلة أحد الأوجه القانونية لهذه اللجان أمام السلطات العسكرية التي اعتبرتها أنها تساهم في توجيه الجماهير نحو عملية السلام، و لكن غالبية أعضائها تم اعتقالهم إدارياً فيما بعد، مقابلة مع فارس فايز حسونة، رئيس اللجان السياسية في قطاع غزة أجريت بتاريخ 2001/9/3.

- تصاعدت المقاومة الفلسطينية بإطلاق النار على المستوطنات في نهاية هذه المرحلة و شهدت تنافساً بين المجموعات الفلسطينية المسلحة في ذلك النضال .
- شهدت نهاية هذه المرحلة ولادة الجناح العسكري لحركة المقاومة الفلسطينية (حماس) ،و هو كتائب عز الدين القسام الذي وضع جل اهتمامه في وضع المستوطنات الإسرائيلية هدفاً للكتائب.

بدأت المفاوضات السلمية بين إسرائيل و الوفود العربية في نوفمبر 1991 بمدريد، و شارك الفلسطينيون ضمن وفد مشترك مع الأردن، و لم تخل جولة من الجولات التفاوضية من طرح قضية وقف الاستيطان، و كان أعضاء الوفد الفلسطيني يعتبرون الاستيطان جزءاً من الممارسات القمعية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، و بالتالي كانت المفاوضات محطة مهمة من محطات مقاومة الاستيطان في الضفة و القطاع[1].

4. المرحلة الرابعة 1993-1996

شكلت بداية هذه المرحلة تطوراً هاماً في أوضاع الشعب الفلسطيني، و ذلك بتطبيق الاتفاقات المرحلية التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل، و انسحاب الأخيرة من بعض المناطق الفلسطينية، هذا وقد غير التحول في المجالات المدنية الأخرى من أشكال مقاومة الاستيطان، فقد أصبحت هناك مناطق آمنة لا توجد بها قوات إسرائيلية ومن ثم سمح للتنظيمات المؤيدة و المعارضة لاتفاقيات السلام بترتيب أوضاعها التنظيمية، و التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة قدراتها على ممارسة المقاومة، و هذا ما وجد تعبيراً له من خلال عشرات المكاتب و المؤسسات التي تعني بمجالات مختلفة و التي تسابقت التنظيمات في فتحها.

إن الظروف الأمنية و السياسية الجديدة سمحت بتزايد حاد في نشاط المؤسسات الأهلية غير الحكومية ، وكانت مقاومة الاستيطان جزءاً من هذا النشاط ، كمراكز حقوق الإنسان و هذه المراكز هي :

- مركز غزة للحقوق و القانون[2]: تأسس عام 1985 كمركز دراسات، ثم تطور مع مجيء السلطة الفلسطينية و إعادة تشكيله إلى دوائر بحث ميداني و للتوعية و التثقيف،وقد قام باحثوه بتوثيق كافة المعلومات حول الاستيطان و تجاوزات إسرائيل في ذلك، إضافة إلى مساعدة إنسانية يقدمها المركز لأصحاب الأراضي المهددة بالمصادرة، و كذلك إصدار نشراته الشهرية و تقاريره السنوية، حول كافة فعاليات الاستيطان في قطاع غزة، فكان ذلك

---

[1] مكتب الوفد الفلسطيني المفاوض، ملف محضر الجولة السابعة في واشنطن ص6، ملف محضر الجولة الثامنة في واشنطن ، ص3 .

[2] قام الباحث بزيارة المركز و الاطلاع على نشاطاته و قد تضمن أخر تقرير سنوي للمركز تسجيل كافة تجاوزات إسرائيل و المستوطنين، و المتعلقة بمصادرة الأراضي و الاعتداء على المواطنين.

جزءاً من مقاومة الاستيطان و يقيم المركز مكتبة خاصة تضم المعلومات و المطبوعات و الوثائق حول الاستيطان.

- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان[1]: تأسس عام 1995 من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان، و قد تميز هذا المركز بعلاقاته مع المؤسسات الدولية بصفة استشارية و خاصة الأمم المتحدة، فالمركز يعتبر رافداً أساسياً للأمم المتحدة في حصولها على المعلومات الخاصة بالاستيطان الصهيوني في القطاع، و قد شارك المركز في عشرات الندوات الدولية حول حقوق الإنسان، و كما يقول رئيس المركز راجي الصوراني إن نشاط المركز ينصب على فضح سياسة إسرائيل الاستيطانية في القطاع، و أن ذلك لاقى تعاطفاً دولياً، نتيجة إقناع باحثي المركز للشخصيات الرسمية و مؤسسات الضغط في أوروبا بما تفعله إسرائيل، و كانت النتيجة ممارسة هذه الشخصيات للضغط على حكوماتهم باتجاه إدانة سياسة الاستيطان، و يضم المركز وحدة خاصة للنشاط الميداني لمراقبة النشاط الاستيطاني في كل مستوطنة عبر باحثي المركز، و هذا ما مكن المركز من إصدار نشرة يومية لتجاوزات المستوطنين و تصديرها إلى عدة جهات حكومية و دولية بشكل يومي، إضافة إلى إصدار المركز أكثر من عشر دراسات حول الاستيطان تتضمن توثيقاً دقيقاً.
- اللجنة الوطنية الإسلامية لمقاومة الاستيطان و الدفاع عن الأراضي[2]: وقد تم تشكيلها مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتضم العديد من الوزارات و الجهات الفاعلة في مقاومة الاستيطان و هي وزارات المالية و الإسكان و الأشغال العامة و الزراعة و الحكم المحلي و التخطيط و أجهزة الأمن و الارتباط و سلطة المياه إضافة إلى ممثلين عن القوى السياسية الفاعلة، و تقوم اللجنة بدور هام في تنسيق العمل المشترك بين هذه المؤسسات لمقاومة الاستيطان، إضافة إلى الإشراف المباشر على الفعاليات الرسمية و الشعبية لمقاومة الاستيطان، كتنظيم الاعتصامات و الزيارات المتكررة للأراضي المهددة بالمصادرة.

أما على صعيد السلطة الوطنية الفلسطينية فعلى الرغم من القيود التي فرضها اتفاق أوسلو و تبعاته، فقد شكلت غالبية المؤسسات التشريعية و التنفيذية دوائر و هيئات تعني بأمور الاستيطان و مقاومته، و قد نشر المجلس الوطني الفلسطيني عدة نشرات و مطبوعات تفضح سياسات الاستيطان الصهيوني، و لم تخل مقررات المجلس في فترة 1971-1996 من إدانة الاستيطان و الدعوة

---

[1] قام الباحث بزيارة المركز و مقابلة مدير المركز السيد راجي الصوراني إضافة إلى مرافقة باحثي المركز لمعاينة عدة مستوطنات، أجريت المقابلة بتاريخ 2001/6/17.

[2] قام الباحث بزيارة مقر اللجنة في مدينة غزة و الاطلاع على نشاط المركز و المشاركة في فعالياته النضالية ضد الاستيطان.

لمقاومته[1]، و قد تشكلت لجنة لشؤون الاستيطان في المجلس التشريعي و التي بدورها اتخذ المجلس قراراً يقضي بمنح الأولوية للقرى المهددة بالتوسع الاستيطاني ومنحها المزيد من المشاريع التي تحتاجها، و ساهمت اللجنة بتنظيم العديد من الاعتصامات و التظاهرات السلمية في مواجهة حملات الاستيطان[2]، هذا وقد تعاونت لجنة المجلس التشريعي مع وزارتي الزراعة و الأشغال حيث قامت الوزارتان مع بداية عام 1996 بشق طرق زراعية جديدة و دعم المزارعين لاستصلاح الأراضي المهددة بالمصادرة كما قامت بإنشاء حدائق مثمرة بالزيتون و النخيل[3].

ومن الجدير ذكره أن وزارات السلطة قد ساهمت بشكل جدي و قوي في مقاومة الاستيطان بالمخططات التي وضعت في مجالات مختلفة و أهمها :

1. خطة التنمية العمرانية بمحافظات غزة[4]، و التي أعدتها وزارة الإسكان حيث تضمنت مشاريع عدة منها اختيار موقع مدينة الشيخ زايد في شمال بيت لاهيا، و التي تعد من المناطق المهددة بالمصادرة على الدوام، و تنفيذ المرحلة النهائية من مشروع القرية النموذجية و الملاصقة لمستوطنة نيسانيت في الشمال، و اختيار موقع مشروع حي الندى بالقرب من مستوطنات الشمال، إضافة إلى رصف و تعبيد كثير من الطرق التي تصل المشاريع المذكورة مع الطرق الإقليمية و الرئيسية و التي تحيط بالمستوطنات، و كذلك اختيار مكان مدينة الزهراء بالقرب من مستوطنة نتساريم و التي شكلت مانعاً أمام تمدد المستوطنة[5]، و كذلك تبني مشروعات قيمة في مناطق الجنوب لمقاومة التمدد الاستيطاني.

---

(1) أنظر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني من دورته التاسعة المنعقدة بتاريخ 7-1971/7/13 و حتى الدورة الحادية و العشرون المنعقدة بتاريخ 22-1996/4/25، و التي تضمنت جميعاً دعوات لإدانة الاستيطان و مقاومته أنظر : الزبيدي ، ماجد : المجلس الوطني الفلسطيني (تطورات عضوية المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1996)، دراسة توثيقية ، دائرة الدراسات و التوثيق، شباط 2001.

(2) السلطة الوطنية الفلسطينية : الاستيطان – إجراءات مستمرة ، تقرير مقدم لاجتماع اللجنة الدائمة للإعلام العربي في وزراء الإعلام العرب في دورته(64) ، حزيران 1999 ،ص4.

(3) تقرير خاص عن تعاون وزارتي الأشغال و الزراعة الفلسطينيتين في مقاومة الاستيطان، أنظر صحيفة الأيام 1998/10/18 .

(4) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإسكان الفلسطيني،إدارة التخطيط و السياسات الحضرية، ملف خطة التنمية العمرانية بمحافظات غزة.

(5) قام الباحث بزيارة لمشروع الزهراء السكني و معاينته بتاريخ 2001/7/17م ، ومن الملاحظ أنه مع بداية المشروع عام 1995 توقفت إسرائيل عن وضع كرفانات أو بناء مساكن من اتجاه هذه المدينة.

2. مشاريع المخطط الإقليمي للطرق[1]، و الذي يتعلق بالتنسيق بين وزارات (التخطيط و التعاون الدولي – الحكم المحلي – المواصلات) طوال الفترة 1995- 1996 بشق طرق في أقرب الأماكن المصنفة (A) للمستوطنات ، و قد نجحت بعض الطرق في إيقاف المد الاستيطاني خاصة في منطقة مستوطنات غوش قطيف.
3. تطور أداء وزارات السلطة الوطنية عندما ساهمت جميعاً غزة[2]، و التي تتضمن بناء مشاريع تم البدء بتنفيذ أغلبها، و جميعها تقع بجوار المستوطنات، و تتعلق الخطة ببناء المشاريع الإسكانية، و إنشاء محطات المعالجة المركزية و حقن الخزان الجوفي، و استصلاح الأراضي غير المستصلحة في المواصي في جنوب القطاع، وإقامة أربع برك لتجميع المياه للري فيها، و عمل مركز لتدريب الصيادين، و عمل بنية تحتية لمنطقة المواصي بشكل عام، والتي تعد الهدف الأول للتمدد الاستيطاني في قطاع غزة على الإطلاق، و كذلك دعم مشروع زيادة الإنتاج الغذائي KR2 المحاذي للمستوطنات في القطاع.
4. دأبت الأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية على أخذ دورها في مراقبة الاستيطان الصهيوني ومقاومته في قطاع غزة، بما يتلاءم و ظروف هذه الأجهزة من حيث الالتزامات الفلسطينية في الموضوع السياسي، فعلى صعيد قوات الأمن الوطني فقد استغلت مواقعها العسكرية على بعد قليل من بوابات المستوطنات لمنع دخول سيارات الباطون الإسرائيلية، أو دخول الكرفانات الجاهزة لبعض المستوطنات طوال عام 1996، و كذلك التصدي للجيش الإسرائيلي في محاولاته تغيير المعالم و الإجراءات المتفق عليها سابقاً .

شكل جهازي الأمن الوقائي و المخابرات العامة دوائر خاصة بمتابعة المستوطنات، و توفير المعلومات اللازمة للجهات السياسية و العسكرية المعنية للاستفادة منها في المفاوضات و لمساعدة الوزارات الفلسطينية المختلفة في التخطيط و تنفيذ مشاريعها المدنية في مقاومة الاستيطان، إضافة إلى قيامها بالجهد الكبير بالحد من التأثير الأمني السلبي للمستوطنات على سكان القطاع.

أما على الصعيد الشعبي فقد شارك الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة بشكل متزايد بفعاليات مقاومة الاستيطان و تمثلت في :

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط و التعاون الدولي، مقاومة التمدد الاستيطاني بقطاع غزة، مرجع سابق، و قد زار الباحث إحدى الطرق التي أنشئت بناءً على هذه الخطة بتاريخ 2001/9/2، و هو محاذي لمستوطنات غوش قطيف الشمالية.

[2] المصدر السابق ، ص7 .

- الاعتصامات التي تركزت في منطقة المواصي و شارك فيها الوزارات و طلاب المدارس بالإضافة إلى الأهالي .
- المظاهرات التي تنظمها غالباً منظمة الشبيبة الفتحاوية[1]، و التي كانت تتوجه مباشرة تجاه مفرق الشهداء قرب مستوطنة نتساريم، و التي غالباً ما كانت تؤدي إلى مواجهات تغلق بفعلها الطريق المؤدي للمستوطنة، و لا يستطيع المستوطنون التحرك، و في بعض الأحيان يتم ذلك لعدة أيام و من الأيام المشهورة بذلك :

مظاهرات 1995/3/30 عند مفرق الشهداء و مظاهرات أحداث النكبة 1996، و مظاهرات أحداث النفق 1996 .

- فتح الطرق المغلقة[2]، و قد عمل الفلسطينيون بشكل شعبي على فتح الطرق المغلقة خاصة طريق (محفوظة)، و الطرق المؤدية للمواصي و التي تمارس فيها إسرائيل شتى الابتزازات والمضايقات تجاه الفلسطينيين و منعهم من المرور، مما نجم عن ذلك اشتباكات عديدة.

وقد اتسمت هذه المرحلة بالزيادة الحادة في عدد المستوطنين في قطاع غزة و الضفة الغربية نظراً للاتفاقيات السياسية التي أشعرت المستوطنين بالهدوء و السكينة.

لذلك كله اختلفت ظروف المقاومة في هذه المرحلة في قطاع غزة عن الضفة الغربية، إذ ساهمت العمليات الاستشهادية إلى حد ما في الحد من الزيادة السكانية في المستوطنات، و قد شكلت هذه الحوادث أزمات سياسية و أمنية بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل، و كذلك رد المستوطنون بالعديد من عمليات الانتقام ضد الفلسطينيين، أما عمليات المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد المستوطنين في قطاع غزة فهي :

1. قتل مستوطن من مستوطنة كفار داروم و جرح حاخام المستوطنة في كمين نصب لهما في الضفة الغربية في تشرين ثاني 1993، و عليه قام مستوطنو غوش قطيف بأعمال شغب و عربدة على السكان لعدة أيام في جنوب القطاع[3].
2. 1992/11/1 قام هشام حمد 21 عاماً من سكان الشيخ رضوان وأحد أفراد منظمة الجهاد الإسلامي، بتفجير نفسه أمام قافلة سيارات للمستوطنين،

---

[1] أنظر صحيفة الأيام الأعداد :

1985/3/31، 1996/5/15، 1996/10/12-7 .

[2] شارك الباحث في أحد هذه الاعتصامات السلمية التي أدت إلى فتح طريق محفوظة بعد رؤية الجيش الإسرائيلي للأعداد الغفيرة و المشاركة الرسمية من قبل الفلسطينيين بتاريخ 2000/2/7م.

[3] Palestinian Center for Human Rights :A comprehensive, op.cit.p21.

و كانت تحرسها سيارات عسكرية قرب مستوطنة نتساريم، مما أدى إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين ، و قد كان المواطن الفلسطيني متوجهاً لتفجير نفسه داخل المستوطنة على دراجة هوائية[4].

3. 1995/4/9 فجر استشهادي من حركة الجهاد الإسلامي نفسه في مفترق طرق مستوطنة كفار داروم، وقتل سبعة إسرائيليين و سائحة أمريكية، و بعد هذه الحادثة منع الفلسطينيون من المرور بسياراتهم على هذا الطريق إلا بمرافقة اثنين أو أكثر في السيارة[1].
4. 1995 6/25 فجر أحد أعضاء حركة حماس نفسه أثناء قيادته لعربة يجرها حمار على مفرق الطرق المؤدي لمستوطنات غوش قطيف بالقرب من مستوطنة نفي دكاليم مما أدى إلى إصابة ثلاثة مستوطنين بجراح[2].
5. 1995/11/2 قام اثنان من نشطاء حركة الجهاد الإسلامي بعمليتين إستشهاديتان ضد سيارات خارجة من مستوطنة كفار داروم و نيتسر حزاني، إذ كان الفارق بين العمليتين أقل من عشر دقائق، و قد أدت هاتان العمليتان إلى إصابة ما يزيد عن ثلاثة عشر مستوطناً بجراح مختلفة[3].

و يمكن إجمال سمات المقاومة الفلسطينية للاستيطان بقطاع غزة في هذه المرحلة في:

- مساهمة الاتفاقيات السياسية بشكل كبير في تشكيل التربة الخصبة لفعاليات مقاومة الاستيطان (كتحضير التنظيمات أجهزتها المسلحة) في المناطق الأمنية المصنفة (A) و التي لا تدخلها القوات الإسرائيلية.
- مشاركة المؤسسات الفلسطينية غيرالحكومية بفعاليات هامة في مقاومة الاستيطان ،و ذلك على الصعيدين المحلي و الدولي.
- قامت المؤسسات الرسمية الفلسطينية لأول مرة بمقاومة الاستيطان من خلال الوزارات و أجهزة الأمن الفلسطينية .
- اتسمت هذه المرحلة بالمظاهرات و مهاجمة مفترقات الطرق و التي غالباً ما كانت تؤدي إلى صدامات بين الفلسطينيين و المستوطنين .
- شهدت هذه المرحلة أكثر الهجمات المسلحة على المستوطنين، و التي أسفرت عن عدد من القتلى و الجرحى فاقت نتائج عمليات المقاومة المسلحة للاستيطان عبر سنوات الاحتلال على الإطلاق.

---

[4] صحيفة القدس 1992/11/2 .

[1] صحيفة القدس 1995/6/26 .

[2] صحيفة القدس 1995/6/26 .

[3] أدت هاتان العمليتان إلى جدل واسع في وسائل الإعلام حول مدى صحة تنظيم حركة الجهاد الإسلامي لهاتين العمليتين ، أنظر : صحيفة القدس 1995/11/3 .

- شكلت المفاوضات المباشرة بين إسرائيل و السلطة الوطنية الفلسطينية مكاناً للنضال من اجل الحد من ممارسات المستوطنين بالاعتداء على الأراضي و السكان الفلسطينيين ،إذ تعتبر هذه المرحلة هي الأهم و الأكثر تطوراً في تاريخ مقاومة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة .

ثالثاً : الموقف الدولي من الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة

على الرغم أن إسرائيل قد قامت ببناء المستوطنات في كل الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، إلا أن المواقف الدولية نظرت إلى الاستيطان في هذه المناطق بدرجات متفاوتة من الأهمية، فقد أولت الاستيطان في القدس أهمية خاصة تلتها الضفة الغربية و من ثم قطاع غزة، و قد تحدثت العديد من الدراسات عن المواقف الدولية من الاستيطان مثل :
الترابط بين الاستيطان و السيادة في مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية للدكتور نظام محمود بركات، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية لجيفري أورنسون، و العرب يستعدون للرد الإسرائيلي (بالإنجليزية) لـ أليسون كابلان[1].
وإذا كنا نتحدث عن الاستيطان فلابد لنا من التعرض لموقف القانون الدولي، و الأمم المتحدة ومؤسساتها، و مواقف الولايات المتحدة و الكتلتين الغربية و الشرقية من الاستيطان.

الاستيطان و القانون الدولي

وقعت الحكومة الإسرائيلية على اتفاقية جنيف الرابعة في كانون ثاني 1949، و صادقت عليها في كانون أول 1953، و قبيل 1967 لم تعتبر إسرائيل نفسها تسيطر أو تدير مناطق محتلة.
بعد 1967 رفضت اعتبار الأراضي العربية التي سيطرت عليها في الحرب أراض محتلة بل أطلقت عليها المناطق المدارة، وحجتها في ذلك أنها لم تقم باحتلال أراضٍ من دولة أخرى متعاقدة في الاتفاقية بل أنها استلمتها من الحكم الأردني و الإدارةً المصرية على التوالي، و ليس من دولة فلسطينية أو من السكان الأصليين و لذلك فهي غير ملزمة بالاتفاقية.

---

[1] هي دراسة نشرت باللغة الإنجليزية عام 1991 و تتحدث عن الصراع بين إسرائيل و الدول العربية على كسب الموقف الأمريكي و الأمم المتحدة، و مدى قوة التأثير العربي في الأمم المتحدة، أنظر :
Kablan, Alison :Arabs are prepared to wait for Israel, Jerusalem post, 5-2-1991, p1.

إن المادة الثانية من اتفاقية جنيف الرابعة توضح أنها تنطبق على جميع أوضاع الاحتلال الحربي بغض النظر عن طبيعة الحكومات السابقة التي حكمت الإقليم أو حتى الظروف التي تمت فيها احتلاله[2]، حيث تدعى إسرائيل أنها احتلت الضفة الغربية و قطاع غزة في حرب دفاعية و ليست هجومية و بالتالي فإن الاتفاقية لا تنطبق على الأراضي المحتلة، لكن اتفاقية جنيف و كما ورد فيها أنها تنطبق أيضاً على جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لأي إقليم حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة[1].

إن هناك إجماعاً دولياً شبه كامل على انطباقية اتفاقية جنيف الرابعة قانونياً و فعلياً على الضفة و القطاع ، حيث يجمع العالم أنه لا يمكن للقانون الانساني و الذي تعتبر اتفاقية جنيف جوهره أن يتغير بحيث يصبح تطبيقه متوقفاً على اعتراف المحتل (إسرائيل) بعدالة أهداف الحرب لخصمه (الفلسطينيين).

إن التاريخ التفاوضي للاتفاقية يجعل من الواضح تماماً أنه ما دام تطبيق الاتفاقية الرابعة إلزاميا فليس هناك مجالاً للتساؤل عن الملكية الشرعية للمناطق و إنما يجب أن تطبق الاتفاقية في المناطق المحتلة بصرف النظر عن الادعاءات المتعلقة بالوضع الحقوقي لتلك المناطق[2].

يقول السيد ليونارد ك.ميكر، المحامي بمركز القانون و السياسة الاجتماعية و المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية أن اللوائح المرفقة باتفاقية جنيف الرابعة بشأن قوانين و أعراف الحرب البرية تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة[3].

بالتالي نستطيع القول إن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الضفة الغربية و قطاع غزة، و تعتبر إسرائيل قوة محتلة بغض النظر عن طبيعة الأنظمة القانونية لهذه المناطق، و من واجب إسرائيل التعامل معها وفق بنود الاتفاقية التي وقعت عليها، و التي تنفي و تدحض ممارستها تجاه الأراضي و على رأسها الاستيطان .

لقد منعت اتفاقية جنيف الدولة المحتلة أن تمس بالمكانة الدائمة بالمناطق المحتلة أو تغيير ملامحها التاريخية و الثقافية أو مؤسساتها[4]، فإن إسرائيل

---

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقيات جنيف المؤرخة في 1949/8/12 و قد ورد انطباق الاتفاقية في مقدمة كافة أقسام الاتفاقية ، أنظر ص27.

[1] المصدر السابق، المادة2 .

[2] هذا التعريف للأستاذ جون هليسون الخبير في القانون الدولي و الذي جاء ضمن:

أبحاث أعدها : خالد عايد ، ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (سلسلة دراسات رقم 69)، نيقوسيا – قبرص 1984، ص85 .

[3] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مصر سابق ص9.

[4] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: اتفاقية جنيف المؤرخة في 1949/8/12 المادة 47 من قسم الأراضي المحتلة.

خرقت هذا المادة نصاً و روحاً، فقد طمست المكانة التاريخية للكثير من الأماكن في الضفة و القطاع خاصة الدينية منها، و مثال ذلك التواجد اليهودي الدائم من الحرم الإبراهيمي في الخليل، و هدمها لجزء من حارة المغاربة المقابل لحائط البراق عام 1967، و الاستيطان في مقام يوسف و الادعاء بأنه قبر يوسف عليه السلام.

إن إقامة إسرائيل لعشرات المستوطنات يشير إلى قيامها بمحاولة فرض الحقائق على الأرض لتغيير المكانة الدائمة للضفة و القطاع فالسيطرة على الأرض و إقامة المستوطنات خاصة في المناطق الحدودية هي مقدمة لضم هذه المناطق لإسرائيل في المستقبل، و يتضح ذلك من خلال تحديدهم لنقاط الاستيطان في المشاريع الاستيطانية كما حصل في قطاع غزة، حيث يتم التخطيط لضم مستوطنات الشمال إلى مدينة نتيف هعسراة، و أنه بالفعل ظهرت مستوطنة إيرز على الخارطة الإسرائيلية كجزء من أراضيها، و كذلك طرح إسرائيل لنسبة المستوطنات التي ستبقى في التسوية السلمية ضمن نطاق سيطرتها الكلية، إن ذلك جميعاً يوضح كم حاولت إسرائيل المس بالمكانة الدائمة للضفة و القطاع من خلال عدة وسائل كان الاستيطان على رأسها.

كما شكلت حركة الاستيطان الصهيوني في الضفة و القطاع بمراحلها المختلفة خرقاً واضحاً لاتفاقية جنيف، التي نصت على "عدم جواز نقل أو ترحيل الدولة المحتلة لأي جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"[1]، و حتى مرحلة مصادرة الأرض فقد كانت نصوص اتفاقية جنيف واضحة في منع استخدام الدولة المحتلة لأراضي الإقليم المحتل إلا لأغراض عسكرية ضرورية بشروط، و منعت قطعاً مصادرة الملكية الخاصة للسكان لأي ضرورة كانت فقد نصت المادة 53"يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية إلا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير"[2]، بل أن الاتفاقية طالبت المحتل أن يعمل على رفاهية السكان و نصت على "جواز إخضاع سكان الأراضي المحتلة للقوانين التي تراها دولة الاحتلال لازمة لتمكينها من الوفاء بالتزامها بهذه الاتفاقية "[3]، كسن القوانين و الأوامر العسكرية التي تمنع المستوطنين من السيطرة على الأرض أو الممتلكات، لكن إسرائيل سنت التشريعات و الأوامر العسكرية التي تتيح لها وللمستوطنين مخالفة هذه الاتفاقية، وقد استندت إسرائيل في تبريرها لمصادرة الأراضي لأغراض

---

[1] المصدر السابق، المادة (49)، ص204 .

[2] المصدر السابق، المادة (53) ، ص206 .

[3] المصدر السابق ، المادة (64)، ص210 .

الاستيطان على المادة (52) من مواد لاهاي[4]، و في العام 1980 و كما ترجمت المادة في معرض نقاشها للاستيطان في آلون موريه رأت محكمة العدل الإسرائيلية بأن الأمن هو المبرر الوحيد، و هذا الأمر لا ينطبق على حالة مستوطنة آلون موريه، و بالتالي اعتبر الاستيطان فيها غير قانوني[5]، و قد كانت السخرية عندما أكد المستوطنون للمحكمة بأن هدفهم الأساسي من إقامة المستوطنات ليس تعزيزاً لأمن دولة إسرائيل و لكن التأكيد على حقهم في الضفة و القطاع[6].

لقد كانت غالبية المستوطنات تبدأ ببناء موقع عسكري (أي مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية) و من ثم تتحول لمستوطنة مدنية سرعان ما يتم نقل سكان مدنيين إليها، و في دفاعها عن سياستها الاستيطانية أكدت إسرائيل أن هناك فرقاً بين (نقل السكان) الذي يتناقض مع المادة (49) من اتفاقية جنيف و بين ممارستها الاستيطانية التي تعبر عن مبادرات فردية يقوم بها المواطنون الإسرائيليون على أسس فردية، إضافة إلى التأكيد على أن الاستيطان هو أمر حيوي و ضروري لأمن إسرائيل لاستمرار قدراتها على الحفاظ على النظام العام و الأمن في الأراضي المحتلة، و إن ذلك يتضح من اعتمادها على رأي د.يهودا بلوم الذي يقول :

"إن الغاية و الهدف من الخطر الوارد على نقل دولة الاحتلال لمواطنيها و توظيفهم في الأراضي الخاضعة لسلطتها و إدارتها قد وضع في الأساس لحماية سكان هذه الأراضي المدنيين في مواجهة المحتل الذي قد يلجأ في سبيل تنفيذ أعماله الاستيطانية إلى طردهم و تشريدهم من أراضيهم لإحلال مواطنين في أماكنهم، و بناءً عليه تصبح أعمال الاستيطان مشروعة و خارجة عن نطاق الحظر المفروض عليها بموجب نص المادة(49)"[1]، و هذا التحليل و التفسير الفقهي قبلته الحكومة الإسرائيلية و تبنته كسند و أساس قانوني يضفي الشرعية على ممارساتها الاستيطانية في الضفة و القطاع، إضافة إلى ادعائها باعتبارات خاصة أخرى لإسرائيل شرعية وجودها في الضفة و القطاع، رغم أن المستوطنات قد أقيمت في حالات شتى بنزع الملكية الخاصة أو مصادرتها، و لا يبدو من الممكن استنتاج أو نزع الملكية الخاصة في هذه الأراضي-حتى لو

---

[4]Palestinian Center for Human Rights :A comprehensive, op.cit,p42.

[5] للمزيد من المعلومات عن إنشاء مستوطنة آلون موريه و الإجراءات القانونية التي مر بها هذا الحدث أنظر: الغلمي،محمد عودة: تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1867.1998،مرجع سابق ، ص137-140 .

[6]Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit, p44.0.

[1] الريس، ناصر: المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي و الإنساني، ط2 ، مؤسسة الحق، رام الله-فلسطين 1969 ، ص57 .

صحبه- تعويض يتمشى مع القوانين النافذة فيها قبل إطلاق إسرائيل لها و كذلك فإن المادة (46) من اتفاقية جنيف تحظر ذلك حظراً صريحاً [2].

2. و أما الأراضي العامة والمصنفة ملكية غير خاصة فقد أعطى القانون الدولي إسرائيل حق إدارة هذه الأراضي لكن بدون امتلاكها على أساس دائم أو استغلالها في استعمالات جديدة من اختيارها، و ألا تؤجر أو تستغل او يباع محصولها في وقت بعد انتهاء الحرب[3]، إضافة إلى ذلك أن غالبية الأراضي سيطرت عليها إسرائيل لغرض المستوطنات كانت تنتفع بها الأسر الفلسطينية، فمساحة الضفة و القطاع ليست بالشاسعة، و رغم ذلك صادرت إسرائيل الأراضي التي ثبت انتفاع المواطنين الفلسطينيين منها في قطاع غزة ذي المساحة الصغيرة مقارنة مع كثافة سكانه، و كانت الحجة هي الأغراض الأمنية و لكي تضمن إسرائيل استمرار سيطرتها على تلك الأراضي عملت على تحويل ملكية هذه الفئة من أراضي القطاع إلى ملكية خاصة لمواطنيها، و بالتالي ثبت أن مسألة استخدام تلك الأراضي ليس مسألة مؤقتة إنما دائمة.

ب. الأمم المتحدة

بدأ تدخل الأمم المتحدة في قضية الصراع على عنصر الأرض بين اليهود و العرب في قرارها رقم 181 الصادر بتاريخ 1947/11/29، و القاضي بتقسيم الأرض الفلسطينية الخاضعة للانتداب البريطاني إلى دولتين عربية و يهودية، و قد قبلت الأمم المتحدة عضوية إسرائيل باعتبارها دولة محبة للسلام و أنها تقبل قرار التقسيم و تقبل بإعادة اللاجئين لديارهم[1]، و حتى عام 1967 لم تكن إسرائيل قد نفذت شيئاً من ذلك من أن سجلها خلال تلك الفترة كان عامراً بالاعتداءات و مصادرة الأراضي و الممتلكات.

إن المشروع الاستيطاني الذي تميزت به نصوص و سلوك الحركة الصهيونية كان جزءاً هاماً من قرارات المجتمع الدولي المتسمة بالإدانة و الاستنكار، و قد كانت الأمم المتحدة بمؤسساتها و هيئاتها المختلفة منبراً و مكاناً لهذه الإدانة الجماعية، هذا بغض النظر عن اعتبار الأمم المتحدة سبباً في قيام دولة إسرائيل و المقصود هنا هو أنها يجب أن تتحمل المسؤولية تجاه ممارسات اسرائيل في الأراضي المحتلة و على رأسها قضية الاستيطان .

كانت إسرائيل أكثر دول العالم تعرضاً للإدانة و الاستهداف في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة و قد كان قرارها رقم 2443 (د-23) الصادر بتاريخ 1968/12/19 القاضي بإنشاء لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة و التي قررت فيما

---

[2] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، مصدر سابق، ص9 .

[3] المصدر السابق، ص11 .

[1] تم قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة بقرار 237 بتاريخ 1949/5/11م.

بعد :" إن الأدلة بما فيها الشهادات التي أدلى بها أمام اللجنة الخاصة بشأن الضم و الاستيطان تؤيد الادعاءات القائلة أن حكومة إسرائيل تنتهج سياسة الضم و الاستيطان للأراضي المحتلة بكيفية يقصد بها استبعاد كل إمكانية لرد هذه الأراضي إلى أصحابها الشرعيين"[2]، ولأن الأمم المتحدة وقفت موقف المتفرج فقد ضاعفت إسرائيل من الاستيطان و تأكد للعالم ذلك بعد نشر لجنة الأمم المتحدة تقريرها الخامس الذي اختص بالضم و الاستيطان بتاريخ 1973/10/25 حيث أفاد التقرير بأن تحريات اللجنة قد أثبتت أن الحكومة الإسرائيلية تنتهج سياسة إنشاء المستوطنات بل و إسكان المهاجرين الجدد فيها[3]، و قد سبق هذا التقرير قرار الجمعية العامة رقم (2851) (د-26) الصادر بتاريخ 1971 و الذي طلب بقوة من إسرائيل إلغاء كل الإجراءات و السياسات التي تتعلق بإنشاء المستوطنات و نقل المدنيين الإسرائيليين لها[4]، و قد حاولت الجمعية العامة التأثير على قرارات الاستيطان بأن اعتبرت في قراراتها بطلان صحة التغيرات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة خاصة تلك التي تؤثر في الوضع الطبيعي أو التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة، و قد جاء ذلك في قرار الجمعية العامة رقم 1949 (د-47) بتاريخ 1972/12/18[1].

كانت سياسة الاستيطان المتواصلة في الأراضي المحتلة تتقدم بوتيرة أسرع من تطور قرارات الأمم المتحدة فقد لوحظ أنه في العام 1973 بدأت لغة قرارات الجمعية العامة بشأن الاستيطان تتسم بتذكير إسرائيل باتفاقية جنيف و نصوصها، علماً بأنه قد أصدرت الجمعية العامة عشرة قرارات تعتبر فيها نصاً و روحاً انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض المحتلة[2]، و هذا ما جاء لفظه في قرار الجمعية العامة رقم 3092/ب(د-28)الصادر بتاريخ 1973/12/7 و الذي تسترشد فيه الجمعية العامة بأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و بمبادئ و أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتعرب عن قلقها لخرق إسرائيل لاتفاقية

---

[2] عبد المجيد، أحمد عصمت : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، مج1 ص99 .

[3] الأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية في غزة و الضفة الغربية (بما في ذلك القدس)، طبيعتها و الهدف منها، الأمم المتحدة، نيويورك-الولايات المتحدة الأمريكية 1982،ص19.

[4] عبد المجيد،احمد عصمت: قرارات الامم المتحدة، مصدر سابق، مج1 ص125.

[1] المصدر السابق، مج1 ص147.

[2] قرارات الجمعية العامة التي تعتبر انطباق اتفاقية جنيف على الضفة الغربية و قطاع غزة هي :

القرار 2252 بتاريخ 1967/5/4 ، 2443 بتاريخ 1968،2727/12/19 بتاريخ 1970/12/15، 3005 بتاريخ 1972/12/15، 3092 بتاريخ 1973/12/7، B 3240 بتاريخ 1974/11/29، 32/5 بتاريخ 1977/10/28، و القرار 35/122A بتاريخ 1980/12/11، 38/79B بتاريخ1983/12/15، 41/63B بتاريخ 1986/12/3 .

جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، و ذلك إقامتها المستوطنات و نقل سكان أجانب لها[3].

و شكل قرار الجمعية العامة رقم 35/122أ لسنة 1980 تراجعاً في شدة إدانة الاستيطان، و كذلك القرار الذي صدر عن الجمعية رقم 199/46 بتاريخ 1991/12/23 الذي رفض الخطط الإسرائيلية الأمنية التي تسعى إلى تغيير الصيغة السكانية للمنطقة[4].

أما مجلس الأمن فقد اصدر العديد من القرارات التي عبرت عن إدانته للأعمال الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، و قد شهدت هذه القرارات تطوراً تاريخياً لكنها لم ترق في أي منها إلى مراعاة المجلس لميثاق الأمم المتحدة الذي يستوجب في أحد مراحله اتخاذ عقوبات مختلفة الأشكال تتناسب و حجم المخالفات، و برغم أن إسرائيل هي أكثر الدول تعرضاً للإدانة و الاستنكار و خاصة في موضوع الاستيطان إلا أنها لم تتعرض لأي قرار عقوبة من مجلس الأمن، و بطبيعة الحال فإن المعادلات السياسية و على رأسها التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وعضوية الولايات المتحدة الدائمة في مجلس الأمن قد شكلت مظلة تحتمي بها سياسات إسرائيل الاستيطانية ، وهذا ما منع اتخاذ مثل هذه العقوبات أما القرارات التي اتخذها مجلس الأمن لإدانة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة فهي:

1. قرار مجلس الأمن رقم 252 بتاريخ 1968/5/21[1]و الذي يعتبر الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة باطلة و غير صالحة و خاصة في القدس.
2. قرار مجلس الأمن رقم 446 بتاريخ 1979/3/22[2]، و كان أول قرار لمجلس الأمن موجه بالتحديد ضد بناء المستوطنات، وقد أعلن المجلس في قراره أن سياسة إسرائيل و ممارساتها بإقامة المستعمرات ليس لها أي مستند قانوني، و تشكل عقبة خطرة في وجه التوصل إلى سلام شامل و عادل و دائم، و قد طالب في فقرته الثالثة أن تتراجع إسرائيل عن تدابيرها السابقة بهذا الشأن و الامتناع عن نقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة.

كان واضحاً أن إسرائيل لم تول قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن اهتماماً بل أصبحت هذه القرارات بالنسبة لزعماء إسرائيل تدخلاً في شؤونها

---

[3] عبد المجيد، أحمد عصمت : قرارات الأمم المتحدة ، مصدر سابق، مج 1 ص145 .

[4] المصدر السابق، مج 2 ص 184، مج 4 ص305 .

[1] المصدر السابق، 1 مج1 ص199 .

[2] المصدر السابق مج2 ص276 .أنظر نص القرار ملحق رقم (2) .

الداخلية، و كان عام 1979 قد شهد تصعيداً في بناء المستوطنات في كل الأماكن العربية المحتلة حتى في سيناء التي ستشهد بعد عام بداية انسحاب إسرائيل منها، و عليه فقد أصدر مجلس الأمن قراراً آخر في نفس العام.

3. قرار مجلس الأمن رقم 452 بتاريخ 1979/7/20[3] ، و الذي اعتبر سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات خرقاً لاتفاقية جنيف، و أعرب عن قلقه من تأثير هذه السياسة على السكان العرب، و لقد جاء القرار لمناشدة إسرائيل بالتوقف عن إجراءاتها في شمال الضفة الغربية و وقف مصادرة الأراضي لمستوطنة آلون موريه.
4. قرار مجلس الأمن رقم 465 بتاريخ 1980/3/1[4]، حيث جاء للتنديد بحكومة الليكود القائمة في إسرائيل، و التي هي أكثر الحكومات في تاريخ إسرائيل انتقاداً من قبل مجلس الأمن ، و التي ضربت بعرض الحائط كل قرارات و نداءات المؤسسات و الهيئات الدولية، و عليه فقد اعتبر هذا القرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي خرقاً واضحاً لاتفاقية جنيف، و دعا إسرائيل إلى تفكيك المستعمرات القائمة و التوقف فوراً عن إنشائها المستعمرات.

إن إقامة إسرائيل للمستوطنات في الضفة و القطاع قد أدين بشكل واسع من خلال هيئات الأمم المتحدة المختلفة، و على رأسها مجلس الأمن و لجنة حقوق الإنسان، و كان مجملها يطالب إسرائيل بالامتناع عن أي إجراء من شأنه تغيير الوضع القانوني و الطبيعة الجغرافية و التكوين الديمغرافي للأراضي العربية، إضافة إلى إدانة هذه الهيئات لسياسة الاستيطان و اعتبارها عقبة أمام تحقيق سلام شامل و عادل في الشرق الأوسط.

3. الموقف العربي من الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة

منذ العام 1973 و الدول العربية تعبر عن رفضها للممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية في إطار المشاريع التي تقدمها منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي العربية، وقد وجدت هذه الإدانة و الاستنكار تعبيراً لها من خلال قرارات القمم العربية إضافة إلى نشاط الجامعة العربية بمختلف هيئاتها و التي أشرفت على العديد من المؤتمرات حول الاستيطان الصهيوني في الأراضي

---

[3] المصدر السابق، مج 2 ص279 .

[4] المصدر السابق، مج 2 ص281 .

المحتلة[1]، و إصدار التقارير و النشرات التي تقوم بإعدادها لجان تقصى الحقائق لفضح سياسة الاستيطان الإسرائيلية[2].

لقد شاركت المجموعة العربية بشكل رئيسي في صياغة و استصدار قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تندد بالاستيطان الصهيوني، إضافة إلى الضغط على أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير دائمي العضوية، إضافة إلى أن الجامعة العربية ساهمت في فضح سياسة الاستيطان الصهيوني في الأرض المحتلة من خلال ثقلها في التكتلات العالمية الأخرى لمنظمة الوحدة الأفريقية.

كان مؤتمر هافانا لدول عدم الانحياز الذي انعقد عام 1979 و حضره ممثلون عن 95 دولة، قد أشار في إعلانه النهائي إلى احتمال نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط نتيجة إصرار إسرائيل متابعة سياستها العدوانية و التوسع في بناء المستوطنات، و كررت دول عدم الانحياز في قمتها عام 1983م معارضتها للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة استجابة لطلب المجموعة العربية[3]، هذا إضافة إلى نشاط المجموعة العربية في مؤتمرات منظمة الدول الإسلامية.

توجه العرب منذ سنة 1974 نحو التركيز على إقرار حقوق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد و ذلك في مؤتمر القمة العربي في الرباط سنة 1974، باعتبار هاتين القضيتين تحسمان بصورة ضمنية مسألة الاستيطان دون الإشارة إليه بصورة مباشرة على أساس أنها أحد الآثار الناجمة عن الاحتلال والتي تتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه[4]، وقد ساهمت المجموعة العربية بالتعاون مع منظمة التحرير في استصدار مجموعة الكتلة الشرقية و على رأسها الاتحاد السوفيتي سابقاً لقرارات تدين السياسة الاستيطانية الإسرائيلية و تأكيد هذه الكتلة على ضرورة إزالة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة عام1967[1].

---

[1] عقدت الجامعة العربية ندوة في واشنطن بتاريخ 14-1985/4/24 حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وقد شارك فيها عشرات الأكاديميين العرب والأجانب في العالم .

[2] قامت الجامعة العربية بتشكيل لجنة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة و أصدرت نشرة في وثيقة رقم : ق ن/م ش 14/36 بتاريخ 1986/1/17 في تونس .

[3] بركات، نظام محمود الترابط بين الاستيطان والسيادة في مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي عدد 55، كانون ثاني 1992، ص69 .

[4] ستيتية ، عدنان : الاستيطان في الأراضي المحتلة، مجلة صامد الاقتصادية، العدد 90 ، 1990،ص38.

[1] بركات، نظام محمود : الترابط بين الاستيطان و السيادة ، مرجع سابق ، ص67.

4 ـ موقف الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية من الاستيطان

على الرغم ادعاء الولايات المتحدة نصرتها لحقوق الإنسان وتبني الديمقراطية و مبادئ الحرية، فقد تسابقت الحكومات الأمريكية المتعاقبة ومنذ عام 1948 على مساندة إسرائيل بالسبل المختلفة، و ذلك في إشارة منها إلى أن إسرائيل هي جزء من مشروع الحرية والديمقراطية في العالم،وقد تبلورت أهم ميادين المساعدة والمساندة الأمريكية في :

1. المساعدات المالية
2. الأمم المتحدة

ومن الجدير ذكره أن إسرائيل تحصل سنوياً من الولايات المتحدة على أكثر المساعدات الخارجية لها، و بمبالغ مختلفة و حسب ما تقره الهيئات التشريعية و التنفيذية، و تعتبر هذه المساعدة أساساً مهماً في الاقتصاد الإسرائيلي.

كما تشكل الولايات المتحدة بمكانتها العالمية و قوتها مظلة تحتمي تحتها الممارسات الإسرائيلية المخالفة للأعراف و المواثيق الدولية، حيث وقفت الولايات المتحدة لتحدد سقف العلاقة بين الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة مع إسرائيل، و منعت أي تصعيد من شأنه أن يصل إلى عقاب إسرائيل على ممارساتها، فمنذ حرب حزيران 1967 تجلى الموقف الأمريكي بالتميع، إذ انتقدت التدابير الإسرائيلية في ضم القدس و إجراءات الاستيطان في الضفة و القطاع، لكنها في الوقت نفسه رفضت المشاركة في المطالبة العالمية لإسرائيل بوقف هذه التدابير.

عام 1968 امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت لصالح قرار مجلس الأمن رقم 252و الذي يطالب إسرائيل إلغاء كافة الإجراءات لتغيير وضع القدس[2]، و حتى عام 1979 كانت قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن تخص القدس أكثر من أي منطقة فلسطينية أخرى ذلك نتيجة لتركيز إسرائيل في ممارستها الاستيطانية و تغيير الوضع الطبيعي و الديمغرافي لهذه المدينة المقدسة[3].

ميز الجانب الأمريكي بين المستوطنات في الجولان و سيناء من جهة و تلك المستوطنات التي تقام في القدس من جهة أخرى، و المستوطنات المقامة في الضفة و القطاع،من جهة ثالثة فقد اعترفت الولايات المتحدة بالسيادة المصرية على سيناء، و بالسيادة السورية على الجولان ،لذلك عارضت الاستيطان

---

[2] ستيتية، عدنان : الاستيطان في الأراضي المحتلة ، مرجع سابق ، ص49.

[3] عن دور الولايات المتحدة و موقفها من الاستيطان في القدس في أروقة الأمم المتحدة أنظر :

حسين، محمد رشيد : الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993، مرجع سابق، ص150-158.

الإسرائيلي فيها بل أيدت إزالته[1]،أما بخصوص الضفة والقطاع فبدأ الموقف الأمريكي يتضح في:

عهد إدارة الرئيس كارتر:

لم تبدِ إدارة الرئيس كارتر معارضتها الصريحة لبناء المستوطنات الإسرائيلية في البداية و لم تقف أمام الإجراءات الإسرائيلية و الممارسات التوسعية فيها، و قد ربطت موضوع الاستيطان و مستقبل الضفة و القطاع بمسألة المفاوضات و ذلك للخروج من أي مأزق يعرضها لإدانة إسرائيل.

كان التطور الأول في موقف إدارة كارتر هو سماحها بتمرير مشروع القرار رقم 446 لمجلس الأمن الدولي الصادر بتاريخ 1979/3/22، حيث امتنعت عن التصويت، إذ قال مندوبها في مجلس الأمن جيمس ليونارد : " كما أعلن في مناسبات عدة في الأمم المتحدة و غيرها فإننا نعارض مثل هذه المستعمرات لأنها تحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات وأن إدارتي تعتقد أنها تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي"[2] .

بعد عدة أشهر سمحت الولايات المتحدة بتمرير مشروع قرار آخر لمجلس الأمن برقم 452 بتاريخ1979/7/20، حيث عبر المندوب الأمريكي عن موقف إدارته في أنها طلبت من إسرائيل أن توقف ممارساتها في بناء المستعمرات و كرر طلب إدارته بذلك[3]، و في عام 1980 صوتت الولايات المتحدة إلى جانب القرار 465 بتاريخ 1980/3/1 إذ اعتبر سفير الولايات المتحدة دونالد مكهنري " أن المستوطنات في المناطق المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي،وأنها عقبة أمام سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط "[4] .

كان الرئيس كارتر أول رئيس للولايات المتحدة يمنع استخدام عضوية بلاده في مجلس الأمن للتغطية على النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، بل أنه أشار بنفسه عن أمله بأن تمتنع إسرائيل عن إقامة مستعمرات جديدة لكنه أكد أن ذلك لا يعني أن تقوم إدارته بفرض إرادتها على دولة ذات سيادة مثل إسرائيل،و طلب شخصياً أكثر من مرة من رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن إيقاف النشاط الاستيطاني[5].

---

[1] شورب، ميرل : أثر المستوطنات على جهود السلام في الحاضر و المستقبل، ضمن ندوة أقامتها جامعة الدول العربية في واشنطن، مرجع سابق، ص432.

[2] أورنسون، جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص77.

[3] المرجع نفسه ص78 .

[4] Jerusalem post, 2-3-1980.p1.

[5] المركز القومي للدراسات الاستراتيجية: المستوطنات في المفاوضات، دراسة غير منشودة، غزة- فلسطين 1998 ،ص47.

إن تصريحات الرئيس كارتر و موقف إدارته من طرح قضية الاستيطان في مجلس الأمن يعكس موقف الولايات المتحدة الذي يعتبر المستوطنات غير قانونية و تشكل انتهاكا للقانون الدولي و أنها عقبة أمام السلام.

على الجانب الآخر لم يرق هذا الموقف للضغط على إسرائيل بتحديد المساعدات أو الضغوط الدبلوماسية، بل تعلق بجملة من الاحتجاجات و الإعراب عن الرأي في الأمم المتحدة و الإعلام فقط.

عهد إدارة الرئيس رونالد ريغن :

بدأ عهد الرئيس ريغان بتحقيق نجاحات في تطبيق ما تم التوصل إليه بين مصر و إسرائيل في مفاوضات السلام، إذ اعتبرت الولايات المتحدة أن المفاوضات بين الأطراف نجحت في الوصول إلى اتفاقات حول الاستيطان الصهيوني في سيناء أفضل من أي موضوع أخر، و بعد خروج المقاومة من لبنان طرح الرئيس مشروعه السلمي و الذي تطرق فيه لمسألة الاستيطان وقد تضمن المشروع: " إن الولايات المتحدة لن تؤيد استخدام أراض إضافية لغرض بناء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية (المقترحة في البند السابق)، و إن تبني إسرائيل الفوري لتجميد الاستيطان كفيل أكثر من أي خيار بإنشاء الثقة الضرورية لمشاركة الآخرين بالمحادثات، و أن المزيد من النشاط الاستيطاني ليس ضرورياً لحياة إسرائيل بل أنه يقلص ثقة العرب بحرية المحادثات النهائية"[1].

لكن هذا لا يعني أن هناك تشابهاً في موقف إدارة كارتر وريغان، فالأخيرة لم تسمح باستخدام الأمم المتحدة كمكان لإدانة أو مناشدة إسرائيل لوقف الاستيطان ،و قد منعت بالطرق الدبلوماسية العديد من القرارات التي ستدين إسرائيل، و عندما تعجز عن ذلك كانت تستخدم حقها (الفيتو) في إحباط أي مشروع قرار في مجلس الأمن، و هذا ما حصل عام 1983 عندما اعترض ممثل الولايات المتحدة على قرار يدعو إلى إزالة المستوطنات الموجودة و وصفه بأنه " مطلب غير واقعي "[2]، و هذه السياسة وردت على لسان الرئيس ريغان نفسه فقد طلب من بيغن تجميد الاستيطان بشكل حقيقي لكنه أكد على معارضة إدارته تفكيك هذه المستوطنات[3]، و يمكن القول إنه فترته الأولى شهدت توقفاً عن وصف المستوطنات أنها غير قانونية أو مخالفتها لاتفاقية جنيف، بل تميزت بازدياد

---

[1] عن بنود مشروع ريغان للسلام أنظر : صحيفة القدس، 1982/9/2 . ص1 ، أيضاً :

Jerusalem post.2-9-1982.p.1,4

[2] ستيتية، عدنان :الاستيطان في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص49 .

[3]Kablan, Aleeson :Arabs are prepared to wait for Israel ,Jerusalem post, 5-2-1991. P.2

حملات مصادرة الأراضي و بناء النقاط الاستيطانية، في وقت كانت إدارة الرئيس ريغان تنتهج خطاً جديداً لنقل موضوع الاستيطان للمفاوضات، و أن الأمم المتحدة ليس المكان الملائم لهذه المسألة، و قد عبر الرئيس عن ذلك عندما اعتبر أن قرار مجلس الأمن رقم 242 سارياً على الضفة و القطاع و أن وضع المستوطنات سيقرر مصيرها في المفاوضات و أن الإدارة الأمريكية لن تدعم استمراريتها كقواعد متقدمة ذات سيادة[1].

و بالتالي لم تكن معارضة الولايات المتحدة لاستمرار بناء المستوطنات استناداً إلى أنها تشكل خرقا للأعراف و المواثيق الدولية، بل لأنها تعيق الوصول إلى تسوية سلمية، و هذا يعني أن التسوية في رأي أمريكا هي التي تقرر وجود المستوطنات، ذلك أنها تحدد سياستها تجاه هذا الموضوع من خلال مواقف الأطراف المتفاوضة و التي تساوم بينها حول هذا الموضوع لأنه جزء من القضية و ليس كلها و بالتالي فليس هناك مانع أمام أمريكا من الموافقة على استمرار بقاء المستوطنات والإقرار بشرعيتها.

عهد إدارة الرئيس جورج بوش:

شهد عام 1989 حواراً بين منظمة التحرير الفلسطينية و حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قررته الإدارة السابقة في أيامها الأخيرة، و كان الاستيطان من أكثر القضايا المطروحة في الحوار من قبل المنظمة.

بدأت ملامح الرؤية الأمريكية للاستيطان في عهد بوش من خلال انتقاده العلني لسياسات إسرائيل الاستيطانية، فقبيل حرب الخليج حذر بوش رئيس حكومة إسرائيل اسحق شامير من أنه إذا استمرت الخلافات بين إسرائيل و الولايات المتحدة فلن يكون خيار أمام الأخيرة سوى تحديد موقفها علناً حتى في الأمم المتحدة، و أعرب بوش عن معارضته الشديدة لكل النشاط الاستيطاني لأنه يشكل عقبة أمام السلام، و يفسد الجو الذي تجد فيه الولايات المتحدة شركاء عرب للسلام[2].

---

[1] Saul, Cohen :Israel's Defensible boarders : A Geopolitical university .1983.p24 .

[2] أورنسون، جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص80 .

و كان وزير الخارجية الإسرائيلي دافيد ليفي قد بعث برسالة إلى جيمس بيكر في 1990/10/2[3]، لتطمين الولايات المتحدة بشأن سياسة إسرائيل الاستيطانية وفيها:

- إن إسرائيل لن توجه اليهود السوفيت إلى ما وراء الخط الأخضر.
- إن الضمانات البنكية الأمريكية سيستخدم داخل حدود إسرائيل قبل عام1967 .
- لن تضع إسرائيل أي حوافز أمام اليهود السوفيت للاستيطان وراء الخط الأخضر.
- ستزود حكومة إسرائيل الولايات المتحدة من حين لآخر بمخططاتها لإسكان المهاجرين الجدد .
- سيسعى الوزير ليفي لتزويد الولايات المتحدة بتقرير سنوي عن الدعم المالي لحكومة إسرائيل لعمليات الاستيطان.

بعد انتهاء حرب الخليج كان العالم ينتظر وضوح الولايات المتحدة في سياستها تجاه إسرائيل و خاصة في ممارساتها ضد الفلسطينيين و على رأسها سياسة الاستيطان، و قد أبدى بيكر معارضته للاستيطان في وقت كانت جولاته في المنطقة لعقد مؤتمر السلام بين الأطراف أكثر عمومية لأن الهدف كان جمع الأطراف و ليس التطرق لحلول قبيل المؤتمر، و قد وصف بيكر إقامة المستوطنات بأنها لا تتيح مواصلة عملية السلام فهي عقبة في وجهها[1]، و يبدو أن بيكر كان يتجنب الدخول في تفاصيل المستوطنات بل إن شامير طلب منه عدم ربط الاستيطان بعملية السلام[2].

شهد شهر سبتمبر 1991 تطوراً هاماً في سياسات أمريكا تجاه الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، و هو قرار الرئيس بوش بتأجيل منح إسرائيل الضمانات البنكية المقدرة بـ عشرة مليارات دولار، و أوضحت الإدارة الأمريكية بأن السبب يعود إلى الخطوات غير العادية في برنامج إسرائيل الاستيطاني و الذي تبين أنها ضاعفته خلال عام 1991 ثلاثة أضعاف[3].

من كل ما سبق يتضح خرق إسرائيل الواضح الواضح لتعهدات ليفي لحكومة الولايات المتحدة ، وقد توج الجدل في هذه القضية إلى إبلاغ بيكر لشامير

---

[3] وزارة الخارجية الأمريكية : الخطط الاستيطانية و الدعم الحكومي للمستوطنين في الأراضي المحتلة ، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد7 ، صيف1991، ص69 .

[1] المركز القومي للدراسات الاستراتيجية : المستوطنات و المفاوضات ، مرجع سابق، ص48 .

[2] صحيفة القدس 1991/7/17.

[3] تصريح للناطق بلسان البيت الأبيض أنظر :

Jerusalem post 11-2-1991.p1.

أن الولايات المتحدة لن تضمن القروض إلا إذا وافقت إسرائيل على تجميد المستوطنات في الضفة و القطاع[4].

لقد ترجم هذا الإصرار من جانب الولايات المتحدة خلال خطاب بيكر أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس و الذي أوضح فيه أن البيت الأبيض ربط أي مساعدة لإسرائيل باعتبارات سياسة الولايات المتحدة في المنطقة وعدم تعارضها مع هذه السياسة[5].

كما كان الاستيطان عقبة مهمة في وجه تقدم مفاوضات واشنطن بين الوفد الأردني الفلسطيني المشترك و الوفد الإسرائيلي ، بحيث كان واضحاً أن الأخير لم يكن مخولاً بتقديم أي تنازل في هذه المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة[6].

غير أن قدوم حكومة جديدة في إسرائيل تحمل برنامجاً جديداً بخصوص الاستيطان كان كفيلاً بتوصل الولايات المتحدة لاتفاق مع إسرائيل بشأن الضمانات البنكية و الذي كان الاستيطان يشكل العقبة الرئيسية في وجه التوصل لهذا الاتفاق، إذ توصل بيكر و رئيس حكومة إسرائيل اسحق رابين إلى اتفاق أولي بخصوص الضمانات البنكية وأهم نقاط هذا الاتفاق [1]:

- عدم معارضة الولايات المتحدة لبناء إسرائيل في محيط القدس.
- اقتصار بناء المستوطنات في الضفة و القطاع كتلبية احتياجات النمو الطبيعي فقط.
- تزويد الولايات المتحدة بمعلومات دقيقة عن خطط البناء .
- تعهد إسرائيل بعدم إقامة مستوطنات جديدة.
- السماح لإسرائيل باستكمال بناء 11,000 وحدة سكنية هي في طور البناء في كل المناطق.

من هنا نستطيع القول إن إدارة بوش هي أول إدارة أمريكية تستخدم عنصر المساعدات المالية لإسرائيل في رسم سياستها تجاه الاستيطان، لكن ذلك يعني

---

(4) أورنسون، جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص83 .

(5) جاءت هذه التصريحات في خطاب بيكر كشهادة أثناء مناقشة الكونغرس لبرنامج المساعدات الخارجية التي طلبت الإدارة المصادقة عليه و ذلك في 1992/2/6، أنظر :

Jerusalem post, 7-2-1992. P1.

(6) كان الوفد الإسرائيلي يعد ببحث كل احتجاج فلسطيني على السياسة الاستيطانية و لكن لا يتعهد بأي التزام أو وعد، مقابلة مع السيد أحمد اليازجي عضو الوفد عضو الوفد الفلسطيني المفاوض ،أجريت بتاريخ 2001/8/12م .

(1) جاء هذا التفاهم خلال جولة بيكر للشرق الأوسط في تموز 1992، و توج بلقاء الرئيس بوش مع رابين في 1992/8/11 أثناء زيارته الأولى للولايات المتحدة أنظر : صحيفة هآرتس 1992/8/19، ص1 .

أيضاً أن إدارة بوش سجلت لأول مرة موافقة أمريكا على بناء إسرائيل وحدات سكنية في المستوطنات.

عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون:

تفاجأ العديد من دول العالم و منهم إدارة الرئيس كلينتون من المفاوضات التي دارت بشكل سري بين الإسرائيليين و الفلسطينيين و لعدة أشهر و التي أسفرت عن مباركة واشنطن لها و توجت بإعلان المبادئ بين الطرفين، وكانت الولايات المتحدة قبل ذلك قد تفهمت احتياجات إسرائيل للبناء في المستوطنات بما يلبي ضرورات النمو الطبيعي، على الرغم عدم وضوح هذا المنطق و ما يتسم به من ضبابية و عقب توقيع اتفاق أوسلو، غير أن تغير الحكومة الأمريكية و الحكومة الإسرائيلية، كل ذلك شكل تغيراً في النظرة الأمريكية لسياسة الاستيطان و التي عبر عنها مساعد وزير الخارجية الأمريكية روبرت بيللترو بعدة نقاط أهمها :

" لم يعد توسيع المستعمرات بعد اتفاق أوسلو عقبة على طريق السلام بل عمل تعقيداً في مسيرة السلام، و أن توسيع المستعمرات لا يتعارض مع إعلان المبادئ، و أن البناء الاستيطاني بالتمويل الخاص لا يعتبر تجاوزاً لأي اتفاق مع الولايات المتحدة"[2].

و نتيجة لهذا بدا واضحاً رفض الولايات المتحدة طرح قضية الاستيطان أمام أي هيئة دولية خصوصاً مجلس الأمن لأنها تدخل ضمن اتفاق الأطراف المعنية، بتأجيلها لمفاوضات المرحلة النهائية، و أن تجاوزات إسرائيل بهذا الخصوص تبحث أثناء المفاوضات المستمرة بين الأطراف لتطبيق المرحلة الانتقالية .

كانت السياسة الأمريكية المعبرة عن تقييدها لدور الأمم المتحدة في أزمة الاستيطان قد اتضحت عندما جادلت مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مادلين أولبريت بأن القدس والاستيطان قضيتان يجب عدم بحثهما في الأمم المتحدة، و أن اهتمام الأمم المتحدة بهذه القضايا هو تذكار من عهد سابق، فهي شأن ثنائي لإسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية[1]، و بناءً على ذلك عارضت أمريكا إصدار مجلس الأمن لمشروع قرار حول الاستيطان قدمته المجموعة العربية، و بالتالي فإن إدارة الرئيس كلينتون اتخذت مواقف مساندة لإسرائيل، على الرغم من اعتبار نفسها وسيطاً في عملية السلام، إذ حرصت على ضمان كل ما هو ضروري لاحتياجات إسرائيل الأمنية، فالنفقات الإسرائيلية حول الاستيطان تحصل عليها إسرائيل من خلال المساعدات الضخمة المقدمة لها على

---

[2] جاءت هذه النقاط خلال شهادة مساعد وزير الخارجية الأمريكي روبرت بليللترو أمام الكونغرس الأمريكي في 1994/10/4، أنظر: Jerusalem post 6-10-1994

[1] أرنسون ، جيفري : مستقبل المستعمرات الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص87 .

أشكال مختلفة ، وهي جزء من الضرائب التي يدفعها المواطن الأمريكي و الذي يعتبر بذلك مساهماً رئيسياً في الاستيطان الصهيوني في الضفة و القطاع.

الموقف الأوروبي من الاستيطان

وقفت الدول الأوروبية موقفاً مسانداً للمشاريع العربية التي تندد بالاستيطان ،و لم يسجل أي تعطيل لمشاريع مجلس الأمن من قبل فرنسا و بريطانيا، و قد سجل امتناع النرويج و أيرلندا الشمالية و بريطانيا عن تأييد القرار رقم 446 الموحد ضد سياسة إسرائيل الاستيطانية[2]، لكن بريطانيا حافظت على كونها جزءاً من الموقف الأوروبي العام الذي درج على التعبير عنه في قرارات دول السوق الأوروبية و دول الاتحاد الأوروبي و الذي يعتبر المستوطنات غير شرعية وفقاً لمبادئ القانون الدولي، وأنها تشكل عقبة أمام تحقيق السلام[3]، و قد أعرب زعماء المجموعة الأوروبية صراحة عام 1973 عن تأييدهم للسلام القائم على قراري مجلس الأمن رقمي 242,338 ، و رفض ضم الأراضي بالقوة[4]، و في عام 1979 تطور الموقف الأوروبي تجاه الاستيطان حيث أكد إعلان المجلس الأوروبي المنعقد في البندقية بإيطاليا أن المستوطنات الإسرائيلية هي عقبة خطيرة تعرض عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر، وفي دورة بروكسل عام 1983 طالب المجلس الأوروبي إسرائيل بالكف عن التوسع في بناء المستوطنات القائمة أو بناء مستوطنات جديدة ، باعتبارها تتناقض مع القانون الدولي و تشكل عقبة كبيرة تعترض جهود السلام[5] .

بعد حرب الخليج و نتيجة لتطور السياسة الأمريكية تجاه قضية المستوطنات، أدان البرلمان الأوروبي الذي عقد في ستراسبورغ إسرائيل بشدة، بل طالب الدول الأوروبية بصياغة علاقاتها مع إسرائيل في ضوء سياساتها الاستيطانية، و كان ذلك في إطار التقدم الحاصل في العلاقات الأوروبية مع منظمة التحرير، حيث طالب البرلمان الأوروبي من المفوضية الأوروبية تعيين ممثل لها في القدس الشرقية[1].

بعد بداية مفاوضات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل عام 1993 و بداية تطبيق الاتفاقات المرحلية، شكل الاستيطان مسألة مهمة في التحركات الأوروبية في الشرق الأوسط و ساندت أوروبا السلطة الوطنية و

---

[2] المرجع السابق ، ص77 .

[3] بركات، نظام محمود : الترابط بين الاستيطان و السيادة ، مرجع سابق، ص67 .

[4] ستيتية ، عدنان : الاستيطان في الأراضي المحتلة ، مرجع سابق ، ص48 .

[5] المرجع السابق، ص48-49 .

[1] حضر هذه الجلسة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات و ألقى خطاباً أمام المؤتمر ظهرت نتائجه في مقررات الدورة النهائية، أنظر مقررات الدورة في صحيفة القدس 1991/5/17 .

المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية في مقاومة الاستيطان، كدعم مشاريع الإسكان القريبة من المستوطنات و دعم مشاريع وزارتي الزراعة و الأشغال في شق الطرق التي تصل إلى الأراضي المهددة بالمصادرة، و المساهمة في خطط حفر الآبار في الأراضي القريبة من المستوطنات[2] ، و بذلك تكون أوروبا قد أصبحت أكثر صراحة في رفضها استمرار سياسة الاستيطان بل و مساهمتها في الكفاح الفلسطيني السلمي ضده .

---

[2] عن تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام أنظر : الأزهري، محمد خالد : المجموعة الأوروبية و قضية فلسطين، مجلة صامد الاقتصادية ، العددان 63-64، 1996 .

الفصل الخامس

(تأثير الاستيطان على الأوضاع في قطاع غزة)

امتاز الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، باستغلال ثروات القطاع الطبيعية و غير الطبيعية التي ورثها السكان عن أجدادهم،و لما كان هذا الاستيطان نابعا من أهداف سياسية للحركة الصهيونية، فقد أثر على الحالة السياسية في الشرق الأوسط، وكذلك تأثر بما يدور من أحداث سياسية، و قد جاء الاستيطان ليؤثر على الأوضاع الزراعية بحكم اعتماده على مصادرة الأرض و ثرواتها الباطنية، و بحكم ظروف القطاع الاقتصادية و إجراءات سلطات الاحتلال ضد الصناعة في القطاع، و دعمها لصناعات المستوطنين فرضت هذه الصناعات نفسها دون منافس فلسطيني لها، في الوقت الذي تحملت فيه البيئة الفلسطينية عبئاً كبيراً تمثل في تخريب المستوطنين لعناصرها، و تحمل الإنسان الفلسطيني مخلفات إنسان آخر غريب عنه و معادياً له ملأ القطاع رعباً و إرهاباً، و لم تسلم الحياة الاجتماعية للشعب الفلسطيني من عبث المستوطنين حيث نشروا المخدرات و منعوا أي رفاهية للإنسان الفلسطيني من خلال جبروتهم و مساندة جيشهم لهم، و سأستعرض تأثير حركة الاستيطان الصهيوني في فترة الدراسة على أوضاع قطاع غزة، و برغم اعتبار هذا التأثير جزءا هاما من تأثير الاحتلال على القطاع إلا أن الدراسة غير متخصصة بكل تأثيرات الاحتلال على قطاع غزة بل تأثير الاستيطان فقط.

أولاً : التأثير السياسي

يعتبر الهدف السياسي من أهم الأهداف وراء إقامة إسرائيل للمستوطنات في قطاع غزة، حيث لم تقنع الذريعة الدينية والتاريخية الكثير من اليهود للاستيطان في القطاع مقارنة مع الضفة الغربية، و قد وجد الهدف السياسي تعبيراً له من خلال إقامة النقاط الاستيطانية التي لا تعني شيئاً بالنسبة لإسرائيل أمنياً أو اقتصادياً، خاصة في بقعة أرض مساحتها صغيرة و كثافة سكانها عالية كقطاع غزة.

إن الهدف السياسي من الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة له فروع عديدة تصب جميعها في خدمة إسرائيل سياسياً، و على الاتجاه الآخر فقد حاولت

إسـرائيل تجييـر الأوضــاع السياسـية لخدمــة تطـوير و نمـو حركــة الاسـتيطان الصهيوني في القطاع، و عليه أثرت هذه الأوضاع على الاستيطان.

حرصت إسرائيل في حروبها المتعاقبة على نقل المعركة إلى أرض الخصم، و قد نبعت فكرة الاحتفاظ بقطاع غزة بعد عام 1967 من هذا المنطق، و ذلك لغرض نقل المقاومة الفلسطينية من مهاجمة المستوطنات التي تحد الخط الأخضر إلى داخل قطاع غزة، و بالفعل لم أعثر في مصادر الدراسة على ما يثبت تطور المقاومة أو تصعيدها تجاه هذه المستوطنات مباشرة بعد حرب 1967 مقارنة مع الفترة التي سبقت هذه الحرب.

تعتبر المشاريع التي تم التخطيط لها للاستيطان في قطاع غزة جزءاً هاماً من الخطة السياسية العامة لتعامل إسرائيل مع الصراع العربي الإسرائيلي و القضية الفلسطينية بشكل خاص، و قد انطلقت هذه المشاريع من هواجس أمنية متفاعلة في عقول السياسيين الإسرائيليين، و تمحورت حول مهمة حماية الحدود و تحصـينها بحقـائق ديمغرافيــة يهوديــة، و بالتــالي تكـون ورقــة قويــة خــلال المفاوضات المستقبلية مع العرب، و قد مثل قرار مجلس الأمن رقم 242 حالة سياسية تتطلب بقاء إسرائيل خلال إطارها، و عليه لم ترفض إسرائيل القرار بشكل مطلق بل ادعت فهمها له بشكل مغاير لما فهمه العالم، و اعتبرت أن من حقها الاستيطان في الأراضي التي احتلتها، فالقرار حسب الفهم الإسرائيلي له لا يدعو إسرائيل للانسحاب من كل الأراضـي التـي احتلتها عـام 1967، بل من أراض احتلت في ذلك العام، و بالتالي سخرت من العالم كله بهذه الدراما اللغوية و القانونية المفتعلة، و عليه قدم آلون مشروعه مستنداً على مبادئ عدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران 1967، بل تحصين بعض الحدود[1].

ربط القادة الإسرائيليون بين الأمن و السيادة و السياسة، يمثل الاستيطان أداة الربط بينهما، و قد عبر عن ذلك موشـي ديان عندما كان وزيراً للدفاع، حيث "اعتبر المستوطنات في الضفة و القطاع أساسية ليس لأنها تستطيع ضمان الأمن أفضـل مـن الجـيش، بـل لأن الجـيش لا يسـتطيع المحافظـة علـى هـذه المنـاطق بدونها"[2].

إن الإبقاء على الحالة السياسية للقطاع بدون تغير سوف يدعم تقدم و تطور النشاط الاستيطاني، بهدف خدمة أهم أهداف إسرائيل، فقد اعترف بذلك اسحق رابين أمام أول حكومة برئاسته وقال " إن إسرائيل مصممة على الإبقاء على الوضع الراهن حتى يتفاوض العرب مع إسرائيل لتوقيع اتفاقية تضمن إقامة سلام عـادل نهـائي، و لتحقيـق مصـالح سياسـية اقتصـادية مـن وراء المسـتوطنات، و

---

[1] الجعفري، وليد : الاستيطان الإسرائيلي و عملية السلام، صامد الاقتصادي، عدد 90 ،كانون اول 1992 ،ص104 .

[2] المركز القومي للدراسات الاستراتيجية : المستوطنات و المفاوضات ،مرجع سابق، ص4 .

خصوصاً في أي مباحثات و مفاوضات للوصول إلى حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي"[3].

جاءت الأوضاع السياسية بعد عام 1967 لتشكل عاملا مؤثرا على الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة حيث لم تجد إسرائيل أي رادع لإقامة المستوطنات في القطاع، و بعد تغير الأوضاع السياسية بهزيمة إسرائيل في تشرين أول 1973، انشغلت إسرائيل بمواضيع لا تقل أهمية عن الاستيطان كإعادة بناء الجيش و التصنيع الحربي و تقوية البنية التحتية للمجتمع، و لكن رغم تصاعد التأييد الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني، و الإدانة الجماعية لممارسات إسرائيل و على رأسها الاستيطان، لم تول إسرائيل ذلك اهتماماً، فقد ظلت تتعامل مع القرارات الدولية بشكل مغاير لمتطلب السلام، فقد جاء قرار مجلس الأمن رقم338 ليؤكد على ما ورد في القرار رقم 242، و خاصة في مقايضة الأرض بالسلام، و في هذه الفترة بدأت إسرائيل تتعامل مع المستوطنات باتجاهات أمنية سياسية، مع أن الاثنين يعوقان عملية السلام و يشكلان انتهاكاً للمواثيق و الأعراف الدولية.

لم تستطع المستوطنات الأمنية إثبات صحة حمايتها للحدود، فقد بقيت هذه المستوطنات تمثل برميل ديناميت قابل للاشتعال في أي لحظة، فهي جسم غريب داخل منطقة عربية، و هذا الجسم هو من غلاة اليهود القوميين المتعصبين، و برغم قلة عدد سكان هذه المستوطنات في تلك الفترة، فقد مثلت نقاط احتكاك و تصادم مع المحيط العربي المجاور، و هذا من شأنه أن يهدم أي اتفاق سلام في تلك المرحلة[1]، فستطالب إسرائيل بحماية هذه المستوطنات، و حتى لو انسحبت و تركتها تحت الإشراف الفلسطيني فمن الممكن أن تخترق إسرائيل الحدود بحجة حماية المستوطنات عند أي حدثٍ، و هذا ما سيشكل أخر مسمار في نعش عملية السلام.

لقد ثبت بطلان الذريعة الأمنية لبناء المستوطنات و أنها اتخذت للتأثير على أي عملية سلام، و أنها لا تحمي نفسها، بل تتطلب حماية كبيرة، ويؤكد بن غوريون هذه الحقيقة قائلاً " أن أمننا يعتمد أولاً قبل كل شيء على السلاح الاحتياطي و ليس على المستوطنات الحدودية"[2]، و الحقيقة أن مستوطنات القطاع لن تمنع صواريخ الدول العربية التي يزيد مداها عن المائة كيلو متر، من السقوط على المجدل أو اسدود، هذه الصواريخ التي يمتلكها العرب قبل العام 1967.

---

[3] حسين، عنان : التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلي، مرجع سابق ،ص117 .

[1] الجعفري، وليد : الاستيطان الإسرائيلي و عملية السلام، مرجع سابق، ص118.

[2] المرجع السابق، ص119 .

شكلت المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في سيناء ورقة رابحة بيد المفاوض الإسرائيلي للمساومة على أمور أخرى، كترتيبات الأمن و طبيعة العلاقات الدبلوماسية المستقبلية بين الدولتين، و منذ زيارة السادات للقدس و توقيع اتفاقات كامب ديفيد، أقامت إسرائيل العديد من المستوطنات الجديدة في سيناء و مشارف رفح، و تم تطوير جميع المستوطنات القائمة[3]، فقد اعتبر بيغن " أن الاستيطان هو جزء من عملية السلام، و يعتبر أن من حق إسرائيل المطالبة بفرض السيادة على المناطق التي تعتبر من أرض إسرائيل (يرفض الإسرائيليون تحديدها)، و أنه لا توجد إلا طريقة واحدة للوصول إلى تفاهم، و هي إبقاء مسألة السيادة على الأرض مفتوحة و الاقتصار على الاهتمام بمسائل الأفراد و الشعوب" [4]، و إصرار إسرائيل على استمرار عملية الاستيطان حتى في ظل مفاوضات السلام.

أولت مصر موضوع المطالبة بإخلاء مستوطنات سيناء و مشارف رفح درجة أكبر من تلك التي أولتها اللجنة المشتركة لبحث الحكم الذاتي لسكان الضفة و القطاع، فقد كان الإسرائيليون يعتمدون على خطة مناحيم بيغن التي طرحها قبيل المفاوضات لملء الساحة السياسية التي كانت تملؤها لاءات العرب في قممهم و على رأسها قمة بغداد 1976، و تعتبر بنود خطته سرد للمبادئ التي تثبت السياسة التوسعية، و ضم الأراضي العربية لإسرائيل، ثم يؤكد من ناحية أخرى أنه بعد الفترة الانتقالية التي يستغرقها الحكم الذاتي فإن إسرائيل ستطالب بحق السيادة على قطاع غزة، فقد نص أحد البنود على

" أن تتبع المستعمرات الإسرائيلية و السكان اليهود للقانون الإسرائيلي و الإدارة الإسرائيلية، و يستمر الحق في مواصلة إنشاء المستوطنات في المناطق الخاضعة للحكم الذاتي، و ستقوم قوات الأمن الإسرائيلية بضمان مسؤولية الأمن الداخلي لكل أراضي الحكم الذاتي" [1]، أما بخصوص الضفة الغربية فقد زاد مشروع بيغن تصنيف الأراضي و كيف ستعامل إسرائيل معها[2]، و قد عبرت أيضاً عن أفكار توسعية و استمرار الاستيطان.

---

[3] عن المستوطنات التي أقامتها إسرائيل خلال مفاوضات السلام بين مصر و إسرائيل ، أنظر :

عايد، خالد : الاستعمار الاستيطاني ، مرجع سابق، ص125-165 .

[4] آنو، يوسي : المستوطنات و الحدود و المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، تقديم خليل الشقاقي، (ب.ط) ، مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية، نابلس – فلسطين 1995، ص57 .

[1] عرض مناحيم بيغن هذه الخطة على لجنة وزارية مكونة من أحد عشر وزيراً ، و وافقت في 1979/5/17، و تم إقرارها من الحكومة الموسعة بعد أربعة أيام أنظر : جاروي، روجيه : ملف إسرائيل، مرجع سابق، ص117 .

[2] للمزيد من المعلومات عن نقاط المشروع و تصنيفه للأراضي في الضفة الغربية أنظر :

Jerusalem post, 18-5-1979 .

هدفت إسرائيل من وراء إقامة المستوطنات إلى التأثير على الحلول السياسية و التحكم فيها و وضع العراقيل أمام الحلول التي ترفضها إسرائيل و على رأسها قيام الدولة الفلسطينية، و قد اعتبر إلياهو بن أليسار أن الأسباب الكامنة وراء إنشاء المستوطنات في الضفة و القطاع " أنها معدة لمنع قيام دولة فلسطينية، فكل عمل يمنع قيام دولة فلسطينية يدفع السلام إلى الأمام، و أن مستوطنات الضفة و غزة هي حقيقة نابعة من سياستنا"[3]، رغم أن هذه الدولة الفلسطينية في حالة السلم لا تشكل خطراً على إسرائيل، و في هذا الشأن يرى الكاتب الإسرائيلي أ.سفاتيه " أن الدولة الفلسطينية إذا أقيمت لا يمكن لها أن تشكل خطراً على وجود إسرائيل من دون أن تشكل في الوقت نفسه خطراً على وجودها الطبيعي"، فشريط الأرض الذي عرضه 30-40 كيلو في الضفة أو أقل من عشرة كيلو مترات في القطاع لن يكون حدا دفاعيا مهما في حال حدوث هجوم استراتيجي. (4)

لقد مثلت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية أهم حالة سياسية في الشرق الأوسط حتى عام 1982، و قد أثرت على حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة بما يلي :

- أنشئت أغلب المستوطنات في قطاع غزة في الفترة بين 1978-1982، و هي الفترة التي بدأت فيها عملية التفاوض بين مصر وإسرائيل، وانتهت بانسحاب الأخيرة من سيناء في أبريل 1982 .
- تم التركيز في هذه الفترة على تطور مستوطنات جنوب القطاع، و خاصة تلك الواقعة في رفح، و ذلك بهدف حماية حدود القطاع مع مصر.
- زادت عملية السلام بين مصر و إسرائيل من قوة مستوطني قطاع غزة في الشارع الإسرائيلي و الحكومة، و هذا ما وجد تعبيراً له من خلال تشكيلهم المجلس الإقليمي للمستوطنات في مايو 1979، بعد سن القادة العسكريين للمنطقتين الجنوبية و الوسطى لأوامر عسكرية بذلك، و ذلك لدفن أي فكرة تدعو للانسحاب من القطاع كلياً.
- بفعل اتفاقية السلام بين مصر و إسرائيل، انتقل جزء كبير من مستوطني سيناء للاستيطان في قطاع غزة، بل أن مستوطنات بأكملها تم انتقالها من سيناء و مشارف رفح إلى القطاع، كمستوطنتي عتسمونة و إيلي سيناي، و هما من المستوطنات التي يعتبر مستوطنوها من غلاة المستوطنين

---

[3] شؤون فلسطينية، عدد 96، تشرين ثاني 1979، ص173 .

(4) بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ،مرجع سابق، ص293، (بالعبرية).

المتطرفين، و هم الذين تزعموا هذا التطرف بين مستوطني القطاع[1]، بل أنه لم يكن من قبيل الصدفة وضع إحدى المستوطنتين على الحدود مع مصر و الأخرى، على حدود الخط الأخضر في شمال القطاع.

- ❖ عززت الاتفاقية من مكانة المستوطنين بين المجتمع الإسرائيلي، و أصبحوا يعاملون معاملة العطف و التأييد لإعطائهم أولوية خاصة، و ذلك بسبب ترحيلهم بالقوة عن مستوطناتهم في سيناء، و كانت النتيجة الطبيعية لذلك ظهور حالة التطرف في صفوف المستوطنين، و التي وصلت ذروتها في الأعوام 1984،1983، و وجدت تعبيراً لها من خلال ممارستهم ضد الفلسطينيين بأيدي مجموعات سرية أنشأها المستوطنون في الضفة الغربية.
- ❖ كان من نتائج عملية السلام مع مصر تصميم إسرائيل على بناء المزيد من المستوطنات في القطاع، و ذلك بغرض زرع اليأس و الإحباط في قلوب الفلسطينيين كي يتراجعوا عن المطالب السياسية كتقرير المصير أو حوار دولي بخصوصهم، و من جهة أخرى إحجام الفلسطينيين عن المعارضة للاحتلال و قبولهم بسياسة الأمر الواقع و التي يقف الاستيطان على رأسها، و بالتالي اتساع المجال لتحقيق مزيد من الانتصارات التكتيكية السياسية لإسرائيل في معركة الصراع على الأرض[2] .

لم يكن الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة بمعزل عن التطورات السياسية التي عصفت بالشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية، فقد كانت إسرائيل تدرك أنه لا محالة من الاستجابة للمطالب الروحية لاشتراك إسرائيل في مؤتمر دولي لمفاوضات سلام، و بدأت السياسة الاستيطانية الإسرائيلية بعد حرب الخليج تأخذ شكلاً جديداً حيث زادت من الحوافز المالية و تشجيع الاستثمار الصناعي و الزراعي في مستوطنات القطاع، وزاد تدفق الأموال لدعم و تطوير البنية التحتية و الخدمات لاستدراج الإسرائيليين بشتى انتماءاتهم للسكن في هذه المستوطنات، بل وعملت الحكومة و المنظمات الصهيونية على تأييد الرأي العام الإسرائيلي للبقاء الإسرائيلي في الأراضي المحتلة[1].

أثرت الأوضاع السياسية الجديدة سلباً على قطاع غزة، ففي فترة رئاسة شامير للحكومة زادت الإمكانيات الواردة لتدعيم مستوطنات شمال القطاع، و اعتبره

---

[1] يتضح تطرف المستوطنين من خلال (الاجتماعات و المؤتمرات التي تعقد في المستوطنات)، و التي يتضح فيها ضعف أو عدم تأييدهم لعملية السلام أنظر : السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي، دائرة النشاط الإسرائيلي، دراسة حول مستوطنة إيلي سيناي، مصدر سابق، ص14 .

[2] فلسطين الثورة ، عدد 851، تموز 1991، ص25 .

[1] مركز القدس للإعلام و الاتصال، استجد أو اقترض أو اسرق ، مصدر سابق، ص347.

شامير جزءاً من الصراع السياسي بين إسرائيل من جهة و العالم العربي و الولايات المتحدة من جهة أخرى، لأن الأمر الطبيعي يعني استمرار إسرائيل في تنفيذ فعاليات الاستيطان في أرضها[2]، و لم تمنع كافة إجراءات الرقابة و الضمانات و التعهدات التي حصلت عليها أمريكا من خلال سفارتها، و من خلال المذكرات التي كانت ترسلها الحكومة الإسرائيلية للحكومة الأمريكية، و على رأسها مذكرة التطمينات التي أرسلها ديفيد ليفي، و كل ذلك لم يجد نفعاً أمام إصرار إسرائيل على الاستمرار في الاستيطان، بهدف إبطال أي عملية تسوية سلمية قريبة، حيث أدخلت إسرائيل عدة كرفانات لمستوطنات القطاع، و ذلك بتمويل الحكومة التي تعهدت قبل أسابيع بعدم استخدام الأموال الأمريكية أو ضماناتها في النشاطات الاستيطانية في الضفة و القطاع[3].
استمر الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة بالنمو و التطور بوتيرة متسارعة أثناء مفاوضات واشنطن المنبثقة عن مؤتمر مدريد، و كان الاستيطان يمثل أكبر العقبات أمام المفاوضين، وكان شامير يريد أن يطيل هذه المفاوضات لعشر سنوات بدون اتفاق، لحين إسكان مليون مستوطن في الضفة الغربية و قطاع غزة[4].

أثرت الأوضاع السياسية العالمية على تطور حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع، ففي نهاية الثمانينات بدأ تدفق موجات المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي للخارج، و توجه جزء كبير منهم إلى إسرائيل، و ذلك بموافقة أصحاب القرار السوفيتي المنتهجين لسياسة البيروسترويكا (إعادة البناء)، و قد توجه عدد كبير من هؤلاء المهاجرين للاستيطان في الضفة و القطاع، و ذلك أمام إغراءات حكومة إسرائيل مستغلة أوضاعهم المادية السيئة إضافة إلى تأثيرهم على الانتخابات في إسرائيل[1].

---

[2] جاء رد رئيس وزراء إسرائيل اسحق شامير على قرار الحكومة الأمريكية ربط الاستيطان بموضوع الضمانات البنكية الأمريكية الممنوحة لإسرائيل من خلال مقابلة مع مراسل صحيفة معاريف نشرت بتاريخ 1991/9/8، و ورد ترجمتها في صحيفة القدس 1991/9/9 ،ص4 .

[3] ورد ذلك في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، أنظر الدراسة ص214.

[4] صرح بذلك اسحق شامير عقب هزيمة حزبه في انتخابات الكنيست في حزيران 1992 أمام حزب العمل، و اعتبر شامير أن العالم كله وقف متحدياً لتكتل الليكود، أنظر صحيفة القدس 1992/6/25.

[1] عن تأثير المهاجرين من الاتحاد السوفيتي على الحياة في إسرائيل خاصة تأييدهم في الانتخابات أنظر :

- خليفة، أحمد : قائمة المهاجرين السوفيت/ داع، الأحزاب التي تريد أصواتنا من دون ممثلين عنا، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 10، ربيع 1992، ص240

بدأت المفاوضات الإسرائيلية سراً بوساطة نرويجية و ذلك عقب عقم المفاوضات العلنية الجارية في واشنطن، و قد مثل الاستيطان عقبة كبيرة في المفاوضات و ردود متباينة بين الوفود، تطلبت استصدار تعليمات من المستوى السياسي، فقد جاءت فكرة حل قضية المستوطنات مقابل الفكرة التي طرحها الإسرائيليون عن التعايش بين الطرفين، و قد أشار الإسرائيليون أن إسرائيل ألغت خطة الاستيطان التي كانت مقررة في الأعوام الماضية، و تبنت خطة جديدة بهذا الصدد، و هي تعتمد على البناء فقط لأغراض أمنية[2] ، و قد ردت منظمة التحرير على موقف إسرائيل الرافض لبحث قضية الاستيطان عبر وثيقة أهم بنودها :[3]

- أن المستوطنات تقع داخل أراض فلسطينية، و سيطرة إسرائيل عليها سيعيق عمل السلطة الفلسطينية.
- أن المستوطنات تمثل عقبة رئيسية أمام أي سلام بين إسرائيل و جيرانها .
- ضرورة إلغاء الأفكار الإسرائيلية الداعية إلى ربط المستوطنات بالأمن الإسرائيلي.
- أن الفلسطينيين لا يمكنهم الموافقة على تأجيل بحث موضوع المستوطنات إلى المرحلة النهائية .

و في الجولة التالية طرح محمود عباس (أبو مازن) تعهد إسرائيل بإزالة المستوطنات و العمل على احترام كل القرارات الدولية بشأن الأراضي الفلسطينية، على أساس أن هناك إمكانية لإقامة المستوطنات الأمنية في نقاط الترتيبات الأمنية التي يمكن أن يتم الاتفاق عليها، و هذا ما رفضه الإسرائيليون جملةً و تفصيلاً [4] ، و أخيراً قبل الوفد الفلسطيني تأجيل النظر في المستوطنات إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، و بدا واضحاً عدم تضمن اتفاق أوسلو إزالة أو تحديد أو تجميد الاستيطان في أي منطقة و من ضمنها قطاع غزة حيث جاء في نص اتفاق إعلان المبادئ[1] : "من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي

- شادي عبد العزيز : تحليل الانتخابات الإسرائيلية 1992، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 165، نوفمبر 1993، ص195

[2] بكري، مصطفى : غزة – أريحا ، ط2 ، مركز الفكر العربي للدراسات، القاهرة–مصر 1993، ص107 .

[3] المرجع السابق ص 108 .

[4] محمود عباس(أبو مازن): طريق أسلو، موقع الاتفاق يروي الاسرار الحقيقية للمفاوضات،ط1، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت–لبنان 1994،ص28،ومحمود عباس هو أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وموجه المفاوضين الفلسطينيين .

[1] منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، وثيقة إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية(واشنطن 1993/9/13)، المادة الخامسة الخاصة بالفترة الانتقالية و مفاوضات الوضع الدائم، البند الثالث، ص7، أنظر : الملحق رقم (2).

القضايا المتبقية بما فيها القدس و اللاجئين و المستوطنات و الترتيبات الأمنية والحدود و التعاون مع جيران آخرين، و المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك" جاء استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة و القطاع عقب اتفاق أوسلو تكريساً لتأثر الاستيطان بالأوضاع السياسية القائمة، فرغم تأجيل البحث في قضية الاستيطان إلى المرحلة النهائية، فقد فهمت هذه القضية بشكل مختلف بين الوفدين الفلسطيني و الإسرائيلي، و قد يكون هناك تقصير في الجانب الفلسطيني لعدم حصوله على ضمانات كافية حول الاستيطان، فبعد ثلاثة أشهر من توقيع إعلان المبادئ عرض شمعون بيريس قضية الاستيطان و أحوال قطاع غزة المستقبلية بسيناريو خاص، يفرق بين الضفة و غزة، حيث يتمتع القطاع بخصائص الدولة بينما ستتطور الضفة الغربية إلى نظام حكم ذاتي مكون من الفلسطينيين و المستوطنين، و ستكون سلطة الحكم الذاتي مسؤولة عن كافة الأمور الداخلية، بينما سيبقى الأمن و الشؤون الخارجية بيد إسرائيل، و سيقام برلمان محلي موافقاً للتناسب السكاني[2]، و لم يتطرق إلى تفاصيل عن الدولة الفلسطينية في القطاع، و هنا يجب السؤال عن إمكانية عيش خمسة آلاف مستوطن وسط مليون فلسطيني ؟ و إذا أخذنا الموضوع من زاوية ديمقراطية فكيف سيؤثر 0,05 ٪ من عدد السكان في فعاليات الدولة و هم مرفوضون من الطرف الأخر تاريخياً و ثقافياً ؟

ويلاحظ أن هناك كرها بين الطرفين، و بالتالي فإنني أدحض صحة أفكار بيرس إذا تضمنت أي وجود للمستوطنات في ظل دولة فلسطينية تبدأ بقطاع غزة أولاً .

فحسب الفهم الفلسطيني فإن الخلل الذي حدث بعد أوسلو في موضوع الاستيطان لم يكن نتيجة خلل في فلسفة اتفاق أوسلو و مبادئه و مضامينه،و هذا ما عبر عنه أحمد قريع (أبو علاء) بإعتبار الخلل في إعادة انتهاج إسرائيل لسياسة القوة و فرض الأمر الواقع و المتمثلة في إيجاد مستوطنات جديدة و تسمين المستوطنات القائمة، و شق الطرق الجديدة تحت وهم الأسباب الأمنية، و لكن من جهة أخرى نجحت الاتفاقيات مع الإسرائيليين و إلى حدٍ معقول في وقف و تجميد الأنشطة و المشاريع الاستيطانية خلال فترة حكم حزب العمل، و وضعت المشروع الاستيطاني برمته قيد البحث لوقفه و إنهائه كما انتهت مستوطنات

---

[2] ورد طرح بيرس لهذا السيناريو أثناء إلقائه كلمة في مؤتمر اليونسكو في غرينادا بتاريخ 1993/12/17 أي بعد ثلاثة أشهر من توقيع إعلان المبادئ، أنظر نص المشروع كاملاً :

Aronson, Geoffry : Settlements and the Israel – Palestinian. Negotiations (Washington, Institute for Palestine studies :1996)

سيناء، و قد كان تأجيل بحثه إقرارا ضمنيا من الطرف الأخر و اعترافا بإشكالية الموضوع و تمثله كعقبة في طريق السلام[1] .

يتضح مما سبق أن أوسلو قد أثرت على الاستيطان في القطاع كالتالي :

-كانت إسرائيل تسيطر وفق قانونها على الأراضي ذات الملكية غير خاصة كافة، و منذ عام 1967 لم تتح الحرية للمستوطنين لاستخدام الأراضي كتلك التي سمح لهم بالسيطرة عليها بعد اتفاق أوسلو.

-بالنسبة للبروتوكول الخاص بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي و الترتيبات الأمنية الذي وقع في طابا 1995 أو ما سمي بأوسلو2، فقد كان له تأثير سلبي للغاية، بل ساهمت نصوصه في تطور حركة الاستيطان، حيث بقيت كل المناطق التي داخل سياج المستوطنات تحت السيطرة الإسرائيلية، و تم إضافة المنطقة المسماة مناطق صفراء كحزام لحماية المستوطنات (و فيها لا يكون للسلطة أي صلاحيات أمنية) رغم أن ملكيتها للفلسطينيين وغالبيتها العظمى من نوع الملكية الخاصة، و بقيت المنطقة مستهدفة للمصادرة ،بل تم عمل إجراءات إضافية لإحكام السيطرة على مداخلها و مخارجها، و تصاعدت عمليات مضايقة المواطنين فيها.

-أصبح هناك ثلاثة مداخل لمنطقة المواصي ، بعد أن كانت سبعة قبل هذا الاتفاق، و أن استخدام السلطة لمنطقة المواصي هي فقط لقطاعات الرياضة و الترفيه ومنشآت الأغذية (مشاريع زراعية) و بناء مخازن و مكاتب لخدمة الصيادين[2].

- أضافت الاتفاقية اعتبار قرية الدهنية قاعدة عسكرية إسرائيلية[3]،و ذلك لحين إصدار عفو جماعي عن مواطني القرية و اتخاذ التدابير لحمايتهم، و بعد ذلك من الممكن أن تكون القرية منطقة صفراء، و ليست تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة[4].

---

[1] قريع، أحمد (أبو علاء) : السلام المعلق (قراءات في الواقع السياسي و الاقتصادي الفلسطيني)، ط2، المؤسسات العربية، بيروت – لبنان 1999 ، ص108.

[2] أنظر ملحق رقم (3) وهو نص اتفاقية طابا (أوسلو2) بخصوص المواصي، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، البروتوكول الخاص حول إعادة الانتشار و الترتيبات الأمنية واشنطن 1995/9/28 ص57.

[3] تقع قرية الدهنية في الزاوية الشرقية في أقصى جنوب قطاع غزة في جنوب مطار غزة على الحدود مع مصر، و قد أقامتها إسرائيل لإيواء عشرات العملاء الهاربين و تدريبهم في نهاية السبعينات، و لا يزال يسكنها هؤلاء العملاء و منهم من يحمل جنسية إسرائيلية، و يعتمد هؤلاء على عملهم داخل إسرائيل.

[4] منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، البروتوكول الخاص حول إعادة الانتشار و الترتيبات الأمنية ، مصر سابق ص58

-إن اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل قد سمحت لإسرائيل بتوسيع الطرق التي صادرت بموجبها آلاف الدونمات، و على رأس هذه الطرق الشارع الساحلي الموازي للمواصي و شريط مستوطنات غوش قطيف، و لقد أدرك بعض زعماء إسرائيل أن خرق إسرائيل للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين و تماديها في بناء المستوطنات لن يكون من مصلحتها على الإطلاق، بل إن هذا سيؤثر سلباً على إمكانية تنازل إسرائيل مستقبلاً عن أي أرض، و بالتالي لن يكون هناك سلام، فقد دعا أفرايم سنيه أحد وزراء حزب العمل و الخبير في شؤون الضفة و القطاع إلى" تحسين الاقتصاد الفلسطيني، و وقف الاستيطان، و أن غياب أحد هذه العناصر كفيل بتخريب عملية السلام" [1]، و هناك وزراء آخرون في الحكومة و لظروف حزبية لا يستطيعون التصريح على الملأ أنهم يعارضون الاستيطان، فهم يشعرون بابتزاز المستوطنين لهم و أن الوزراء أنفسهم لا يستطيعون الحصول على تلك الامتيازات التي يحصل عليها المستوطنون، و على رأسهم رئيس الوزراء اسحق رابين الذي تعهد للرئيس الفلسطيني بإزالة كافة مستوطنات قطاع غزة وغالبية مستوطنات الضفة الغربية بما فيها مستوطنات الخليل و خاصة الاستيطان داخل المدينة، و كذلك مستوطنات غوش عتسيون، طالباً من الرئيس الفلسطيني عدم إثارة هذا الموضوع إعلامياً[2].

و هناك حقيقة بشأن تأثير الاستيطان على الأوضاع السياسية، حيث يعترف أحمد قريع "أن استمرار الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية في ظل عملية السلام تهدف إلى إظهار وقائع جديدة تكرس الأمر الواقع، و تحدث تحولات ديمغرافية في الأراضي الفلسطينية لصالح المشروع الصهيوني، و أن ذلك يشكل عامل ضغط و ابتزاز على المفاوض الفلسطيني و العربي، باتجاه صيغة حل إسرائيلية أمريكية تحد من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[3]، و قد أدى استمرار الاستيطان في قطاع غزة بعد اتفاق أوسلو إلى إعاقة المفاوضات بهذا الشأن، و لم يكن فهم حكومة الليكود لاتفاقيات السلام مع منظمة التحرير بأقل من حزب العمل، فقد اعتبر بنيامين نتنياهو" أن أوسلو لا تمنع استمرار البناء في المستوطنات في الضفة و القطاع، في الأمس و اليوم و في الغد سنواصل توسيع المستوطنات في كل مكان، فنحن لا نستطيع أن نفعل أقل مما فعله العماليون"[4].

---

(1) سنيه، أفرايم : الطريقة الوحيدة لتجنب الكارثة، مقالة في صحيفة:

Jerusalem post, 3-12-1996.p4

(2)كان هذا التعهد في قمة إيرز بين عرفات و رابين في أيلول 1995، مقابلة مع محمد حسن دحلان، مدير الأمن الوقائي في قطاع غزة الذي حضر الجلسة، أجريت المقابلة بتاريخ2000/9/27.

(3) قريع، أحمد : السلام المعلق ، مرجع سابق، ص101 .

(4) صحيفة الأيام 1997/2/1 .

و يمكن إجمال التأثير السياسي لحركة الاستيطان الصهيوني على قطاع غزة بـ :

- ❖ تأثر الاستيطان بالأوضاع السياسية في إسرائيل كالمصالح الحزبية و فعاليات الانتخابات و نتائجها.
- ❖ تأثر الاستيطان بالسياسة الأمريكية و مشاريعها تجاه الضفة و القطاع و بالتالي دفع القطاع جزءا من هذه الفاتورة.
- ❖ دفع القطاع ثمناً باهظاً نتيجة توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، و تنفيذ بنودها حيث ازداد عدد المستوطنات و استمر توسيع المستوطنات الموجودة.
- ❖ اختلف الفهم الفلسطيني والإسرائيلي لنصوص الاتفاقيات الموقعة بينهم حول الاستيطان، فكانت فترة نعم فيها المستوطنون بالأمن، وكان عاملا هاما في زيادة عددهم، لكن النشاط الاستيطاني في قطاع غزة لم يرق إلى مستوى النشاط الاستيطاني الذي ساد في الضفة الغربية عقب اتفاق أوسلو .
- ❖ نجحت إسرائيل في وضع الاستيطان في القطاع كعائق أمام الاتفاقيات السلمية، وكان أبرز ملامح ذلك عدم نجاح مصر في تغيير هذا الواقع، و من بعده عدم قدرة منظمة التحرير الفلسطينية في تغيير هذا الواقع في توقيعها للاتفاقيات المختلفة .
- ❖ مثلت حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة العقبة الكبرى أمام ممارسة الشعب الفلسطيني في القطاع لحقوقه الوطنية، فمنذ عام 1972 و حتى 1996 شكل الاستيطان أساساً محبطاً لأي اتفاق سلام بخصوص قطاع غزة.

ثانيـاً : التأثـير الأمنـي

كان الغرض الأمني أحد الأغراض الذي أقيمت من أجله عدة مستوطنات في قطاع غزة، و من الطبيعي أن يكون قطاع غزة (أرضاً و شعباً) هدفاً للمخططات و المشاريع الأمنية التي ستؤديها هذه المستوطنات، و قد ارتبط التأثير الأمني لحركة الاستيطان الصهيوني على القطاع بعدة عوامل أهمها :

- طبيعة المقاومة الفلسطينية للاستيطان (كماً و نوعاً).
- طبيعة العلاقة بين المستوطنين و الجيش .
- السياسة العامة للحكومة القائمة في إسرائيل تجاه الفلسطينيين .
- مدى تطور حركة الاستيطان في القطاع بشكل عام و التكتلات الاستيطانية المختلفة فيه.

تطور التأثير الأمني للاستيطان على قطاع غزة بفعل هذه العوامل عبر سنوات الاحتلال، و بقى القطاع ضحية و ذريعة (الأمن)، ذلك المصطلح الذي اتخذته الحكومات الإسرائيلية حجة لم يقبلها العالم في انتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني و اضطهاده، و كان الاستيطان أهم هذه الممارسات.

عندما تقام نقطة عسكرية فهي لأغراض أمنية، و كذلك الحال عند تحويلها لنقطة ناحال و توسيعها و مصادرة الأرض، ثم إعطائها للمستوطنين حيث تنتهي الحجة الأمنية، و إذا لزم الأمر فبالإمكان اعتبار وجود المستوطنة على الأرض المصادرة هي لأغراض أمنية كما حصل في "آلون موريه" قرب نابلس.

منذ بداية حركة الاستيطان كان اختيار المناطق الاستيطانية يتم وفق الأغراض الأمنية، و كان لابد من تقوية المستوطنين و مساندتهم حتى يحققوا ما أنيط بهم من مهمات أمنية، و ليس غريبا اعتبار اليعازر ليفنيه (الناطق بإسم وزارة الدفاع الإسرائيلية) الاستيطان "أنه أنسب رد على كل عملية إرهابية بإقامة مستوطنة جديدة في المناطق"[1]، بل أنه أوصى الحكومة بإمكانية تشكيل المستوطنين اليهود لقوة بوليسية محلية و حمل السلاح خلال تنقلاتهم[2].

تطورت علاقة الجيش بالمستوطنين منذ بدء حركة الاستيطان، و أخذت عدة أشكال تمحورت جميعها حول مفهوم واحد وهو إما الوقوف معهم و الاشتراك في ممارستهم و إما عدم التعرض لهم، و الملاحظ أن أغلب المستوطنين يخدمون في الجيش المرابط في قطاع غزة، و يحصلون على تجهيزات دفاعية غير تلك التي يحصل عليها زملاؤهم القادمون من داخل الخط الأخضر، كقطع القناصة، و تجيء تأدية الخدمة داخل القطاع بموجب تشريعات الدفاع الإقليمي التي سنت في العام 1973[3]، و بعد تسلم اليمين الإسرائيلي لمقاليد السلطة في إسرائيل عام 1977م زاد تطرف المستوطنين بفعل طبيعة علاقتهم مع الجيش و الحكومة، و بدأت ملامح هذه العلاقة تبدو من خلال قرارات الحكومة المساندة للمستوطنين في جميع الأصعدة و على رأسها إعطائهم المزيد من الصلاحيات في اضطهادهم للمواطنين الفلسطينيين، فبموجب الأمر العسكري رقم 898 الصادر في مارس1981 سمح للمستوطنين باعتقال الفلسطينيين و سؤالهم عن بطاقاتهم الشخصية في حالة الشك فيهم[1].

مضى المستوطنون في عنفهم و ترويع أمن الفلسطينيين بلا وازع و لا رادع، حيث ثبت أنه حتى بعد اشتراك حزب العمل في الحكومة عام1984 لم تكن علاقة المستوطنين مع الحكومة قد تغيرت، فقد بدا واضحاً تلكؤ الحكومة في

---

(1) جارودي ، روجيه : ملف إسرائيل ، مرجع سابق ص128 .

(2) المرجع السابق،ص129.

(3) Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit.p41.

(1)Ibid.p43.

معاقبة المستوطنين و تعاطفها معهم و لم يخف شامير تعاطفه مع التنظيم السري، في الوقت الذي كان رابين يستجيب لطلبات المستوطنين بإعادة الاعتقالات الإدارية و انتهاج سياسة الإبعاد و الطرد للمناضلين الفلسطينيين، و من هنا يجيء تأثير المستوطنين على السكان العرب من خلال استطاعتهم التأثير على سياسة الحكومة في القطاع.

لم يكن غريباً عدم اعتقال الجيش لمستوطن أطلق النار على شاب عربي يركب دراجة نارية قرب المحكمة العسكرية في غزة على مرأى الصحفيين، و بكل سخرية يتذرع بأنه لم يصب الشاب و لا يقصد إصابته لأنه يطلق النار في الهواء لأسباب خاصة[2]، ولم يكن المستوطن قد فعل هذا لولا معرفته الجيدة بتغاضي الحكومة عن ممارسات المستوطنين، فهي لا تتخذ إجراءات صارمة بحق مرتكبي أعمال العنف ضد الفلسطينيين، و عندما تتعرض لضغوط إعلامية محليه و دولية فإنها تقدم المستوطنين للمحاكمة و غالباً ما تصدر بحقهم أحكام غير رادعة.

إن تسامح الحكومة مع ممارسات المستوطنين ضد العرب تتضح من خلال تقرير لجنة كارب (الغير ملزم)، الذي أكد أن ثلاثة و خمسين ملفاً من أصل سبعين تتعلق بانتهاك المستوطنين للقانون ضد العرب تم حفظها، و سبب ذلك عدم تعاون المستوطنين مع الشرطة و تواطؤ الأخيرة معهم[3]، و لم أعثر في مصادر الدراسة ما يفيد بإدانة أي مستوطن لارتكاب حوادث ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، باستثناء الحكم على المستوطن (شيمون يقرح) من غوش قطيف قاتل الشهيدة انتصار العطار لمدة سبعة أشهر مع وقف التنفيذ بتهمة التسبب في القتل (غير المتعمد)، هذا المستوطن الذي نزل من سيارته و أطلق النار لأكثر من عشرين دقيقة على طالبات مدرسة المنفلوطي الثانوية للبنات القريبة من مستوطنة كفار داروم[4].

إن أخذ القانون بالأيدي يعني قيام مواطنين غير متمتعين بسلطة بالقيام بما تقوم به مؤسسات فرض و حماية القانون الرسمية، لكنه لا يوجد قانون إنساني يسمح لمؤسسه فرض (قانون قتل الناس) دون محاكمة مهما كان الاتهام الموجه إليهم، إلا إذا كان هذا القانون من نوعية القانون الذي لم يسبق له مثيل، كالذي حاول حزب هتحيا فرضه عام1988، والذي كان بمقدوره وضع المستوطنين بشكل رسمي في إطار شرعي مميز[1]، والتساهل الذي أبداه قادة الليكود و هم في

---

[2] صحيفة هآرتس 1984/12/11 .

[3] Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit.p46.

[4] حصل الحادث صباح العاشر من تشرين الثاني في عام 1987، و لم يصدر الحكم إلا في 1989/9/25، أي بعد عامين تقريباً من الحادث أنظر : صحيفة القدس 1989/9/26 .

[1] سليمان، أحمد : المستوطنون و الانتفاضة ، مرجع سابق، ص396 .

المؤسسة الرسمية تجاه جرائم المستوطنين صنع علامات استفهام كبيرة على صحة هذا الموقف، هذا إن لم يكن مقصوداً أن يقوم المستوطنون بهذه العربدة و التأثير المضر على حياة الفلسطينيين لخدمة أهداف الحكومة، فقد عول اسحق رابين على أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه المستوطن في التصدي للانتفاضة، "و كان يطمئنهم دائماً أن الحكومة ستظل كما كانت دائماً إلى جانبهم و هي لن تخذلهم" [2].

دخلت ممارسات المستوطنين اتجاه سكان الضفة و القطاع مرحلة هامة و مميزة مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون اول1987، فلم يكن سهلاً على الجيش حماية كل الجيوب الاستيطانية الصغيرة و لذلك اعترف رابين " بأن المستوطنين يشكلون عبئاً على المؤسسة العسكرية، بل أنه يتوجب على الجيش شق طريق خاص و لو وصل لعدة كيلو مترات لإيصال المستوطنين لحضور دروس موسيقى في إحدى النقاط الاستيطانية الأخرى"[3]، و لأجل التسهيل على المستوطنين بترويع المواطنين العرب قام رابين بتعديل تعليمات إطلاق النار المسموح للمستوطنين، و التي أجازت لهم إطلاق الرصاص على أي فرد يقوم بمحاولة قذف زجاجة فارغة، أو رمى أي أداة مشبوهة، و في كانون ثاني1989 أجاز رابين إطلاق النار على راجمي الحجارة على الجيش و المستوطنين خلال و بعد الحوادث، و كذلك إطلاق الرصاص على كل شخص يكمن خلف المتاريس أو الإطارات المشتعلة ليتربص بالسيارات الإسرائيلية[4].

ساهم المستوطنون إلى حدٍ بعيد في زرع الرعب في قلوب الشعب الفلسطيني، متسلحين بحماية الحكومة بشتى الإمكانيات و السبل، و بالتالي لم يكن غريباً أن يكونوا السبب في إشعال شرارة الانتفاضة الفلسطينية 1987، فمساء 1987/12/8 صدمت الشاحنة المتوجهة لمستوطنات غزة حافلة تقل عمال فلسطينيين استشهد على الأثر أربعة منهم [5]،وقد شكل ذلك شرارة إنطلاق الانتفاضة الفلسطينية آنذاك، و قد شارك المستوطنون في كافة فعاليات قمع الانتفاضة من قتل و إصابة للإنسان الفلسطيني في الضفة و القطاع، و كذلك اعتقال المواطنين و الاعتداء عليهم، و مصادرة الأراضي و تخريب الممتلكات و

---

[2] المرجع السابق ، ص392 .

[3] المسيري، عبد الوهاب: الانتفاضة وسقوط الإجماع الصهيوني حول الاستيطان، مجلة صامد،عدد75، 0اذار1989 ،ص161 .

[4] سليمان، أحمد : المستوطنون و الانتفاضة ، مرجع سابق ،ص263 .

[5] اعتبرت إسرائيل الحادث مجرد حادث طرق، لكن ركاب الحافلة أكدوا أن الشاحنة الإسرائيلية الضخمة لاحقت الحافلة في عدة جهات أنظر : صحيفة القدس 1987/12/9 م .

الجدول التالي يوضح أسماء الشهداء من قطاع غزة الذين سقطوا في الانتفاضة الفلسطينية الأولى على أيدي المستوطنين[1]:

اسم الشهيد	المنطقة	تاريخ الاستشهاد	*سبب الاستشهاد*
شعبان نبهان	جباليا	1987/12/8م	دهس بواسطة شاحنة عسكرية
علي محمد إسماعيل	جباليا	1987/12/8م	دهس بواسطة شاحنة عسكرية
عصام حمودة	جباليا	1987/12/8م	دهس بواسطة شاحنة عسكرية
طالب أبو زيد	المغازي	1987/12/8م	دهس بواسطة شاحنة عسكرية
طلال الحويحي	بيت حانون	1987/12/15م	أطلق مستوطن عليه النار فأصابه في الرقبة
أنعام إبراهيم عيد	دير البلح	1988/3/27م	صدمة شاحنة مستوطن
عبد الوهاب أبو شمالة	دير البلح	1988/3/27م	صدمة شاحنة مستوطن
نواف أبو شمالة	دير البلح	1988/3/27م	صدمة شاحنة مستوطن
عبد الناصر أبو شمالة	دير البلح	1988/3/27م	صدمة شاحنة مستوطن
كمال سميح نصار	الشجاعية	1989/7/7م	نتيجة انقلاب سيارته نتيجة تعرضها لرشق المستوطن لها بالحجارة
صخر محمد شحادة	غزة	1989/7/11م	أطلق مستوطن عليه النار فأصابه برأسه
محمد سليم شراب	خانيونس	1989/9/10م	مستوطن أطلق عليه الرصاص فأصابه برأسه
نعيم سعيد نوفل	الزيتون	1989/12/10م	مستوطن أطلق عليه الرصاص فأصابه برأسه

نشر المستوطنون الرعب في قلوب المواطنين في القطاع باستخدامهم أبشع صور الإجرام و التي يعاقب عليها القانون الإنساني بكل أشكاله، فقد قاموا بدفن

---

[1] الجدول من إعداد الباحث :

- صحيفة القدس 1987/12/9 ، مصدر سابق .
- مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، تقرير شهداء الانتفاضة على أيدي المستوطنين عام 1988.
- المصدر السابق، تقرير شهداء الانتفاضة على أيدي المستوطنين عام 1989 .

المواطن عبد العلي مسعود 18عاماً، حيث حفروا حفرة قرب مستوطنة "نيتسر حزاني" و وضعوه في الحفرة و حاولوا دفنه حياً [1].

اشترك المستوطنون حتى في التصدي للمظاهرات الفلسطينية فقد شاركوا مع الجنود بقمع مظاهرة نجحت بتحطيم واجهات ثلاث سيارات لهم في خانيونس[2]و بعد عدة أيام قام المستوطنون بخطف عدة سيارات مدنية فلسطينية و خطف ستة شبان من مدينة خانيونس و احتجازهم في مستوطنة "نفي دكاليم" أمام مرأى من الجيش[3].

اختلفت صور التأثير الأمني و نشر الرعب من قبل المستوطنين على الفلسطينيين، فقد هاجم المستوطنون عدة مرات الحقول والمزارع الفلسطينية و دمروها و أحرقوها، و لم تفتح سلطات الاحتلال أي تحقيق في ذلك[4].

و قد استخدم المستوطنون في قطاع غزة لغة المنشورات في تهديد الفلسطينيين، فقد وزعوا بياناً باللغتين العربية و العبرية هددوا فيه العرب بالرد و بشدة على أي تعرض أو مس بممتلكات اليهود في المنطقة، و أن كل دفيئة يدمرها العرب سيردون بتدمير خمسة عشر منزلاً للعرب عوضاً عنها [5] .

أصبحت قضية اختطاف المستوطنين لمواطنين من قطاع غزة عادة متكررة، و يتم إلزام الجيش بقبول المعتقلين بعد تعرضهم للضرب كما حصل عندما اختطف المستوطنون عدداً من سكان مخيم البريج، حيث تم اقتيادهم لمستوطنة كفار داروم و الاعتداء عليهم، و بعد عدة ساعات تم تسليمهم للجيش[6].

لم يحرك الجيش ساكناً عندما قامت مجموعة من المستوطنين باختطاف الطفل شاهر عقل البالغ من العمر(8 سنوات) من مدينة غزة وأخذه إلى جهة مجهولة، بل أن الجيش لم يرق له تلقي شكوى بهذا الحادث[7]، و لم يجد المستوطنون حاجزاً أو رادعاً من مهاجمة أكثر الأماكن الفلسطينية كثافة في

---

[1] كان الحادث ظهر يوم 1988/2/13، أنظر: حديث المواطن مسعود لصحيفة جيروزالم بوست بتاريخ1988/2/15.

[2] استمرت المظاهرة قرب خانيونس لأكثر من خمسة ساعات في 1988/2/16 للمزيد من المعلومات أنظر : سليمان، محمد: المستوطنون و الانتفاضة، مرجع سابق، ص147 .

[3] أسماء المواطنين الذين تم اختطافهم : فوزي شعث، أكرم شعث، ماجد شعث، سالم شعث، أنعام الفرا، نمرو الفرا، و لمدة 48 ساعة لم يستطع الصليب الأحمر تزويد ذويهم بأي معلومات عنهم أنظر : مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، نشرة الساحل الإخبارية 1988/3/21 .

[4] صحيفة حداشوت 1988/3/28 .

[5] المرجع السابق .

[6] مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، نشرة الساحل الإخبارية 1988/9/7 .

[7] مركز أطلس للتوثيق والإعلام، نشرة الساحل الإخبارية 1988/9/8 .

السكان، فقد قاموا عدة مرات باقتحام مخيم البريج تحت وابل من الرصاص لإرهاب المواطنين بإطلاق الرصاص على البيوت، و كان الجيش يتفرج و لم يتدخل إلا عندما تم محاصرة المستوطنين و تحطيم الباصين الصغيرين اللذين كانوا يستقلونهما، و لم يفلح الجيش بإنقاذ المستوطنين إلا بعد تدخل مخاتير المخيم ،حيث وعدهم الحاكم العسكري بمنع المستوطنين من الوصول إلى مشارف المخيم[1].

إن أعمال الإرهاب التي مارسها المستوطنون على المواطنين في قطاع غزة كانت تأخذ طابعاً منظماً، فعندما كان يحصل حادث ما في جنوب القطاع كان مستوطنو التكتل الشمالي يقومون بالاشتراك في أعمال الانتقام و ذلك لمرور العمال العرب من معبر إيرز الذي يتوسط بين العديد من المستوطنات التي تحد الخط الأخضر ،و يقوم المستوطنون بمهاجمة عشرات السيارات العربية العائدة بالعمال إلى بيوتهم[2]، و في يوم واحد قام المستوطنون بمساعدة إسرائيليين متطرفين من القرى اليهودية المجاورة لقطاع غزة بتكسير زجاج ما يزيد عن الخمسين سيارة و ذلك عقب الإعلان عن مقتل الجندي الإسرائيلي إيلان سعدون على أيدي اعضاء من حركة حماس في قطاع غزة، و هو من مدينة المجدل و كان قد اختطف قبل ذلك بستة أشهر[3].

مارس المستوطنون شتى أنواع الإرهاب للتأثير على أمن المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، فقد توجه عشرات المستوطنين من سكان غوش قطيف إلى مكان يدعي اليهود أنه كنيس يهودي قديم في حي الزيتون وسط مدينة غزة، للقيام بطقوس احتفالية بمناسبة نزول التوراة بعد موافقة الجيش و تعهده بحمايتهم، وقال زعماء المستوطنين للمواطنين بأنهم سيسكنون في هذا المكان، ودار جدال مع السكان العرب انتهى إلى مواجهات وسط المدينة مع قوات الجيش[4] .

مارس المستوطنون صلاحيات الجيش حتى في إقامة الحواجز والتدقيق في البطاقات الشخصية للمواطنين، وقد قام المستوطنون عدة مرات بعمل

---

[1] صحيفة الفجر 1988/9/1.

[2] نشط المستوطنون عام1989 في اتباع هذا الأسلوب ، وقد هاجموا السيارات العربية في هذا العام أكثر من ثمانٍ و أربعين مرة، مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، حالات قام الباحث بحصرها من نشرات الساحل الإخبارية لعام1989.

[3] أعلنت حركة حماس مسئوليتها عن اختطاف جندي آخر هو آفي سسبورتز و قتله، و لم تعثر إسرائيل على جثته حتى وقت متأخر من قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وعن ممارسات المستوطنين رداً على مقتل الجندي إيلان سعدون أنظر صحيفة القدس 1989/11/8.

[4] صحيفة هآرتس 1989/10/22 .

حاجز على مدخل طريق محفوظة المؤدي إلى تجمع المستوطنات، و منعوا العمال العرب من التوجه إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل و مصادرة العديد من البطاقات الشخصية[5].

ظن البعض أن تغير الحكومة عام 1992 وانتقالها إلى حزب العمل الذي غير وجهة نظره تجاه الاستيطان في برنامجه الانتخابي و في برنامج الحكومة، قد يغير من ممارسات المستوطنين تجاه المواطنين العرب، إلا أن نتائج التحقيق في حادث هجوم الإرهابي باروخ غولدشتاين على المصلين في الحرم الإبراهيمي أوضحت بلا شك أن رابين قد عزز من إجراءات حماية المستوطنين التي تؤدي بدورها إلى زيادة ممارستهم الإرهابية، فقد اتضح من التحقيق أن الجيش قد أعطى أوامر واضحة بعدم إطلاق النار على أي مستوطن حتى في حالات إطلاق المستوطنين النار على العرب[1].

مرت حوادث وضع الشبان الفلسطينيين الورود على السيارات العسكرية الإسرائيلية، و تلاها الإعلان عن اتفاق مبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل، و ظن البعض أن موضوع المستوطنات في قطاع غزة ينتظر مصيره بالانتهاء و رحيل المستوطنين عما قريب، ولم يكن أحد يدرك أن المستوطنين يخططون للمزيد من أعمال الإرهاب و زيادة فعاليات الاستيطان المتمثلة بالمزيد من مصادرة الأراضي و بناء الوحدات السكنية و طلب مستوطنين جدد و كأن الأمر لا يفهم، حيث اعتبر المستوطنون أن أوسلو انتزعت منهم فقط المناطق التي لم يفلحوا في الاستيطان فيها، و في نفس الوقت ليس هناك ما يمنعهم من التوسع في أي وقت، و أن أوسلو تمثل مرحلة أخرى من عملية المواجهة الصهيونية العربية المتواصلة منذ 100عام[2].

لقد رفعت اتفاقيات أوسلو من درجة استعداد المستوطنين للانتقام و ممارسة الإرهاب ضد المواطنين الفلسطينيين ففي تشرين ثاني 1993 وعلى أثر مقتل مستوطن من مستوطنة كفار داروم وجرح حاخام المستوطنة في كمين في شمال الضفة الغربية وعلى أثرها قام المستوطنون بأعمال شغب وعربدة استمرت لمدة ثلاثة أيام أطلقوا خلالها النار فأصابوا أربعة مواطنين، و حرقوا حقول زراعية، و أغلقوا الطريق الرئيسي بين رفح وغزة[3]، و

---

[5] مركز أطلس للتوثيق و الإعلام، نشرات الساحل الإخبارية خلال النصف الأول من عام 1990.

[1] مصالحة، نور : الأصولية اليهودية، السياسة الفلسطينية، تشرين ثاني 1999، ص89 .

[2] صحيفة الأيام 1996/6/4 و ذلك من مقال لموشى مرحابيا كتبه في صحيفة نكوداه التي تصدر عن المجلس الإقليمي للمستوطنات ييشاع بتاريخ 1996/6/2 .

[3] Palestinian Center for Human Rights :A comprehensive, op.cit.p52

استمرت سياستهم في اقتحام الأماكن السكنية بحماية الجيش حيث أطلقوا النار على أطفال مخيم البريج فأصابوا طفلاً في السابعة من عمره[4]، وقد استمر الجيش بتوفير مظلة لحماية ممارسات المستوطنين ففي عام1995 قام المستوطنون باعتقال المواطن سمير أحمد الوحيدي وزوجته وطفلة أثناء توجههم للمستشفى، وعندما حضر الجيش شارك في الاعتداء على العائلة و لم ترد لجنة الارتباط العسكري DCO على الشكوى التي قدمها الجانب الفلسطيني بهذا الحادث[1]، وقد استمر المستوطنون المتمركزون برفقة الجنود أعلى الجسر الواصل بين شطري مستوطنة كفار داروم بإطلاق النار على السيارات العربية، وللسخرية قام المستوطنون بإطلاق النار على ستة عربات فلسطينية كانت تمر أسفل الجسر أمام قائدي الارتباط العسكري الفلسطيني والإسرائيلي[2].

وصل الإرهاب الاستيطاني حتى إلى قتل الكلاب الضالة ولم يفرقوا بينها وبين المختلين عقلياً حيث أطلقوا النار على المواطن عطية أبو سمرة (المريض نفسياً) والمعروف لدى جنود حاجز مستوطنة جان طال، وأردوه قتيلاً أمام أعين الجنود وأمام حشد المواطنين الفلسطينيين[3] ،وتكرر الحادث عندما قام المستوطنون بإطلاق النار على المواطن إبراهيم عبد الله أبو نصير (مريض نفسياً) وقتله وهو بعيد عن برج المراقبة التابع لمستوطنة، كفار داروم مسافة لا تقل عن خمسين متراً[4].

إن أي عمل للمقاومة يحصل قريباً من المستوطنات يجابه من قبل الجيش بقوة متزايدة لإرهاب الموطنين، ففي أحداث الاحتجاج على حفر النفق في القدس بتاريخ96/9/29 وأثناء مظاهرة فلسطينية قرب مستوطنة كفار داروم

---

[4] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الشهري عن شهر كانون اول 1993،ص4.

[1] المصدر السابق، التقرير الشهري عن شهر نوفمبر 1995، ص6.

[2] هذه العربات كانت تنقل شحنات تحمل الطحين و السكر من جمهورية مصر العربية إلى قطاع غزة، وقد حصل العقيد موسى أبو دية من الارتباط العسكري على تصريح من الضابط الإسرائيلي بمرور هذه السيارات لكن المستوطنين الموجودين أعلى الجسر لم يعترفوا بسياسة و تعليمات الجيش،أنظر: الأمن العام الفلسطيني، قيادة قوات الارتباط، التقرير السنوي لعام1996(غير منشور)، ص4 .

[3] حصل الحادث مساء الخامس من يونيو1996 أنظر صحيفة القدس 1996/6/6 .

[4] حصل حادث الإغتيال لهذا المواطن يوم 01996/12/30 في ساعات الصباح، حيث نزل المواطن المغدور من سيارة عمومية في المنطقة التي حصلت فيها الهجمات الانتحارية على المستوطنة قبل عدة أشهر، و جاء إطلاق النار عليه بهدف إقناع العرب بالتنازل عن هذه المنطقة، أنظر صحيفة القدس 1996/12/31 .

كـان الجنـود يطلقـون النـار بشـكل عشـوائي، وقـد اعتـرف أحـد الضـباط الإسرائيليون أن الجيش أطلق النار بدون تمييز[5].

حالة المواصـــي:

مثلت منطقة المواصـي الممتدة من جنوب دير البلح وحتـى مشـارف رفح الشمالية، نموذجاً حياً يستدل به كشاهد على إرهاب المستوطنين، وإنه ليس من تخصص هذه الدراسة توثيق كافة صور الاضطهاد والرعب الذي يتعرض لـه المواطنون العرب من قبل المستوطنين الذين يسكنون في الشريط الاستيطاني المـوازي للمواصـي، و بالإمكـان اسـتعراض جـزء قلـيلاً مـن ممارسـات المستوطنين للتدليل على مدى تـأثيرهم علـى أمن المواطن الفلسطيني، عندما أقام الفلسطينيون اعتصاماً سلمياً للاحتجاج على مصادرة قطعة أرض تعود ملكيتها لبلديـة دير البلح، و كـان الاعتصـام محاصـراً بـالجنود الإسرائيليين و فجأة اقتحم المكان أحد المستوطنين و هو يسوق جراره الزراعي وأخذ يلاحق المواطنين المعتصمين ليفض الاعتصام بنفسه، و استشاط غضباً لأنه لم يتمكن مـن إصـابة أحـد، فـي الوقـت الـذي كـان الجنـود الإسـرائيليون يسـخرون و يضحكون من المشهد، فقام المستوطن بإطلاق النـار من رشاشه فأصـاب أحد المواطنين وأخذ يوبخ الجنود الإسرائيليين[1]، وتكرر المشهد مساء الرابع و العشـرين مـن الشـهر ذاتـه فـي المنطقـة المحاذيـة للمسـتوطنات بـين خـانيونس ورفح، حيث خرج المستوطنون، بحراسة الجيش الإسرائيلي وأخذوا يلاحقون المعتصـمين إلـى مسـافة كبيـرة فـي المنطقـة (A)، وأصـابوا أربعـة شـبان ثـم أحرقوا الخيمة التي أقيمت في المكـان المهدد بالمصادرة[2].

إن إرهـاب المسـتوطنين للمـواطنين فـي منطقـة المواصـي يتمثـل فـي مشاركتهم للجيش في السماح أو عدم السماح للمواطنين بدخول هذه المنطقـة، إضـافة إلـى ممارسـتهم داخـل المنطقـة حيـث سـجل عشـرات الحـوادث التـي يتعرض فيها المواطنون للاعتداء من قبل المستوطنين.

و شـكلت المسـتوطنات قاعـدة انطـلاق للنشـاط الاسـتخباري الإسـرائيلي الرسـمي فـي مواجهـة الشعب الفلسطيني فـي قطـاع غزة، وقد أشرفت أجهزة الأمن الإسرائيلي المختلفة على هذا النشاط ، ويوجد فـي مستوطنة نفي دكاليم المقـر الرئيسـي لجهـاز الشـاباك الإسـرائيلي الـذي يشـرف علـى نشـاطات و

---

[5] صحيفة هآرتس 1996/9/30 .

[1] عوكل، طلال : مطلوب خطة شاملة أكثر فعالية في مجابهة الاستيطان، صحيفة الأيام 1997/6/28 .

[2] نظم الاعتصام من قبل اللجنة الوطنية والإسلامية للدفاع عن الأراضي و مقاومة الاستيطان، شارك فيه العديد من المؤسسات الحكومية وعلى رأسهم وزير التموين عبد العزيز شاهين ، وقد شارك الباحث في هذا الاعتصام.

فعاليات الجهاز في قطاع غزة[3]، كما تشكل المستوطنات قاعدة عامة لتدريب العملاء على النشاطات الاستخبارية لاستخدامهم في مكافحة نشاط فصائل المقاومة الفلسطينية في القطاع و قد اعترف العديد من العملاء بتدريبهم في المستوطنات، كما أن المستوطنات تضم ساحات تدريب على إطلاق النار وخاصة مستوطنة نتساريم (ذات المساحة الشاسعة)[4]، و تنطلق الوحدات المستعربة لتنفيذ عملياتها المسلحة من بعض المستوطنات خاصة أثناء الانتفاضة الفلسطينية، بل أن لها بوابات خاصة بها، إضافة إلى انطلاق سيارات ضباط الشاباك لتنفيذ اغتيالات من المستوطنات كما حصل في حادث اغتيال الشهيد هاني عابد (من نشطاء الجهاد الإسلامي)، حيث خرجت السيارة التي استخدمت لعملية الاغتيال من مستوطنة قطيف المقابلة لخانيونس[5].

تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة بمثابة ترسانة أسلحة، يستطيع الجيش الإسرائيلي استخدامها في أي وقت لمهاجمة القطاع، بل أن بعض المستوطنات لا زالت تشبه معسكراً كبيراً للجيش لأن عدد أفراد الجيش يفوق المستوطنين، وتضم المستوطنات الإسرائيلية بشكل دائم الأسلحة التالية[1]:

- 47 دبابة على الأقل .
- تضم أكثر من سبعة مهابط للطيران العسكري (المروحيات) .
- تضم أكثر من سبعين ناقلة جند .
- أكثر من مائة قطعة مدفعية .
- محطات إطلاق صواريخ مضادة للطيران .
- قواعد مساندة لسلاح البحرية في أربع مستوطنات.
- أكثر من ثلاثة آلاف ومائتي رجل يمثلون أكثر من سبعة كتائب.

إن النظم الأمنية المتبعة في حماية المستوطنات لدخول و خروج الدبابات أو أبراج المراقبة التي تحيط بالمستوطنات تشكل بحد ذاتها خطراً على المواطنين العرب ولا سيما القاطنون بجوار هذه المستوطنات .

---

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي الفلسطيني، دراسة عن مستوطنة نفي دكاليم، مصدر سابق، ص13 .

[4] مقابلة مع محمد حسن دحلان، مصدر سابق .

[5] المصدر السابق .

[1] هذه الأرقام من إعداد الباحث و المصدر تقارير الأمن الوقائي الخاصة بالحالة العسكرية لمستوطنات قطاع غزة.

ثالثاً : التأثير الاقتصـادي

انطلقت سياسة إسرائيل الاقتصادية تجاه قطاع غزة من نظرة الأحزاب الإسرائيلية له، من حيث هدف الوجود العسكري و المدني في القطاع، وبالتالي أهميته في البرامج الحزبية والحكومية، ولما كانت السياسة العامة تقضي البقاء في قطاع غزة، فقد دأبت سلطات الاحتلال على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، وزيادة ارتباطه وتبعيته له، ومنع أي عملية تنمية وتطوير للبنية الاقتصادية للقطاع، وكانت هذه السياسة بكل وضوح تتلخص في "لم تبادر الحكومة الإسرائيلية إلى أي تنمية، ولن تعطي أي تصاريح في الزراعة أو الصناعة أو أي إجراءات من شأنها منافسة دولة إسرائيل"[1].

كانت هذه القاعدة العامة للسياسة الإسرائيلية الرسمية وهي منع تطوير وتقدم الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته الإنتاجية، وعلى رأسها القطاعان الزراعي والصناعي، ولقد استخدمت سلطات الاحتلال كثيراً من الوسائل والإجراءات المتنوعة لتحقيق ذلك الهدف من خلال الأوامر العسكرية فأصدرت أكثر من 900أمر عسكري لتنظيم الحياة الاقتصادية في القطاع، هدفت كلها إلى سلب أي مبادرة أو تنمية حقيقية لقطاعات الإنتاج المختلفة في قطاع غزة، والحصول على الحد الأقصى من العوائد من خلال سيطرتها على اقتصاد القطاع الضعيف والتابع للاقتصاد الإسرائيلي[2]، ويؤكد على هذه الحقيقة ماقاله بنفنستي "لقد أبقينا على الوضع القائم في الضفة والقطاع، وسخرنا نشاطهم الاقتصادي لحاجتنا، لقد صادرت إسرائيل من الفلسطينيين القدرة على تطوير اقتصادهم" [3].

لم يستطع الجيش القيام بنشاط مدني يتعلق بالزراعة والصناعة واستغلال ما يمكن نهبه من القطاع، رغم وجود تشكيلات ومجموعات الناحال التابعة للجيش والتي تستطيع القيام بهذا النشاط، و فعلاً كان لها أهميتها القصوى في بدايات حركة الاستيطان، و كان من الضروري إيجاد إطار مدني، ومن هنا كانت جملة أهداف اقتصادية للاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، و تأثر القطاع بمدى تحقيق حركة الاستيطان لهذه الأهداف، و التي هي جزء من سياسة إسرائيل العامة تجاه اقتصاد القطاع، و التي كلما تمادت في الاستفادة من ثروات قطاع غزة كلما أدى الأمر إلى خلق تشوهات واختلاقات هيكلية في اقتصاد القطاع، تمثلت في انعدام الترابط بين قطاعاته الإنتاجية مما انعكس على تدني نسبة

---

[1] Jerusalem post.15-2-1985.

[2] عكاشة، محمود و أبو ظريفة، سامي : محددات و آفاق التصنيع في قطاع غزة، ط1، الملتقى الفكري العربي، القدس – فلسطين 1992 ، ص143 .

[3] المرجع السابق، نقلاً عن مقاله بنفنستي نشرت في مجلة الرائد الاقتصادي العدد 3 .

مساهمة في الناتج المحلي وعدم القدرة على استيعاب العمالة الفلسطينية، وكذلك التسبب في إحداث عجز في الميزان التجاري[1].

زاد دور المستوطنات الإسرائيلية مع بدء الانتفاضة كانون أول 1987 في التأثير المتصاعد على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، حيث استغل المستوطنون الإغلاقات وحصار المدن وعدم وصول العمال لمزارعهم ومصانعهم، مما أدى إلى تزايد الطلب على سلع المستوطنات، وتزايد حاجة العمال للعمل في المستوطنات، ولم تشفع اتفاقات أوسلو و ما تلاها من التقليل من تأثير الاستيطان على الاقتصاد الفلسطيني في القطاع، بل زاد من هذا التأثير اعتبار حماية المستوطنات هو المبرر لوجود الجيش الإسرائيلي في القطاع، إضافة إلى حالة الهدوء الأمني التي شجعت المستوطنين على زيادة المشاريع وبالتالي تزايد إنتاجهم، و الذي يمكن اعتبار الجزء الأعظم من رأس مال هذا الإنتاج هو ثروات القطاع (أرض- مياه-مصادر طبيعية أخرى)[2] .

إن سيطرة المستوطنين البالغ عددهم 5500مستوطن تقريباً على أكثر من 60000دونم بنسبة 16,8 % من مساحة القطاع تقريباً، وعلى الجانب الآخر يعيش أكثر من مليون نسمة على 83 %من هذه المساحة يعكس مدى استفادة المستوطنين من ثروات القطاع الطبيعية، ناهيك عن الفارق بين نوعية الأرض التي يسيطر عليها المستوطنون و تلك التي يعيش عليها المواطنون العرب.

كان عنصر الزمن يزيد من تأثير المستوطنات الإسرائيلية اقتصاديا على القطاع، وهذا التأثير يتناسب طردياً مع زيادة قدرة المستوطنات و قوتها الاقتصادية، و التي ارتفعت بعد أوسلو، بفعل سياسات الحكومة الإسرائيلية و على رأسها حكومة نتانياهو، التي رفعت مؤشر اقتصاد مستوطنات قطاع غزة بوتيرة عالية بفعل قرارها في 1996/12/13 ،بإضفاء صفة أفضلية قومية من الدرجة الأولى على المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة، وبموجب ذلك تم تخفيض الضرائب المالية على الأفراد والشركات، ومساعدة كل مشروع

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصناعة، دائرة الإعلام، نشرة خاصة عن الاقتصاد الفلسطيني بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، تشرين ثاني 1999، ص3 .

[2] لم يرد ذكر النشاط الاقتصادي للمستوطنات في اتفاقية باريس الاقتصادية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وبالتالي استمرت حرية المستوطنات الاقتصادية سارية، ولم يتم تقييدها بأي ضمانات أمنية أو سياسية، أنظر :

الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية، بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع في باريس 1994/4/29 .

استثماري بخمس رأسماله كهبة حكومية إضافة إلى حوافز متصلة بجوانب حياتية أخرى (تعليم وإسكان وضمان اجتماعي)[3].

تتمتع المستوطنات في القطاع بنظم اقتصادية مميزة، ففي الوقت الذي تتمتع بأفضلية في برامج الحكومة، فإنها تتبع داخلياً لنظم اقتصادية تتيح لها الاستفادة من جهات غير حكومية محلية و خارجية، و تتبع مستوطنات القطاع نظم الموشاف[1]، و الموشاف عوفديم[2]، و الكيبوتس هامؤحاد[3].

استطاعت المستوطنات الصهيونية في القطاع، وبفعل عدة عوامل التأثير على الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، ولم يكن هذا التأثير يعني في أي فترة كل التأثير الإسرائيلي على القطاع من الناحية الاقتصادية، بل هو جزء من هذا التأثير، وقد أثرت حركة الاستيطان على القطاع اقتصادياً من عدة نواحي تمثل الجزء الأعظم من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني وهي الزراعة، والصناعة، العمالة.

1. الزراعـــة

تعتمد الزراعة في قطاع غزة بشكل أساسي على عنصري الأرض والمياه، و هما في نفس الوقت يعتبران أهم عناصر الاستيطان الصهيوني، حيث يتم توفيرهما قبل جلب عنصر الإنسان، وكان استيلاء وتوسيع المستوطنات على الأرض والمياه في قطاع غزة هما المنطلق الأساسي لتطور حركة الاستيطان،

---

[3] مكتب العمل العربي ، أثار سياسة الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال وأصحاب الأعمال العربي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، مجلة العمل العربية ، العدد 71 ،آذار 1998، ص72 .

[1] الموشاف :بمعنى مستوطنة زراعية مبنية على أساس الملكية الخاصة للأرض والمزرعة ، وهما أول صورة للاستيطان اليهودي الجديد، وقد شكلت هذه المستوطنات على أساس المشروع الاستيطان اليهودي في بداياته، وكان من هذا النوع مستوطنات بيتحتكفا و ريشون ليتسيون و زخرون يعقوب، أنظر: تلمي، إفرايم و مناحيم :معجم المصطلحات، مرجع سابق، ص269 .

[2] موشاف عوفديم (شيتوفي) : مستوطنة عمالية من نوع الاستيطان الزراعي الذي يجمع بين الكيبوتس، و مستوطنة العمال، وهذا الاستيطان مبني على مبدأ المساواة واقتصاد مشترك، و استهلاك عائلي، و تعتبر المزرعة ملكاً للجميع بما في ذلك أعمال المزرعة و الخدمات، ونوع ثمار المزرعة ، ويتم تقسيم النتاج على أساس حجم كل عائلة، و يوجد لجنة مشتركة لجميع هذه المستوطنات خصوصاً تلك التابعة لحركة هبوعيل همزراحي (العامل الشرقي) والتي تتبع لها غالبية مستوطنات قطاع غزة، أنظر المرجع السابق، ص268 .

[3] هاكيبوتس هامؤحاد : أي الكيبوتس الموحد و هو اسم عام لحركة الكيبوتسات القطرية التي تأسست لأول مرة سنة 1927، و هو مبني على وحدة العمل المستقل و المستأجر، و الوحدة الزراعية، و على إقامة المصانع و المشاريع الاستيطانية، كذلك تزاول هذه الحركة نشاطات تعليمية وثقافية، أنظر : المرجع السابق، ص 153 .

ولم يكن ذلك سهلاً لولا الأوامر والإجراءات العسكرية التي اتخذتها السلطات لتخريب الزراعة في القطاع ومن ثم تسهيل الطريق لمصادرة هذه الأرض لصالح المستوطنات، فقد أصدر الحاكم العسكري للقطاع العديد من الأوامر التي كان من أهمها " الأمر الذي يلزم كل من يقوم بغرس أشتال أن يقدم تفاصيل عنها كمساحة الأغراس بالدونمات وأنواعها، وعددها وتاريخ غرسها ومصدرها، والأمر الثاني عدم جواز غرس أو تشتيل أية شجرة مثمرة إلا بعد الحصول على ترخيص خطي و لا يجوز تغيير نوع الشجر المغروس أو تركيبه، وصدر الأمر لكل شخص بضرورة الإبلاغ عن الأغراس الموجودة بحوزته خلال ثلاثة أشهر من توقيعه على استلام هذا الأمر"[1]، ويبدو أن القضاء على زراعة الحمضيات كان الهدف من وراء هذه الأوامر العسكرية، فشجرة الحمضيات تعتبر من أهم العوائق القانونية التي تقف أمام مصادرة الأراضي، وهذا لا يعني أن إسرائيل لم تصادر الأراضي المزروعة لصالح الاستيطان، بل أن الاستيطان ساهم في تقليص مساحات الأراضي المزروعة فبينما كانت المساحة المزروعة من أراضي القطاع عام 1966 تعادل 55 % من المساحة الإجمالية[2]، انخفضت هذه النسبة عام 1982 إلى ما يعادل 51 % تقريباً من هذه المساحة[3].

بعد انسحاب القوات الإسرائيلية عام 1994 من بعض مناطق في قطاع غزة وتقليص بعض مساحات المستوطنات و ذلك للأغراض الأمنية، تقلصت المساحة المزروعة في القطاع إلى 174210 دونما ،أي ما يعادل 48,5% من مساحته[4]، وإذا استثنينا المساحة العمرانية للمستوطنات التي لا تزيد عن 6248 دونما إضافة إلى مواقع الجيش فهذا يعني أنها سلبت من القطاع ما يزيد عن خمسين ألف دونما، أي بما لا يقل عن 14,2% من المساحة الإجمالية للقطاع، وهنا يكمن الفرق في الاستغلال للأراضي الزراعية في القطاع فبينما يستفيد كل مستوطن من ما يقرب من عشرة دونمات، فإن ما يقرب من 174 متراً مربعاً تقريباً هي نصيب استفادة المواطن الفلسطيني من الأراضي الزراعية في القطاع.

تعتبر المستوطنات في القطاع بمثابة موشوفات زراعية، و تشكل منتجاتها من الورود و الخضراوات جزءاً من حجم التجارة الخارجية لإسرائيل، و يتم تسويقها من خلال شركة المنتجات الزراعية الإسرائيلية (Agrexco) و يكتب عليها (صنع في إسرائيل) عند تصديرها حيث لا يتم الإشارة إلى أنها صنعت داخل

---

(1) المدلل، وليد حسن : الاستعمار الاستيطاني الصهيوني،مرجع سابق، ص349 .

(2) أبو ستيتة، عدنان : الاستيطان في الأراضي،مرجع سابق ،ص50 .

(3) الحوراني، عبد الله أحمد : قطاع غزة 19 عام من الاحتلال، مرجع سابق، ص140

(4) السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الإحصاءات الزراعية 1994، رام الله- فلسطين 1997 ،ص37 .

المستوطنات في القطاع، و يدعي المستوطنون أن نصف حجم تصدير إسرائيل من الطماطم الطازجة هو من إنتاج مستوطنات في قطاع غزة[5] وقد استفادت الزراعة في مستوطنات قطاع غزة باعتبار هذه المستوطنات مناطق تطوير (أ)، حيث يتم تخفيض ضريبة الدخل للمستوطنين بنسب تتراوح بين 10% إلى 5%، إضافة إلى مساعدة الحكومة للزراعة في الدفيئات بنسبة 40 % من قيمة المشروع[6].

ويمكن للناظر لمحيط المستوطنات التأكد من أن المساحة الغير عمرانية في المستوطنات في قطاع غزة عبارة عن دفيئات متلاصقة، وكأن مساكن المستوطنين تختبئ وسطها .

يبلغ عدد المستوطنين الذين يعملون في المجال الزراعي في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة 1150 مستوطناً تقريباً، ويعتبر 72 % منهم من سكان مستوطنات قطاع غزة وغور الأردن[1]و يتطلع المستوطنون إلى التوسع مستقبلاً باتجاه أراضي منطقة المواصي والتي تعتبر من أخصب المناطق إضافة إلى توفر المياه الجوفية بوفرة و سهولة تجمع مياه الأمطار فيها نظراً لانخفاضها عن بقية المناطق الساحلية الأخرى، برغم إجحاف اتفاقية القاهرة الفلسطينية-الإسرائيلية أيار1994، واحتفاظ إسرائيل بالسيطرة عليها وتحديد نشاطات وصلاحيات السلطة الوطنية فيها، إلا أنه لم تقم بممارسة هذه الصلاحيات، فلم يسمح باعتبار منافذ المستوطنات إلى المواصي بمثابة طرق للزراعة الفلسطينية بل حواجز لمضايقتهم ولتخريب منتجاتهم، ولم تقم السلطة بتشغيل المواصي لأي غرض سياحي، واستمرت الممارسات القمعية من قبل المستوطنين و الجيش للمزارعين، وتم تقييد حركة المزارعين على طول الطريق الفاصل بين المواصي والمستوطنات، ولم تقم السلطة بنشر قوات الارتباط (DCO) على شاطئ المستوطنات لحماية المزارعين[2] ، وفي الوقت الذي تعتبر المواصي هي الرئة الزراعية لخانيونس فإن منتوجها سيقل مع مرور الوقت حيث أن المستوطنين يمنعون أي مزارع فلسطيني من زرع أي غرسة أو شتلة فيها، وبالتالي أي قطع

---

[5] Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit.p81.

[6] السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني: الاستيطان الإسرائيلي بعد اتفاق أوسلو، سلسلة دراسات و تقارير رقم (199) ، آذار 2000، ص12 .

[1] غولدبيرغ، أستر : مستوطنات الضفة الغربية و قطاع غزة (صورة عن الوضع الراهن 1992)، المركز للسلام بالتعاون مع (الجيشر)، كانون ثاني 1993، ص39 .

[2] مذكرة قام بتوزيعها رئيس بلدية خانيونس أسامة الفرا على ندوة (الاستيطان في قطاع غزة وقضية المواصي)، تم تنظيمها بالتعاون بين اتحاد المعلمين الفلسطينيين ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح بخانيونس 17 أيار 1997، خانيونس – فلسطين تموز 1997 ، ص2 .

لشتلة أو شجرة لن يتم زراعتها فعربات وسيارات المستوطنين تجول ليلاً و نهاراً للتأكد من هذا الموضوع[3] .

قام المستوطنون بالتعاون مع الجيش بإغلاق العديد من الطرق المؤدية للمواصي على طول جنوب دير البلح وحتى شمال رفح، والتي كان يسلكها المزارعون الفلسطينيون وذلك بحجة (الأغراض الأمنية)، وبعد العام 1996 لم يستطع أي مواطن ولا أي مزارع حتى لو كان له ترقيم* من المرور عبر هذه الطرق وهي [4] :

1. طريق السطر الغربي .
2. الطريق الرئيسي المؤدي إلى مستوطنات غوش قطيف .
3. طريق مفترق القرارة
4. طريق الزعاربة .

تعتبر الزراعة في الدفيئات هي الأساس في زراعة المستوطنات، ومن النادر أن ترى أرضاً مكشوفة يتم زرعها إلا بغرض الزراعة أمام الوحدات السكنية للمستوطنين، أو لأغراض تزيين الشوارع، وبالتالي تعتمد زراعة الدفيئات على الزراعة المروية وليس البعلية، بعكس الزراعة الفلسطينية في قطاع غزة التي أصبح غالبيتها يعتمد على الزراعة البعلية، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية البعلية في القطاع 50217 دونم أي 28,5 %من المجموع الإجمالي للأراضي المزروعة، ويتم ري مساحة123993 دونم أي بنسبة 71,5 % تقريباً[1]، بينما الأراضي الزراعية في المستوطنات تعتمد بشكل كلي تقريباً على الري.

يصل معدل استهلاك المستوطن في قطاع غزة للمياه بواقع 350 لتر تقريباً، ومعدل الفرد الفلسطيني من 90-100لتر حسب منطقة السكن في القطاع، وهذا يعني أن معدل استهلاك المستوطن للمياه يفوق استهلاك المواطن الفلسطيني بـ أربعة أضعاف تقريباً.

---

[3] مقابلة مع ياسين محمد الأسطل، مدير الغرفة التجارية بمحافظة خانيونس، في 2001/9/3، خانيونس-فلسطين .

* ترقيم : مصطلح يطلقه طوابير المزارعين الفلسطينيين الذين شاهدتهم على حاجز التفاح وحاجز القرارة ويعني أنه لا يسمح بدخول المواصي إلا للمزارعين الموجودة أسماؤهم على حاسوب الأمن الإسرائيلي، و الذي تضعهم أجهزة الأمن وإدارات المستوطنين، زيارة ميدانية قام بها الباحث لنقاط المرور إلى المواصي .

[4] المصدر السابق .

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية،دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية،الإحصاءات الزراعية1994، المرجع السابق ص37.

بلغ استهلاك المستوطنات للمياه قبيل قدوم السلطة الوطنية حوالي 40 مليون متر مكعب في حين ان استهلاك الفلسطينيون هو 5,31 مليون متر مكعب في السنة تقريبا، و نسبة استهلاكهم للمياه لغرض الزراعة وصل إلى 90 % [2] .

أثرت النشاطات الاستيطانية على مساحات الأراضي التي يرعى فيها الفلاح الفلسطيني ماشيته، و قد أثرت سياسة مصادرة الأراضي على هذه المراعي، بل أننا نستطيع القول أن الرعي في الأماكن المجاورة للمستوطنات أصبح مجازفة بأرواح هذه الماشية ،ففي عشرات المرات قام الجنود المتمركزون على أبراج المراقبة التي تحرس المستوطنات في غوش قطيف بإطلاق النار وقتل الماشية التي ترعى وتضل الطريق[3] ، وفي مناطق أخرى قام المستوطنون بسرقتها أو قتلها بينما تأخذ سلطات الاحتلال دور المصادرة لهذه الماشية بحجج وذرائع مختلفة، ولذلك يمتنع الكثير من المزارعين الفلسطينيين في المناطق المجاورة للمستوطنات عن تربية المواشي[4] .

تنتشر غالبية المستوطنات على شكل أحزمة فاصلة بين البحر ومناطق القطاع الأخرى، فمستوطنتا إيلي سيناي و دوغيت تشرفان على أكثر من ستة كيلو مترات من ساحل القطاع الشمالي، بينما تشرف مستوطنات غوش قطيف باستيلائها على المواصي على ما يزيد عن سبعة عشر كيلو متراً من ساحل القطاع، و تشرف مستوطنات رفيح يام و عتسمونة على ما لا يقل عن ثلاثة كيلو مترات، وبالتالي فإن مواطني القطاع يشرفون على ما يقرب من عشرة كيلو مترات فقط ، وقد أثر ذلك على الثروة السمكية التي يعتاش منها أكثر من 900صياد، وقد انخفض عددهم لهذا الحد بسبب مضايقات الاحتلال واستيلاء المستوطنين على السواحل وفي الفترات السابقة وصل عددهم إلى أكثر من 3500صياد[1]، ومن المعروف أن الثروة السمكية في القطاع مصدرها صيد البحر فقط وليس هناك مزارع أسماك، كما يمنع الصيادون الفلسطينيون من الصيد أمام السواحل المطلة على المستوطنات برغم أن اتفاقيات السلام أجازت لهم استعمال كل السواحل و بمسافة 12ميل[2] ، فيما يتم عملياً السماح لهم بالوصول إلى ثمانية أميال فقط، ويسمح للصيادين الفلسطينيين (الحاصلين على تصاريح دخول البحر من إسرائيلBAZ) بالصيد أمام سواحل المستوطنات أو

---

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني : المياه في قطاع غزة (واقع – أخطار- أزمات)، سلسلة دراسات،تشرين ثاني 1997، غزة – فلسطين ،ص11 .

[3] مقابلة مع ياسين محمد الأسطل ، مصدر سابق .

[4] منظمة التحرير الفلسطينية : واقع الاستيطان ، مرجع سابق ،ص18.

[1] جمعية الصيادين الفلسطينيين، النشرة السنوية 1997 ، غزة – فلسطين .ص3 .

[2] الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية، بروتوكول إعادة الانتشار و الترتيبات الأمنية، المادة الرابعة عشر حول/ قواعد النشاط البحري، مصدر سابق ،ص83 .

داخل إسرائيل إذا حصلوا على تصريح من أحد المستوطنين على أنهم يعملون لصالحه، ويتم ذلك عبر دفع الصياد الفلسطيني لمبلغ معين أو نسبة معينة من ناتج رحلة الصيد مقابل إعطائه تصريح بدخول المياه المقابلة للسواحل الإسرائيلية، ويمارس هذه الطريقة غالبية مستوطني مستوطنة دوغيت التي يعتمد غالبية سكانها على مهنة الصيد ولكن في المزارع الخاصة التي تفوق السبعين دونما[3] .

يتعرض الصيادون الفلسطينيون للكثير من المضايقات بحجة حماية المستوطنات، كتقطيع الشباك و طردهم من المناطق الغنية بالأسماك كمنطقة الفنادق في غوش قطيف التي تكثر فيها الشعب المرجانية الغنية بالثروة السمكية[4] ، إضافة إلى إطلاق النار على الصيادين و حرق مراكبهم، وعدم خروج هذه المراكب أو نزولها البحر من السواحل المقابلة للمستوطنات، وحتى في منطقة المواصي هناك ما يسمى "بالمرفأ" يمنع أي دخول أو خروج من البحر إلا عبر هذه النقطة الصغيرة والتي لا تتعدى مئات الأمتار[5]، بحجة الأسباب الأمنية حاولت السلطات إخلاء جميع السكان المقيمين (بالقرية السويدية) الواقعة بجوار مستوطنات رفح في أقصى جنوب غرب القطاع[6] .

تشكل المستوطنات سبباً رئيسياً في التأثير على الثروة السمكية التي تدر على القطاع في الظروف الطبيعية ما لا يقل عن (5164700) دولار على قطاع غزة[1] .

سعى المستوطنون بشكل دائم لتخريب الزراعة الفلسطينية، حيث يقوم المستوطنون بإعطاء العمال العرب بشكل مجاني مخلفات شركة صناعية لأدوية زراعية في مستوطنة قطيف، أو تلك التي ينتهي تاريخ استعمالها في مخزن المبيدات الموجود في مستوطنة جان طال ويقوم العمال العرب ببيعه للمزارعين[2] ، وعندما يتم استعمالها من غير إرشاد علمي فإن ذلك يؤثر على

---

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية، جهاز الأمن الوقائي، دراسة خاصة حول مستوطنة دوغيت، مصدر سابق، ص13 .

[4] مقابلة مع ياسين محمد الأسطل،مصدر سابق .

[5] مكتب العمل العربي : آثار سياسة الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال وأصحاب الأعمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، مجلة العمل العربية، عدد71 ، أذار1997، ص119 .

[6] آن ، م ليش : أهداف ووسائل وأنماط المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، مرجع سابق ،ص65 .

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الإحصاءات الزراعية، مرجع سابق، ص65

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، جهاز الأمن الوقائي، دراسة حول مستوطنة قطيف، مصدر سابق، ص 17 .

المنتج الزراعي، كما يقوم المستوطنون بإرسال البذور الفاسدة للمزارعين الفلسطينيين مستغلين ظروفهم المادية الصعبة[3] .

شكلت نشاطات المقاومة الفلسطينية للاستيطان ذريعة للاعتداء على الزراعة الفلسطينية والتأثير عليها، فكثيرة هي الحالات التي قام فيها المستوطنون بإتلاف الدفيئات الفلسطينية رداً على تعرضهم لرشق الحجارة أو الزجاجات الحارقة، ورداً على ذلك تجريفهم لمئات الدونمات الفلسطينية[4] ، وقد شكل المستوطنون في غوش قطيف "لجنة العمل لمستوطني غوش قطيف" التي قام أفرادها عدة مرات بتدمير الأراضي الزراعية وإحراق المركبات الزراعية التابعة للفلسطينيين[5] .

اقتلعت السلطات العسكرية عام 1988 وحده 23400 شجرة أغلبها حول المستوطنات أو الشوارع الالتفافية في الضفة والقطاع[6] ، وتقوم بين الحين والآخر منظمات ومراكز حقوق الإنسان بالاحتجاج على طرد المزارعين من أراضيهم والتي تكون مزروعة في أغلب الأحيان وذلك في محاولة للقضاء على إرادة التحدي للمزارع الفلسطيني[7] .

2. التأثير على الصناعة الفلسطينية

يعتبر الاستيطان إحدى الوسائل الهامة التي انتهجتها إسرائيل في ضربها للاقتصاد الفلسطيني، وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي، فالاستيطان يشكل حلقة وصل بين قطاع غزة وإسرائيل، ويرى الخبير الاقتصادي تيم نيلوك " أنه لابد من النظر إلى الاستيطان الإسرائيلي ضمن علاقة الموائمة بين المصالح الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية في مجالي تنامي استمرارية تحقيق الربح الاقتصادي، وتحقيق الأهداف الإسرائيلية الصهيونية"[1].

تعتبر الصناعة من أهم مقومات الاقتصاد الإسرائيلي، ولكي تستفيد الصناعة الإسرائيلية من قطاع غزة قامت سلطات الاحتلال بجملة ممارسات أهمها عدم منح تراخيص إنشاء للورش الصغيرة، و عدم السماح للفلسطينيين

---

[3] مقابلة مع ياسين محمد الأسطل ،مصدر سابق .

[4] صحيفة هآرتس 1988/8/15 .

[5] صحيفة يديعوت أحرنوت 1989/3/20 .

[6] صحيفة هآرتس 1989/3/29 ،

[7] البيان الصحفي لمركز غزة للحقوق والقانون : السلطات الإسرائيلية تأمر المزارعين الفلسطينيين بمنطقة موراج – رفح بإخلاء أراضيهم الزراعية، 1996/7/30 .

[1] الدقاق، إبراهيم : السياسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص16 .

بإقامة مناطق صناعية ،إضافة إلى عوامل أخرى أدى ذلك إلى تراجع قدرات الإنتاج المحلي للقطاع بالتالي تأثر الأداء الاقتصادي الكلي في الأراضي الفلسطينية.

كانت إيرز هي أول مستوطنة في القطاع، وفي نفس الوقت أول منطقة صناعية في القطاع، وقد وفرت إسرائيل لها كافة عناصر البنية التحتية اللازمة للصناعة كالأرض والمياه والكهرباء، وكذلك الأمر في المنطقة الصناعية لمستوطنة نفي دكاليم غرب مخيم خانيونس.

لكي تحقق هذه المناطق الصناعية الأرباح المرجوة، قامت إسرائيل بحملة إجراءات للقضاء على الاقتصاد الفلسطيني في القطاع لحساب نجاح الغزو الاقتصادي الإسرائيلي وعلى رأسه المستوطنات وهذه الإجراءات هي[2]:

- قامت إسرائيل بتوسيع القاعدة الإنتاجية للمستوطنات، عبر الاستيلاء على المزيد من الموارد الطبيعية للقطاع، و الحد من استعمال العرب للموارد الطبيعية المملوكة لهم كالأرض والمياه، وتشجيع التحاق القوى العاملة العربية كعنصر إنتاج في الأنشطة الاقتصادية للمستوطنات.
- عدم السماح باستيراد المواد الخام من خارج إسرائيل، وذلك لتشجيع شرائها من المستوطنات التي عادة ما تشتريها من داخل إسرائيل .
- الحد من الواردات من غير إسرائيل وذلك بفرض الرسوم الجمركية العالية على السلع المستوردة بينما تقل هذه الرسوم في حال استيراد البضائع من المستوطنات.
- قامت إسرائيل بتشجيع الاستثمار الإسرائيلي في قطاع غزة، وحتى يتم قبول هذه المشاريع شجعت على كل مشاريع مشتركة مع العرب كمشروع صب النحاس في غزة.
- إغلاق البنوك الوطنية والعربية في القطاع، وافتتاح أفرع للبنوك الإسرائيلية بدلاً عنها، والتي سرعان ما نقلت أفرعها إلى هذه إلى المستوطنات وعلى رأسها مستوطنة إيرز ونفي دكاليم، وعندما تم افتتاح بنك فلسطين تم إلزامه بالعمل بالشروط التي يحددها بنك إسرائيل المركزي، والتعامل مع المستثمرين العرب على أساس تجاري وليس على أساس تنموي[3].

قامت المصانع الإسرائيلية في المستوطنات بدور أساسي في تخريب وإغلاق مصانع فلسطينية عبر توفير نفس السلعة وبجودة ومقاييس أفضل بسعر أقل، وتوفيرها للشارع الفلسطيني عن طريق التهريب، وتقوم المصانع في المستوطنات بتهريب الخمور والسيارات والأقمشة والسجائر وذلك عبر تجار عرب من القطاع[1].

تقوم المصانع الإسرائيلية في المستوطنات بتهريب المواد الغذائية الفاسدة التي لا تستطيع توزيعها في إسرائيل، فتجد في القطاع سوقاً رائجاً لها، وقد تم

---

[2] السيد، رشاد : المركز القانوني، مرجع سابق،ص78 .

[3] عكاشة، محمود و أبو ظريفة ، سامي : محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، مرجع سابق، ص126.

[1] مقابلة مع محمد دحلان، مصدر سابق .

ضبط حتى المبيدات الحشرية من مخلفات المصانع الإسرائيلية في المستوطنات والتي يحظر استخدامها في إسرائيل، إضافة إلى الأدوية الفاسدة، وقد قامت السلطة الفلسطينية بحملة لضبط الأغذية الفاسدة المهربة من المستوطنات وضبطت 15,5 طن من هذه الأغذية(2).

أقام المستوطنون عشرات بل مئات من المنشآت الصناعية في مستوطنات القطاع، لكن نشأة وتطور المصانع كانت بفعل إجراءات الاحتلال ضد البضاعة الفلسطينية لإيجاد سوق لصناعات المستوطنات من جهة وتوفير الدعم الحكومي لهذه المنشآت من جهة أخرى، والذي يتم عبر (قسم الاستيطان ومركز الاستثمارات) في وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية(3)، وقد قام مركز الاستثمارات بالإشراف على إنشاء عشرات المشاريع الصناعية في مستوطنات الضفة الغربية والقطاع في عدة سنوات كالتالي(4):

1987 – 41 مشروعاً
1988 – 35 مشروعاً
1989 – 28 مشروعاً
1990 – 32 مشروعاً
1991 – 51 مشروعاً

كما يشرف المكتب العلمي الرئيسي في وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية على تشغيل "مركز المبادرات للنقب الغربي WNIC"* في غزة، وهو يعتبر بمثابة حضانة تكنولوجية مقامة في مستوطنة نفي دكاليم، وتهدف إلى دعم البحث و تطوير منتجات تكنولوجية جديدة ذات قدرات تصديرية، وتطوير استراتيجيات تسويق ملائمة ويحصل المركز على 80% من تكلفة كل مشروع كدعم من وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية، وهناك مركزان آخران في مستوطنات الضفة الغربية وتشرف عليهما الوزارة الإسرائيلية(1)، وفي عام 1990 وبفعل تشجيع الحكومة نقلت العديد من المصانع عملياتها من داخل الخط الأخضر إلى

---

(2) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التموين، تقرير خاص عن المواد الغذائية الفاسدة، تشرين أول 1997، غزة- فلسطين، ص8 .

(3) المركز للسلام، مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص38 .

(4) المرجع السابق، ص39 .

* النقب الغربي : يقصد به مستوطنات غزة، وقد استخدم المركز الحكومي هذا المصطلح من أجل عدم إثارة أي تخوفات سياسية لدى المستثمرين من القدوم للاستثمار في قطاع غزة.

(1)Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, op.cit.p82.

مستوطنات الضفة والقطاع، فيما نقلت بعض المصانع معداتها إلى المستوطنات بطرق وهمية[2].

إن توفير الحكومة للكثير من التكاليف على الصناعة الإسرائيلية في المستوطنات يقلل من تكلفة المنتج، و بدوره يستطيع ضرب المنتج الفلسطيني، فقد حرصت الحكومة على توفير الكهرباء للمستوطنات بشكل مجاني، ويتم إرجاع موارد المياه في الأراضي المحتلة من أجل استعمالها في المستوطنات[3]، وتلتزم الحكومة بتوفير الأراضي لإقامة المشاريع الصناعية في المستوطنات، وتقدم أشكال مختلفة من الحوافز لدعم الصناعة داخل المستوطنات، وعلى سبيل المثال في الفترة ما قبل 1992 كان بإمكان المستثمرين في المشاريع الصناعية في المستوطنات أن يحصلوا على دعم بقيمة 38 % من قيمة المشروع، أو قرض يبلغ 66,66% من قيمة المشروع، مع إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات[4]، كما يمكن للمستوطنين دفع الرسوم الحكومية بمختلف أنواعها بنسبة لا تتجاوز العشر من الرسوم التي يدفعها المواطن الإسرائيلي في منطقة أخرى[5].

إن هذه الإجراءات الحكومية الإسرائيلية في ضرب الصناعة الفلسطينية من جهة، وتشجيع ودعم صناعة المستوطنين من جهة أخرى، قد ساهمت في انتعاش المصانع في المستوطنات وافتتاح العشرات منها في كل عام.

والجدول التالي يوضح عدد المصانع في كل مستوطنة[1]:

---

[2] صحيفة معاريف 1991/2/12، نقلاً عن رئيس قسم الاستثمار في وزارة الصناعة والتجارة، ص3 .

[3] مجلة العمل العربية، العدد 50، شباط 1992، ص105 .

[4] Palestinian Center for Human Rights :A comprehensive, op.cit.p82.

[5] مجلة العمل العربي، العدد 50، مرجع سابق، ص104.

[1] الجدول من إعداد الباحث والمعلومات مقتبسة من تقارير الأمن الوقائي الفلسطيني (دراسات مختلفة عن المستوطنات)، أيضاً زيارة الباحث ومعاينته للمنشآت الصناعية في مستوطنة إيرز بتاريخ 3-2000/9/4.

اسم المستوطنة	*عدد المصانع*	اسم المستوطنة	عدد المصانع
نفي دكاليم	10	نيتسر حزاني	4
قطيف	9	جان طال	1
إيلي سيناي	1	جان أور	2
دوغيت	4	كفار يام	2
نتساريم	4	جديد	3
كفار داروم	1	رفيح يام	2
بدولح	1	موراج	1
بات ساديه	1	إيرز	107
عتسمونة	5	المجموع :	157

3. المستوطنات والعمالة في قطاع غزة .

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عقب حرب حزيران1967، فترة ازدهار اقتصادي أدت إلى زيادة الطلب على العمالة، وخاصة في قطاع الإنشاءات حيث زادت المباني (المستوطنات) لاستيعاب المهاجرين، وتطلب ذلك عمالاً يعملون في ظروف استثنائية ولأكثر من ثماني ساعات[2] وهذا الشرط متوفر في العمالة الفلسطينية، إضافة إلى أن العمال اليهود يرفضون العمل (الشاق) الذي يقوم به العمال الفلسطينيون.

بذلت الحكومات الإسرائيلية جهوداً لبناء مؤسسات عامة تستوعب الأيدي العاملة للمستوطنين ،و يعتبر 60% من الذين يبلغون السن القانوني يعملون في القطاع العام للدولة، مقابل 33% من مثيلهم من سكان إسرائيل الآخرين، وكان بناء المؤسسات الدينية في المستوطنات على رأس سلم أولويات الحكومة لاستيعاب عمالة المستوطنات[3]، ولم يكن حل مشكلة العمالة في المستوطنات نابع من حل مشكلة بطالة، بل الهدف منه تقليص الارتباط اليومي لسكان المستوطنات بمراكز العمل داخل الخط الأخضر والعمل على الازدياد التدريجي لقوة اجتذاب المستوطنات للمستوطنين، إضافة إلى إضفاء مصداقية على الأسطورة الطلائعية التي أقيمت المستوطنات تحت شعارها وتم باسمها تدفق مصادر عامة كبيرة للمستوطنات[1]، ويشير البحث الذي أجراه البروفيسور بورتوغالي من جامعة تل

---

[2] قطامش، ربحي : طرد العمال العرب مأزق اقتصادي سياسي، ط1، مركز الزهراء للأبحاث والدراسات، القدس- فلسطين1991،ص31.

[3] صحيفة هآرتس 1995/12/15 .

[1] المركز للسلام: مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص38 .

أبيب إلى أن 70% من مجموع العاملين في أوساط المستوطنين يتوجهون يومياً لأماكن عملهم داخل الخط الأخضر[2]، ويبدو أن هذه النسبة تنخفض كثيراً في صفوف المستوطنين في القطاع، حيث يتولى المستوطنون مسؤولية الإشراف على المصانع والدفيئات الزراعية الكثيرة، ويشكل العمال العرب أغلبية بين صفوف العمالة داخل المستوطنات، وكذلك يعمل في المستوطنات عمال أجانب خاصة من تايلاند[3]، وذلك لسد حاجة المستوطنات التي لا تشغل عمالاً عرباً لأسباب مختلفة وعلى رأسها الأيدلوجية منها،كما يعمل في المستوطنات في قطاع غزة قوة عاملة من المهاجرين الجدد الذين يعرفون باسم "مجمعة بني مناشي" وعادة ما يعمل هؤلاء في الدفيئات الزراعية، ويتم توظيفهم بشكل فوري من خلال مزارعين يهود[4].

أدت السياسة العامة لإقامة المستوطنات، إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، ونهب موارد المياه، فإن جزءاً كبيراً من العمال الفلسطينيين الذين بإمكانهم إيجاد عمل في الزراعة التقليدية الفلسطينية بدؤوا تدريجياً بالبحث عن عمل في أماكن أخرى واضطروا للتحول باتجاه إسرائيل أو المستوطنات، ومع تطور وزيادة المستوطنات في القطاع كانت هناك زيادة في حجم العمالة الفلسطينية في القطاع التي تترك أرضها وتتوجه للعمل في إسرائيل والمستوطنات، والجدول التالي يوضح توزيع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات لبعض السنوات ٪ [5] :

السنة	خدمات	نقل وتخزين	تجارة ومطاعم	إنشاءات	صناعة	زراعة
1975	-	-	-	54,0	18,0	14,0
1987	-	-	-	45,6	18,1	14,5
1993	-	-	-	72,6	5,7	10,3
1995	10,2	2,4	12,7	50,6	14,0	10,0
1996	4,6	1,1	13,4	56,6	13,5	10,8

[2] المرجع السابق، ص39 .

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي، دراسات مختلفة عن مستوطنات القطاع.

[4] Palestinian Center for Human Rights :A comprehensive ,op.cit.p38.

[5] السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، البنك الوطني للمعلومات : التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1994-1999 ، ط1، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة – فلسطين 2001، ص95 .

أثر الاستيطان في قطاع غزة على العمالة الفلسطينية بأن دفع عدداً كبيراً من العمال إلى الهجرة إلى الخارج، والتي كانت منظمة أحياناً حيث يهاجر حوالي عشرة آلاف عامل سنوياً، كما أدى الاستيطان إلى إحداث انعكاس في التوزيع القطاعي لتلك العمالة، فأصبحت نسب الزراعة والصناعة والبناء والخدمات العامة في عام 1986 كالتالي :
13 ٪،12 ٪، 20 ٪، 70٪ على التوالي[1] .

مارس المستوطنون صوراً عديدة من الاضطهاد للعمال الفلسطينيين من حيث معدل ساعات العمل ومعدل الأيام الشهرية وكذلك الأجرة اليومية مستغلين ظروف العمال الفلسطينيين وحاجتهم الماسة للعمل، والجدول التالي يوضح بعض ناتج العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات[2]:

النشاط الاقتصادي	معدل ساعات العمل الاسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجرة اليومية بالشيكل الجديد
الزراعة	45,6	18,6	42,4
الصناعة	41,9	18,9	67,1
البناء	39,0	15,4	90,3
التجارة والمطاعم	45,2	19,9	73,5
النقل والتخزين	44,8	21,0	76,9
الخدمات والفروع الأخرى	40,4	20,4	74,9
المتوسط	41,6	17,9	75,0

بشكل عام أدت المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة، أو المحافظة على فرص العمل المتوفرة وسبب ذلك ناجم عن استيلائها على أخصب الأراضي الزراعية واستيلائها على منابع المياه والآبار الارتوازية، إضافة إلى إنشاء المصانع داخل المستوطنات التي تنتج السلع المنافسة للسلع الفلسطينية، وقد أسهم في تفاقم تلك المشكلة عدم اهتمام السلطات الإسرائيلية لتنمية القطاع، بل محاولاتها المستمرة لاستغلال ثروته لصالح المستوطنات .

---

[1] خليفة ،محمد: الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة، (ب.ط)، برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت، رام الله – فلسطين، (ب.ن) ، ص57 .

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية، دورة (نيسان-أيار 1996)، رام الله – فلسطين ص91 .

رابعاً: التـأثير البيـئي

قام المشروع الاستيطاني الصهيوني على فكرة اقتلاع المواطن الفلسطيني، وإحلال المهاجر الجديد القادم من بيئة غريبة عن هذه البقعة مكانة، ويتطلب الإحلال مكافحة صاحب الأرض الأصلي والعيش على ممتلكاته التاريخية، بل استنزاف كل ما يملك من الثروات الطبيعية وغير الطبيعية، وعليه فقد عملت إسرائيل على توفير عناصر الاستيطان الهامة وعلى رأسها الأرض والمياه والتي بدونها لن يكون هناك استيطان، ولم يهمها كثيراً نتائج السيطرة على الأرض ومصادرتها، أو سحب المياه الجوفية ومياه الأنهار، وقد قامت إسرائيل بحملة من الممارسات التي أثرت على البيئة الفلسطينية، وهدفت للتعرض لكل عناصر البيئة الطبيعية الفلسطينية من أرض ومياه وهواء، مما أدى إلى تلوثها جميعاً بنسب مختلفة غير متوافقة الزمان والمكان، وليس من تخصص هذه الدراسة إيضاح التأثير الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية، إنما تأثير عملية الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة على هذه البيئة.

تعتبر عناصر البيئة في قطاع غزة محدودة للغاية بفعل عدة عوامل أهمها مساحته الصغيرة، والكثافة السكانية العالية، لكن المواطن الفلسطيني استطاع التكيف مع هذا الكم المحدود، ولم تؤثر فعالياته ونشاطاته الحيوية سلباً على البيئة، واستمرت البيئة محمية بحنان وحب الفلسطينيين لها، إلى أن قدم المستعمر الغريب عام 1967، وبدأ الاستخدام السيئ للموارد الطبيعية مما أثر على البيئة، وكان الاستيطان هو أداة هذا الاستخدام، ويمكن فهم تأثير هذا الاستيطان على البيئة في القطاع من خلال تأثيره على عدة عناصر هي :

1. الاستيطان و المياه

منذ الأيام الأولى لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة أصدر الحكام العسكريون لهذه المناطق العديد من الأوامر العسكرية التي تخص المياه، فقد تضمنت هذه الأوامر اعتبار كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجدداً هي ملك لدولة إسرائيل، و منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل الحاكم العسكري العام، وقامت بمنع انتشار أي منشأة مائية جديدة في القطاع بدون ترخيص بل أن من حق الضابط رفض أي ترخيص بدون إبداء أسباب، ووضع جميع الآبار والينابيع

ومشاريع المياه تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي، وتم تطوير هذه القوانين بمثيلاتها في إسرائيل حتى أمر الحاكم العسكري للقطاع اعتبار جميع مصادر المياه في قطاع غزة ملكاً للدولة وفقاً لنصوص القانون الإسرائيلي الصادر في عام1959، وتطبيقاً لهذه الأوامر قامت إسرائيل بمجموعة من الإجراءات والممارسات مثل وضع سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار في الضفة والقطاع بضخها، ومنع حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة ووضع المزيد من القيود عليها، واستخراج تصاريح لاستخدام الآبار الموجودة أو حتى استخدام الينابيع، وقامت بمصادرة الآبار من المزارعين الفلسطينيين لصالح المستوطنات، وقامت بتحديد أعماق حفر الآبار (تختلف من منطقة لأخرى)[1]، أما من جانبها فقد قامت بحفر الآبار على طول الخط الأخضر مع القطاع وأقامت السدود الصغيرة لحجز المياه السطحية للأودية ومنعها من الوصول إلى القطاع[2].

تمثل مشكلة تلوث المياه خطراً في قطاع غزة أكثر مما تشكله في الضفة الغربية، إذ تصل نسبة الكلورايد في شرق قطاع غزة إلى 1500ملغم/لتر، أما الأماكن التي تستخرج فيها مياه تتمتع بنسبة كلورايد أقل من 250ملغم/لتر فهي مناطق محدودة لا تزيد مساحتها عن 45كم^2، ويتضح أن 10% من آبار قطاع غزة المستخدمة من المواطنين تصل فيها نسبة الكبريت إلى ما يزيد عن 900جزء في المليون، وأن 16% تصل نسبة الفلورايد فيها إلى 0,8-3,8 جزء في المليون، و12% فيها بكتيريا غير موائمة، وهذه المركبات جميعاً تؤدي إلى الأمراض الجلدية ومشاكل في العظام وتآكل الأسنان والخلايا السرطانية وسهولة التسمم عند الأطفال والتخلف العقلي[3]، ولكن ما هي علاقة الاستيطان في القطاع بهذه الأمراض الناتجة عن تلوث المياه؟

إن المتتبع لنوعية المياه الموجودة في قطاع غزة يمكنه تصنيفها إلى ثلاث أقسام:

- مياه ذات جودة عالية .
- مياه متوسطة .
- مياه رديئة.

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : الأخطار التي تواجه المياه في فلسطين، غزة – فلسطين 2001 ، ص3 .

[2] منذ العام 1973 بدأ منسوب وادي غزة ينخفض تدريجياً بفعل إجراءات إسرائيل، وحتى عام 1995 كان منسوب الوادي قد إنعدم كلياً ما عدا مياه الأمطار التي تسقط عليه في الجزء الواقع داخل القطاع منه، زيارة ميدانية للباحث2001/10/2.

[3] سلطة المياه الفلسطينية، مشكلة المياه والمتغيرات الاقتصادية،مرجع سابق، ص5 .

إن اختيار أماكن الاستيطان لم يكن صدفة بل كان حسب دراسات الجدوى التي أقامتها إسرائيل على أراضي القطاع، ويقوم التكتل الاستيطاني الجنوبي (غوش قطيف ومستوطنات رفح) بواقع أربع عشر مستوطنة ونقطة استيطانية فوق المساحة التي تضم خزان المياه ذات الجودة العالية، وأن الجزء الآخر من هذا الخزان أقيم فوقه التكتل الاستيطاني الشمالي[4]، وإن ضخ إسرائيل العالي لهذا الخزان ومصادرة كل الأراضي التي تقع فوقه حرم الفلسطينيين من هذه المياه، إضافة إلى التأثير على نوعية المياه في المناطق المجاورة (ذات السكان العرب).

أما عن دور المستوطنات في القطاع في سلب كمية المياه الجوفية، فيتضح أن ضخ هذه المستوطنات للمياه كان السبب الرئيسي في تناقص كميات المياه المخزونة، ففي دراسة لسلطة المياه الفلسطينية تظهر أن هذه الكمية تناقصت من 1210مليون متر مكعب عام1975 إلى 800 مليون متر مكعب عام 1995، وأن ما يتم سحبه من مياه القطاع يقدر بحوالي 130 مليون متر مكعب سنوياً في حين أن ما يرد من المياه إلى الخزان يقدر بـ 80مليون متر مكعب فقط [1].

تبلغ نسبة استهلاك المستوطن الواحد في قطاع غزة من المياه حوالي 1000 متر مكعب، مقابل 172متر مكعب لكل مواطن فلسطيني[2]، والجدول التالي يوضح توزيع آبار لمياه في مستوطنات والمواقع الإسرائيلية في قطاع غزة[3]:

مسلسل	اسم المستوطنة أو المنطقة	عدد الآبار
1	غرب خانيونس	5
2	جنوب دير البلح	4
3	نتساريم	2
4	كفار داروم	2
5	غوش قطيف	7
6	موقع حداش	10

---

[4] أنظر الخارطة رقم (8) والتي توضح توزيع جودة المياه في قطاع غزة والمصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الزراعة .

[1] سلطة المياه الفلسطينية: مشكلة المياه والمتغيرات الاقتصادية،مرجع سابق، ص7 .

[2] مضر، إبراهيم: الاستيطان اليهودي (الحقوق الفلسطينية والسلام) ،(ب.ط)، مركز تحليل السياسات الفلسطينية، واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية 1992،ص13.

[3] الجدول من اعداد الباحث و المصدر:

- وزارة الزراعة
- سلطة المياه الفلسطينية
- الأمن الوقائي الفلسطيني، دائرة النشاط الإسرائيلي ،(دراسات مختلفة حول المستوطنات)، مرجع سابق.

12	التكتل الشمالي	7
1	موراج	8
43	المجمــوع	

و تضخ إسرائيل المياه إلى عدة جهات:

i. الآبار الموجودة في المستوطنات لأغراض الاستعمال المنزلي وللسياحة وللزراعة ولبرك تربية الأسماك، وتتميز آبار المستوطنات بكونها أكثر عمقاً من الآبار الفلسطينية، وتستخدم فيها آلات سحب متطورة تقلل من كمية المياه المتواجدة في الآبار الفلسطينية، وتقوم الحكومة بدعم استهلاك المستوطنين للمياه حيث تدفع جزء من تكلفة الاستهلاك[1].

ii. خط أنبوب المياه الكبير من آبار مستوطنتي نيتسر حزاني ونفي دكاليم ، ويخرج من منطقة القرارة ويقطع شارع صلاح الدين باتجاه الشارع المؤدي إلى كيسوفيم ومنه إلى داخل الأراضي الإسرائيلية[2]، ويتبع هذا الأنبوب لشركة ميكوروت ويتفرع منه أنبوب مياه يباع لبلدية خانيونس وأنبوب آخر للمجالس المحلية في الشرقية (بني سهيلا – عبسان الكبيرة – عبسان الصغيرة)، وتبلغ هذه الكمية المباعة حوالي 5مليون متر مكعب سنوياً ويقدر سعرها من 15-20مليون شيكل سنوياً يدفعها المواطن الفلسطيني من المياه المستخرجة من أرضه[3].

iii. سلسلة الآبار المحفورة على حدود القطاع والتي يتم ضخها لداخل إسرائيل، ولا تقع هذه الآبار ضمن المياه ذات الجودة العالية، ولكن يتم تنقيتها لغرض مزروعات معينة كالقطن مثلاً.

يتضح مما سبق سلب المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة للمياه ذات النوع الأفضل، وبكميات كثيرة، أثرت على نوعية وكم المياه التي يستخرجها

---

(1) Sara Roy ,M: The Gaza strip.op.cit.p172.

(2) قام الباحث بمعاينة امتداد هذه الأنبوب، حيث يمر من مناطق سكنية عربية، ويبلغ سمكه أكثر من 6 إنش في بعض المناطق .

(3) قامت وزارة البيئة الفلسطينية عام1999 بتعداد الكمية التي تشتريها المجالس المحلية العربية من المياه من شركة ميكوروت أنظر:

السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة شئون البيئة :الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية ، دراسة غير منشورة، غزة– فلسطين ص20 .

الفلسطينيون مما أثر سلباً على البيئة الفلسطينية، وقد نهب الاستيطان المياه ولم يبق للمواطن الفلسطيني سوى الفتات، ونشير هنا إلى أن اتفاقيات السلام الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لم تستطع ضبط استخراج المياه في المستوطنات أو تحديدها، فقد زادت الآبار في المستوطنات وعلى الحدود، وزاد ضخ المياه العذبة وبيعها للفلسطينيين وتصدير الجزء الأخر لداخل الخط الأخضر.

قام خبراء من الحكومة الهولندية والسلطة الفلسطينية بعد اتفاق طابا (أوسلو2) ببحث موضوع تلوث المياه في قطاع غزة والذي يعتبر الاستيطان السبب الرئيسي له، و توصل الخبراء إلى أن الملوحة الناتجة عن الضخ الزائد إضافة إلى زيادة المصانع في مناطق معينة، والزراعة غير المخططة، وإساءة استخدام الأراضي والاستهلاك الشخصي خاصة في المستوطنات هو السبب في تلوث مياه القطاع، وإن عدم تصحيح ما سبق وبشكل عاجل سيؤدي إلى نقص المياه في وقت قصير من الزمن و من ثم انتهاء مصادر المياه في القطاع[1].

2. أثر المستوطنات على الأرض والنبات

تتكون معظم شواطئ غزة من الكثبان الرملية المتحركة، وتتكون عليها نباتات مقاومة لملوحة البحر، ولها جذور عميقة تصل في بعض أنواعها إلى عمق 4-5 أمتار منها الشيح الأحادية والأكاسيا والنجيلات المعمرة[2]، وقامت هذه النباتات بالحد من حركة الرمال، أو على الأقل حمت الحقول الموازية للشاطئ من الملوحة والرذاذ من انحراف الرمال تجاهها[3].

قام الإسرائيليون بإزالة هذه الحواجز النباتية الطبيعية بذرائع وحجج مختلفة كحماية البيئة وللاستغلال السياحي ولأغراض البناء وخاصة في جنوب القطاع، مما جعل إزاحة هذا الكساء النباتي ينتج عنه تحرك الرمال مع الرياح مما أثر سلباً على المزروعات ونقاوة البيئة في المنطقة[4]، وبطبيعة الحال نتج عن ذلك

---

[1] Gaza Environment profile, project between Palestinian Authorities and the Directorate General International co-operation, Retterdam 1995.p.12

[2] يمكن رؤية بعض هذه النباتات التي لا زالت على بعض شواطئ القطاع، خاصة في المناطق التي لا توجد فيها مستوطنات كمنطقة ساحل الشيخ عجلين، وشاطئ أبو مدين.

[3] لا زالت الزراعة ناجحة في كل المناطق التي فيها هذه النباتات حيث تزرع الخضراوات بعيدة عن الشاطئ بعشرات الأمتار فقط غير متأثرة بالبحر بسبب تشكيل هذه النباتات كسياج يحميها.

[4] البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في 1998/2/28 برعاية مكتب المؤسسات الوطنية بالتعاون مع مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، ط1، نابلس – فلسطين 1998 ، ص54 .

أيضاً تأثر خصوبة التربة وخواصها نتيجة نقص المواد العضوية، وقد أدى ذلك إلى هجرة الحلزون من النباتات الطبيعية البحرية إلى الشرق نحو المزارع العربية، حيث أصابت الحمضيات والخضراوات في المناطق المقابلة لمستوطنات غوش قطيف[5].

حسب دراسة قامت بها وزارة الزراعة الفلسطينية، فإن مساحة المناطق المعروفة كغابات في قطاع غزة قد تغيرت مساحتها منذ العام 1972، حيث أن 80 % من المناطق المدمرة من الغابات الرسمية يعزى إلى الاحتلال الإسرائيلي، وتوزيعها كالتالي[6]:

78% من هذه الغابات المدمرة كان لغرض إنشاء المستوطنات.
2% لغرض إنشاء قواعد عسكرية في أغلبها لحماية المستوطنات.
1% لإقامة الطرق الالتفافية .
13% قطعت بواسطة السكان الفلسطينيين
6% تم تحويلها إلى ملكية خاصة.

قامت سلطات الاحتلال في أوائل السبعينيات مع بدء حركة الاستيطان بتقطيع أسيجة بيارات الحمضيات، التي كانت تتكون من أنواع السنط (الأكسيا الشوكية) و العوسج والنارنج ،وقطع 50-100 متر من كل بيارة بمحاذاة الشارع العام في جنوب القطاع[1].

كانت الذريعة الأمنية هي الحجة التي تتخذها إسرائيل في اقتلاع الشجرة الفلسطينية، فعقب كل عملية فدائية قرب المستوطنات كانت إسرائيل تقتلع أجزاء واسعة من الشجر، بهدف معاقبة المواطنين بأقصى أنواع العقاب حتى لو كان بالتأثير على البيئة[2].

ومهما كان الاختلاف في المساحة التي سيطرت عليها إسرائيل لغرض الاستيطان، قبل اتفاق أوسلو أو بعده، فقد أثرت هذه المساحة التي لا تقل في كل الأحوال عن 60,000دونم من مساحة القطاع على السكان من عدة نواحي، حيث أدى ذلك إلى مزيد من التدهور البيئي، وخاصة أنها تشكل تعدياً كبيراً على المناطق الخضراء، الذي يمكن أن يؤدي إلى تصحر يتبعه جفاف يؤثر على

---

[5] المرجع السابق ،ص55 .

[6] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الزراعة الإدارة العامة للغابات، دراسة حول الغابات في قطاع غزة، دراسة غير منشورة، ص3 .

[1] البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في 1998/2/28، مرجع سابق، ص 55 .

[2] قامت إسرائيل باقتلاع وتجريف الأشجار على جانبي شارع صلاح الدين إبان الانتفاضة السابقة ،وذلك بعد أي عملية إلقاء زجاجات حارقة، وقد قامت بتخريب أرض يملكها المواطن عيد حنيف من منطقة الشيخ عجلين بعد التذرع بأن النار أطلقت منها وذلك عام 1989، مقابلة مع المواطن عيد حنيف، مصدر سابق.

كميات الأمطار التي تسقط لأن كثيراً من التغيرات في مناخ الضغط الجوي مرتبط بكميات البخار التي تنتج عن هذه الأشجار، وتتغير حركة الريح، وبفعل التمدد الاستيطاني أصبح قطاع غزة عبارة عن أرض ومبانٍ حجرية وأسمنتية ،وتحولت المناطق المشجرة إلى مناطق سكنية بسبب قلة مساحة الأراضي وازدياد عدد السكان[3].

ساهم اختيار إسرائيل لأماكن معينة في بنائها للمستوطنات إلى خلق مشاكل تنظيمية هيكلية للتجمعات الفلسطينية، وبفعل هذه التمديدات الاستيطانية انعدمت وتعطلت المخططات الهيكلية لمعظم التجمعات السكنية الفلسطينية في القطاع، والتي كانت إسرائيل تماطل في المصادقة عليها، في الوقت الذي تمنح المزيد من رخص البناء لمئات الوحدات السكنية الفلسطينية[4]، وقد أدى هذا الإجراء إلى زيادة السكن الفلسطيني في مناطق الكثافة المرتفعة ومخيمات اللاجئين، في الوقت الذي لا توجد فرصة مطلقاً لترحيل السكان لشرق القطاع حتى في ظل توفر مساحات للسكن[5]، فلم يستطيع سكان خانيونس التوسع باتجاه الغرب ، وهي المنطقة المرغوب فيها باعتبار المخيم يقع فيها، ويحده مباشرة حدود مستوطنة نفي دكاليم.

أدى التمدد الاستيطاني لمجمع غوش قطيف إلى اكتظاظ للمباني في ثلاثة مدن رئيسية في القطاع هي دير البلح وخانيونس ورفح، ويسود هذا الاكتظاظ نمط الاندماج والتكتل وهو غير منظم وبشكل بدائي كما يؤكد المتخصصون، ولا يصلح للسكن إذا ما قوي المجتمع، حيث تنعدم مناطق الفراغ والمناطق الخضراء داخل هذه التجمعات، مما يؤدي إلى تعطل جزئي لحركة الهواء داخلها[1]، وسيغير خنق المدن الفلسطينية واقتلاع إسرائيل للمزيد من الأشجار من مناخ القطاع، فسيكون هناك انخفاض كبير في درجة الحرارة في فصل الشتاء بسبب حجز التيارات البحرية الدافئة التي تأتي من البحر، وسترتفع درجة الحرارة صيفاً[2].

أدى انتشار المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة إلى نمو التجمعات السكنية على حساب الأراضي الزراعية والمناطق المشجرة، وكذلك على حساب الأراضي السهلية، وقد زحف النمو العمراني على حساب هذه الأراضي حيث لم

---

[3] صحيفة القدس 1997/11/20 مقابلة مع د. يوسف أبو صفية رئيس لجنة المصادر الطبيعية والطاقة (وزير البيئة الفلسطينية فيما بعد).

[4] البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في 1998/2/28 ، مرجع سابق 94.

[5] Gaza Environment profile, project, op.cit.p48

[1] البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في 1998/2/28، مرجع سابق، ص94 .

[2] صحيفة القدس، 1997/11/2، مرجع سابق.

يكن هناك بديل، وقد أدى إلى الإخلال بالتوازن البيئي عدا عن الخسارة الاقتصادية المترتبة على ذلك نتيجة فقدان جزء هام من الأرض[3].

لقد كان الاستيطان سبباً في بروز ظاهرة البناء العشوائي حيث امتدت المناطق العمرانية على شكل أشرطة طولية، وكذلك تواجد تجمعات سكنية مبعثرة في مناطق مختلفة ولا تخضع لأي نوع من أنواع التخطيط، أدى ذلك إلى عدم توفير خدمات البيئة نتيجة لهذه التجمعات[4].

مثلت الشوارع الالتفافية جزءاً هاماً من المساحة المسلوبة لصالح المستوطنات، ورغم أنها لم تشكل مساحة كبيرة في قطاع غزة مقارنة مع المساحات الشاسعة التي التهمتها هذه الشوارع من أراضي الضفة الغربية، إلا أن آثارها البيئية على قطاع غزة قد تكون قاسية أكثر بسبب صغر مساحة القطاع، إضافة إلى الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لحماية هذه الطرق، فقد حظر على الفلسطينيين إنشاء أي أبنية على جوانب هذه الطرق لمسافة خمسة وسبعين متراً من كل جانب، أي أن مساحة عرض المنطقة المقصودة تزيد عن 155متراً[5]، وهذا يشكل رقماً كبيراً بالنسبة لمساحة القطاع، في الوقت الذي تخترق هذه الشوارع الأراضي الزراعية.

تطلبت حماية المستوطنات في قطاع غزة قيام الجيش بحملة من الإجراءات تمثلت بعمل الحواجز الثابتة وأبراج المراقبة والمواقع العسكرية مختلفة المساحة، ويلاحظ في مستوطنات القطاع أن إسرائيل تقيم مواقع عسكرية على حدود المستوطنات وليس داخلها، وتحاول إضفاء صورة الحياة المدنية داخل المستوطنات رغم أن محيطها تعتبر بمثابة حزام ومخزن للعتاد العسكري، وقد أقامت إسرائيل حوالي 29 منطقة عسكرية مغلقة في قطاع غزة بغرض حماية المستوطنات[1]، ويشار إلى أن المساحة العمرانية للمستوطنات في القطاع تبلغ حتى العام 1996 6248,1 دونم تمثل نسبة 1,71 ٪ من مساحة القطاع[2]، لكن مساحة الأرض التي تسيطر عليها المستوطنات بعد اتفاقية أوسلو تبلغ 60,000دونم تقريباً،وإن عدد الشوارع الالتفافية وهذه الإجراءات التعسفية لا تلائم مطلقاً هذه المساحة العمرانية الصغيرة والتي يسكنها نحو خمسة آلاف مستوطن تقريباً، هذا إذا افترضنا أن كل المساحة العمرانية لمستوطنات غزة يتم استخدامها.

---

[3] البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في 1998/2/28 ، مرجع سابق، ص94 .

[4] المرجع السابق، ص95 .

[5] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة ، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، مرجع سابق، ص9 .

[1] المرجع السابق ،ص10 .

[2] المركز الجغرافي الفلسطيني : مسح المستعمرات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص32 .

لم تقتصر سرقة إسرائيل للأرض الفلسطينية على مصادرتها، بل سرقة ما تحوي هذه الأرض من ثروات (هواء وعلى السطح وفي باطنها) ، فخلال فترة الاحتلال استنزفت كميات كبيرة من الرمال الفلسطينية لبيعها للفلسطينيين أنفسهم، وكذلك تصديرها إلى داخل إسرائيل، وقد تعرضت المنطقة الساحلية التي هي خارج المستوطنات لمثل هذا النهب والسرقة، كما يلاحظ أن هذه العملية تتم في أراض قريبة من السكان العرب ولا تكون ضمن الأراضي المهددة بالمصادرة، فيمكنً للناظر أن يرى الأماكن التي صادرت إسرائيل منها الرمال في منتصف السبعينيات ولا تزال هذه المنطقة غير مصادرة كالمنطقة التي تقع جنوب مستوطنة نتساريم، حيث لا تصلح للزراعة، ولا لقيام أبنية سكنية ،وهي مكان لتجمع مياه الأمطار فقط، وتقدر الكميات التي يتم سرقتها بمحافظات غزة بحوالي 70,000 كوب سنوياً كرمال نظيفة، إضافة إلى 12,000 كوب سنوياً من الطين الأحمر[3]، أما محاجر سرقة الرمال فهي :

أ.محجر بيت دولح[4]

ويقع بالقرب من مستوطنة قطيف ،ويمتد على مساحة أكثر من مائة دونم تقريباً، ويعمل به أربعة جرارات على مدار اليوم، ويتم تحميل ما لا يقل عن 170 سيارة شحن يومياً، وتصدر إلى إسرائيل عبر معبر كيسوفيم.

ب.محجر نتساريم[1]

تم البدء بسرقة الرمال من هذه المنطقة منذ منتصف السبعينات، ولا زالت العملية مستمرة حتى وقتنا هذا، حيث يتم تجريف التلال الرملية الواقعة بين المنطقة الأمنية للمستوطنة ومدينة الزهراء الفلسطينية،حيث أن هذه المنطقة هي منطقة صفراء ، ويتم نقل الرمال إلى داخل المستوطنة حيث يستخدم جزء منها في رصف وتعبيد الشوارع بين المباني السكنية، وجزء يتم تصديره إلى إسرائيل عبر معبر كيسوفيم، والجزء الأخر يتم بيعه للفلسطينيين.

ج. محجر العبادلة[2]

---

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية: وزارة البيئية، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، مرجع سابق ،ص40.

[4] المرجع السابق، ص40 .

[1] المرجع السابق، ص41 .

ويقع في منطقة القرارة مقابل مستوطنتي نيتسر حزاني وقطيف، ويقع فوق أراض تنتفع منها عدة أسر من عائلة العبادلة، وأقام الإسرائيليون في هذه المنطقة مصانعً للباطون، بحيث تتوفر فيها ثروة الرمال بسهولة.

د.محجر عتسمونة

بدأت إجراءات أخذ الرمل من هذه المنطقة عام 1994 بعد توقيع اتفاق أوسلو، وذلك لسد حاجة مستوطنات رفح الأربعة بدون شراء الرمل من مكان آخر، ويلاحظ أن المحجر يقع داخل أسلاك المستوطنة بالقرب من موقع الجيش[3].

3. **مخلفات المستوطنات**

1. **المياه العادمة**

أدى تناثر المستوطنات في قطاع غزة في أماكن مختلفة، وغير متصلة جغرافياً مع بعضها البعض، إلى عدم اهتمام إسرائيل بوصلها جميعاً بشبكة لتصريف مياه الصرف الصحي، بل اعتبار أراضي الفلسطينيين مكاناً أخر تستغله هذه المستوطنات في إلقاء مخلفاتها، وقد حافظ المستوطنون على البيئة في الأماكن التي تخصهم بينما ساهموا بشكل فعال في تدمير هذه البيئة خارج المستوطنات.

يمكن اعتبار أن 90% من بيوت المستوطنين في المستوطنات الصهيونية في قطاع غزة متصلة بشبكات تجميع مياه الصرف الصحي، بينما 10 % فقط من بيوتهم متصلة بالمحطات المعالجة للصرف الصحي[4].

منذ بدء حركة الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة فقد تم إلقاء المياه العادمة بأنواعها المختلفة في أراضي الفلسطينيين، وعندما قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بعمل مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي لمدينة خانيونس ولانتفاع المستوطنين بها عام 1985، كانت ردة فعل المستوطنين خروجهم بالكباشات وهدم المشروع كلياً، ولم تردعهم قوات الجيش الموجودة في المكان ولا كاميرات الصحافة العالمية[1].

قام المجلس الإقليمي للمستوطنات عام 1985 بتنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي لمستوطنات غوش قطيف في المواصي، وتعود ملكية هذه الأرض لعائلة

---

[2] زيارة الباحث لمكان المحجر بتاريخ 2001/10/4 .

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي الفلسطيني، دراسة عن مستوطنة عتسمونة، مرجع سابق، ص32 .

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، مرجع سابق، ص23 .

[1] بلدية خانيونس، دائرة الصحة .

زعرب[2]، وتتمثل التأثيرات البيئية لهذه البركة على تلويث أكثر من نصف آبار المياه في المواصي، وبالتالي لا تصلح مياه هذه الآبار للشرب حيث لا يزيد عمق آبار المواصي عن 25متر، وهذه المساحة إضافة إلى نوع التربة الرملية تسمح بتسرب مياه الصرف الصحي بسهولة، كما أن هذه البركة انفجرت مرتين لتغرق في مياهها مساحات شاسعة من الخضراوات والمحاصيل الزراعية.

قام الأهالي عام 1993 بإبلاغ القناصل الأجانب في إسرائيل الذين حضروا وقدموا احتجاجات للحكومة الإسرائيلية العمالية التي لم ترد بفعل شيء ضد همجية المستوطنين[3]، أما المنطقة الجنوبية من مستوطنات غوش قطيف والتي تضم مستوطنات نيتسر حزاني وقطيف ونفي دكاليم فلا يوجد فيها أماكن لتصريف المياه العادمة إلا تجاه أراضي المواطنين الفلسطينيين عبر محركات تضخ هذه المياه باتجاه الغرب، قرب شرق الفندق الذي يملكه المستوطنون على الشاطئ، والذي لا يمكن أن يتضرر بفعل توجه الرياح هناك، بل أن المياه العادمة الناتجة عن الفندق تصب في نفس هذا المكان، ويمكن رؤية أنابيب هذا التصريف وهي تصب في الأراضي الزراعية التي يملكها المواطنون وخاصة أراضي عائلة الأسطل.

قامت الغرفة التجارية عام1992 بمعاينة هذا المكان والاحتجاج لدى الحاكم العسكري على هذا التصرف[4]، إلا أنه لم يستطع فعل شيء، وتعتبر آبار هذه المنطقة غير صالحة للشرب، ولا حتى محاصيلها الزراعية.

قامت إسرائيل منذ بنائها مستوطنات رفح جنوب غوش قطيف، بعمل بركة مساحتها ثلاثة آلاف متر مربع وبعمق ثلاثة أمتار في منطقة محاطة بأراضي زراعية عربية وتبعد عن أقرب بئر مياه ارتوازي في المنطقة مسافة 20متر فقط، وهذه المنطقة بعيدة عن المستوطنات في مكان لا يمكن أن تسمح الرياح بنقل الأضرار تجاهها[1]، ومنذ سكن مستوطنون في مستوطنة نتساريم فقد قامت إسرائيل بمد أنبوب يمتد مسافة 1500متر ماراً بمنطقة على الشاطئ تدعي ملكيتها في تقاطع شارع هارون الرشيد مع الشارع المؤدي للمستوطنة قرب الشاطئ ليصب مخلفات المستوطنة في البحر[2].

---

[2] تعود ملكية هذه القطعة لأبناء المرحوم عبد الكريم زعرب، مقابلة مع عبد المنعم عبد الكريم زعرب سكان خانيونس وهو من أصحاب هذه الأرض، أجريت بتاريخ 2001/10/4.

[3] قام الباحث بزيارة المكان وعاين البركة والأرض المتضررة بتاريخ 2001/10/3.

[4] الغرفة التجارية الفلسطينية لقطاع غزة، تقرير اللجنة المكلفة بزيارة المواصي، كانون أول 1992، تقرير غير منشور ص3 .

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، مرجع سابق، ص26 .

[2] قيام الباحث بزيارة المكان بتاريخ 2001/10/4 .

تتسرب مياه الصرف الصحي الناتجة عن مخلفات مستوطنة كفار داروم إلى الأراضي السكنية في مخيمات المغازي والنصيرات إضافة إلى الأراضي الزراعية شرق دير البلح في (حكر الجامع)، وتصب هذه المخلفات عبر أنبوب كبير في وادي السلقا الممتد شرق قطاع غزة[3].

يتضح مما سبق أن إسرائيل لم تقم منذ بداية حركة الاستيطان في القطاع بجهود كافية لأجل عدم التأثير على القطاع في مجال البيئة، بل أن المستوطنين مارسوا مختلف الأساليب العلمية وغير العلمية للتأثير على البيئة الفلسطينية وعلى أغلى ما يملك الإنسان (المياه) ولم يجد المواطن الذي يعيش في المواصي ماء شرب نقي، كما أن المواطن الفلسطيني في قطاع غزة تضرر من هذه المياه في صحته وتلوثت محاصيله، كما تسبب هذه المياه مصدر للروائح الكريهة، وتعتبر بمثابة مصدر أوبئة وتجميع للحشرات بمختلف أنواعها، والجدول التالي يوضح عدد التجمعات السكنية الفلسطينية في قطاع غزة البالغة 83 تجمع التي تضررت من هذه المياه العادمة[4]:

مسلسل	التأثيرات الصحية البيئية	عدد التجمعات المتضررة
1	تلوث المياه الجوفية	20
2	تلوث المزروعات	12
3	مصدر روائح كريهة	13
4	مصدر أوبئة	11
5	مصدر تجمع حشرات	27

2. **النفايات السامة**

برغم صغر مساحة قطاع غزة لم يتورع المستوطنون عن تلويث القطاع بالنفايات السامة، سواءً الخارجة من المستوطنات أو الآتية من داخل إسرائيل، وطبيعي أن هذه النفايات لا يعرفها العامة، بل هي بحاجة إلى خبراء أو مختبرات لتشخيصها فلم يجد المستوطنون صعوبة في إلقاء كميات منها في قطاع غزة، وحتى بعد اتفاق أوسلو فلم يتحسن الأمر شيئاً، حيث لم تجد احتجاجات ومذكرات الفلسطينيين المقدمة للإسرائيليين نفعاً حول هذا الموضوع، ولأن اتفاق أوسلو لا يعطي الحق للطرف الفلسطيني بمتابعة مخلفات إسرائيل أو حتى المستوطنات[1]،

---

(3) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، مرجع سابق، ص26 .

(4) الجدول من إعداد الباحث والمصدر:

السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني، الأوضاع البيئية في المحافظات الفلسطينية (المياه العادمة) .

(1) صحيفة القدس 1997/11/2 ،مرجع سابق .

ولا أحد يدري في العالم أين تدفن إسرائيل نفايات مفاعل ديمونا النووي في النقب، فهي ترفض حتى وقتنا الحاضر الانضمام إلى وكالة الطاقة الذرية الدولية حتى لا يتم فرض أي رقابة على نشاطاتها المتعلقة بالمفاعل النووي.

عام 1989 حدث تسرب لمركبات فسفورية عضوية قادمة من المستوطنات في منطقة خالية شمال مدينة غزة، وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية تم ضبط 28برميل سعة كل برميل 200لتر تحتوي على نفايات خطرة مهربة إلى منطقة ساحل محافظات غزة مقابل شريط مستوطنات غوش قطيف[2]، ولم يكن قطاع غزة إلا جزءاً صغيراً من منطقة أوسع هي الضفة الغربية هدفاً لإلقاء النفايات السامة حيث قامت السلطة الوطنية بضبط كميات كبيرة من هذه النفايات على سبيل المثال في قرى أم التوت قرب جنين، وفي قرى عزون وجيوس، إضافة لوجود مكب نفايات سامة قرب طولكرم[3]، كما أن إعطاء العمال في المستوطنات أدوية زراعية فاسدة لا يعرف أحد مكوناتها، يبيعها العمال للمزارعين كتلك التي تساعد على سرعة النمو ولا يعرف المزارع نتائجها إلا في رؤيته لنمو المحصول[4]، وبمنهجية علمية ذات أبعاد سياسية قام المستوطنون بتهريب المبيدات السامة الممنوعة دولياً (الفيلودور) إلى التجار العرب دون رقابة، مما عكس ذلك على نوعية وجودة المحصول وصحة المواطن.

3. النفايات الصلبة

تلقي المستوطنات الإسرائيلية نفاياتها الصلبة الناتجة عن المخلفات الزراعية خارج الأسلاك الشائكة للمستوطنات، أي على الأراضي الزراعية العربية، أو باتجاه الأماكن السكنية الفلسطينية، فمثلاً في كفار داروم يتم إلقاء مخلفات الدفيئات الزراعية باتجاه منطقة حكر الجامع في دير البلح أو في وادي السلقا.

أما نفايات المستوطنات الجنوبية للقطاع فيتم إلقائها في مكب النفايات الذي أقامه الجيش الإسرائيلي للمستوطنات في بلدة القراراة جنوب دير البلح، وعلى مساحة عشرين دونماً، ويتصاعد من المكان دخان ذو رائحة كريهة لمدة 24ساعة، وتزداد رائحته شتاءً، وتصل الرائحة إلى الأماكن السكنية القريبة في

---

(2) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة البيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية ، مرجع سابق، ص30 .

(3) تم ضبط 250 برميل مواد سامة مجهولة التركيب في قرية أم التوت في آذار 1999 وترفض إسرائيل إرجاعها حتى وقتنا الحاضر، وللمزيد من المعلومات أنظر :

صحيفة القدس ، الأعداد 1998/5/29، 1998/6/19 .

(4) مقابلة مع بعض المزارعين في المواصي (رفضوا ذكر أسمائهم).

دير البلح والقرارة[1]، وتلقي المصانع الإسرائيلية نفاياتها في المناطق العربية القريبة.

حاولت السلطة الوطنية التنسيق مع إسرائيل عبر لجنة الارتباط لإبعاد هذه المكبات لدحر الخطر عن السكان ولكن دون فائدة[2]، ويلاحظ أن المنطقة الصناعية لمستوطنة نفي دكاليم الملاصقة لمخيم خانيونس يرتفع منها الدخان السام طوال الوقت باتجاه المخيم[3]، مما يؤدي إلى تلويث الهواء وإصابة المواطنين بالأمراض المزمنة على مر الوقت، ونتج عن إلقاء المستوطنات الإسرائيلية لنفاياتها الصلبة باتجاه الأماكن الفلسطينية المخاطر التالية:

1. تلوث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية نتيجة للتخلص من النفايات الصلبة والخطرة التي تلقى على أطراف المستوطنات.
2. تلويث المياه الجوفية نتيجة لدفن هذه النفايات ونتيجة لتسرب سوائلها إلى الخزان الجوفي (وتزيد الأمطار من كمية سوائلها) .
3. يسبب حرق النفايات أضراراَ للتربة والأرض الزراعية القريبة.
4. يؤدي الدخان المتصاعد إلى تلويث الهواء مما يمس بالسكان والصحة العامة.
5. يتم الإشارة إلى أن وزارة البيئة الفلسطينية تحذر من عدم وجود رقابة فلسطينية على محيط المستوطنات، مما أدى إلى استخدام المستوطنين للطرق التي يرونها مناسبة لمعالجة النفايات بالدفن أو الحرق أو التهريب إلى مناطق فلسطينية[4].

خامساً : التأثر الاجتماعي

نظر اليهود إلى أنفسهم على أنهم أمة واحدة تعرضت للاضطهاد عبر تاريخها، مما جعلهم لا يندمجون في نسيج أية أمة يعيشون فيها نتيجة نظرتهم الاستعلائية، واعتبار أنفسهم شعب الله المختار، وبالتالي لم تستطع إسرائيل خلال قرن من الصراع مع العرب ربط علاقات سلمية معهم، لأن النفسية الصهيونية تمتلئ حقداً وحسداً وعداء توارثته أجيالهم، ولقد حاولت الصهيونية دمج

---

[1] قام الباحث بزيارة المكان وقد تحدث لي بعض المواطنين بان حياتهم أصبحت جحيم مع زيادة حجم النفايات وعدم إيجاد حل لهذه المشكلة، ويبدو أن مساحة المكب ستصل إلى بيوتهم، زيارة الباحث 2001/10/3 .

[2] صحيفة القدس 1997/11/2، مرجع سابق .

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية ، الأمن الوقائي، دائرة النشاط الإسرائيلي : دارسة حول مستوطنة نفي دكاليم ، مرجع سابق ص6 .

[4] المصدر السابق ص9.

المهاجرين اليهود إلى فلسطين في المجتمع الإسرائيلي عبر المستوطنات، ليتلقوا المذهب العنصري الصهيوني المعادي للعرب، وقد شكلت المستوطنات بالنسبة للمهاجرين اليهود "الغيتو الجديد" الذي يوفر لهم الحماية والرعاية، كما تحاول ترسيخ ولاءهم للصهيونية ولمؤسساتها الرسمية المتمثلة بدولة إسرائيل .

ساهم الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة في ترسيخ التفرقة العنصرية، التي تمارسها إسرائيل، ويمكن للمتجول في شوارع القطاع أن يرى بأم عينه شوارع خاصة بالمستوطنين دون العرب، وأخرى مشتركة ولكن الأولوية فيها للمستوطنين، بحيث يجب على العرب الانتظار على جانب الطريق حتى ينتهي مرور المستوطنين، وشوارع أخرى ترابية لا يدخلها إلا العرب[1]، ومما يعزز ذلك أن هذه التفرقة العنصرية لم يحكمها حرب أو سلم، أو أوقات هدوء وتوتر، بل كانت منذ بداية حركة الاستيطان الصهيوني في القطاع، ومن الممكن أن ترى مرافق عامة يمنع على العرب دخولها مطلقاً، وأخرى يسمح لهم ذلك ولكن بتصريح، وترى منشآت صناعية لا يمكن للمستوطنين العمل فيها كالمحادد وورش القار في مستوطنة إيرز، وحتى الأماكن الطبيعية التي ورثها الفلسطينيون عن أجدادهم تم منعهم من دخولها كبعض شواطئ القطاع التي يستعملها المستوطنون لأغراض السياحة والترفيه[2] ، وقد ساهمت المستوطنات في المس بالنسيج الاجتماعي لسكان القطاع من خلال التدخل في حياتهم السياسية ونهب أرضهم وسرقة مياههم، ومحاربة حياتهم التجارية، وتشكيل خطر على مصادر إعالتهم، وذلك عبر اتصالهم اليومي معهم[1]، هذا الاتصال الذي فرضته جغرافية المكان وظروف الزمان.

اصدرت إسرائيل العديد من الأوامر والقوانين العسكرية والتي دعمت أسس البناء الاجتماعي للمستوطنات لغرض فرض واقع اسمه يهود في قطاع غزة، هذا الواقع الذي يجب أن يكون الأداة الأولى لإسرائيل لتفكيك المجتمع الفلسطيني،

---

[1] تمنع إسرائيل الشارع الساحلي الغربي الممتد على طول شريط المستوطنات غوش قطيف من مرور أي عربي فيه، بل يمنع زرع أي شجرة أو وضع حجارة أو سياج على مسافة سبعين متراً من الجانب الغربي للشارع الذي يملكه العرب، وفي شارع صلاح الدين الرئيسي في القطاع ومنذ عام 1984 عقب عملية الباص رقم 300 يمنع على العرب تجاوز أي مركبة إسرائيلية (مدنية أو عسكرية)، وهناك الشوارع التي يسلكها العرب وهي ترابية سيئة تخترق تربة أودية غزة والسلقة.

[2] يخضع العرب منذ كانون أول 1987 لإجراءات قاسية في دخولهم لمستوطنة إيرز التي يدعي الإسرائيليون أن منشآتها الاقتصادية هي للاستفادة المشتركة بين العرب واليهود، كما يمنع العرب من الوصول إلى شواطئ إيلي سيناي ودوغيت المسماة بشواطئ (شكما) .

[1] النشرة السنوية لمؤسسة الدراسات الفلسطينية 1986، العرب تحت الاحتلال الإسرائيلي ، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان 1987، ص623 .

ففي أيار/1979تم تشكيل مجلس المستوطنات (بيشاع)، وفي حزيران 1981تم تعريف صلاحيات مجالس المستوطنات وفتحها للمحاكم البلدية -الدينية[2]، وهذا يعني خضوع الفلسطينيين لهذه القوانين إذا تواجدوا داخل المستوطنات وخاصة في خلافهم مع بلديات المستوطنات فيما يخص الأراضي الزراعية وغيره من صور الحياة الاجتماعية، وفي كانون ثاني/1984 سنت الكنيست قانوناً يمنع بسط الجيش لأي نفوذ داخل المستوطنات وتطبيق القانون الإسرائيلي داخلها، وأن صلاحية الحكم العسكري وأوامره هي على الفلسطينيين فقط[3].

إن تركيبة مجتمع المستوطنين في قطاع غزة الديمغرافي، ساهم إلى حد كبير في تصاعد نفسية التطرف بهم، حيث أن 60% منهم تقل أعمارهم عن 25سنة، وفي حين لا تتجاوز نسبة الذين تبلغ أعمارهم 45سنة وما فوق أكثر من 45%[4]، ويعود ارتفاع نسبة الشباب بين مستوطني القطاع، نتيجة تحول عدد كبير من نقاط الناحال إلى مستوطنات، واستمرار عناصر الناحال في الإقامة في المستوطنات الجديدة، وارتفاع عدد الأولاد في الأسر المتدينة في صفوف المستوطنين.

إن بنية هذا المجتمع المرتكزة في جزء كبير منها وفي قطاع الشباب خاصة، ترتكز إلى نتائج تربيتهم العسكرية في نقاط ناحال واعتبار أنفسهم مؤسسين لهذه المستوطنات، وهذا ما أثر على تكرار حوادث عنف المستوطنين أمام عجز السلطات القضائية التي أقامتها إسرائيل في هذه المستوطنات عن ردع هذا العنف[5].

أثرت المستوطنات على الحياة الاجتماعية للمناطق العربية القريبة من المستوطنات أكثر من أي مناطق أخرى، ويأتي ذلك من سياسة إسرائيل منع إقامة المؤسسات الحياتية اليومية في هذه المناطق، فحتى عام 1996لم توجد خدمات عامة في منطقة المغراقة القريبة من نتساريم، حيث لا يوجد بها عيادات صحية أو مدرسة ولا كهرباء، فسكانها يرسلون أبناءهم إلى مدارس مخيمات البريج والنصيرات[1]، وحتى بعد قدوم السلطة الوطنية شكلت المستوطنات عائقاً أساسياً

---

[2] جاءت هذه الإجراءات عقب الأوامر العسكرية:

- الأمر رقم 783 لعام 1979.
- الأمر رقم 992 لعام 1981.

أنظر : أبو شقرة، جان : عنف المستوطنين الإسرائيليين، مرجع سابق، ص6 .

[3] المرجع السابق، ص7 .

[4] نصار، إبراهيم : المستعمرات الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص18 .

[5] أبو شقرة، جان: عنف المستوطنين الإسرائيليين، مرجع سابق، ص6 .

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات: دراسة حول الاستيطان ، مرجع سابق، ص12 .

أمام التنمية الريفية المتكاملة، حيث يستحيل في ظل الظروف القائمة وسياسات إسرائيل تجاه المناطق القريبة من المستوطنات، تنفيذ الخطط الفلسطينية لتقوية روابط أهل الريف بأرضهم من خلال إنشاء مرافق خدمات وتعليم وصحة وخدمات اجتماعية أخرى[2].

تشكل المواصي مثالاً حياً بقي وتطور عبر تاريخ الاستيطان الصهيوني في القطاع للتأثير على الحياة الاجتماعية للمواطنين العرب، فعمليات الدخول إلى المواصي تتم برشوة جنود الحواجز، وزراعة الأشجار والأشتال تتم برشوة (لضباط الإدارة المدنية)، ويطلق المستوطنون عشرات الكلاب الضالة ليلاً ونهاراً لتجوب المواصي لإرهاب المواطنين العرب، وقام المستوطنون بحرق المسجد الموجود في المواصي، ولم تسمح إسرائيل بإقامة أي مقبرة أو عيادة صحية في هذه المنطقة، ويمكن رؤية المناظر الرهيبة على الحواجز التي يتم فيها نقل أي جثة توفي صاحبها في المواصي ليتم دفنها في المناطق العربية الأخرى، ويسمح لرجل واحد بحمل الجثة على كتفيه[3].

لم تسمح إسرائيل بزراعة المخدرات في أي مناطق إسرائيلية، لكن الأمر يختلف في مستوطنات قطاع غزة، فإنهم يزرعون البانجو في مناطق زراعية داخل المستوطنات ولغرض بيعها للمواطنين العرب، فمن المستبعد أن تكون السلطات الإسرائيلية لا تعرف بهذه الزراعة والتي يقوم المستوطنون ببيعها في كافيتريا (عاموس)[4]، والتي يصلها المواطنون العرب حيث تشتهر هذه الكافيتريا بأنها مكان لبيع الخمور لليهود وللقاء العمال العرب مع أرباب العمل من المستوطنين.

لم يستطع المستوطنون إقامة أي علاقة اجتماعية مع المواطنين العرب البعيدين عنهم مئات الأمتار، بل أنهم قاموا بتوظيف العديد من المواطنين ذوي الحالات المادية السيئة في النشاط الاستخباري الذي يهم مجلس المستوطنين مباشرة، وذلك تحت شعار (حارس أحراش) ومهمته حماية حدود المستوطنة من خارج السياج، أو (منقذ) لمراقبة شواطئ المستوطنات، أو (عامل صيد) للعمل

---

[2] ستيتية، عدنان : الاستيطان في الأراضي، مرجع سابق، ص52 .

(3) مقابلة مع مجموعة مواطنين وجميعهم من سكان المواصي، بتاريخ 2001/10/14 :

- طلعت حسن محمد زعرب ،32 عام.
- أحمد مصطفى حماد المجايدة، 55 عام.
- سليمان نعمات مصطفى الأسطل، 70عام.

[4] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي، دراسات حول مستوطنات قطيف وغان أور، وجان طال، مرجع سابق .

كـدليل للصـيادين و المتنـزهين اليهـود فـي البحـر، أو موظـف تشـجير لإبـلاغ المستوطنين بأي أشجار أو أشتال يزرعها العرب خاصة في المواصي[1].

إن النظـرة غيـر الإنسـانية والمتطرفـة التـي ينظـر بهـا المسـتوطنون تجـاه المواطنين العرب في قطاع غزة، جعلتهم يمارسون أبشع صور استغلال الأحداث اللاجئين الذين يعانون من ظروف مادية واجتماعية سيئة بفعل ظروف الاحتلال، فقد جند المستوطنون العديد من الأحداث ليجمعوا معلومات عن بعض الأشخاص خاصـة الـذين يعيشـون بجـوار سياج المسـتوطنات، ممـا جعـل هـؤلاء الأحـداث يرتكبون جنحاً وجنايات ضد أبنـاء جلدتهم فيمـا بعد من سرقة وتخريب وقتل[2]، وقد شكل المستوطنون مكاناً هاماً لمساعدة أي إسرائيلي من داخل الخط الأخضر ليحـل خلافـه مـع أي عربـي بمنطـق القـوة، وكـذلك لمسـاعدة أجانـب مـن خـارج فلسطين في ذلك، وقد ساعد المستوطنون في تجنيد شبان عرب لاختطاف أحد أطفـال الفلسـطينيين مـن مخـيم خـانيونس وتسـليمه لأمـه النمسـاوية التـي دفعـت عشرات آلاف الدولارات للمستوطنين لإنجاز هذه المهمة[3].

---

[1] مقابلة مع ياسين محمد الأسطل ، مصدر سابق .

[2] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مؤسسة الربيع لرعاية الأحداث، ملف الحالة رقم (1111)، (بتصرف الباحث) .

[3] السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمن الوقائي، دائرة النشاط العربي والأجنبي : ملف الطفلة(أ . أ) .

(الفصل السادس)

الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى

أولا : انتفاضة الأقصى

لم تقنع مظاهر السيادة (المطار والميناء والممر الآمن) التي حصل عليها الفلسطينيون في واي بلانتيشن بأن جزءا من حقوقهم قد عادت ، فالأمور المهمة كقضايا الحدود والدولة والاستيطان والعودة والقدس لم يتم حل شيء منها ، فاتجهت الأنظار نحو منتجع كامب ديفيد ، ذلك المكان الذي يفخر الأمريكيون بهدوئه وملاءمته لتحقيق المهام السياسية الصعبة ، ورغم أسبوعين من المفاوضات المضنية بين عرفات وسبعة من مستشاريه وباراك وعشرات من المستشارين الأكاديميين والمهنيين في المجالات المختلفة ، مشاركة الإدارة الأمريكية بطواقم من مختلف وزرائها وهيئاتها علها تنجح في حل أصعب قضية لدى الإدارة بل لدى العالم كله ،ولم يحقق ذلك أي نجاح في التوصل إلى حل ، وعادت الوفود لبلادها ولم يبقَ لها حجة أمام شعوبها فقد نفضت أيديها من تحقيق أي استحقاق سياسي للفلسطينيين ، ويقول الذين شاركوا في كامب ديفيد إن قضية الاستيطان كانت ضمن التي تم التوصل إلى حل لها فقد استعدت إسرائيل ضمن حل سياسي عام لإخلاء كل مستوطنات قطاع غزة وتجميع

المستوطنين في الضفة في عدة تجمعات [1]، لكن ممارسات إسرائيل وسلوك قادتها السياسيين والعسكريين لم تكن تنم عن أي بوادر أمل، فآخر لقاء سياسي كان بين عرفات وباراك في بيت الأخير في 2000/9/25م لم يسفر سوى عن مواصلة الحوار بين الطواقم المعنية في واشنطن [2]، ولم يستطيع باراك منع شارون عن القيام بزيارة الحرم ، ورغم إرساله مدير الشاباك وقائد اللواء الأوسط للشرطة في إسرائيل لشارون علهم يقنعونه ومن زاوية مهنية أن زيارته المزمعة ستضر إسرائيل [3]ورغم ذلك قام شارون بهذه الزيارة ولم يتردد قائد القوة المحاصرة للحرم العميد ديفيد كراوزة من اقتحام الحرم بعد دقائق من إصابة قائده اللواء مئير يتسحاقي قائد اللواء الأوسط في الشرطة [4]موقعا عشرات الشهداء والجرحى ليبدأ جرح آخر في جسد الشعب الفلسطيني ، ولتتواصل رحلة الدم بين الشعبين وليشكل الاستيطان صفحة هامة في هذه الانتفاضة كون الاستيطان من أهم أهداف الانتفاضة ،في وقت عانى الفلسطينيون أبشع صور القتل والدمار على أيدي هؤلاء الغرباء .

ثانيا : تطور حركة الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى :

وصل باراك إلى سدة الحكم في إسرائيل وورث أوضاعا سياسية وأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة غير تلك التي ورثها نتنياهو عن فترة رابين خاصة تلك التي تتعلق بالاستيطان ، فكثير هم الذين يتوهمون بأن هناك فارق بين الأحزاب والصهيونية عامة والليكود

---

[1] دحلان ،محمد حسن ، مقابلة ، مصدر سابق .

[2] صحيفة القدس 2000/9/26 ، ص1.

[3] صحيفة يديعوت احرونوت 2000/10/3 ،ص2.

[4] بن كسبيت، إسرائيل ليست دولة لها جيش بل جيش به دولة ، صحيفة يديعوت احرونوت 2000/9/6 ،ص9.

والعمل خاصة في رعاية أمن المستوطنات ، فالأمن كلمة لا يتجرأ أحد في إسرائيل المس بها ، فمن المعروف أن عدة عائلات تتناثر في أحياء مختلفة من الخليل تلزمها ربما أكثر من كتيبتين لحمايتها ، وأن دبابتين للجيش تحمي مرور سيارة واحدة لأحد مستوطني مستوطنة نتساريم عندما يريد قطع مسافة نقل عن كيلو مترين ليصل إلى كارني وربما يكون في نزهة أو زيارة أحد الأصدقاء .

في الوقت الذي كانت حكومة نتنياهو تصدر عطاءات لثلاثة آلاف وحدة سكنية سنويا ، كان

من الثابت أن حكومة باراك أصدرت في عامها الأول أي في ظل بداية انتفاضة الأقصى

عطاءات لأربعة آلاف وحدة سكنية، وقد زاد عدد المستوطنين مقدار 14000 مستوطنة في عام واحد [1]، بل لم تكن قضية لجم أو تحديد انتشار وتطور الاستيطان من أولويات باراك فالكثير من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية في منتصف طريقها، ولا يقوى باراك على المس بها خصوصا إذا فسرت على أنها مكافأة للمقاومة الفلسطينية في ظل انتفاضة الأقصى ذلك التفسير الذي لا تتوقف ألسنة قادة المستوطنين على إطلاقه على رؤساء وزراء إسرائيل ابتداء من بيغن ومرورا بشامير وبيرس ورابين ونتنياهو وباراك وحتى شارون فيما بعد .

فقد رصدت حكومة باراك في ظل انتفاضة الأقصى مبلغ 250 مليون دولار كإعفاءات من ضريبة الدخل للمستوطنين ، في الوقت الذي ارتفعت نسبة

---

[1] الاستيطان اليهودي تحت وقع انتفاضة الأقصى ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، شتاء /ربيع 2001، ص 72.

العاملين في الوظائف الحكومية بين صفوف المستوطنين إلى 15% من طاقة العمل بينهم مقابل نسبة 5% في بقية أماكن إسرائيل [2]، ولقد أصبح دخل المستوطنين الشهري بمعدل 17 ألف شيكل شهريا مقارنة مع المواطن الإسرائيلي في بلدة بني براك الذي يبلغ 7000 شيكل شهريا، والمواطن في بلدة كفر مندا 3800 [3]شيكل، أما ما هو جديد على صعيد الموازنات التي ترصد لحماية المستوطنين فهو صرف نحو مليار شيكل لتطوير الطرق الالتفافية للمستوطنات ، وأن 13 مليون شيكل صرفت لتصفيح أوتوبيسات المستوطنين ، ويسير أكثرها تصفيحا ثلاثة أتوبيسات في شوارع مستوطنات غزة تكلفة تصفيح الواحد منها 320 [1]ألف شيكل ، وهذه الموازنات الأمنية لم يتم صرف نسبتها في الحكومات السابقة وبالطبع فإن كلمة الأمن المقدسة هي المبرر لكل عمل، ولا يجرؤ أحد على المس بأي مفهوم يعطي دعم لهذه الكلمة .

أما في عهد شارون فقد ارتفعت أرصدة المستوطنات في الحكومة وزادت سطوتهم وأصبح بإمكان أي مستوطن أين يقيم نقطة استيطانية ويكفي ذلك أن يقيم صداقة مع ضابط سرية في الجيش ،أو يملك توزيع صندوق من (العوجوت) على جنود الدورية المناوبة في المنطقة، وسيلزم لإزالتها قرار من مجلس الوزراء أو من وزير الدفاع على الأقل وسيقال أن إسرائيل أزالت مستوطنات ، هذا الأمر يعطي صورة كم هي الأبواب أصبحت منفتحة للمستوطنين في عهد شارون ،فلا أحد يستطيع أن يحصي عدد الوحدات السكنية التي تقام فليس هناك رقابة أو إحصاء دقيق ولا أحد يستطيع إحصاء الذين انتقلوا للسكن أو الإقامة في

---

[2] شامر غينو ويوفال كرني ، الاستيطان وانتفاضة الأقصى ، صحيفة يديعوت احرونوت، 2000/12/8 ،ص36.

[3] الاستيطان اليهودي تحت وقع انتفاضة الأقصى ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مرجع سابق ص 52.

[1] شامر غينو ويوفال كرني ، الاستيطان ، مرجع سابق ص34.

المستوطنات فهذا أمر يعني مجالس المستوطنات ولا يعني الحكومة أو مؤسساتها فالحديث يدور هنا عن مجتمع اسمه المستوطنون .

لقد وصلت حدود دعم المستوطنات في حكومة شارون ارتفاع نسبة الموازنات لها ،بحيث وصلت إلى قمة الهرم في المجالس المحلية في إسرائيل ، حيث فاقت نسبة موازنة المستوطنين في الضفة وغزة أربع مرات موازنة المواطن الإسرائيلي في عكا واللد ، فمعدل موازنة المستوطن في كريات أربع وفي مستوطنات (حوف عزة) في عهد شارون وصل إلى 17 ألف شيكل ، بينما بلغ ذلك في أوفوكيم 3500 شيكل، وفي مدينة الطيبة العربية 1500 شيكل[2]، وحتى استقالة العماليين من حكومة شارون بسبب قضية الاستيطان لم تكن تعني مطلقا أنهم ضد فكرة استمرار الاستيطان بل أن قناعتهم تتزايد بضروة تعزيز حماية بعض المستوطنات التي هي ضرورية لأمن إسرائيل كمستوطنات الأغوار ، و تلك القريبة من الخط الأخضر ، وهذا ما يهدد أمن الفلسطينيين أكثر و أكثر، وبمجيء شخصيات متطرفة أكثر لمقاعد الحكومة فان عشوائية الاستيطان ستصبح أكثر انتشارا ، وذلك بتولي شاؤول موفاز أول رئيس أركان ينتمي للأحزاب المتطرفة منذ أكثر من عشرين عاماً ، فهو وشارون يخوضون بالاستيطان حرباً حتى الموت في سبيل يهودية كاملة في أرض إسرائيل الكاملة فهذه هي خلاصة الخطة العظمى المقدسة لشارون وحكومته .[3]

---

[2] يوسي أيهو شواع ، المستوطنات تحصل على أكبر الموازنات ، صحيفة يديعوت احرونوت 2002/10/12 ،ص3.

[3] صحيفة الحياة الجديدة ، نقلا عن يديعوت احرونوت 2001/10/26 ص10 ، وهي مقالة لمئير شتغليتش .

ثالثا : المستوطنون وانتفاضة الأقصى :

تفيد الإحصاءات أن السنوات التي تلت اتفاق أوسلو كانت تشير إلى أعلى درجات مؤشر زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقطاع وأكثرها بناءً للوحدات السكنية ، ولعل سبب حالة الأمن التي شعر بها المستوطنون لم تمر عليهم من قبل ، والعكس صحيح فقد كانت المستوطنات القريبة من عمليات المقاومة تعاني من ضمور في مؤشر تزايد عدد مستوطنيها ، ولم يكن يتوقع المستوطنون الذين يمرون على شبكة الشوارع الضخمة التي أقيمت عقب أوسلو أن يروا عشرات الشبان الملثمين يرشقون الحجارة وما أن مرت أسابيع حتى أصبح الأمر يتعلق بإطلاق النار على هذه العربات ، ولم يكن الجيش جاهز لمنع هذه الحوادث مطلقا فلا يعقل أن يقوم الجيش بحراسة دائمة لآلاف الكيلومترات من الشوارع التي نهبت من أرض الفلسطينيين الغاصبين ، بل أن النار أصبحت تطلق على المستوطنات، فقد صرح الناطق بلسان الجيش أن مستوطنة كفار داروم تعرضت لإطلاق النار ستة عشر مرة في ليلة واحدة .[1]

نجح الجيش في تطور أساليب حماية المستوطنات وعلى رأس هذه الأساليب كان زيادة حجم القوات المرابطة، فيها فتم إدخال الدبابات والطائرات المروحية بمختلف أنواعها الحربية وأصبحت المطارات الحربية التي تنطلق منها طائرات الفانتوم جاهزة ، ومحطات إطلاق الصواريخ تم تجهيزها ، لكنها لم تقنع المستوطنين في قطاع غزة بأن ذلك سيوفر لهم الأمان خاصة عندما نجح أحد

---

[1] راديو إسرائيل ، برنامج صباح الخير ، لقاء مع الناطق بلسان قيادة المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي ، الساعة السابعة واربعون دقيقة بتاريخ 2000/11/17.

الفلسطينيين التسلل إلى داخل أكثر المستوطنات حماية وهي كفار داروم ونجح في قتل وإصابة العديد من ضباط الجيش .[2]

في الوقت الذي كان الجيش الإسرائيلي يطور أساليب حماية المستوطنات كان الفلسطينيون يطورون ويكتشفون وسائل قتالية أخرى ، وربما كان استخدام صواريخ الهاون محطة هامة في حياة المستوطنين في ظل انتفاضة الأقصى فقد أصبح بإمكان الفلسطينيين قصف أي مستوطنة داخل القطاع بقذائف الهاون ، وقد تم تطويرها في القطاع لتصل لمسافات تزيد عن العشرة كيلومترات مما يعني أن المستوطنات القريبة من الخط الأخضر قد أصبحت على مرمى هذه الصواريخ وهذا ما حصل فعلا، فعدة مرات تم قصف مدينة أسدوروت الإسرائيلية الواقعة شرق مدينة غزة، ونزل الناس فيها للملاجئ لأول مرة منذ حرب الخليج عام 1991م.

إن مقاومة الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى قد أخذ عدة أشكال كان أخطرها على الإطلاق هو نجاح العديد من الفلسطينيين بالتسلل لداخل المستوطنات ، وكان حادث تسلل أحد الفلسطينيين لمستوطنة عتسمونة والوصول إلى أهداف وسط المستوطنة يعتبر تطور في أسلوب المقاومة .[1]

أمام ارتفاع حدة المقاومة الفلسطينية للاستيطان تغير رأي المستوطنين التي يعتبر أكثر من 77% منهم قد جاءوا للاستيطان لأسباب تتعلق بمستوى المعيشة

---

[2] 2001/1/6 قام أحد ضباط جهاز الأمن الوقائي ويدعى بهاء سعيد بالتسلل لداخل مستوطنة كفار داروم ورد الجيش في اليوم التالي بقصف أهداف فلسطينية بالطائرات .

[1] في 2001/12/28 استطاع أحد مقاتلي حركة حماس ويدعى محمد فرحات اقتحام مستوطنة عتسمونة جنوب قطاع غزة والوصول إلى الكنيس فيها ، حيث كان يضم عشرات الجنود وهم يقسمون اليمين قبل توجههم لمجابهة الفلسطينيين في القطاع وقد اعترف الجيش بمقتل خمس إسرائيليين وإصابة العشرات في هذا الحادث ، أنظر : Jerusalem post ,29/12/2001 ,p.10.

في المستوطنات بشكل عام وفي مستوطنات غزة بشكل خاص ،[2] فمع العام الثالث لانتفاضة الأقصى ارتفعت نسبة المستوطنين المستعدين لإخلاء المستوطنات إلى 70% بشرط التعويض المالي لهم، وأن 55% من المستوطنين يرون ضرورة التوصل لاتفاقية سلام مع الفلسطينيين ولو بتنازلات مؤلمة ، بينما عارض 6% منهم اخلاءها وأنهم سيستخدمون السلاح إذا حاولت الحكومة إخلائهم بالقوة.[3]

لقد أثرت انتفاضة الأقصى على الانتشار السكاني للمستوطنين فقد انخفض عدد المستوطنين الذين يسمون أنفسهم بالعلمانيين والتقليديين ،وانتقلوا للسكن من مستوطنات كبيرة وبعيدة عن المدن العربية ، بينما زاد عدد المستوطنين في المستوطنات الدينية ،فقد زاد عدد المستوطنين في مستوطنة نتساريم بنسبة 20% [4].

رابعا : تأثير الاستيطان على الفلسطينيين في ظل انتفاضة الأقصى

مرت ثلاثة حكومات إسرائيلية قامت كل واحدة منها بممارسة أبشع صور القمع وكتم الحريات والاعتداء على الأرض والإنسان ، ولم تتورع القوات الإسرائيلية وتحت حجج حماية المستوطنات في ممارسة القتل وتجريف الأرض وهدم البيوت والاعتداء على الممتلكات رغم أن إسرائيل قد وقعت على اتفاقية

---

[2] كما تبين أن 20% من المستوطنين جاءوا لدوافع دينية و 3% لدوافع أمنية ،7% لدوافع أخرى مختلفة ، جاءت هذه النسب نتيجة استطلاع قامت به شركة هوب وقام به اساتذة من جامعة تل ابيب في 2002/10/12 وجاء بتمويل من حركة السلام الآن الإسرائيلية ونشرته صحيفة يديعوت احرونوت 2002/10/14 ص1.

[3] يوفال كارني ، سكان المستوطنات ،يديعوت احرونوت 2002/10/27 ص2.

[4] استطلاع للرأي نشرته حركة السلام الآن في صحيفة يديعوت احرونوت 2002/10/14 مرجع سابق .

جنيف الرابعة التي تضمنت عدة مواد تحرم وتمنع هذه الممارسات وأهم هذه المواد :[1]

مادة (33) لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا .

مادة (53) الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب وتنص على أنه يحظر على دولة الاحتلال الحربي أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير .

مادة (147) من نفس الاتفاقية تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بأعمال تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية .

وقد مارس المستوطنون بحماية دوريات الجيش القتل بأبشع صوره، مثل قتل الفلسطينيين حتى عند اقترابهم من الأراضي الزراعية التي يتم تجريفها بجوار المستوطنات وبعض الذين استشهدوا :-[2]

-الشهيد محمد أبو سمرة 23 عاما من دير البلح،أطلقت عليه النار عندما تصدى لجرافة كانت تقوم بأعمال تجريف في أرض بالقرب من مستوطنة كفار داروم بتاريخ 2000/11/21 .

-الشهيد صبري عوض خضر 15 عام من جباليا، قتله المستوطنون أثناء عمله في أرضه بجوار مستوطنة دوغيت بتاريخ 2001/1/2 .

---

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، اتفاقية جنيف ، مرجع سابق،الصفحات 198 ،247،206 .

[2] أنظر صحيفة القدس الأعداد التالية :
/4/2001،27/3/2001،11/2/2001،10/2/2001،1/1/2001،8/1/2000،3/11/22
2001/9/2001،28

-الشـهيد عبد الحميد أحمد الخرطـي 34 عام من المغراقة، قتلـه المستوطنين من نقطة المراقبة في مستوطنة نتساريم عند خروجه من بيته بجوار المستوطنة بتاريخ 2001/1/7 .

-الشـهيد صـابر فـريح أبـو ظـاهر 38 عـام مـن مخـيم البـريج، قتلـه الجيش عنـدما اقترب من شارع كارني نتساريم أثناء مرور قافلة لمركبات المستوطنين صباح يوم 2001/1/31 .

-الشـهيد أحمد عبد الرازق أبو هولي 16 عـام من دير البلح، قتلـه الجيش أثنـاء محاولته قطع شارع صلاح الدين قرب مفرق كيسوفيم متوجها إلى بيته أثناء مرور قافلة مستوطنين بتاريخ 2001/2/9 .

-الشهيد زياد سعدي عياد 27 عام من حي الزيتون في غزة ،استشـهد وهو موجود فـي أرضـه قـرب مفـرق الشـهداء عنـدما أطلقـت دبابـة إسـرائيلية باتجاهـه قذيفـة مسمارية بتاريخ 2001/3/10

-الشهيد عاطف أحمد وهدان 45 عام من حـي الزيتون بغزة، استشـهد أثنـاء عملـه في أرض تقع بالقرب من مستوطنة كفار داروم بتاريخ 2001/4/26 .

-الشهيد علـي سالم أبو بليمة 30 عـام من دير البلح، حيث قتلـه المستوطنين من داخل أسـلاك مستوطنة كفار داروم وهـو فـي أرض زراعيـة قريبـة من المستوطنة 2001/9/27 رغم أنه مريض نفسيا .

ومن بداية العام الثالث لانتفاضة الأقصى ارتفع عدد الشـهداء الفلسطينيين الذين قتلهم المستوطنون في قطاع غزة 33 شهيدا .[1]

---

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، تقرير أسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، صادر بتاريخ 2002/9/26 ص4.

أما على صعيد هدم المنازل ففي الشهر الأول لانتفاضة الأقصى قام الجيش الإسرائيلي بهدم 94 منزل في قطاع غزة لقربها من المستوطنات، ولا خلاف قانوني حتى في عرف وقانون إسرائيل على صحة وجود هذه المنازل ،والحجة هي أنها تشكل حاجزا أمام مناظير ورادارات الجيش التي تراقب الفلسطينيين الذين قد يقومون برشق حجارة على سيارات المستوطنين .

وفي العام الثالث لانتفاضة الأقصى وصل عدد هذه البيوت المهدمة إلى 613 ، بيتا إضافة إلى هدم 133 منشأة صناعية وتدمير 24 منشأة تعليمية تقع جميعا قرب المستوطنات في القطاع[2] والسؤال هل مساحة القطاع وموقع المستوطنات يتحمل كل هذا الدمار الهائل الذي يقوم به المستوطنون .

وعلى صعيد تجريف الأراضي ففي الشهر الأول للانتفاضة تعرضت للتجريف كافة الأراضي التي تحيط بمستوطنات نتساريم ودوغيت وموراغ وايرز ونيسانيت وكفار داروم ومفرق الشهداء ومفرق محفوظة، وذلك لترك مساحات شاسعة لا يستطيع الشبان أخذ سواتر فيها لإلقاء الحجارة على عربات المستوطنين وقد بلغت مساحة هذه الأراضي 7024 دونم [3].

ومع دخول الانتفاضة عامها الثاني بلغ مجموع الأراضي التي تم تجريفها قرب المستوطنات والمواقع السابقة ما مساحته 13.576 دونما غالبيتها العظمى

---

[2] المصدر السابق الصفحات 6،9.

[3] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تقرير أسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة صادر بتاريخ 2000/11/17 ص2.

أراضي زراعية والجدول التالي **يوضح توزيع هذه الأراضي على محافظات غزة**[4]:

المحافظة	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
رفح	2565	%18.9
خانيونس	2889	%21.3
الوسطى	1740	%12.8
غزة	1987	%14.5
شمال غزة	4404	%32.4
الإجمالي	13576	%100

أما الخسائر التي نتجت عن ممارسات المستوطنين وقوات الجيش فهي على النحو

التالي :[1]–

الأراضي المجرفة 13576

أراضي حرجة 2134

بركة مياه عدد 75 بركة

هدم 76 بئر مياه

تدمير 114 مضخة مياه

تدمير 8 مولدات كهرباء

تدمير 27 آلة رش مبيدات حشرية

---

[4] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، تقرير حول أعمال التجريف والهدم للأراضي الزراعية خلال الفترة بين 200/9/29–2001/9/28 ،التقرير السادس تشين أول 2001 ص3.

[1] المصدر السابق ، ص14

إتلاف 463 دفيئة زراعية

تدمير شبكات ري لمساحة 4500 دونم

هدم 130 مخزن مواد زراعية

هدم 42 مزرعة دواجن وقتلهم

هدم 11 مزرعة ماشية وقتل عدد منها

هدم 8 مزارع أرانب زراعية

تدمير 6 جرارات زراعية

تدمير 600 خلية نحل

ومع دخول الانتفاضة عامها الثالث كانت مساحة الأراضي التي قام الجيش والمستوطنون بتجريفها حول المستوطنات قد بلغ 17530 دونما[1] ولا زالت الأعمال مستمرة طالما أن هناك مقاومة لهذا الاستيطان .

إن المتتبع للأرقام والإحصائيات السابقة تبين أن نشاط إسرائيل في الهدم والتجريف حول المستوطنات في قطاع غزة قد تم على عدة محاور وهي :

1-حول الطرق التي يسلكها المستوطنين وأهمها :

أ- حول طريق كيسوفيم الذي يصل ش صلاح الدين ومستوطنة كيسوفيم داخل الخط الأخضر مقابل منطقة القرارة .

ب-حول طريق المواصي ذلك الشارع الذي يربط بين شارع صلاح الدين ومجمع غوش قطيف .

ج-حول طريق مفرق الشهداء مع معبر المنطار (كارني نتسايم) .

2-في محيط المستوطنات والطرق المؤدية ، لها وقد تم مصادرة مساحات من الأراضي الزراعية التي تم تجريفها بحجة الأمن للأسلاك الشائكة حول

---

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، التقرير السابع حول أعمال التجريف والهدم التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي ، نوفمبر 20.

المستوطنة، ومن ثم مصادرتها كتلك الأراضي التي تعود ملكيتها لعائلة بشير حول مستوطنة كفار داروم .

3-المناطق الحدودية والمفترقات التي تحمي المستوطنات كما حصل في مستوطنة رفيح يام ومفرق الشهداء ومفرق المطاحن .

إن مساحة قطاع غزة الصغير بحجم سكانه الكبير لا يستوعب إقامة المزيد من الطرق التي تلتهم مساحات شاسعة من الأراضي، خصوصا إذا كان الحديث عن طرق إسرائيلية للمستوطنين التي تعني العرض الكبير، والذي يجب أن يكون حوله منطقة فارغة من أي كائن حي لمسافة تصل إلى مائتي متر على الأقل من كل جانب من جوانب الطريق وعليه فقد قامت إسرائيل لتلبية احتياجات المستوطنين بإقامة الطرق التالية :

-طريق يربط شارع صلاح الدين مع مستوطنة موراج على حساب أراضي زراعية لعائلة ضهير .

-طريق يربط بين شارع صلاح الدين ومجمع غوش قطيف على حساب أراضي زراعية تعود لعائلة أبو هولي .

ولقد أدت هذه الممارسات وأعمال القتل والتجريف والتدمير التي قام بها المستوطنين والجيش إلى نتائج وآثار أهمها :-

-أدت إلى ترك مساحات شاسعة وفارغة دون بيوت أو أشجار حول المستوطنات بهدف تفريغها من السكان ومن ثم مصادرتها وضمها للمستوطنات .

-أدت سياسة هدم المنازل القريبة من المستوطنات إلى تشريد ما يزيد عن 5700 مواطن فلسطيني أصبحوا بلا مأوى .

-إنقاص المساحة الزراعية أكثر من 20% في قطاع غزة .

-تكبيد السكان خسائر فادحة نتيجة ضياع الأثاث وحتى الأموال ومصوغات ذهب .

-إن هذه السياسة قد قوضت فرص التنمية الاقتصادية الإجمالية حيث أنها تزيد من معدلات البطالة ومستوى الفقر .

إذا كان الفلسطينيون لم يستسلموا لمثل هذا التخريب والدمار الذي يحدثه أعتى جيش في العالم ضد مدنيين ،بل واجهه بالمقاومة بكل ما أوتي من قوة، ولنا أن نتساءل عما يقولونه في المجتمع الإسرائيلي؟ وهل وصلوا إلى قناعة أن جنودهم وجرافاتهم يقومون بدور سيسجله التاريخ في صفحات اليهود السوداء؟ فقد كتب يوسي سريد زعيم حزب ميرتس الصهيوني "أن الخطيئة الأولى هي العمل الاستيطاني وأنه ليس جيدا أن نموت من أجل إسرائيل" [1].

وقد اعتبر أوري أفنيري وفي عدة مقالات أن " ممارسات الجيش في الضفة والقطاع هي حرب سلامة المستوطنين وليست أمن إسرائيل [2]" ، ويتساءل عضو الكنيست نعومي حزان " إلى متى سيموت جنود أو يصابون من أجل الدفاع عن حفنة من المستوطنين في نتساريم أو قلب الخليل" [3] ، وأخيراً يعترف وزير الخارجية في حكومة شارون " شمعون بيرس " أن المستوطنات تثقل على إسرائيل وتحول دون بلورة خارطة السلام " [4] .

وأخيرا لنا أن نتساءل هل سيظل المستوطنون مستثمرين بالتوسع في قطاع غزة بحماية الجيش ، مستخدمين أساليب القتل والدمار والتخريب حتى يصلوا للعيش داخل مدن خانيونس وغزة وكيف سيكون شكل هذه الحياة ؟

---

[1] صحيفة يديعوت احرونوت 2001/11/10 ص1.

[2] صحيفة يديعوت احرونوت 2002/2/18 ص11.

[3] الاستيطان اليهودي تحت وقع انتفاضة الأقصى ، مجلة الدراسات الفلسطينية شتاء /ربيع 2001 ص28.

[4] صحيفة الحياة الجديدة 2001/11/14 ص11.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً / الــوثــائـق

أ ـ الوثـائـق غـيـر المنشـورة :

❖ قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، الإدارة المدنية، دائرة شؤون العدليـة، الأوامر العسكرية التالية :

1967/42 ، 1967/66. 1967/78 ، 1967/105 ، 1968/236 ، 1968/248 ، 1969/309
1970/328 ، 1972/335، 1972/421 ، 1972/452، 1974/496 ، 1979/604، 1983/792

❖ وثـائـق السلطة الوطنية الفلسطينية

1 ـ الأمن الوقائي:

ـ دائرة النشاط الإسرائيلي، ملفات المستوطنات التالية :

95/2130	حـول مستوطنة نيسانيت
96/2135	حـول مستوطنة إيلـي سيناي
96/2136	حـول مستوطنة دوغيت
96/2137	حـول مستوطنة نتساريم
97/1241	حـول مستوطنة كفار داروم
97/4320	حـول مستوطنة نيتسر حزاني
97/4323	حـول مستوطنة قطيف
97/2743	حـول مستوطنة جان تال
97/3072	حـول مستوطنة عتسمونة
97/1453	حـول مستوطنة غان أور
97/1706	حـول مستوطنة بات ساديه
97/7035	حـول مستوطنة رفيح يام
98/1390	حـول مستوطنة موراج
98/5237	حـول مستوطنة غديـد
99/8027	حـول مستوطنة سلاف

ـ الأمن الوقائي، دائرة النشاط العربي والأجنبي، التقرير رقم (أ . أ) الخـاص بالمرأة السويدية وابنتها الفلسطينية.

2 ـ هيئـة الرقابـة العامـة، ملكيـة أراضـي المستوطنات فـي محافظـات غـزة، ملـف رقم8025011 بتاريخ 1998/5/27 .

3 ـ وزارة العدل الفلسطينية، دائرة الأراضـي، شعبة الطـابو، دير البلح، قسيمة 65، ص.73.

4 ـ مكتب الوفد الفلسطيني المفاوض :

ـ ملـف محضـر الجولـة السـابعة من مفاوضـات واشـنطن (نتـائج الجولـة)، رقـم 1992/13 .

- ملف محضر الجولة الثامنة من مفاوضات واشنطن (نتائج الجولة)، رقم 1992/26 .

5 ـ وزارة الدفاع المصرية، إدارة الحاكم الإداري العام لقطاع غزة :

- دائرة الإحصاء، إحصائيات 1955، ملف السكان.

- دائرة البحوث والإحصائيات الرسمية، إحصاء القطاع 1967، نتائج السكان.

6 ـ هيئة الأمم المتحدة:

- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وثيقة مقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أ – 1604 لسنة 1960 .

- لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1979/446، وثيقة رقم 14268 بتاريخ 1980./11/25.

7- بلدية خانيونس، ملف الكباين، كتب شكاوي البلدية رقم 112.

ب ـ وثـائـق منشـورة:

أولا: باللغـة العـربيـة:

1 ـ السلطـة الوطنيـة الفلسطينيـة

- وزارة الإعلام، بيان حول تجاوزات إسرائيل منذ توقيع اتفاق أوسلو، تشرين أول1994.

- دائـرة شـؤون المفاوضـات، إعـلان المبـادئ حـول ترتيبـات الحكومـة الذاتيـة الانتقالية، واشنطن 13/أيلول/1993.

- دائرة شؤون المفاوضات، الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلة حول الضفة الغربية وقطاع غزة واشنطن 28/أيلول/1995 .

- وزارة الإسكان، إدارة التخطيط والسياسات الحضرية، ملف خطة التنمية العمرانية بمحافظات غزة.

2 ـ منظمة التحرير الفلسطينية

أ. اتفاقيـة قطـاع غـزة ومنطقـة أريحـا، القـاهرة 1994/5/4، ترجمـة رسـمية معتمدة، دار الطيف للمطبوعات،(ب.ط)، القاهرة-مصر1995 .

ب. نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة:

نـداء رقـم (3)	بتاريخ 1988/1/18
نـداء رقـم (4)	بتاريخ 1988/1/21
نـداء رقـم (7)	بتاريخ 1988/2/13
نـداء رقـم (13)	بتاريخ 1988/4/12
نـداء رقـم (73)	بتاريخ 1991/4/22

3 ـ وثيقة حول الاستيطان الإسرائيلي في الضفة والقطاع، مقدمة إلى الدورة (56) للجنة الدائمة للإعلام العربي ووزراء الإعلام العرب المنعقدة في القاهرة (تموز1995) .

4 ـ وثيقة حول إجراءات الاستيطان، مقدمة إلى الدورة(64) للجنة الدائمة للإعلام العربي ووزراء الإعلام العربي المنعقد في القاهرة (حزيران1999) .
5 ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية
- النشرة السنوية 1980، خطة شارون للاستيطان في قطاع غزة، عدد 12، ص16.
- اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية، نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها، بيروت-لبنان 1968 .
- عبد المجيد، عصمت : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، 4مج، بيروت-لبنان 1995 .
6ـ جمعية الدراسات العربية، إحصائية عن مناطق عربية مختلفة (حقائق وأرقام)، مركز الدراسات الإحصائية 1985 .
7ـ وزارة الخارجية الأمريكية
- بيان حول تشجيع الحكومة الإسرائيلية للاستيطان (الحوافز المادية)، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد7، صيف 1991، ص63.
- بيان حول الخطط الاستيطانية والدعم الحكومي للمستوطنين في الأراضي المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد7، صيف1991، ص76 .
- استجد أو اقترض أو اسرق (الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، تقرير مقدم من مركز القدس للإعلام والاتصال (Jmcc) إلى السيد جيمس بيكر في أيلول 1991، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد8، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، خريف 1991 .
8 ـ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقيات جنيف المؤرخة في 1949/8/12، ط4، جنيف-سويسرا 1998 .

ثانياً : باللغة الإنجليزية

1- Government of Palestinian:
- Statistical Abstract of Palestinian, 1941, Table, No.5.
- Statistical Abstract of Palestinian, 1944, Table, No.3.

2- United Nation, Final report of the UN survey Mission ,up, 31-12-1948
3 - Peace Now :
- **Settlement watch- report :No.8.August 1995, Jerusalem-Palestine 12-9-1996.**
- Settlement Israel's in Gaza strip, report, January 1997.
4- Foundation for Middle East peace, settlement Database settlements in the Gaza strip .

ثالثاً :بالغة العبرية

❖ المجلس الإقليمي للمستوطنات (بيشاع)، النشرات التعريفية التالية :

- النشرة التعريفية لمستوطنة نيسانيت كانون ثاني 1997
- النشرة التعريفية لمستوطنة إيلي سيناي كانون ثاني 1997
- النشرة التعريفية لمستوطنة نتساريم كانون ثاني 1996
- النشرة التعريفية لمستوطنة كفار داروم نيسان 2001
- النشرة التعريفية لمستوطنة نيتسر حزاني شباط 1996
- النشرة التعريفية لمستوطنة قطيف كانون ثاني 1996
- النشرة التعريفية لمستوطنة نفي دكاليم نيسان 1996
- النشرة التعريفية لمستوطنة غديد كانون ثاني 1996
- النشرة التعريفية لمستوطنة عتسمونة كانون ثاني 1997
- النشرة التعريفية لمستوطنة رفيح يام كانون أول 1997
- النشرة التعريفية لمستوطنة كفار يام كانون ثاني 2000
- النشرة التعريفية لمستوطنة قطيف شباط 1997

ثانياً/ المراجع الأولية :

المراجع العربية:

1-الكتاب المقدس، العهد القديم

2– المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس)، طبيعتها والهدف منها، الأمم المتحدة، نيويورك-الولايات المتحدة الأمريكية 1982 .

3–السلطة الوطنية الفلسطينية :

- وزارة النقل والموصلات، المركز الجغرافي الفلسطيني، مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (أرقام وتحليل)، التقرير الأول، رام الله-فلسطين 1995 .
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأطلس الفني-محافظات غزة، ط1، غزة –فلسطين1997 .
- وزارة الصناعة، دائرة الإعلام، نشرة خاصة عن الاقتصاد الفلسطيني بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، تشرين ثاني 1999 .

4- مركز أطلس للتوثيق والإعلام، نشرات الساحل التالية:

19-1988/21 ، 1991/9/15 – 1991،/11/21

5- العارف، عارف :الدور الفلسطينية التي هدمها الإسرائيليون 1967-1972 (غزة نافذة على الجحيم) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ط1، 3مج، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، (ب.ت).
6- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968،ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان .1971
7- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان .1971
8- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان .1971
9- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان .1975
10- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973،ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان .1976
12- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976،ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان .1977
13- نويهض، عجاج : بروتوكولات حكماء صهيون(نصوصها، رموزها، أصولها التلمودية)، ط3، دار الاستقلال، بيروت – لبنان ، 1990 .
14- الهواري، محمد نمر : سير النكبة، (ب.ط)، (ب.م)، 1955 .
15- مركز غزة للحقوق والقانون: الأوامر العسكرية الصادرة في قطاع غزة، 4مج، ط1 ، مركز غزة للحقوق والقانون، غزة-فلسطين، (ب.ت) .
16- منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث: رجال السياسة الإسرائيليون ، سلسلة حقائق و أرقام، تحرير أنيس صايغ وإعداد غازي دانيال ،(ب.ط)، بيروت- لبنان، 1970.

ب. المراجع الأجنبية

1- Allon, Israel :The case for Defensible Borders foreign Affairs.
2- Burns, E.L.M: Between Arab and Israel, London, George.G, Harrap and Co, ltd,1962 .
3- Hess, Modes: Getzd Kressel, Ency Clopedia Judaica, Jerusalem, Keter publishing House, 1972.
4- Sokolow: History of zionist 1600-1918, selected and arranged by Israel, solomons, 2 vol's, London, longmans, Green 1919.
5- www.Kibbuts.org,il/dati/mohlokot/arcion/kfar%20 Dahom.htm

ثالثاً / المراجع

أ. المراجع العربية:

1- الأزعر، خالد محمد: المقاومة في قطاع غزة 1967-1985، ط$_1$، دار المستقبل العربي، بيروت-لبنان، 1987 .

2- البحيري، مروان: الحركة الصهيونية منذ نشأتها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، جزءان، ط$_1$، اتحاد الجامعات العربية، (ب.م)،(ب.ت) .

3- البديري، هند أمين: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، (ب.ط)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة-مصر1978 .

4- بركات، نظام محمود :

- مراكز القوى في إسرائيل 1963-1983 ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، ط$_1$، دار الجليل، عمان-الأردن، 1983 .

- الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، ط$_1$، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 1988 .

5- بكري، مصطفى: غزة وأريحا (الأوراق السرية)، ط$_2$، مركز الفكر العربي للدراسات، القاهرة-مصر، .1993

6- تيم، فوزي: تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل (انتخابات مجالس الكنيست 1949-1996)، ط$_1$ ، دار زهران ، عمان-الأردن، 1997 .

7- جريس، صبري: تاريخ الصهيونية (1862-1948)، جزءان، ط$_1$، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت-لبنان، 1981 .

8- حسن، غازي: الصهيونية زرع واقتلاع، (ب.ط)، اتحاد الكتاب العرب،دمشق-سوريا،1990 .

9- حسين، عدنان: التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، ط$_1$، دار النقاش، بيروت-لبنان، .1989

10- حلبي، أسامة: مصادرة الأرض في الضفة الغربية المحتلة (دراسة قانونية تحليلية، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس-فلسطين، 1986 .

11- حماد، مجدي: النظام السياسي الاستيطاني (دراسة مقارنة دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا)، ط$_1$، دار الوحدة، بيروت-لبنان، 1981 .

12- الحمادي، جاسم: غزة أريحا أولاً (من أوسلو إلى واشنطن)، ط$_2$، دار كتاب الشرق، القاهرة –مصر، .1993

13- الحوراني، عبد الله أحمد: قطاع غزة: 19 عام من الاحتلال، ط$_1$، دار الكرمل، عمان-الأردن، 1978 .

14- خلة، كامل محمود: فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، ط$_2$، المنشأة العامة للنشر والإعلان، طرابلس-ليبيا، 1982 .

15- خلوصي، محمود علي: التنمية الاقتصادية في (قطاع غزة وفلسطين1948-1962)، (ب.ط)، المكتبة التجارية المتحدة، القاهرة-مصر، 1967.

16- خليفة، محمد: الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة، (ب،ط)، برنامج دراسات التنمية-جامعة بيرزيت، رام الله-فلسطين، (ب.ن) .

17- الريس، ناصر: المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي والإنساني، ط$_1$، مؤسسة الحق، رام الله-فلسطين، 1999.

78- الزبيدي، ماجد: المجلس الوطني الفلسطيني (تطور عضوية المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1996)، ط$_1$، دائرة الدراسات والتوثيق، غزة-فلسطين، 2001.

19- سليمان، محمد: المستوطنون والانتفاضة، ط$_1$، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، نيقوسيا-قبرص، 1990 .

20- شبيب، سميح: حكومة عموم فلسطين "مقدمات ونتائج"، (ب.ط)، منشورات البيادر، القدس-فلسطين ، (ب،ط) .

21- الأشقر، رياض: قيادة الجيش الإسرائيلي 1960-1987، ط$_2$، (ب.ن)، غزة-فلسطين،(ب.ت).

22- صالحة، رائد أحمد: مدينة غزة (دراسة في جغرافيا المدن)، ط$_1$، غزة-فلسطين 1997 .

23- أبو صبيح عمران: دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ط1، دار الجليل، عمان-الأردن، 1993 .

24- عايد، خالد: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية خلال عهد الليكود 1977- 1984، ط$_1$، الخدمات النشرية المستقلة، نيقوسيا- قبرص، 1986 .

25- عباسي، نظام عزت:

- فلسطين والبرنامج الصهيوني، (ب.ط)، قدسية للنشر و التوزيع، إربد-الأردن ، 1992.
- فلسطين والبرنامج العربي (الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام 1987)، (ب.ط)، دار الريان للطباعة، نابلس – فلسطين، 1999.

26- عبد الجواد صالح : الاستيطان اليهودي أبعاده وعواقبه، (ب.ط)، مركز القدس للدارسات الإنمائية، عمان- الأردن، 1992 .

27- عبد الجواد، صالح ووليد، مصطفى : فلسطين (التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام)، ط$_1$، مركز القدس للدراسات الإنمائية، القدس – فلسطين، 1987.

28- عبد الهادي، مهدي : المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة 1967-1977، (ب.ط)، جمعية الملتقى الفكري العربي، القدس – فلسطين، 1978.

29- أبو عرفة، عبد الرحمن : الاستيطان التطبيق العلمي للصهيونية (دراسات عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير)، ط$_1$، دار الجليل، عمان –الأردن، 1986 .

30- عطية، إحسان نزار : مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة 1967- 1980، ط1، جمعية الدراسات العربية، القدس – فلسطين، 1980 .

31- عكاشة، محمود وأبو ظريفة، سامي: محددات وآفاق التصنيع في قطاع غزة، ط$_1$، الملتقى الفكري العربي، القدس – فلسطين، 1992 .

32- العلمي، أحمد : حرب 67، ط1، مؤسسة الأسوار للثقافة، عكا – فلسطين، 1990.

33- العيلة، رياض: تطور القضية الفلسطينية (التاريخ الاجتماعي والسياسي)، ط$_1$، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين، 1996 .

34- قاسمية، خيرية وآخرين: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ العام1967، (ب.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، 1978 .

35- قريع، أحمد (أبو علاء) :السلام المعلق (قراءة في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني، ط$_2$، المؤسسة العربية، بيروت – لبنان، 1999.

36- قطامش، ربحي: طرد العمال العرب مأزق اقتصادي سياسي، ط$_1$، مركز الزهراء للأبحاث والدراسات، القدس – فلسطين، 1991.

37- قهوجي، حبيب: استراتيجية الاستيطان اليهودي في فلسطين، ط$_1$، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق – سوريا، 1978 .

38- الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، ط$_2$، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت – لبنان، 1985 .

39- المبيض، سليم عرفات: غزة وقطاعها، ط$_1$، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة – مصر، 1997.

40- مركز القدس للدراسات، من داخل المستوطنات، (ب.ط)، منشورات الوكالة الفلسطينية، القدس – فلسطين، 1997.

41- مضر، إبراهيم : الاستيطان اليهودي (الحقوق الفلسطينية والسلام)، (ب.ط)، مركز تحليل السياسات الفلسطينية، واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية، (ب.ت) .

42- أبو النمل، حسين: قطاع غزة 1948-1967 (تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية)،(ب.ط)، مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت – لبنان، 1979 .

43- النقيب، فضل: الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، ط$_1$، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، 1997 .

المراجع العربية المعربة:

1- أفنيري، آريه.ل: دعوى نزع الملكية (الاستيطان اليهودي والعرب 1878-1948، ترجمة بشير البرغوثي، ط$_1$، دار الجليل، عمان – الأردن، 1986 .

2- أنو، يوسي : المستوطنات والحدود والمفاوضات الفلسطينية (الإسرائيلية، تقديم خليل الشقاقي، (ب.ط)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس – فلسطين، 1995.

3- أورونسون، جيفري::

- سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية (إسرائيل والفلسطينيون من حرب1967 إلى الانتفاضة)، ترجمة حسني زينة، ط$_1$، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، 1990 .
- مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، ط$_1$، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، 1996 .
- المستوطنات والمفاوضات الإسرائيلية، (ب.ط)، معهد دراسات فلسطينية (سلسلة دراسات حول قضايا الوضع النهائي)، واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية، (ب.ت) .

4- **ايفرات ،اليشع**:الاستيطان الاسرائيلي جغرافيا و سياسيا،ترجمة دار الجليل،ط1،دار الجليل،عمان- الاردن،.1991

5- جاروري، روجيه: ملف إسرائيل (دراسة للصهيونية السياسية)، ترجمة مصطفى فودة، ط$_3$، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس – فلسطين، 1986 .

6- الخالدي، وليد: كي لا ننسى (قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة1948 وأسماء شهدائها)، ترجمة حسني زينة، (ب.ط)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، (ب.ت) .

7- رولو، أريك: فلسطيني بلا هوية (لقاء مع صلاح خلف- أبو إياد)، ترجمة نظير مروة، ط$_2$، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، .1991

8- شاحف، إسرائيل: الصهيونية الحقيقية بكاملها، (ب.ط)، القدس – فلسطين، 1985.

9- أبو شقرة، جان : عنف المستوطنون الإسرائيليون في الأراضي المحتلة، ترجمة سيد أبو شقرة، (ب.ط)، جمعية الدراسات العربية، القدس – فلسطين .1985

10- شندلر، كولن: إسرائيل، الليكود والحلم الصهيوني، ترجمة محمد نجار، ط1، الأهلية للنشر، عمان – الأردن، 1997 .

11- طيت، بات: دراسات إسرائيلية من داخل المستوطنات، (ب.ط)، مركز القدس للأبحاث، منشورات الوكالة الفلسطينية، القدس – فلسطين، 1987.

12- غولد بيرغ، أستر: مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة (صورة عن الوضع الراهن 1992)، (ب.ط)، المركز للسلام بالتعاون مع الجيشر ، (ب.م)، 1992.

13- فلنر، ماير وآخرين: دراسات في الصهيونية، (ب.ط)، منشورات صلاح الدين، (ب.م)،(ب.ت) .

14- والتر، فكتوريا وشيشا، بواخيم :لقد اغتصبونا أرضنا، (سياسات الاستيطان الصهيوني في فلسطين مائة عام)، ترجمة م.نصار ومراجعة ك .عبد الفتاح، ط1، (ب.م)، 1993 .

المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Benvensty,M. and Knayat shlomo: The West Bank and Gaza atlas.
2- Geo Journal, August 1990: 21-No.4. An Essay, written by Dr, Ahmed Said Dahan, entitted : Housing Demolition and Refugee Resettlement schames in Gaza strip.
3- M.A.Meyer, History of the city of Gaza, Newyork, 1960.
4- Sara.R. Gaza Strip, Asurvey Cambridge Harvard, univ.press.1984.
5- Sara, Roy.M :"The Gaza strip" the political aconomy of de-development, the institute for Palestine studies, Beirut- Lebanon.1995.

المراجع باللغة العبرية

1. بيين ، ألكس: تاريخ الاستيطان بدولة إسرائيل ، ط1 ، مركز شعب عامل ،القدس – إسرائيل1982.
2. تسور، زئيف :الكيبوتس الموحد في مستوطنات الدولة، ط4،1ج ، دار يد بتنكن، القدس- إسرائيل1986.
3. سلمون، يوسي: الصهيونية،(ب.ط) ، جامعة تل أبيب ، تل أبيب – إسرائيل 1978.
4. شيلوني ، تصبي:الصندوق القومي اليهودي و الاستيطان الصهيوني، ط1 ، دار يد اسحق ، القدس-إسرائيل1990.
5. كوهين ،يروحام : آلون ، (ب.ط)، الكيبوتس الموحد ،القدس-إسرائيل 1990.

رابعــاً/ الرسـائـل العلميــة

1- بدوي، خميس ربحي: نحو وضع نموذج للتخطيط العمراني لقطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم – السودان، 1999.

2- شقلية، أحمد رمضان: الجغرافيا الإقليمية لقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، القاهرة – مصر، 1994 .

3- أبو طويلة، جهاد محمد:

- دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، بحث دبلوم غير منشور، معهد البحوث والدراسات–جامعة الدول العربية، القاهرة – مصر، 1984.
- استخدام الأرض في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية، القاهرة – مصر، 1988 .

4- العثامنة، زكريا محمد: الحركة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية (1948-1967)،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 1999 .

5- العفيفي، جبر حسن: المياه في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العالم الأمريكية، 1996 .

6- عناب، محمد رشيد: الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.2001

7-غلمي، محمد عودة/ محمد: تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967-1998، رسالة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين 2001.

8- مدللة، وليد حسين: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة (1967-1984)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات التاريخية بجامعة الدول العربية، القاهرة-مصر، 1982.

خامساً/ المعاجم والموسوعات:

1- تلمي، إفرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات العجرمي، ط$_1$، دار الجليل، عمان – الأردن، 1988.

2- الدباغ، مصطفى مراد: بلادنا فلسطين، 8ج، ط$_2$، دار الشفق، كفر قرع-فلسطين، 1988.

3- شراب، محمد محمد: معجم بلدان فلسطين، ط$_1$، المأمون للتراث، دمشق – سوريا، 1997 .

4- الكيلاني، هيثم: حروب فلسطين العربية والإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، 6مج، ط$_1$، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق-سوريا، 1984.

5- المرعشلي، أحمد وآخرين: الموسوعة الفلسطينية، 4مج، ط$_{1}$، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق-سوريا، 1984.

6- المسيري، عبد الوهاب:

- موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة-مصر، 1970 .
- موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، 8ج، ط1، دار الشرق، بيروت-لبنان، 1999 .

7- منظمة التحرير الفلسطينية (دائرة الثقافة): موسوعة المدن الفلسطينية، دار الأهالي، دمشق – سوريا، 1990 .

سادساً: الندوات والمؤتمرات

1- دور الاستيطان وأهدافه، ندوة أقيمت في القدس في نيسان1979، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان 1980.

2- الاستيطان الإسرائيلي، ندوة أقيمت في واشنطن 22-1985/4/24، برعاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

3- الاستيطان، ندوة أقيمت في خانيونس 17/أيار/1997، برعاية اتحاد المعلمين الفلسطينيين ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وحركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح (إقليم خانيونس)، خانيونس – فلسطين، 1997 .

4- البيئة والاستيطان، ورشة عمل أقيمت في نابلس 1998/2/28، برعاية مكتب المؤسسات الوطنية بالتعاون مع مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينية، ط$_{1}$، نابلس – فلسطين، 1998 .

سابعاً / المقابلات الشخصية

1- الأسطل ، ياسين محمد، مدير الغرفة لتجارية الفلسطينية (محافظة خانيونس)، خانيونس، 2001/9/3 .

2- الأسطل، سليمان نعمات ، صاحب أرض في منطقة المواصي، خانيونس، 2001/9/4 .

3- الأسطل، عواد، صاحب أرض تم مصادرتها ، خانيونس، 2001/7/13 .

4- الأشقر، إيهاب محمد علي، رئيس القيادة الوطنية الموحدة في قطاع غزة 1988، غزة، 2001/9/7 .

5- البوبو، محمد محمود، محامي متخصص بقضايا الأرض، غزة، 2001/9/7.

6- البياري، راسم محمود، رئيس اتحاد النقابات العمالية بقطاع غزة، غزة، 2000/8/20 .

7- ججوح، عبد الغفار محمد، سكان قرية الجوره ومواليدها 1929، غزة، 2001/5/19 .

8- حسونه، فارس محمد، مسؤول اللجان السياسية في قطاع غزة 1992، غزة 2001/9/3 .

9- حنيف، عيد كمال، صاحب أرض مقام عليها موقع لقوات الجيش في غزة، غزة، 2001/6/15

10- أبوخوصة، توفيق الطيب، رئيس اللجان اللوائية لحركة الشبيبة في قطاع غزة، 1983-1984، غزة 2001/9/3 .

11- دحلان، محمد حسن، مدير الأمن الوقائي قطاع غزة، غزة، 2001/9/27.

12- درويش، علي محمد، سكان قرية حمامة ومواليدها 1918،غزة،2001/7/12.

13- زعرب، طلعت حسن، سكان المواصي، خانيونس، 2001/10/4.

14- زعرب، عبد المنعم عبد الكريم، سكان المواصي، خانيونس، 2001/10/4.

15- زقوت، كامل محمد، سكان مدينة اسدود ومواليدها 1926، غزة، 2001/8/29 .

16- الشرافي، جميل أحمد، سكان قرية هربيا ومواليدها 1928، غزة، 2001/5/25.

17- الصوراني، راجي خضر، رئيس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، 2001/6/17 .

18- عليان، محمد حسن، سكان قريية هربيا ومواليدها 1925،غزة،24 2001/5/.

19- الغول، خالد دياب، سكان قرية هربيا ومواليدها 1932، غزة، 2001/5/24.

20- القيشاوي، نادر حسن، رئيس حركة الشبيبة الطلابية في الجامعة الإسلامية 1983، غزة ، 2001/9/3 .

21- كريزم، محمود محمد، سكان قرية هربيا ومواليدها 1934، غزة 2001/5/24 .

22- المجايدة، أحمد مصطفى، سكان المواصي، خانيونس 2001/10/4 .

23- أبو ناجي، قاسم عبد السلام، قائد قوات حركة فتح في غزة 1970، غزة 2001/6/10 .

24- أبو نحل، كامل عبد الرحمن، سكان بربرة ومواليدها 1920 ومن قادة الجهاد المقدس، الدوحة –قطر، 2001/7/12 .

25- اليازجي، أحمد توفيق، عضو الوفد الفلسطيني المفاوض إلى مؤتمر مدريد 1991، غزة 2001/8/12 .

ثامناً / المذكـرات

1- ديان، موسى: أنا وكامب ديفيد، ترجمة غازي السعدي، ط$_1$، دار الجليل، عمان – الأردن، 1987 .
2- رابين، اسحق: ترجمة دار الجليل، جزءان، ط$_1$، عمان – الأردن، 1993 .
3- عباس، محمود، طريق أوسلو (موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات)، ط$_1$، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت – لبنان 1994 .
4- شارون، أرئيل، ترجمة أنطوان عبيد، ط$_1$، مكتبة بيسان، بيروت –لبنان، (ب.ت).

تاسعاً/ البحوث والمقالات المنشورة

1- الأزهري، محمد خالد: المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 63-64، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1996.

2–بركات، نظام محمود: الترابط بين الاستيطان والسيادة في مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، العدد155، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، كانون ثاني 1992 .

3 – بن كسبيت،اسرائيل ليست دولة لها جيش بل جيش له دولة،صحيفة يديعوت احرونوت،2002/9/6.

4- بيرس، شمعون: الاستيطان وعملية السلام، صحيفة يديعوت أحرنوت، 1994/6/24، القدس – فلسطين .
5- تسدقوني، داني: مصادرة الأرض في غزة، صحيفة معاريف،1973/7/10،القدس – فلسطين .
6- الجعفري، وليد: الاستيطان الإسرائيلي وعملية السلام، مجلة صامد الاقتصادي، العدد90، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، كانون أول 1992.

7- أبو حسن، نافذ: الاستيطان واستيعاب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مجلة صامد الاقتصادي،العدد90، دار الكرمل للنشر والتوزيع،عمان-الأردن، كانون أول 1992 .

8- خليفة، محمد: قائمة المهاجرين السوفيت/ داع ، الأحزاب تريد أصواتنا دون ممثلين عنا، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد10، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، ربيع 1992 .

9- الدقاق، إبراهيم: السياسة الاستيطانية وانعكاسها على قضية الإسكان الفلسطيني في الأرض المحتلة، مجلة المستقبل العربي، العدد107، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، كانون ثاني 1988 .

10- ستيتية، عدنان وأبو علي، أسامة: الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الواقع والمستقبل)، مجلة صامد الاقتصادي، العدد90، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، كانون أول 1992 .

11- سرجاي، ليندي: المشروع الاستيطاني في الضفة والقطاع للسنوات الأربع القادمة، صحيفة هآرتس، 1988/11/18، القدس – فلسطين .

12 - سماره، عادل: الاستيطان اليهودي في فلسطين بين الإزاحة للإنزياح الذاتي، مجلة قضايا للحوار، العدد 13، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة – فلسطين، كانون ثاني شباط 2000 .

13- السيد، رشاد: المركز القانوني للمستوطنات الإسرائيلية (دراسة في ضوء القانون الدولي)، مجلة صامد الاقتصادي، العدد48، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، نيسان 1984 .

14- شامر غينو و يوفال كرني،الاستيطان و انتفاضة الاقصى، يديعوت احرونوت،2001/12/8.

15- شادي، عبد العزيز: تحليل الانتخابات الإسرائيلية 1992، مجلة المستقبل العربي، العدد165، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 1993 .

16- شاهين، حنة: القوى العاملة والانتخابات الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد116، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت – لبنان، تموز 1981

17- شحود، سامي: أبعاد الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وتطوراته في ضوء الهجرة الجديدة، مجلة الأرض، العدد 1-2،شباط 1992

18- شلبي، خميس: حركة الاستيطان الصهيوني في الضفة والقطاع في ظل عملية التسوية السلمية، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد17، مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية، نابلس – فلسطين، شتاء 1998 .

19- صبور، جبر: تطورات المعركة الانتخابية إسرائيل، مجلة الأرض، العدد16، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق – سوريا، أيار 1984 .
20- أبو صبيح، عمران: واقع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد90، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، كانون ثاني 1992 .
21- بن عامي، أرئيل: اللعب بالنار، صحيفة دافار، 1986/6/17، القدس- فلسطين .
22- عدوان، كمال: فتح الميلاد والمسيرة، مجلة شؤون فلسطين، العدد17، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت-لبنان، كانون ثاني 1973.
23- عزمي، انتصار: الاستيطان في قطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، العدد84، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، حزيران 1991.
24- عقل، سوزان: المياه في قطاع غزة، مركز التخطيط-مكتب الرئيس، غزة-فلسطين، 1997 .
25- غاليلي، يسرائيل: المستوطنات العسكرية والمدنية، صحيفة دافار، 1984/7/23، القدس – فلسطين.
26- كناعنة، شريف والمدني، رشاد: الاستيطان ومصادرة الأراضي في قطاع غزة 1967-1984، مركز الوثائق والأبحاث-جامعة بيرزيت،رام الله– فلسطين، 1985 .
27- المسيري، عبد الوهاب: الانتفاضة وسقوط الإجماع الصهيوني حول الاستيطان، مجلة صامد الاقتصادي، العدد75، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، آذار 1989.
28- مصالحة، نور: الأصولية اليهودية، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز الدراسات البحوث الفلسطينية، نابلس – فلسطين، تشرين أول 1994 .
29- مكتب العمل العربي، أثار سياسة الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمل وأصحاب الأعمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، مجلة العمل العربية، العدد71، جامعة الدول العربية، القاهرة – مصر، آذار 1999 .
30- نصار، إبراهيم: المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزة، مستقبل المقاومة العربية، شبكة المعلومات العالمية(الانترنت).
31- هلال، على الدين: في مفهوم الكيانات الاستيطانية، مجلة المستقبل العربي، العدد1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، أيار 1998 .
32- يانوف، عزرا :
- حوف غزة، صحيفة معاريف، 1972/12/10، القدس – فلسطين .

- مصادرة الأرض في غزة، صحيفة معاريف، 1973/7/10، القدس فلسطين .

33- بيغن، مناحيم: تصريح لدار الإذاعة الإسرائيلية من أورشليم القدس، برنامج الظهيرة، الساعة12,5، 1978/2/5 .

باللغة الإنجليزية

1- Asreprinted in Allon Groth: Israel settlements post, present and future, Middle East international, 10-Jone-1994.
2- Aronson, Geoffrey : settlement and the Israel- Palestinian negotiations (Washington, institute Palestine studies :1996)
3- Snaih, Fraim: The best way to avoid this problem, Jerusalem post, 3-12-1996.
4- Kablan, Alison: Arabs and prepared to wail for Israel, Jerusalem post, 5-2-1991.

عاشراً / التقارير والنشرات

باللغة العربية

1- السلطة الوطنية الفلسطينية

- الأمن العام، مديرية الارتباط العسكرية، التقرير السنوي، غزة – فلسطين، 1996 .
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التمدد الاستيطاني في قطاع غزة،غزة-فلسطين،آذار1997 .
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير حول مصادرة الأراضي، غزة-فلسطين، حزيران 1999 .
- وزارة التموين، تقرير خاص عن المواد الغذائية الفاسدة، غزة –فلسطين، تشرين أول 1997 .
- وزارة البيئة، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، غزة –فلسطين، تشرين ثاني 2000 .
- وزارة الزراعة، الإدارة العامة للغابات، تقرير خاص عن الغابات في قطاع غزة، كانون أول 1999 .
- دائرة الإحصاء المركزية، الإحصاءات الزراعية 1994، رام الله-فلسطين، 1997.
- دائرة الإحصاء المركزية، مسح القوى العاملة، النتائج الأساسية، دورة نيسان –أيار 1996، رام الله – فلسطين 1996 .
- الهيئة العامة للاستعلامات، البنك الوطني للمعلومات، التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1994-1999، غزة – فلسطين، 2000 .

- الهيئة العامة للاستعلامات، (دائرة الأبحاث والدراسات)، الاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة، نيسان ، غزة – فلسطين، نيسان 1997 .
- الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الأخطار التي تواجه المياه في فلسطين، غزة – فلسطين، 2000 .
- الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الأوضاع البيئية في المحافظات الفلسطينية (المياه العادمة)، شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) .

2- النشرة السنوية لمؤسسة الدراسات الفلسطينية لسنة 1996، العرب تحت الاحتلال الإسرائيلي، ط$_1$، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، 1987 .

3- جمعية الدراسات العربية:
- مركز أبحاث الأراضي، جمع ميداني، القدس – فلسطين، 1987.
- مركز أبحاث الأراضي، مصادرة الأراضي بعد اتفاقيات أوسلو، القدس – فلسطين، 1999 .

4- مركز التخطيط الفلسطيني: الاستيطان الإسرائيلي بعد اتفاق أوسلو، سلسلة تقارير رقم (199)، غزة – فلسطين، آذار 2000 .

5- سلطة المياه الفلسطينية، مشكلة المياه المتغيرات الاقتصادية، غزة – فلسطين، شباط 2000 .

6- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير الشهري، غزة – فلسطين، كانون أول 1993 .

7- مركز غزة للحقوق والقانون :
- تقرير حول المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة، غزة – فلسطين، 1995/8/10
- التقرير السنوي الثاني، غزة – فلسطين، كانون ثاني 1996 .
- التقرير السنوي الثالث، غزة – فلسطين، كانون ثاني 1997 .
- السلطات الإسرائيلية تأمر المزارعين الفلسطينيين بمنطقة موراج (رفح) بإخلاء أراضيهم الزراعية، غزة – فلسطين 1997/7/30 .

8- منظمة العمل الدولية، تقرير المدير العام للمنظمة إلى مؤتمر العمل الدولي، دورة80، نيسان 1983، مكتب العمل الدولي، جنيف – سويسرا، 1984 .

9- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية :
- استطلاع للرأي العام في إسرائيل بالتعاون مع مؤسسة موديعيم ازراحي ومركز بيسان بجامعة بار إيلان، نابلس-فلسطين، كانون أول 1995 .
- استطلاع للرأي العام في إسرائيل بالتعاون مع مؤسسة موديعيم ازراحي ومركز بيسان بجامعة بار إيلان، نابلس – فلسطين، كانون أول 1997 .

10- مركز أطلس للتوثيق والإعلام:
- شهداء الانتفاضة الذين سقطوا على أيدي المستوطنين عام 1988، غزة – فلسطين، 1989 .
- شهداء الانتفاضة الذين سقطوا على أيدي المستوطنون عام 1989، غزة- فلسطين، 1990 .
11- المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، المستوطنات والمفاوضات، غزة-فلسطين، .1998
12- المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، الاستيطان في عهد باراك، نابلس – فلسطين، 2000 .
13- الغرفة التجارية الزراعية الصناعية الفلسطينية لقطاع غزة، تقرير اللجنة المكلفة بزيارة المواصي، غزة – فلسطين، كانون أول .1992
14- جمعية الصيادين الفلسطينيين، التقرير السنوي 1997، غزة-فلسطين، 1998 .

ب. باللغة الإنجليزية

1- Gaza Environmental profile, project between Palestinian Authorities and the directorate general international cooperation, Retterdam 1995 .
2- Meron Benevenesty, Database, report 1987.
3- Meron Benevenesty, west bank database, project 1996.
4- Palestinian Center for Human Rights : A comprehensive, survey of Israel settlements in Gaza strip, series study (10), Gaza- Palestine, 1997 .
5- Saul, Cohen, Israel's defensible Boarders :A Geopolitical map, Jeffee center for strategic studies, Telaviv university, 1

حادي عشر/ الصحف والمجلات

1- الصحف

أ - الصحف العربية

1- الأيام،صحيفة يومية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس، الأعداد:
1995/3/31، 17/5/15،1996/10/1996، 1997/2/1، 1998./10/8
2- الشعب، صحيفة يومية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس، العدد: 1981/2/5 .
3- الفجر، صحيفة يومية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس، الأعداد:
1976/3/31 ، 20/10/9،1979/1/1981، 1981/3/26 ، 1981/4/13 ،

17/6/1981، 1981/6/7 ، 1981/12/7 ، 1984/11/16 ، 1985/6/28 ،
1987/12/9، 1989/8/1 .
3- القدس، صحيفة يومية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس، الأعداد:
1971/2/19
2/2/1971، 1971/3/21 ، 1976/3/31 ، 1978/12/9 ، 1979/10/9 ،
1982/9/2 ، 1984/7/16 ، 1985/4/26 ، 1987/12/9 ، 1989/9/26 ،
1989/12/9، 1991/5/17 ، 1991/9/19 ، 1992/6/25 ، 1994/11/2 ،
1998/5/29 ، 1998/6/19 .
4- الميثاق، صحيفة اسبوعية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس، العدد:
16، 1984/11/21
5- النهار صحيفة يومية فلسطينية تصدر باللغة العربية في القدس،
العدد1994/11/12 .

ب. باللغة الإنجليزية

1- Jerusalem post, 13-7-1969 .
Jerusalem post, 18-5-1979 .
Jerusalem post, 2-9-1982 .
Jerusalem post, 11-9-1984 .
Jerusalem post, 3-10-1984 .
Jerusalem post, 15-2-1988 .
Jerusalem post, 11-9-1991 .
Jerusalem post, 7-12-1992 .
Jerusalem post, 6-10-1994 .
Jerusalem post, 15-2-1995 .

ج. باللغة العبرية

1- دافار،صحيفة يومية عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد : 1967/9/11 ،
1971/11/19 ، 1975/2/28 ، 1981/6/18 ، 1982/2/17 ،
1982/4/13 ، 1982/5/24 ، 1984/4/8، 1984/6/12، 1984/7/23 ،
1984/8/23 ، 1986/3/31 ، 1991/11/6 .
2- هآرتس،صحيفة يومية عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد :
1972/3/26 ،1977/9/23
1978/11/17 ، 1979/8/14 ، 1980/6/5 ، 1981/1/11 ، 1981/6/29
، 1981/11/2، 1982/5/24 ، 1982/7/7 ، 1982/7/23 ، 1982/10/8
، 1984/3/9 ، 1984/4/2، 1984/4/11 ، 1984/12/11 ، 1985/1/23
، 1985/2/3 ، 1985/3/1 ، 1985/3/31 ، 1985/8/22 ، 1985/12/11
، 1986/10/9 ، 1986/5/11 ،1988/8/15 ، 1988/11/3، 1989/1/27

، 1989/3/9 ، 1989/3/29، 1989/10/22 ، 1990/10/6 ، 1991/1/28
، 1991/4/9 ، 1991/5/14 ، 1991/7/1 ، 1992/8/19 ، 1994/10/6 ،
1995/12/5 ، 1996/9/30 .

3- حداشوت، صحيفة يومية عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد :
1988/3/28 ، 1989/10/22

4- يديعوت أحرنوت صحيفة يومية عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد : ،
1975/5/24، 1983/4/21 ، 1983/4/26 ، 1983/7/17 ،
1989/3/20، 1995/1/22 .، 1996/8/9 .

5- معاريف صحيفة يومية عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد : 1984/7/23،
1991/2/22

6- عل همشمار صحيفة يومية عبرية تصدر في إسرائيل، الأعداد : 1971/4/20 .

1 – المجلات

1- الأرض ، العدد 14-15 ، 1977/4/21
الأرض ، العدد 17 ، 1977/5/17
الأرض ، العدد 21، 1977/7/7
الأرض ،العدد 23، 1977/8/21
الأرض ،العدد 19 ، 1981/6/21
الأرض ،العدد 7،1984/9/24
الأرض ،العدد 1،1988/11/11

2- البيادر السياسي، العدد 268، 1987./9/12

3- البيارق، العدد 4، 1992/6/1.
البيارق، العدد 5، 1992/6/8 .

4- الدراسات الفلسطينية، العدد 22، خريف 1992 .

5- شؤون فلسطينية، عدد 24، حزيران 1973 .
شؤون فلسطينية، عدد 46، تشرين أول 1977 .
شؤون فلسطينية، عدد 86، كانون ثاني 1979 .
شؤون فلسطينية، عدد 91، حزيران 1979 .
شؤون فلسطينية، عدد 96، تشرين ثاني 1979 .

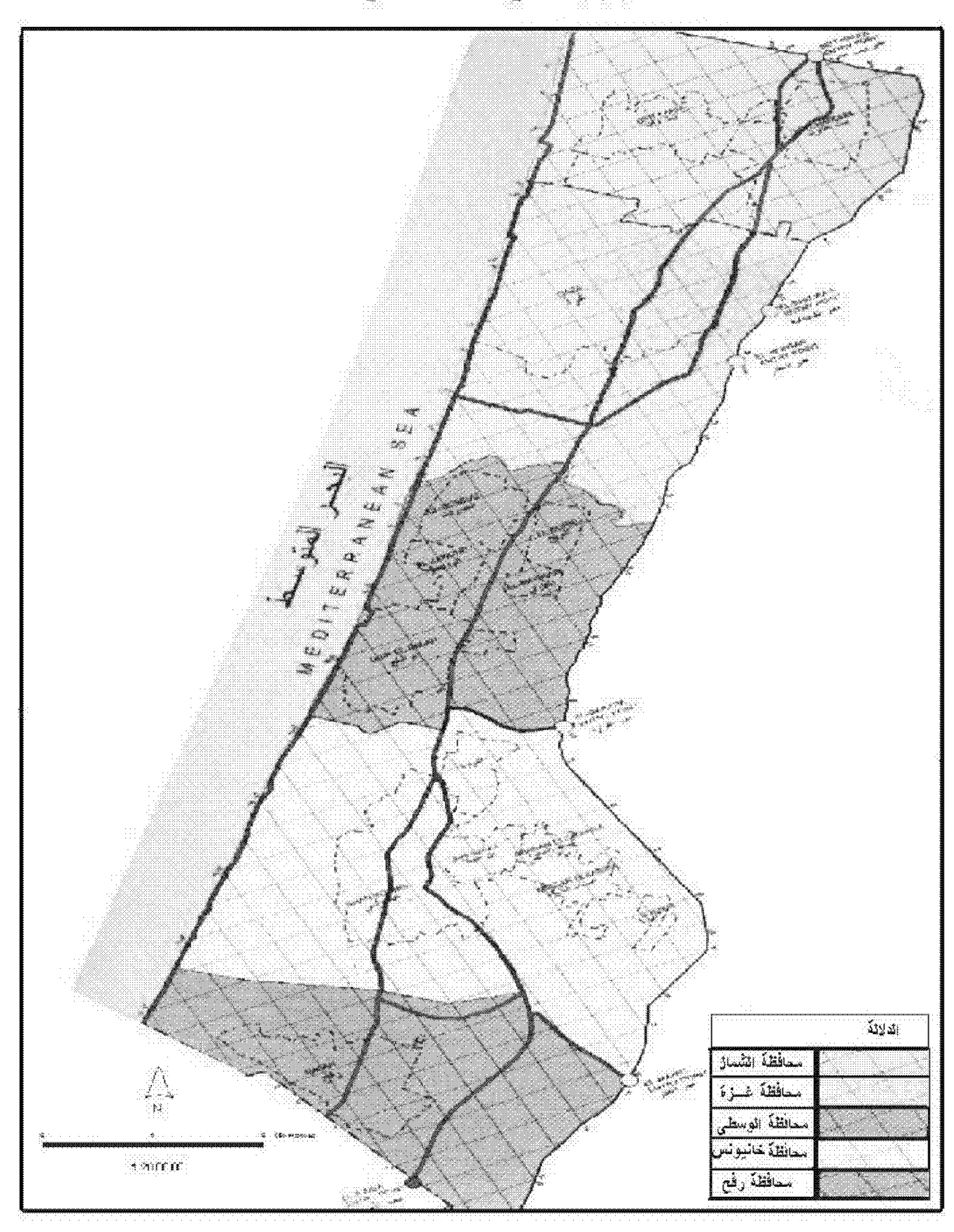
8- مجلة العمل العربية، عدد 50 ، شباط 1992 .

9- مجلة العودة، العدد 17، تموز 1983 .

11- فلسطين الثورة، عدد 851، تموز 1991 .

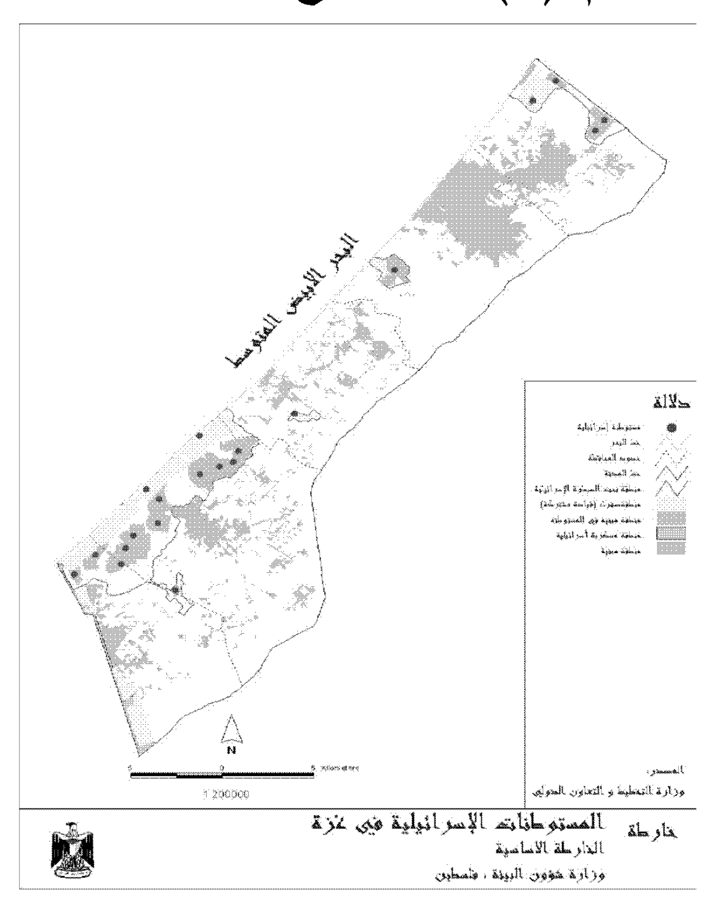
قائمة الملاحق

خريطة رقم (١) : موقع محافظات قطاع غزة الخمسة



المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط و التعاون الدولي

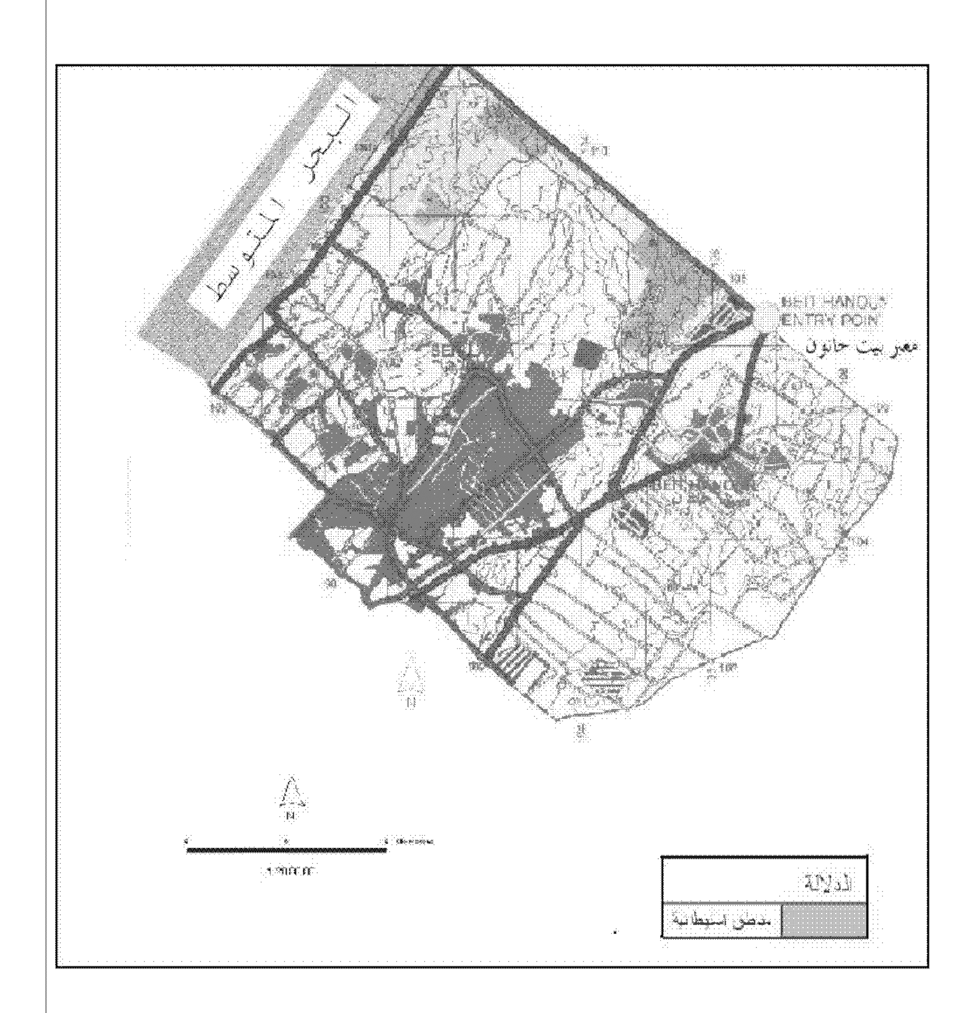
خريطة رقم (2) : المواقع الاستيطانيـة و



الطرق الالتفافيـة في قطاع غزة

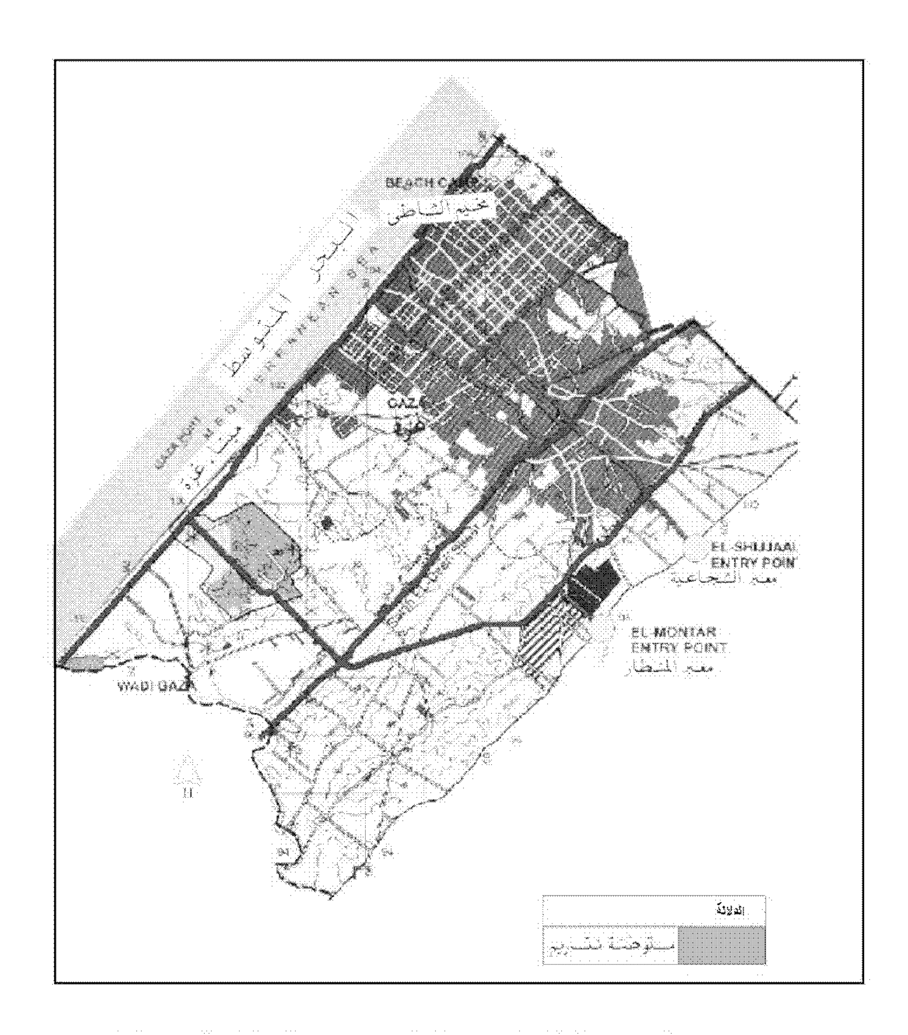
المصدر : السلطة الوطنيـة الفلسطينية ، وزارة شؤون البيئـة

خريطة رقم (٣) : التكتل الاستيطاني المقام على محافظة الشمال



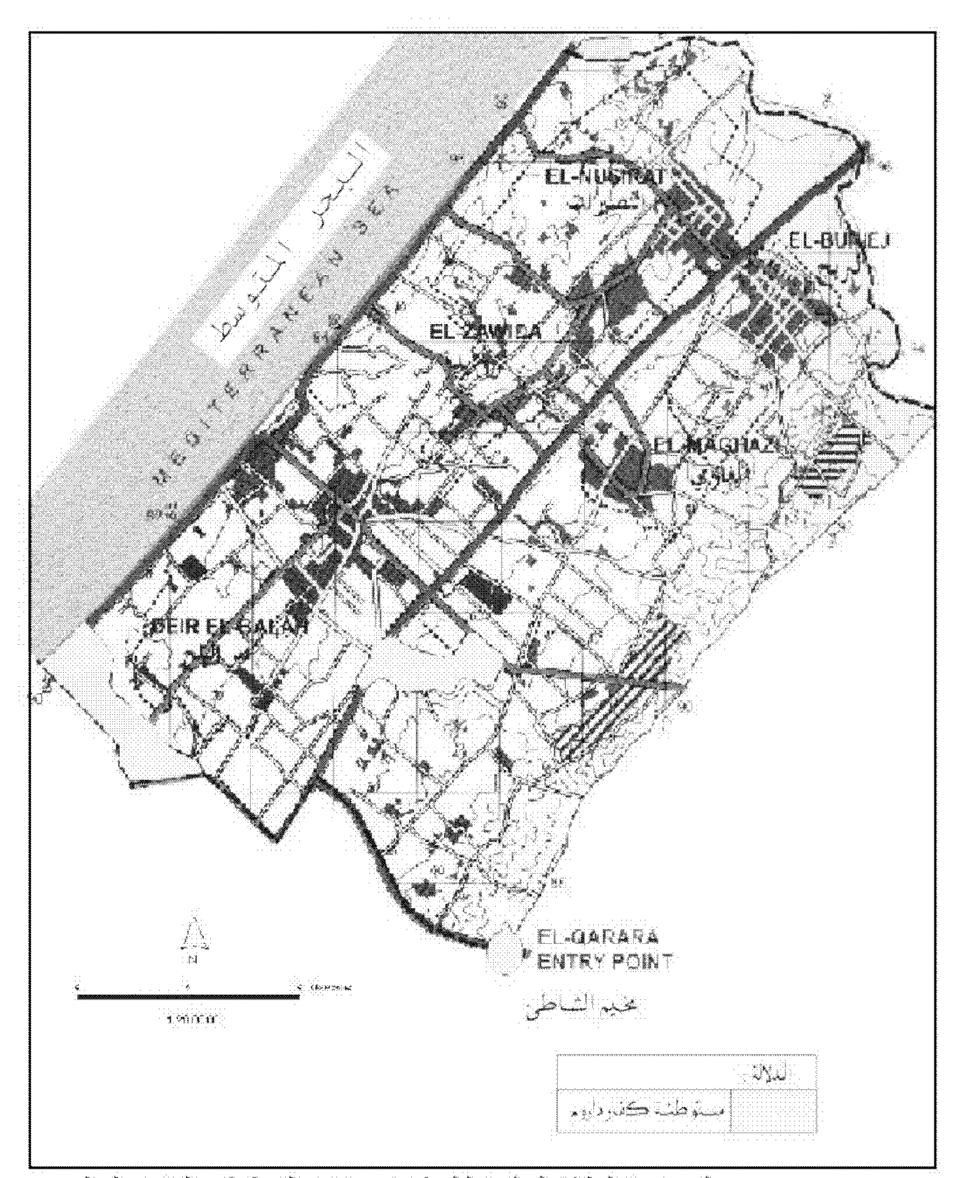
المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

خريطة رقم (٤) :موقع مستوطنة نتساريم المقامة على محافظة غزة



المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

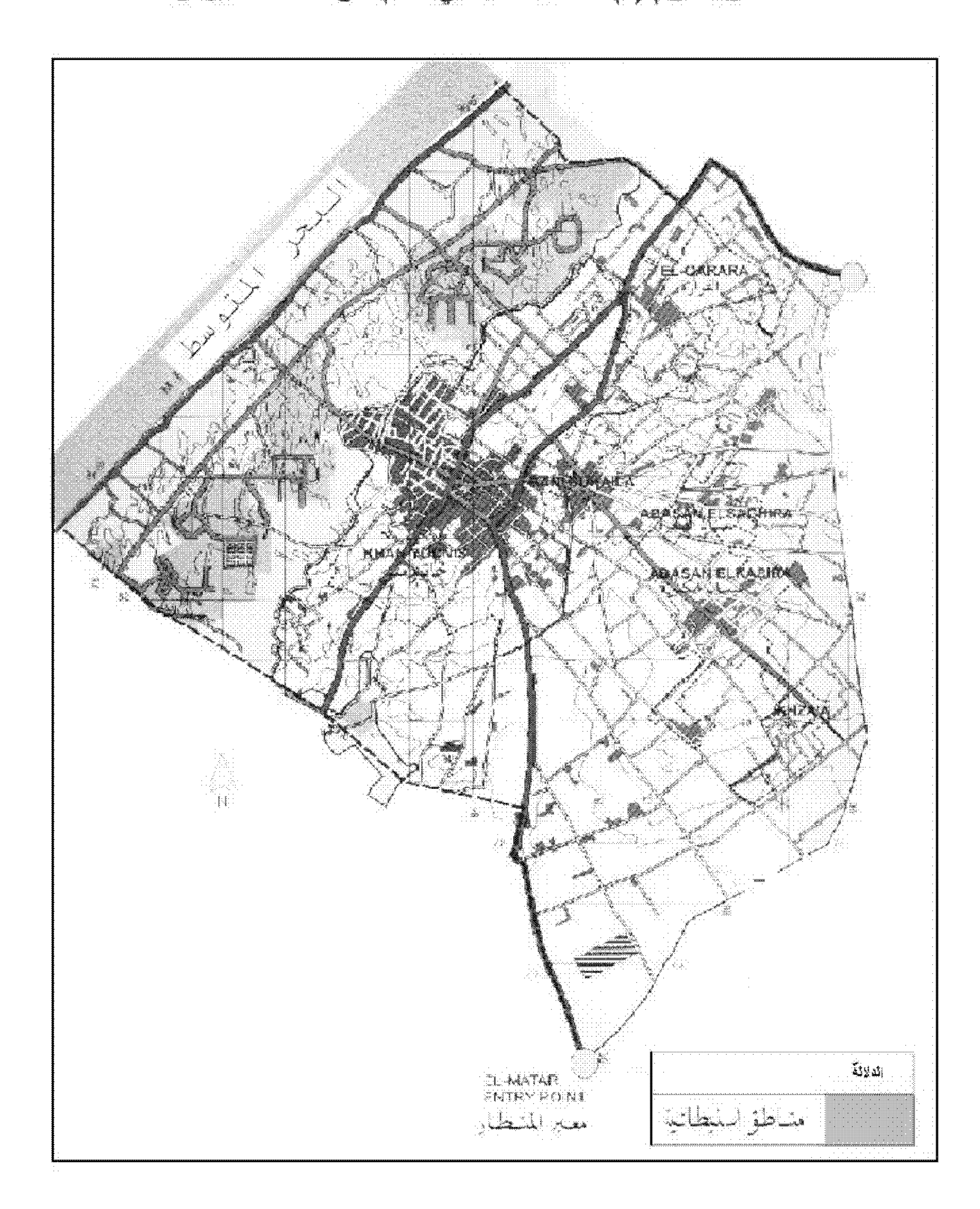
خريطة رقم (٥) : موقع مستوطنة كفار داروم المقامة على محافظة الوسطى



المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط و التعاون الدولي

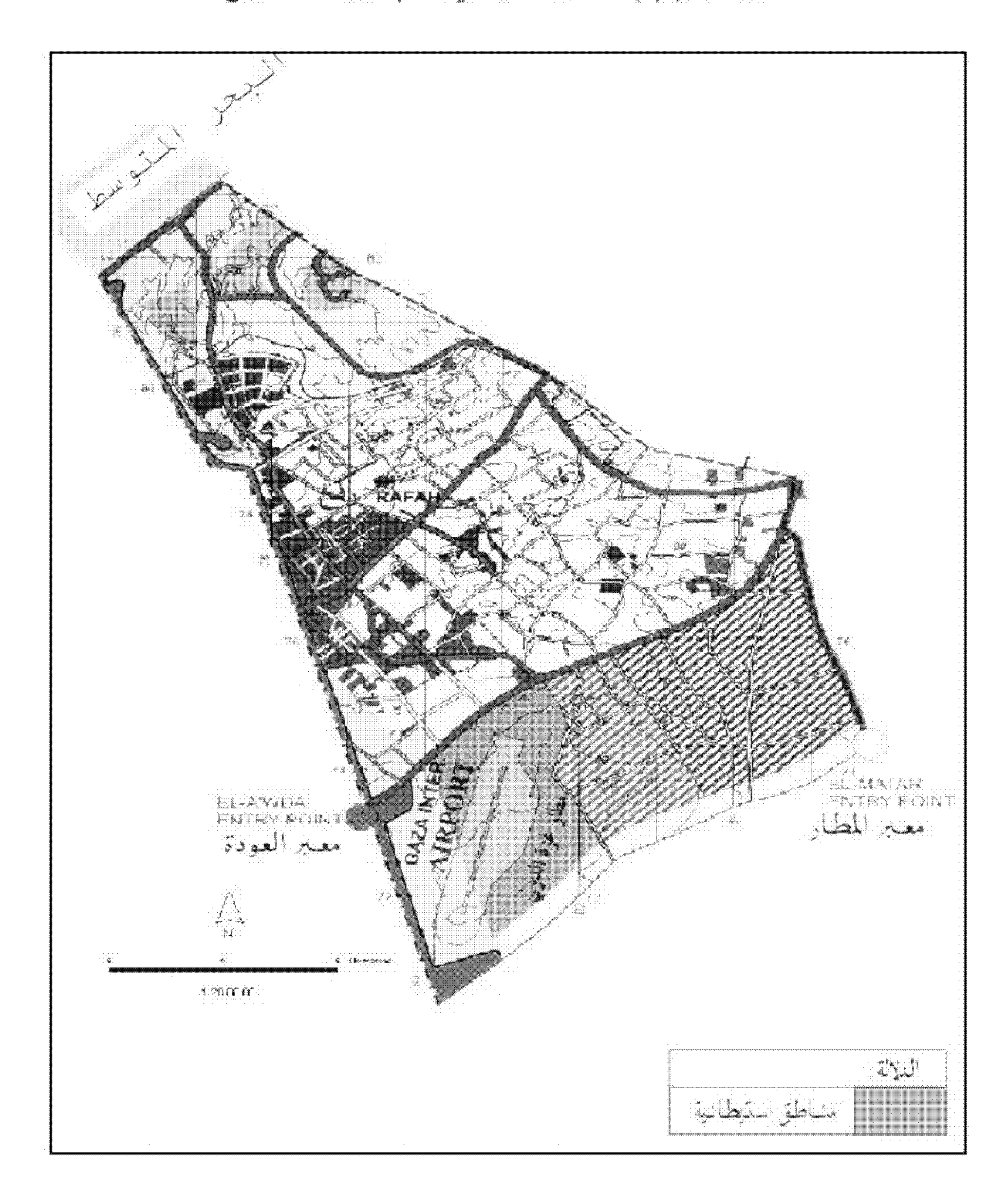
٢٠٠

خريطة رقم (٦) :التكتل الاستيطاني المقام على محافظة خانيونس



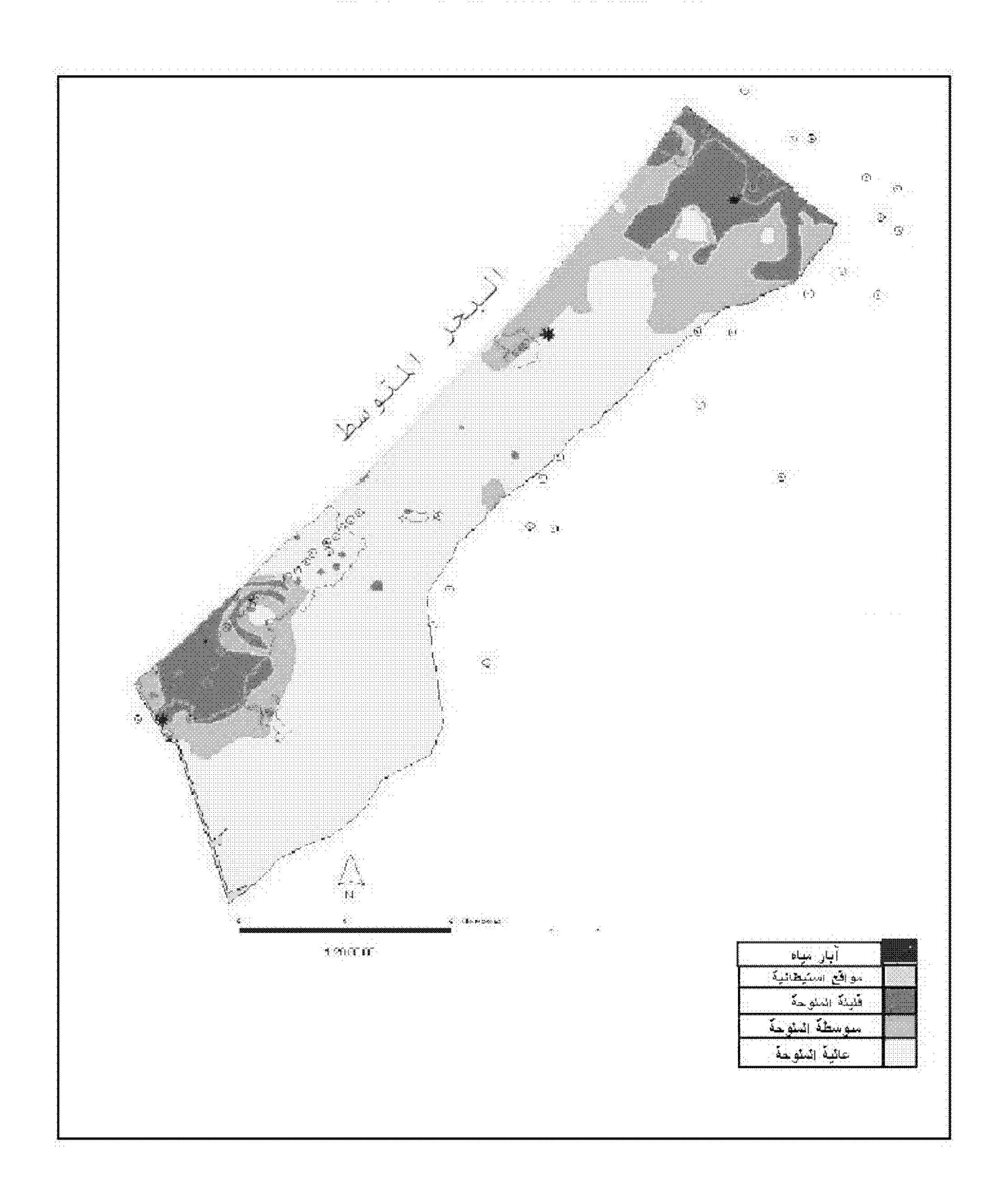
المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط و التعاون الدولي ٢٠٠١

خريطة رقم (٧) :التكتل الاستيطاني المقام على محافظة رفح



المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة التخطيط و التعاون الدولي

خريطة رقم (٨) :توزيع المياه في قطاع غزة



المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة شؤون البيئة

الممارسات الاسرائيلية باقامة المستوطنات على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عقبة خطرة في وجه السلام في الشرق الاوسط وليس لها اي مستند قانوني

ان مجلس الامن ،

وقد استمع الى كلمة مندوب الاردن الدائم والى كلمات اخرى ألقيت امام المجلس ،

واذ يشدد على الحاجة العاجلة الى التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط ،

واذ يؤكد مرة اخرى ان اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ . تنطبق على الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ،

١ ــ **يقرر** ان سياسة اسرائيل وممارساتها باقامة المستوطنات على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، ليس لها اي مستند قانوني ، وتشكل عقبة خطرة في وجه التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط ،

٢ ــ **يشجب بشدة** فشل اسرائيل في الالتزام بقرارات مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، و٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ ايار / مايو ١٩٦٨ ، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ ، وبالبيان الاجماعي لرئيس مجلس الامن المؤرخ في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، وبقرارات الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د إ ط ــ ٥) و٢٢٥٤ (د إ ط ــ ٥) المؤرخين في ٤ و١٤ تموز / يوليو ١٩٦٧ ، و٣٢/٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، و ... في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، (٢)

٣ ــ **يطلب مرة اخرى** من اسرائيل ، بصفتها القوة الم... بدقة باتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة سنة ١٩٤٩ ، وأن تترا... السابقة ، وأن تمتنع عن اتخاذ اي عمل قد يؤدي الى تغيير... والطابع الجغرافي او اي عمل قد يؤدي الى التأثير الملمو... السكاني للاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيه... تمتنع بشكل خاص عن نقل مجموعات من سكانها المدني... العربية المحتلة ،

بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما ...

٥ ــ **يطلب** الى اللجنة ان ترفع تقريرها الى مجلس الامن ... تموز (يوليو) ١٩٧٩ ،

٦ ــ **يطلب** الى الامين العام تزويد اللجنة بالتسهيلا... لتمكينها من القيام بمهماتها ،

٧ ــ **يقرر** ابقاء الوضع في الاراضي المحتلة تحت الت... والتواصل ، وأن يعود الى الانعقاد في تموز (يوليو) ١٩٧٩ ... في ضوء تقصيات اللجنة .

تبنى المجلس هذا القرار ... رقم ٢١٣٤ ، بـ ١٢ ص... في مقابل لا احد ض... كالآتي :

مع القرار : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ... بنغلادش ، بوليفيا ، تشيكوسلوفاكيا ... زامبيا ، الصين ، غابون ، فرنسا ، الكويت ...

ضد القرار : لا احد .

امتناع : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلـ... النرويج ، الولايات المتحدة الاميركية .

---

* مترجم عن اصله في اللغة الانكليزية .

(٢) تطلب القرارات المذكورة في هذه الفقرة من اسرائيل ان تمتنع عن ... يؤدي الى تغيير الطابع الجغرافي والتركيب السكاني للاراضي ... سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . ويطلب القرار ٢٣٧ (١٩٦٧ ... حزيران (يونيو) ١٩٦٧ من اسرائيل تأمين سلامة سكان المنا... اشتباكات مسلحة ويصر على عودة السكان المهجرين . [الـ...

المصدر :عبد المجيد، عصمت: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الإسرائيلي، مج2 ص276.

ملحق رقم (2)

المادة الخامسة

الفترة الانتقالية و مفاوضات الوضع الدائم

1- **تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة و منطقة أريحا.**
2- **سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل و ممثلي الشعب الفلسطيني في اقرب وقت ممكن ، و لكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.**
3- **من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها، القدس ،اللاجئين ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، العلاقات و التعاون مع جيران آخرين ، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.**
4- **الاتفاقات التي تم التوصل لها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم.**

المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، دائرة شؤون المفاوضات.

ملحق رقم (3)

الترتيبات الأمنية المتفق عليها بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل حول منطقة المواصي.

أ- ستعمل دوريتان مشتركتان في منطقة المواصي وأرصفة صيادي الأسماك في رفح وخانيونس وعلى طول الطريق الساحلي بقيادة مركبة إسرائيلية .

ب- السماح للفلسطينيين بالوصول إلى منطقة المواصي كما هو مرسوم على الخارطة المرفقة رقم 2 سيكون وفق الطرق التالية: (1- رفح –تل السلطان–المواصي ، 2- خانيونس–قرية الباهر ، 3- دير البلح –على طول الشاطئ إلى المواصي).

ج- شاطئ المواصي:

1- بالرغم من السلطة الإسرائيلية على منطقة مستوطنات غوش قطيف ، فإن المجلس يمكنه تشغيل قطاعات من شاطئ المواصي تمتد إلى الشرق حتى الطريق الساحلي بحيث يصل طولها مع أرصفة رفح وخانيونس إلى 5 كيلومترات. وقد أبلغت إسرائيل السلطة الفلسطينية بمواقع هذه القطاعات.

2- هذه القطاعات يمكن أن تستخدم للأغراض التالية: (الرياضة والترفيه بما في ذلك مرافق لاستئجار القوارب، تشغيل منشآت الأغذية، توسيع الأرصفة، توسيع المرافق للصيادين مثل مكاتب ومخازن ومرافق).

3- سيكون بإمكان المجلس خلال ممارسته سلطته المدنية في هذه القطاعات منح رخص للأعمال التجارية وجميع الرسوم والضرائب وتحديد وفرض معايير للصحة العامة وتطوير وإدارة القطاع السياحي.

4- يمكن أن يكون للمجلس مكتب في كل رصيف من أرصفة الصيادين يحظى بالحماية.

5- لن يكون ثمة بناء مواقع جديدة من جانب الإسرائيليين على طول الشاطئ.

6- خلال فترة ثلاثة أشهر من توقيع هذه الاتفاقية يمكن أن تنظر إسرائيل على ضوء الوضع الأمني في استخدام المجلس لقطاعات إضافية على الشاطئ.

المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية ، دائرة شؤون المفاوضات .

ملحق رقم (4)

المصدر : حبيب ،غازي و المدني ، رشاد : فلسطين و الانتفاضة ص197

السيد/ وزير الدفاع

السيد/ رئيس [illegible] الكنيست

السيد/ [illegible]

السيد/ رئيس الإدارة المدنية لقطاع غزة

[illegible]

[illegible]

Abstract

Zionist settlement in Gaza strip

It was during the British mandate when Gaza rexillum (Gaza and Beer SBA) had the biggest area of all other rexillum in Palestine, which gave it the chance to be southern gate of Palestine

The Zionist movement has been greatly interested in building settlements on this shire as a part of their settlement plan in Palestine. That was after driving the Arab people out of their lands, they settled on an area of 360 kilometers square, which later was known as Gaza strip.

Israel continued to build settlements in Gaza strip especially on the area that adjacent the borders of Gaza .

The Palestinians have struggled against those settlement by sneaking individually and in groups into the homes and forms where the Jews settled down. The Palestinians made many military attacks against these settlements and continued until Israel occupied the rest of Palestine in 1967.

The Israeli settlement started in Gaza strip later than was in other Arab territories, and that was after a long argument about this issue.

Israel has made many political facts on the ground so as to be a bargaining card in their hand to get more success Israel has practiced many procedures to keep the land of Gaza strip for building settlements on it. they concentrated their efforts on three areas the settlement of the north, Ghosh Kateef settlements and the south settlements, besides Natzareem and Kfar Daroom.

The number of the settlers was proportionally 0.5 % (5000 people) to the population of Gaza strip while they mastered about 6.6 % of the land.

The settlement movement in Gaza strip was a part of the settling plans which have been made by the departments committees and organization who were interested in settling which was by the different Israeli ministries and non government
societies. All that was to push the settlement forward in all Arab territories.

The most important priority was given first to settling in Jerusalem, then in the West Bank and after that in Gaza strip.

The labor party governments built four settlements in 1977 and after the government of lickud party had come, they built more than ten settling areas until 1984. This part was completed and that was by the two unified national governments until 1992 when they built another five settling areas. Those areas were developed and then became permanent settlements .The settlement movement has continued in Gaza strip after Rabbi government had come in 1992 by more land expropriation and increasing the number of settlers who were

encouraged by the general political position after Oslo Agreement which was characterized by security and peace for them.

The Palestinian struggle considered the settlement as a general target to be ended. So they continued with their struggle against occupation. So It has passed in many stages of growing and stopping. in different ways and techniques. However, the settlement movement has been increased especially the number of settlers who lived in these settlements.

The Zionist settlements in Gaza strip have been the target of the world condemnation that urged Israel to stop that. This condemnation appeared in the decisions of the different societies of the united nation.

The most important of those decisions were those of the Security Council and the other political international organizations.

These settlement will have a great bad effect on the future of Gaza strip either politically or economically especially because they master on the land and water resources The daily activities of the Israeli settlers will have also a bad effect on the environment of the Gaza strip. We notice that they do their best to spoil the social life of the Palestinians and that was because of the hatred of those strangers to the real owners of this land.

فهرس المحتويات

(الفصل السادس)
الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى